

انتفاضة الأقصى

اليسار

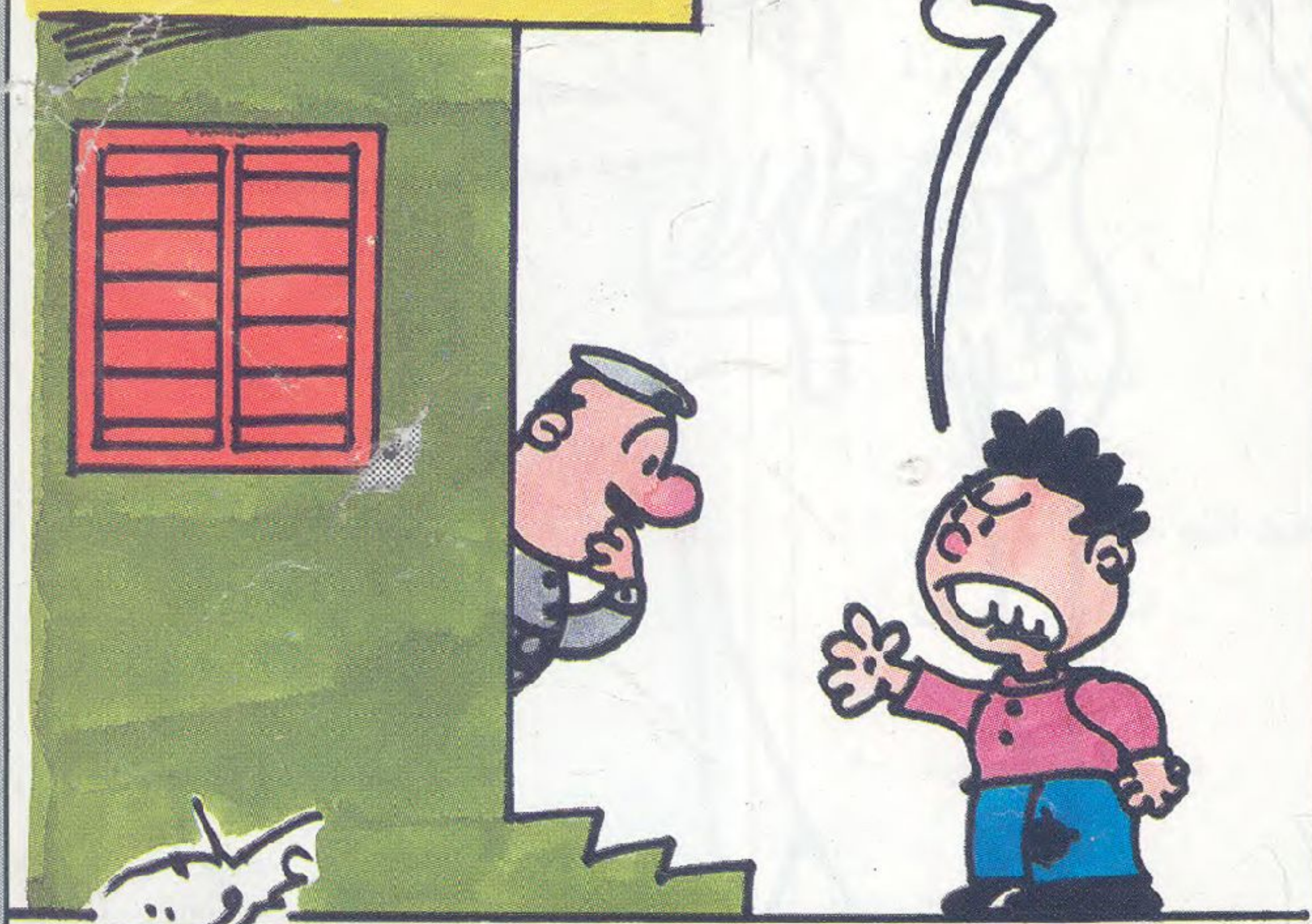
راية المستضعفين في الأرض

اليسار/العدد ١١٥ / يناير ٢٠٠١ / شوال ١٤٢١ هـ / الثمن: ٣ جنيهاً

لا وانت الصادق باسمه الوطني الديموقراطي

عشان كل كلامكوا عن الديمقراطية

طلع ف الأونطة! الحزب الوطني
الديمقراطي



فلسطين لا
تقبل العزاء

رغيف العيش
تحت رحمة
مافيا الاستيراد

أغرب انتخابات في
التاريخ الإسرائيلي

أين وقف الشيوعيون
الأمريكيون في أزمة
انتخابات الرئاسة؟

انتخابات .. في ظل الاشراف الكامل لوزارة الداخلية!

أقباط ٢٠٠٠ بين الانتخابات و ((آوان الورد))

وانتجديد ومش عارف ..
ده محظور تكلمه.

اسمه الاستاذ محظور عضو
الجماعة المحظورة.. بس متنكر

البهو الفرعوني



إهداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

فى هذا العدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المستشارون

أحمد نبيل الهلالى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد القفار شكر

محمدة وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد عرسى

عبد القنى أبو العينين

د. خليل حسن خليل

اليassar : مبر ديمقراطى يصدر عن حزب
التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى
اليوم الأول من كل شهر ..

ALYASSAR I KARIM

EL DAWLA

ST. TALAAT HARB SQ

CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٤٠ جنيها

للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو

مايعادلها.

العالم: ١٠٠ دولارا أمريكيا أو

مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة

بريدية إلى إدارة المجلة .

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة

ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٨٦٢٩٨ - فاكس: ٥٧٥٩٢٨١

FAX: ٥٧٨٦٢٩٨

* لليassar در

عودة اليassar ٤

* انتفاضة الأقصى

فلسطين لاتقبل العزاء مدحت الزاهد ٥

* انتخابات ٢٠٠٠

الانتخابات فى ظل الاشراف الكامل للداخلية خالد داود ٨

بارب يامتجلى اهلك الشرطلى عطيه الصيرفى ١٥

* كاريكاتير أحمد عز العرب ١٦

نحو المواطنة : أقباط ٢٠٠٠ سمير مرقس ١٨

هجوم : الانتخابات وحدها لاتكفى د. أحمد محمد صالح ٢٠

* رمزى زكى وداعا نبيل يعقوب ٢٤

* الجو السياسى

"أوان" لكج عمرو كمال حلمى ٢٥

* مصر

- الموت فى محاجر المنيا خالد البلشى ٢٦

- الحصاد المر للسياسات الزراعية عريان نصيف ٣٢

- عماليات : هل يهب المشقون لموازة الحركة العمالية محمد جمال إمام ٣٥

* العرب

رسالة حفا : أغرب انتخابات فى التاريخ الإسرائيلى نظير مجلى ٤٢

الانتفاضة تنطلق بحضور وتواجد القيادة الفلسطينية اسحاق الخطيب ٤٦

مرحلة نوعية جديدة فى الصراع مع إسرائيل منير حمارة ٥٠

رسالة عسان : الشارع الأردنى يتحرك على إيقاع الانتفاضة صلاح يوسف ٥٤

* العالم

رسالة واشنطن: أين وقف الشيوعيون سمير كرم ٥٦

رسالة نيويورك: عشرة آلاف امرأة فى مسيرة النساء فريدة النقاش ٦٠

رسالة ألمانيا: عولمة ووحدة أوروبية وإنغلاق ثقافى نبيل يعقوب ٦٤

قمة هافانا لبلدان الجنوب عبد الله حافظ اسماعيل ٦٧

خرافة عالم أحادى القطبية فلاديمير شويين ٧٤

* محاولات

حوارات متأسلمة د. رفعت السعيد ٨٠

* رحيق السنين

الداروينية .. والتشوية د. سمير حنا صادق ٨٢

* تلفزيون

آيتها الملايين .. كم من " البرامج " ترتكب باسمكم ماجدة مورييس ٨٣

* سينما

تأملات متشائمة فى مسألة السينما المصرية أحمد يوسف ٨٦

* مشاغبات

مشكلتنا الدائنة والمتوطنة صلاح عيسى ٩٠

عودة اليسار

منشغلين -ومعهم كل الحق- فى الاستعداد لمعركة انتخابات مجلس الشعب (أكتوبر -نوفمبر ٢٠٠٠).

بعد فترة تنبه عديدون إلى اختفاء اليسار . وبدأت الاتصالات والضغط على رئيس التحرير لاستئناف الصدور . ولكن كيف «والعين بصيرة واليد قصيرة» . وأتاح توقف اليسار الفرصة لرئيس التحرير لقبول عدد من الدعوات للمشاركة فى ندوات ومؤتمرات عقدت خلال هذه الفترة فى عدد من المدن العربية ، ليفاجأ بتقدير عالٍ «للييسار» من بين قيادات سياسية وصحفية وحقوقية عربية ، فى هذه المدن ، أو تعيش فى عواصم أوروبية وجاءت للمشاركة فى هذه الندوة أو تلك وتعرض خلال هذا اللقاء لضغوط أخرى من قراء عرب محترمين .وعاد مرة أخرى لمناقشة قراره بالتوقف عن إصدار اليسار ، وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام بدأ محاولة جديدة لحل المشكلة المالية ، مركزاً على عدد محدود من القيادات اليسارية والديمقراطية التى عبرت بقوة عن رفضها لقرار الاحتجاب النهائى للييسار . وفوجئ بتجاوب لم يكن يتوقعه بعد تجارب فاشلة خلال العام السابق . وفى بداية ديسمبر بدا أن هناك أملاً فى استئناف الصدور ، والاستمرار فى حالة تواصل الاستعداد للتبرع من هؤلاء وغيرهم .

وعقد مجلس المستشارين اجتماعاً خلال شهر نوفمبر ليشخذ قرار عودة اليسار للصدور (شهرياً) ويضمنها العادى ، ٣ جنيهاً للعدد . ورسم خطة لجمع التبرعات والاشتراكات فى مصر والخارج . وواجه امتحاناً صعباً بعد اتخاذه هذا القرار . هل سيقبل الكتاب والصحفيين سواء المقيمين فى مصر ، أو الذين أثروا اليسار برسائلهم فى بعض العواصم العربية والأجنبية خوض التجربة مرة أخرى بعد هذه الأشهر السبعة . وجاءت المفاجأة عندما عبر جميعهم عن استعداد وحماسة وقدرة على العطاء المتجدد ، وسارعوا بالفعل لتوفير مادة هذا العدد فى وقت قياسى . ورغم قصر فترة مصاعب الاستعداد وما سببه شهر رمضان الكريم واجازة عيد الفطر من تأخير فى الطبع والصدور ، فهذا هو عدد يناير ٢٠٠١ يصل إلى أيدي القراء ، متأخراً بضعة أيام فقط ، مع وعد بأن تعود اليسار للانتظام فى الصدور فى اليوم الأول من كل شهر اعتباراً من عدد فبراير ٢٠٠١ .

وكل أملنا ألا يتخلى عنا الأصدقاء ، وأن يوفوا بوعودهم وأن ينضم آخرون إلى أصدقاء اليسار .

اليسار

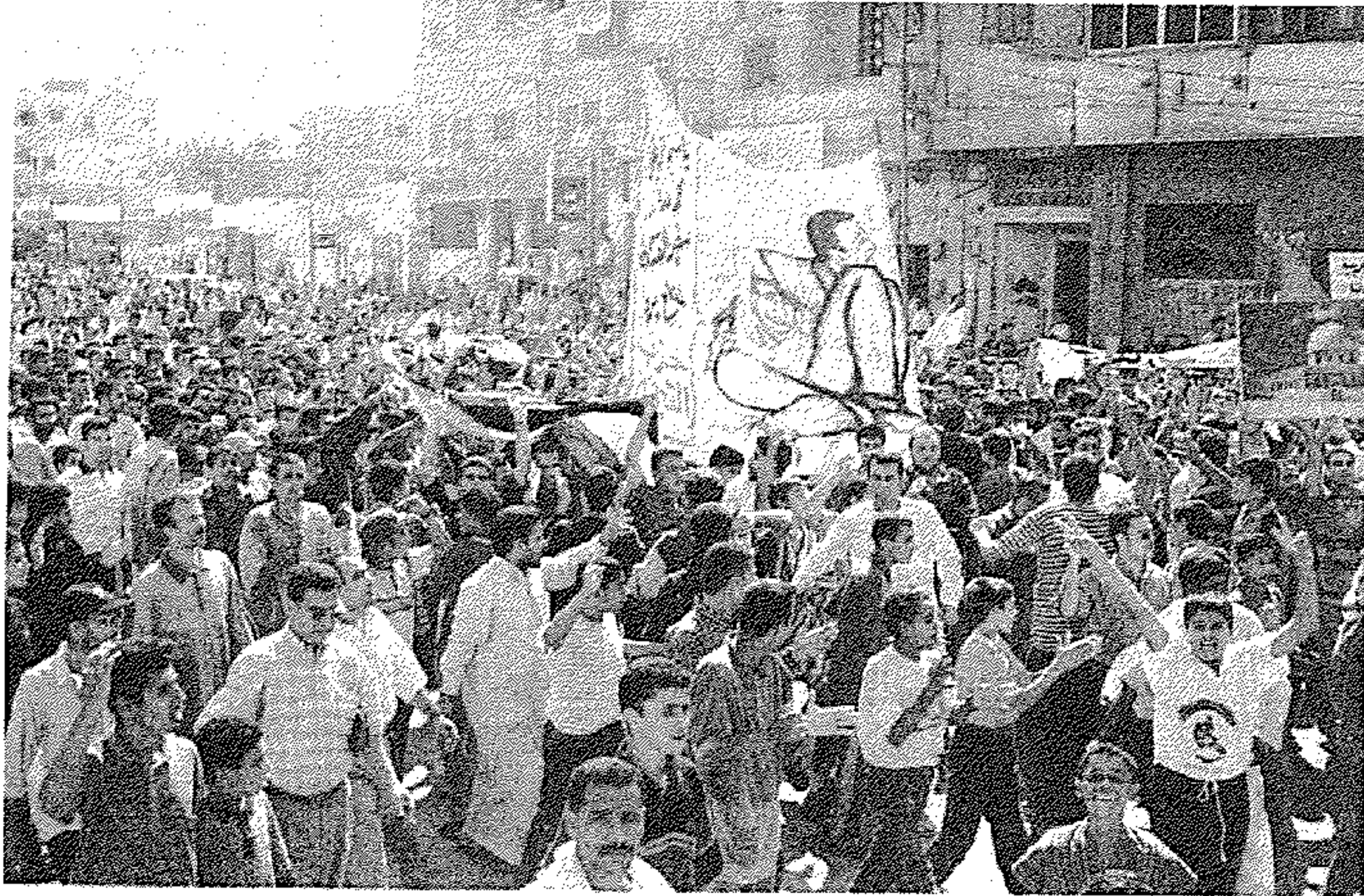
بعد عدة أبريل ١٩٩٩ (العدد ١١٠) دخلت مجلة «اليسار» فى أزميتها المالية الثالثة. وقرر مجلس المستشارين أن تصدر «اليسار» كل ثلاثة أشهر (٤ مرات فى العام) وأن ترفع ثمن العدد إلى خمسة جنيهاً ، بدلاً من اتخاذ قرارات بإغلاق اليسار .وبالفعل صدرت أربعة أعداد فى يوليو ١٩٩٩ (العدد ١١١) وأكتوبر ١٩٩٩ (العدد ١١٢) ويناير ٢٠٠٠ (١١٣) وتأخر صدور العدد الرابع إلى منتصف مايو ٢٠٠٠ (العدد ١١٤) .بعدها توقفت «اليسار» عن الصدور سبعة أشهر متوالية. كان رئيس التحرير قد أدرك أن تجربة إصدار مجلة شهرية للييسار فى مصر قد وصلت إلى طريق مسدود نتيجة للأوضاع المادية.

على المستوى الشخصى شعر أن نجاحه فى استمرار «اليسار» لمدة ١٠ سنوات متواصلة (من مارس ١٩٩٠ وحتى مايو ٢٠٠٠) ، تحمل خلالها المسؤولية السياسية والتحريرية والإدارية والمالية كاملة ، يكفيه وي زيد . وبالطبع لم يكن هذا الاستمرار هو جهده وحده . فكل الكتاب والذين واصلوا الكتابة - بلا مقابل فى اليسار (وهم الغالبية الكاسحة فلم يتوقف عن الكتابة فى اليسار إلا اثنين أو ثلاثاً ما إن وجدوا مساحات مفتوحة فى الصحف والمجلات القومية حتى هجروا اليسار) والأصدقاء والزعماء الذين تبرعوا للمجلة مرة واثنين وثلاث- وبعضهم ليس يسارياً ولكنه كان حريصاً على أن يكون هناك منبر سياسى يسارى متخصص - وفائدة الحزب «حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» الذين تحملوا بعض الشظط من «اليسار» وقدموا دعماً معنوياً -ومادياً أحياناً- للمجلة أو تركوا لها مساحة من الحرية لا يمكن إنكارها .. كل هؤلاء ، ومن قبلهم جميعاً القراء فى مصر ، وفى الدول العربية التى سمحت بدخول اليسار وكانوا شركاء أساسيين فى استمرار اليسار طوال عشر سنوات.

فى مايو الماضى كانت الصورة مظلمة تماماً . لا يوجد ما يكفى لسداد فاتورة المطبعة عن العدد ١١٤ . كل الوعود بدعم اليسار تبخرت . وأصبح الاتصال بالزملاء والأصدقاء لطلب الدعم المادى عبئاً نفسياً ثقيلاً . والصدور كل ثلاثة أشهر أربك التحرير تماماً ، وغاب الالتزام الذى كان يحرص عليه كتاب «اليسار» وأصبحت الموضوعات تتأخر بصورة تعطل صدور العدد فى مواعيد المحدد كل ثلاثة أشهر . ومع عدم الانتظام فى الصدور ورفض ثمن العدد تراجع التوزيع بصورة مفاجئة مما فاقم من الأزمة المالية . ولأول مرة يتفرد رئيس التحرير باتخاذ قرار التوقف النهائى عن الصدور دون التشاور مع أحد ، أو حتى إعلان خاصة وأن الجميع كانوا

كتلة الحجارة رسمت اسم فلسطين.. وموكب الشهيد تحول إلى مظاهرة

فلسطين
لا تقبل
العزاء



مظاهرة العريش في الطريق لرفع

١- لوحة مقاومة

ترسم انتفاضة الحجارة ، في سوجتها الثانية ، ملامح لحظة جديدة في الوضع الفلسطيني والعربي ، فقد غيرته من وضع المتعزل به ، إلى وضع الفاعل ، على وزن المقاتل ، وكشفت حقائق ، وأسقطت أوهاما ، وصبغت بحمرة الدم الشائر ، رتابة اللون الرمادي الساكن ، وصنعت من كتلة الحجارة ، بوابة إلى الحرية .. فتحت الطريق إلى فلسطين.

ويمثل العالم العربي ، خلفية للوحة المقاومة ، زالت فيها الحدود بين الدول ، فقد أزال القصف الإسرائيلي الحدود بين العواصم العربية ، قبل أن يزيل البيوت في غزة ورام الله.

وفي اللوحة تختفي - أيضا - الحدود بين الخط "الأخضر" (٤٨) والخط الأسود (٦٧) فلا تبين هنا .. وهناك ، إلا ملامح عربية .. بينما تتعاقب في الكادر وجه الطفل والمرأة والشيخ.

وفي بانوراما الانتفاضة يكبر الأطفال ، وهم يقدفون الحجارة ، وتتحور النساء ، وهن تتهافتن في المظاهرات ، ويكتسب الشيوخ حيوية الشباب ، وهم يدافعون عن الأرض والبيوت .

وفي اللوحة مظاهرات أطفال في قرى ومدن عربية تحمل صورة الطفل « محمد الدرة » ، وتحرق أعلام إسرائيل .. ومواطنون عرب يتبرعون بالدم لجرحي الانتفاضة ، واكياس أرز ، وسكر وشاي ، وعلب أدوية يتبرع بها مواطنون بسطاء في المدن العربية ، لمدن فلسطينية تتعرض لحصار التجويع ، بينما تتحرك قوافل المساندة إلى معبر رفح .

ويظهر في اللوحة مشهد جنازة الشهيد ، وقد تحول إلى مظاهرة لكف فيها أبطال المقاومة ، حشمان المقاتل ، بعلم فلسطين بينما

تتطاير الحجارة من كل اتجاه ، وترسم بقذائفها اسم فلسطين.

٢- مشهد قافلة

فجر الأحد ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٠ ، اصطفت أمام سور نقابة المحامين ، بشارع رمسيس بالقاهرة ، ثلاث سيارات كبيرة ، كانت تستعد للانطلاق إلى منفذ رفح على الحدود المصرية - الفلسطينية ، ضمن قافلة شعبية محملة بالأغذية والأدوية للشعب الفلسطيني ، كسرا لسياسة الحصار ، التي ترتكبتها سلطات الاحتلال في حق الشعب الفلسطيني ، بإغلاق الطرق ، والمعابر ، والميناء ، والمطار .

ومع أضواء الفجر ، كان الشهيد أمام النقابة مبهجاً ، فقد اختلطت وجوه مصرية ، بوجوه فلسطينية (يافا نجيب ود. رعا الحفش) كما اختلط لون الشعر الأبيض الناصع ، بلون الشعر الرمادي ، والأسود الداكن ، في تجمع ضم جميع الأجيال ، من أساتذة الجامعات (د. رضوى عاشور ، ود. سيد البحراوي) إلى

طلبة المدارس (خلود بركات ، ويسمة عباس) ، مثلما اختلطت ملابس الجيتز ببذل العمال الزرقاء القادمين من شبرا وحلوان وكفر الدوار ، مع جلابيب الفلاحين القادمين من كمشيش (سيد مقلد ، وعبد المجيد الحولي) ، وتعانق في الكادر أيضا وجوه الفنانين يسرى نصر الله ، ورغده ومحسنة توفيق وفتحية العسال وسمير عبد الباقي وعادل السيوى ، مع وجه المقاتل العميد محمد الصول ، الحائز على نوط الشجاعة في حرب أكتوبر ، والقادم من دمنهور .

مصرفوف التلاميذ

في هذه الأثناء كانت عدسات قناة النيل للأخبار ، تجري حوارات مع أعضاء اللجنة الشعبية لمناصرة الانتفاضة الفلسطينية شاهدة مقلد رئيس اتحاد الفلاحين وعضو المكتب السياسى بحزب التجمع ، والمهندس عادل المشد ، منسق حملة التبرعات ، ورحمة رفعت منسقة حملة المليون توقيع الموجهة للرئيس مبارك ، تطالب بطرد سفير إسرائيل في القاهرة ، والأمين العام للأمم المتحدة ، كوفى عنان" تناشده توفير الحماية الدولية

مدحت الزاهد

للفلسطينيين.

وكانت ٦ سيارات لوري محملة بالمواد الغذائية والطبية، جرى تحديدها بالتشاور مع السلطات الفلسطينية المختصة، وتمويلها بتبرعات من مضاريف تلاميذ المدارس وأجور العمال والموظفين، وعرق الفلاحين، قد سبقت الى العريش ملتوفة بأعلام مصر وفلسطين.

مظاهرة على الحدود

كان الهدف التعبير عن تضامن الشعب المصري مع الانتفاضة العظيمة، والضغط على سلطات الاحتلال لفتح معبر رفح لممر قوافل الاغاثة، التي سدت سلطات الاحتلال في وجهها الطون، لاجبار الشعب الفلسطيني على التراجع.

وكانت الرسالة مظاهرة لقافلة الاغاثة على الحدود التي توافد إليها مندوبو الصحف ووكالات الأنباء وشبكات التلفزيون، واستخدام وساطة الصليب الأحمر الدولي، لفتح المنفذ للمساعدات الغذائية والطبية للشعب المحاصر.

وكعادتها.. لجأت اسرائيل إلى تصعيد الوضع في رفح الفلسطينية، بكل ما لهذا التصعيد من تداعيات على رفح المصرية..

ومن جانبها رتبت أجهزة الأمن المصرية، وصول مسئول فلسطيني الى العريش لتسلم مواد القافلة، وحفظها حتى فتح المعبر.

وفي العريش، تعدل خط السير، ولكن لم تنعبر الهدف، فقد توالى المفاجآت

يوم العريش

من العريش طبرت وكالات الأنباء، مشاهد المظاهرات العارمة التي اجتاحت المدينة تنديدا بسياسة الحصار الإسرائيلي، ودعسا للانتفاضة الفلسطينية، واستنكارا للسلطات الإسرائيلية والأمريكية.

ومن كل بيت في العريش خرجت الجماهير، تحيي القافلة، وتحيي التضامن المصري - الفلسطيني وتحرق أعلام أمريكا وإسرائيل. وكانت اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية (لجنة العريش) قد وزعت بياناً قبل وصول القافلة دعت فيه أهالي العريش إلى التظاهر ضد سياسات الحصار الإسرائيلي، والمشاركة في مؤتمر شعبي كبير للترحيب بالقافلة المصرية المتجهة رفح.

وعلى مشارف العريش استقبل أشرف أيوب، وأشرف الحفنى (من أعضاء لجنة العريش)، القافلة القادمة من القاهرة، وانضمت سياراتهم الى سياراتها، حيث دخل المركب مدينة العريش، تحيط به المظاهرات، من كل جانب وهي تهتف (مصر لسه

عربية.. رغم أنف الصهيونية) (ثورة، ثورة في كل مكان.. ضد صهيانية وأمريكان) (التجويع والحصار، هما سياسة الجزار) واتجهت المسيرة إلى الميدان المواجه للمجلس المحلي حيث تحدثت رعدة وشاهندة مقلد وفريد زهران وعلى عبد الحميد وكمال أبو عيطة والعميد محمد الصول وأشرف الحفنى وأشرف أيوب.

سيراً على الأقدام

في هذه الأثناء كانت قد تحركت من العريش الى رفح مسيرة جماهيرية ضمت الاف المواطنين، سيراً على الأقدام، حيث أبلغتها أجهزة الأمن نبأ إيفاد مسئول فلسطيني لتسلم مواد الاغاثة من ممثلى اللجنة الشعبية في مدينة العريش..

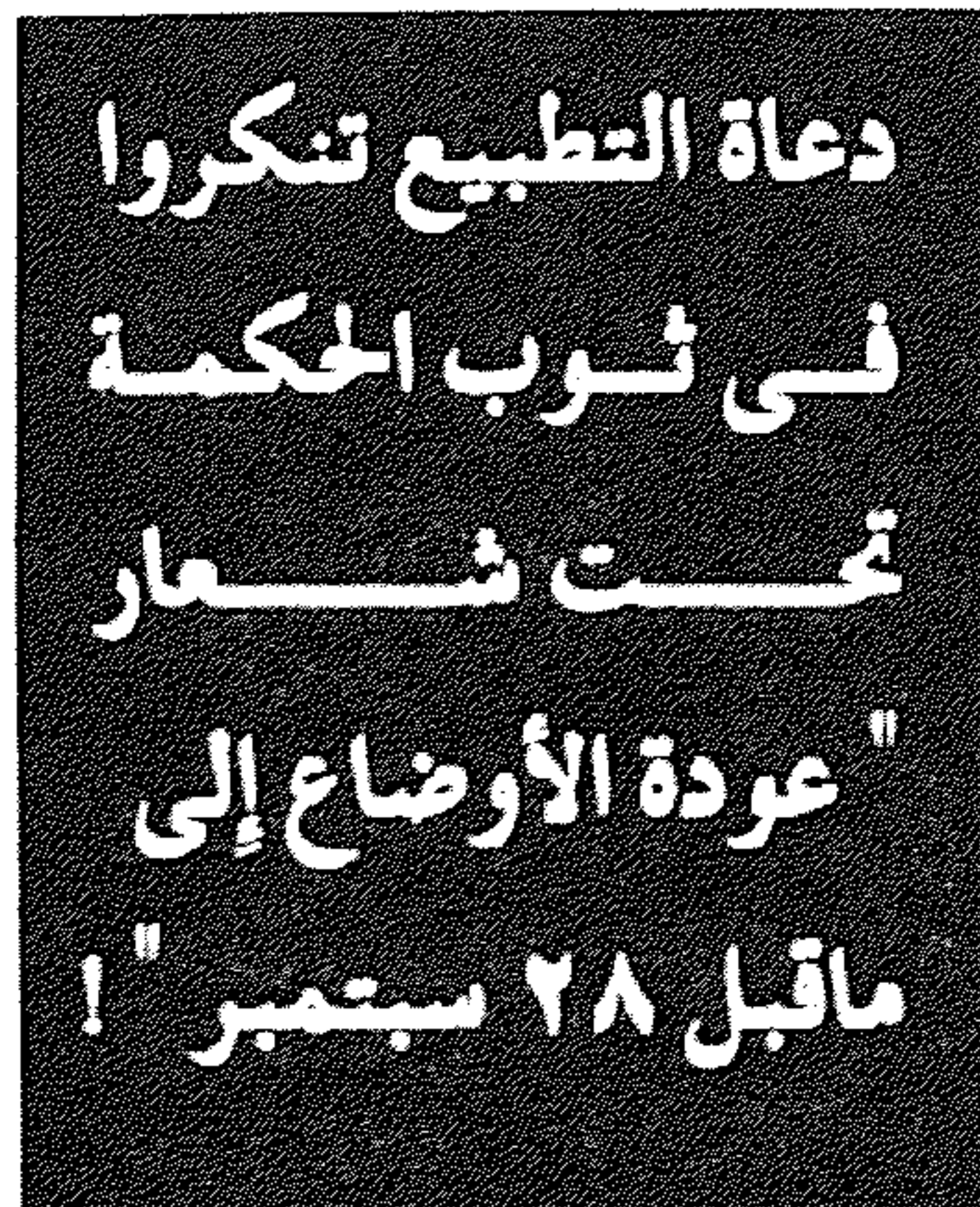
وفي طريق العودة غنت الزميلة رندا نبيل شعث، الصحفية بالأهرام ويكلي "أصبح الآن عندي بندقية"، وألقى العميد محمد الصول قصيدة عن حرب أكتوبر

٣- على الهواء مباشرة

وينطوى هذا المشهد على دلالات بالغة، فقد نقل العدوان البربرى الإسرائيلي، والمقاومة الباسلة الفلسطينية، القرى والمدن العربية من حدود ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ - يوم أن اقتحم السفاح شارون، الحرم القدسي، في حراسة جنود الاحتلال - إلى أيام السريس ٥٦ وأكتوبر ٧٣.. وانفجر بركان غضب لم يتوقعه أحد.

وكنا نخشى على وعى ووجدان أطفالنا، وشبابنا، الذين لم يعاصروا جرائم إسرائيل، ولم يعيشوا أحداث ٤٨ و٥٦ و٦٧ و٧٣ ولم يتابعوا غير أبناء مفاوضات "السلام"، وانتظار من يفوز في إسرائيل.. العمل أم الليكود، ومن يفوز في أمريكا؟ الجمهوريون أو الديمقراطيون؟

لكن آلة الحرب العدوانية الإسرائيلية، أعادت تثقيفهم، وكانت أكبر مدرسة ومعهد وأكاديمية، تشرح ميدانيا على الهواء،



بالدبابات والصواريخ، ورمصاص دمدم الحقائق كاملة

ومثل كل الأحداث الكبيرة في التاريخ، علمت الانتفاضة، الأجيال الجديدة في أيام، ماكان يستحيل تعلمه في سنوات...

لقد بحثنا وفصول المجزرة تتابع، عن قوى "السلام" الإسرائيلي فلم نجد فرقاً بين السفاح باراك، والسفاح شارون، وترقبنا لنرى اثار المذبحة على التناقضات بين العمل والليكود، فلم نسمع غير صوت دوى القنابل وهدير المدافع..

ليس كل مايلمع .. ذهاباً

ووجهت الانتفاضة لطمة قوية لدعاة التطبيع، الذين كانوا، ولايزالون، نجوما لامعة، على شاشات التلفزيون، وليس كل مايلمع ذهاباً!

وكشف بركان الغضب العربي كذب الادعاءات التي روجت لموت العروبة، فمشاعير أطفال القاهرة، لم تختلف عن مشاعير أطفال تونس، والرياض، وعمان، والكويت، والجزائر، ودمشق، وبغروت، والرباط، أو القدس والخليل.

وكان الطائرات التي ضربت في غزة، حصدت أرواحاً في كل قرية عربية. وكشفت الانتفاضة، ومعها بركان الغضب العربي، كذب الادعاءات التي روجت لموت العروبة، وأثبتت أن العروبة مكون تاريخي وثقافي حضاري اجتماعي شامل، لايتعلق بمرحلة في التاريخ، ولايحتكره القوميون العرب أو البعثيون أو الناصريون، أو أى حزب في مرحلة صعود أو هبوط.

أحجار في طريق الشرق أوسطية

ولم توجه انتفاضة الحجارة، وامتداداتها في المدن العربية، لطمة قوية لدعاة التطبيع فقط، بل وضعت الأحجار أمام المشروع الشرق أوسطى، الذى يسعى لاحتلال رابطة جغرافية، تشمل كيانا استعمارياً غاصبا محل رابطة العروبة بوجهها التحررى، الذى بلورت ملامحه وقائع التاريخ وحقائق الجغرافيا السياسية.

ولم ترد الانتفاضة الاعتبار "للعروبة" فقط - التي بشرنا "كبار" الاستراتيجيين، أنها قد ماتت ولفظت أنفاسها الأخيرة - بل ردت الاعتبار أيضاً لمشاعر "العزة" و"الكرامة" والقدرة على الفعل والتأثير بعد حديث طويل معاد عن "العولمة المتوحشة" و"جيروت القطب الواحد" و"الهوان العربى" و"الزمن الردئى"، الذى حول المواطنين إلى جثة تنتظر الأقدار الكئيبة.

عولمة .. ضد العولمة

ولم يقتصر الانتقال الى دائرة الفعل والتأثير على مظاهرات المدارس والجامعات وعلى المشاركة فى حملات الاغاثة



بمصرف التلاميذ وأجور العمال والمواطنين .. قافلة اغاثة لفلسطين

المناسبة في كل مرحلة لاستنزاف الطاقة ، على أن تكون الأسلحة الأخرى ، جاهزة ، تحت الطلب ، عند الضرورة .

وأعلنت الانتفاضة ، ومعها حركة التضامن ، أن مظاهرات الغضب تعيد ترتيب الصفوف ، وأن حركة التضامن تعنى أكثر من مدلولها المباشر فهي علامة على عودة الروح .. فقد انعقدت في العواصم العربية قسم كثيرة ، لكن أم القمم كانت قمة الغضب التي اجتاحت الشارع العربي ، ولم تنته ، ولا ينبغي أن تنتهي أعمالها بل أن تحقق الانتفاضة أهدافها الكبيرة.

هذا المشهد العام للغضب العربي ، يغنى عن ذكر كثير من التفاصيل ، ففي المشاهد الجماعية تصبح التفاصيل صغيرة ، فمشهد الغاية أغنى من تأمل الأشجار ، وصورة الملحة تستوعب كل أحداثها ، وتصنع منها معزوفة كاملة من النضال ، فلم يعد يهم اسم الشهيد أحمد أو عيسى أو محمود ، ولا اسم من ألقى الحجر ظافر ، أو يوسف أو ناصر .. أو اسم من هتف في المظاهرة ، أو نشر على شبكات الانترنت قوائم المقاطعة ، أو المطرب الذي غنى لفلسطين ، أو الفنان الذي رسم مشهد الغضب ، أو الأم التي صرخت وهي تشاهد مصرع محمد الدرة أو المذيع الذي فرت من عينيه الدموع ، أو الشاعر الذي نظم أبيات المقاومة .. أو الكاتب الذي تحول القلم في يده إلى قنبلة.

عودة أبطال الحجارة إلى منازلهم في وطن محتل ، ضربت فيه سلطات الاحتلال ، بكل الاتفاقات عرض الحائط ، وأعلنت بصلافة أن السلام والأمن تصنعه مدافع البربر. وأعلنت الانتفاضة ، ومعها حركة التضامن ، أن فلسطين تحولت إلى أرض للمقاومة ، وأنها لا تقبل العزاء ، وأن الشعب يدفع بالدم مهر الحرية ، ولا سبيل للحرية ، بغير الدم ، في مواجهة الطغاة .. وأن هناك فرقاً بين وقف المذبحة .. وتهدة المقاومة.

طبول الحرب؟

فجرات إسرائيل هم الذين دقوا طبول الحرب ، ووجهوا الاملاءات والانذارات وفتحوا نيران المدافع والدبابات .. فهل يستوى القاتل والشهيد؟

ورداً على نزاعات الحرب، أعلنت الانتفاضة ، أنها حرب استنزاف طويلة ضد إسرائيل ، وأن حروب الاستنزاف هي نقطة ضعف إسرائيل ،

والمجانين ، وحدهم ، هم الذين يمكنهم أن يعلنوا على الهواء حرباً لم يستعدوا لها ، فحرب الضعفاء ، مثل سلام الضعفاء كارثة.

لكن الجبناء ، وحدهم ، هم الذين يتخاذلون عن تعبئة كل موارد القوة ، وهي كثيرة ، لردع المعتدين ، واختيار الأسلحة

**حرب
الضعفاء
مثل
سلام
الضعفاء
كارثة**

والنوقصات ، بل ظهرت على شبكات الانترنت مواقع عربية تبث رسائل وحشية إسرائيل إلى كل أركان المعسورة ..

ومن هذه الزاوية تنتمي حركة التضامن العربية إلى الحركة العالمية المعادية لهيمنة القطب الواحد ، والعولة المتوحشة ، كما ظهرت في مظاهرات سياتل ، التي جرى التحضير لها عبر شبكات الانترنت ، وإلى المسيرة العالمية للنساء ضد العنف والفقر ، وإلى مظاهرات الاحتجاج التي تحاصر مقر اجتماعات الدول الصناعية الكبرى ، والمؤتمرات التي يدعو إليها البنك الدولي .

فحركة التضامن العربية ، لم تنعزل في جيتو مغلق ، بل عبرت ، رسائل الانترنت ، عن عولة انتمائها لعالم المكافحين ، والمهمشين ، من أصحاب الحقوق ، ضد العولة المتوحشة.

فهى عولة، ضد العولة .. عولة الفقراء ضد الأثرياء ، والمظلومين ضد الظالمين ، وأنصار الحرية ضد طغاة الاستبداد.

محاولة التفاف .. وإعلان مقاومة

بعد فترة تراجع مؤقتة ، عاد دعاة التطبيع بطلون برؤوسهم. فمع مشهد الدم الذي فجرته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، تذكر دعاة التطبيع في ثوب الحكماء ، لصوروا على صفحات بعض الصحف ، وبعض البرامج الإذاعية والتلفزيونية، المشهد في الأرض المحتلة ، وقد تحول إلى سراق عراء ، ولحقوا أحداث فلسطين بأرقام القتلى والجرحى ، ولحذروا من الدفاع المنطقة إلى حافة الحرب ، ليصبح الهدف تسريع الانتفاضة والشارع العربي .. تحت شعار انقاذ الشعب الفلسطيني من حمام الدم بعودة الأوضاع إلى ماكانت عليه قبل ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠.

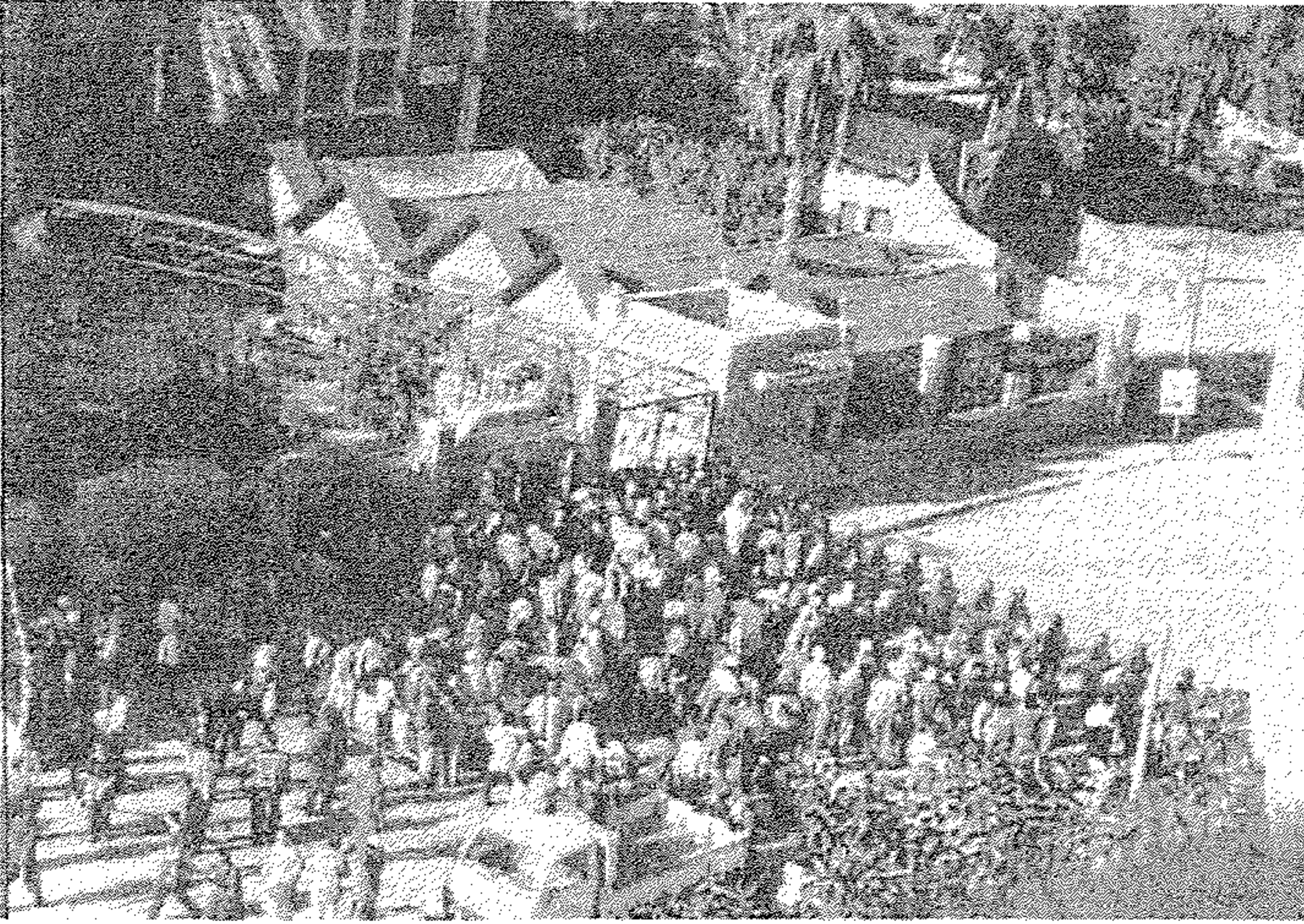
واساقا مع هذا التوجه تراجعت أخبار الانتفاضة التي ترتب لاحق في نشرات الأخبار ..

لكن الانتفاضة ، ومعها حركة التضامن أعلنت أن أحداث فلسطين تحسب بعدد الحجارة ، وليس أرقام الجرحى ، فسوكب الشهيد يحول هناك إلى مظاهرة.

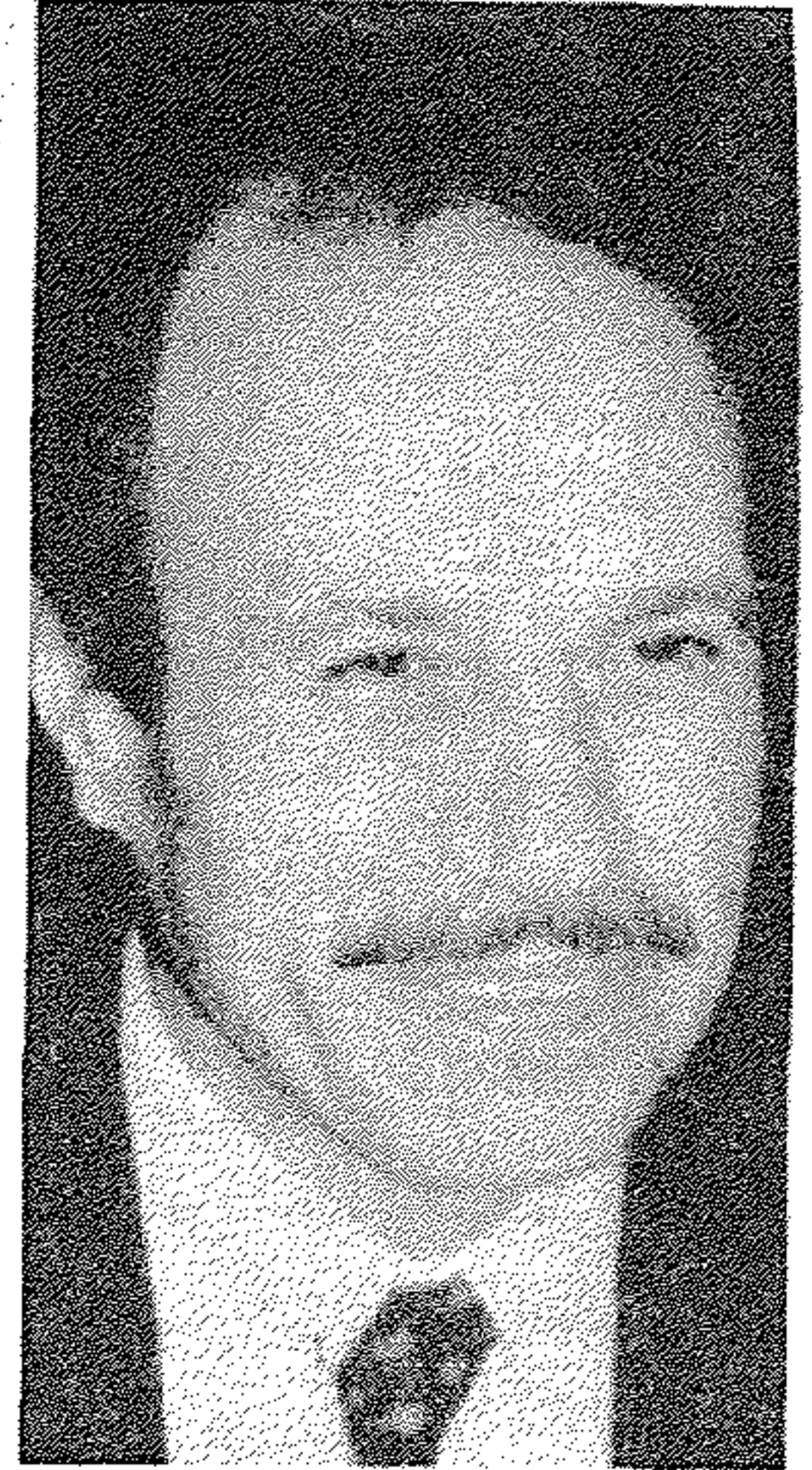
وأعلنت الانتفاضة ، ومعها حركة التضامن أن التشهير بالمذبحة يستوجب دعم المقاتلين دفاعاً عن الحق والحياة ، وأن عودة الأوضاع إلى ماكانت عليه قبل ٢٨ سبتمبر ، تعنى عودة الدبابات والصواريخ والطائرات وفتح الجناز والمعايير والطرق والمطار ، وليس

الانتخابات المصرية

تجرى فى ظل الإشراف الكامل لوزارة الداخلية



قوات الأمن تمنع المواطنين من الوصول إلى اللجان



اللواء حبيب العادلى

لليلاذ .

وفى إطار الاستقطاب الحاد الذى يشهده المجتمع المصرى منذ عقود وثقافة الصفقات السياسية التى يديرها النظام الحاكم بجدارية بدعوى « أن الكل مصريين حكومة ومعارضة » ، يغيب على الكثيرين نقطة البداية . وهذه النقطة هى حق الشعب المصرى فى أن يختار حكامه بحرية وكذلك حقه فى أن يبدل هؤلاء الحكام دون أن يعنى ذلك ثورة أو انقلاباً أو مساً بالاستقرار . وفى نفس الوقت لم يعد ممكناً المجادلة الآن بأن الديمقراطية لا تصلح لشعوب العالم الثالث وإنها رفاهية للشعوب الغربية المتطورة ، أو نفى أن تغيير حكومات بشكل دورى هو أحد أهم الضمانات لعدم استئثار الفساد وفجر جماعات النفوذ والضغط والمصالح . دول كثيرة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فككت عن نفسها فى السنوات الأخيرة أسر الحزب الوحيد الحاكم لعقود وعقود وأصبح لديها

الاستقرار ، حتى لو كان استقراراً فوق صفيح ساخن لا يضمن عدم تفجره سوى سياسات أمنية غليظة . ولكنها الثقافة السياسية السائدة فى المنطقة على ما يبدو التى تجعل البعض يردد شعارات حنجورية عن أن النائب المعارض الواحد يساوى عشرة من نواب الحزب الوطنى الحاكم بدعوى أن أغلب هؤلاء هم من المصفقين والناسين وأصحاب المصالح ومشتاقي الحصانة . ولكن الواقع يبقى أن النواب « الاربعائة » (١٠×٤٠) المعارضين - من فيهم من يسار ويمين واخوان مسلمين - لن يستطيعوا أن يفرضوا على النظام القبول بانتخابات رئاسية تعددية ، أو يوقفوا العمل بقانون الطوارئ المستد دائماً ، أو أن يمثلوا الدرجة الأدنى من الرقابة على نفقات الحكومة وطريقة تصرفها فى الدخل القومى

خالد داود

مصر - ورغم كل الأحاديث الطنانة عن عصر الديمقراطية المزمع - تبقى من الدول القليلة فى العالم التى إذا نجحت فيها أحزاب المعارضة فى زيادة نسبة مقاعدها من أربعة عشر إلى أربعين أو خمسين من بين مقاعد مجلسها النيابى البالغ مجسوع أعضائه ٤٥٤ فإن ذلك يعتبر إنجازاً بارزاً ودليلاً على صحة ونزاهة الانتخابات ومؤشراً إيجابياً على احتمال الاتجاه لحر عقد انتخابات أكثر عدلاً بعد خمسة أعوام .

واضح بالطبع أن هذه النسبة الضئيلة من النواب المعارضين لا تغنى ولا تسمن من جوع ، ولن تنجح فى وقف تشريع واحد تريد الحكومة تمريره مهما افتعلوا من ضجة وصخب ، أو لو أعلنوا انسحابهم من الجلسات بالطرق الدراماتية التى اعتاد عليها المتابعون لبرلمانات الأنظمة السلطوية التى تتعاطى الديمقراطية بالقطارة وتراها أسراً ضرره أكثر من نفعه بحسابات الأمن والأمان وضرورة الحفاظ على

فالمواطن محمد سعيد صالح (مثلاً) يجد اسمه محمد صالح سعيد أو محمد سعد صالح وفي الحالتين لن يتمكن من الادلاء بصوته في إطار قيام القضاة بمهمتهم ورغبتهم في إثبات أنهم على الأقل متحكمون في الجزء الذي أوكل إليهم من عملية الاقتراع. والنتيجة النهائية كانت أن آلاف المواطنين تم إهدار حقهم الدستوري في الادلاء بأصواتهم والتعبير عن آرائهم صحيح قلت نسبة المصوتين من المرتى والغائبين ولكن الكشف «المضروبة» التي تصدرها وزارة الداخلية والتي تصر على عدم تنقيتها أو القبول بتوقيع الناخبين بعد إدلائهم بأصواتهم بعناد غريب وغبر مبرر تبقى عقبة رئيسية أمام عقد انتخابات نزيهة في مصر.

نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات التي جرت في الثامن عشر من أكتوبر جاءت مذهلة بعض الشيء للمراقبين. فالكامل كان يتوقع أن تنتهي الأمور النهاية المعتادة بفوز كاسح للحزب الوطني ومرشحيه. ولكن قلاع تهاوت وأسماء كثيرة لأعضاء في الحزب الحاكم شغلوا مقاعد نيابية لعقود سقطت وتمكن الإخوان المسلمون من الفوز بستة مقاعد مرة واحدة وكادوا يفوزون بثمانية لولا أن وزارة الداخلية قررت في اللحظة الأخيرة إعادة الانتخابات بدائرة الرمل بالاسكندرية بعد أن تبين أن مرشحه جماعة الإخوان جيهان الحلفاوى وزميلها عن مقعد العمال هما الأقرب للفوز. والطريقة التي تمت بها إعادة الانتخاب في الرمل دليل آخر على التدخل الفاضح للإدارة الحكومية في العملية الانتخابية. المرشحة الحلفاوى التي تقدم بها الإخوان في محاولة مكشوفة تماماً لتحسين صورتهم والادعاء أنهم جماعة «معتدلة» بالفعل، كانت قد تقدمت بشكوى أمام المحكمة تطلب فيها وقف الانتخابات بدعوى عدم السماح لها بتعيين مندوبين واعتقال انصارها- بمن فيهم زوجها القيادي في جماعة الإخوان. وحكمت المحكمة لصالحها بالفعل ولكن الداخلية امتنعت عن التنفيذ ولجأت لحيلة استشكال وقف تنفيذ الحكم عن طريق محكمة أخرى- وهي حيلة لجأت الحكومة لها كثيراً بعد ذلك في المراحل التالية للانتخابات وأصرت على إجراء الانتخابات بالرمل.

وبعد أن تبين أن الحلفاوى وزميلها من الإخوان اكتسحا مرشحي الحزب الوطني وأنها ستخوض معركة الإعادة تذكرت الداخلية

• الإشراف القضائي لم يشمل إلا جزءاً واحداً فقط من عملية انتخابية طويلة.

• تم إهدار الحق الدستوري للمواطنين في الادلاء بأصواتهم والتعبير عن آرائهم.

• الحزب الوطني يحصل على ١٧١ مقعداً فقط.. وانضمام ٢١٧ «مستقلاً» يرفعها إلى ١٣٨٨.

وزارة الداخلية متضمنة أسماء نحو ٢٥ مليون مواطن مليئة إلى حد العور بالأخطاء والمضحكات المبكيات، في دائرة منور حيث فاز مرشح الحزب الوطني الحاكم رجل الأعمال الشهير أحمد عز أمام منافسه من حزب الوفد رأى كاتب المقال كشوف الناخبين تحسرى الأسماء التالية «يا ناس يا عسل الفنكوش وصل» و«هاني شاكر المطرب» وكذلك «ف آه م» وأسماء مفردة وأخرى يبدو تماماً أنها من المستحيل أن تكون لأشخاص أحياء يبرزون الموظف خفيف الظل في وزارة الداخلية الذي قام بكتابة أسماء الناخبين على الآلة الكاتبة يبدو أنه كان واعياً تماماً بأبعاد اللعبة وأنه لو تم الانتخاب أو لم يتم فالنتيجة معروفة سلفاً ولذلك فإنه توقع أن يأتي «الفنكوش» ليدلي بصوته وكذلك هاني شاكر معا يدا بيد.

الحكومة، وفي إطار احترامها الشديد لحكم المحكمة الدستورية العليا الصيف الماضي بضرورة توفير الإشراف القضائي على عملية الاقتراع، وافقت للمرة الأولى على عقد الانتخابات على ثلاث مراحل امتدت نحو شهر. ولتوفير «قاضي» لكل صندوق تم تخفيض عدد اللجان من نحو ٤٢ ألفاً إلى ما يزيد قليلاً على ١٥ ألفاً، وكما هو متوقع تولت الداخلية وحدها أمر تقسيم وتحديد وتوزيع اللجان. الاعلانات الرسمية في الصحف قالت إن الوزارة قامت بجهد جهيد من أجل إطلاع الناخبين على لجائهم الجديدة. وبالطبع كان ذلك أكذوبة وداخ الناخبون السبع دواخات وهم يبحثون عن لجائهم. وإذا وجدوا أسماءهم فإنها غالباً ما تكون خاطئة

انتخابات حقيقية تفخر بها وتعتبر عما ترغبه شعوبها. ولم تعد حكومات تلك الدول تسعد بنتائج ال ٩٩ في المائة بل أن الكثيرين أصبحوا يخلدون من هذا الرقم الأضحك.

لماذا معظم شعوب العالم تعقد انتخابات تعتبر الفاز فيها مكتسحاً لو حصل على نسبة ستين في المائة وربما أقل بينما في مصر ودول عربية أخرى كثيرة نصر على أن تثبت أنها شعوب من نوع مختلف، فطرتنا الاجماع ورفض الاختلاف أو تعدد الآراء؟ يبدو أن الجينات البشرية الخاصة تجعل الحكومات في بلادنا لا تطرب أذانها إلا إذا تجاوزت حد التسعين في المائة بأي وسيلة.

الانتخابات ٢٠٠٠ كانت الأولى التي تتم في ظل «الإشراف القضائي الكامل» حسب ما زعمت الحكومة للتدليل على نزاهة الانتخابات. رغم إدراك الجميع أن ذلك الأمر غير صحيح مطلقاً وأن الإشراف القضائي كان حزبياً حيث لم يشمل سوى جزء واحد فقط من عملية انتخابية طويلة هو ذلك الخاص بعملية الاقتراع أمام الصندوق. وعدا ذلك فإن الحقيقة هي أن الانتخابات في مصر تجري في ظل الإشراف الكامل لوزارة الداخلية والأجهزة الأمنية. وهي تطبخ الطبخة وتحدد ملامحها قبل أن يتم حتى شراء المواد اللازمة لعملية الطبخ. فما معنى أن يكون هناك قاض (وهو ليس دائماً كذلك بل هناك وكلاء نيابة وآخرون يعملون في هيئة قضايا الدولة أي أنهم موظفون وإن كانوا على درجة أعلى من أولئك الذين كان يتم الاستعانة بهم في السابق لطبخ النتائج) بينما كشوف الناخبين التي تصدرها



محمد تليمه مرشح التجمع فى مؤتمر انتخابى فى دائرة أوسيم

ممارسات انتخابات ١٩٩٥ التى أجمع المراقبون على وصفها بأنها الأسوأ فى تاريخ مصر النيابى من ناحية العنف الذى شهدته وحجم التدخل الحكومى لضمان فوز الحزب الحاكم بنحو ٩٤ فى المائة من مقاعد مجلس الشعب. فى انتخابات ١٩٩٥ تخلت الداخلية تماماً عن مهمتها فى حفظ النظام وتركزت الجبل على الغارب لمرشحي الحزب الحاكم لكي يحاصروا مقار الاقتراع ببلطجيتهم وأنصارهم وليقوموا بتقيل الصناديق والتصويت نيابة عن المواطنين.

أما فى انتخابات ٢٠٠٠ وخاصة فى المرحلة الثالثة والأخيرة فلقد تقدمت الأمور خطوة (أو تدهورت) وكان التنسيق على قدم وساق بين جيوش الداخلية من قوات مكافحة الشغب والالاف من رجال الشرطة ومئات البلطجية الذين تم إطلاقهم لمنع الناخبين من الوصول لمراكز الاقتراع والادلاء بأصواتهم. ظاهرة أخرى فريدة تنفرد بها مصر. فى العاصمة القاهرة وحيث ترشح العديد من الوجوه البارزة للحزب الوطنى من بينهم الاقتصادى يوسف بطرس غالى وآخرون،

الحزب الحاكم حتى وصلت قمته فى الجولة الثالثة والأخيرة التى جرت فى العاصمة وسبع محافظات أخرى.

الجولة الثانية التى جرت فى تسع محافظات فى ٢٩ أكتوبر بدأت تشهد بوادر السيناريو الكامل لما سوف تطبقه الحكومة فى المرحلة الثالثة وبطريقة أعادت للذاكرة

القرار القضائى الأول وقررت إرجاء عقد الانتخابات.

الطريقة التى أدار بها القضاء تلك الجولة الأولى من الانتخابات والتنازع التى أسفرت عنها حادت بمثابة صدمة غير متوقعة لقيادات الحزب الوطنى التى شعرت للسرة الأولى أن الأرض تهتز تحت أقدامها. ووصلت الأمور لدرجة أن الشقاير ذكرت أن وزير مجلس الشعب والشورى و«معلم» الحزب الوطنى كمال الشاذلى استغل كل أنواع نفوذه لاستمرار فتح اللجان حتى منتصف الليل بعد أن أتضح أن عدد الأصوات التى حصل عليها قد يضطره لخوض الاعادة وهو ما كان سيمثل إهانة قوية لتلك الشخصية البارزة فى الحزب الحاكم الذى يشغل مقعد دائرة الباجور منذ ١٩٦٤ ويمثل مع وزراء الاعلام والزراعة والداخلية (أيا كان شخص الذى يشغل الموقع الأخير) أهم أركان نظام الرئيس مبارك منذ العام ١٩٨١.

وكما تقدمت العملية الانتخابية زادت الانتهاكات التى قامت بها الحكومة لضمان عدم تواصل سياسة السقوط المروع لرموز

**الانتخابات تثبت
أن ليسار قاعدة
شعبية فى مصر
وأن مرشحيه
هم الأقرب
للواقع اليومى للجماهير**



خالد محيى الدين

يطاردون الناخبين فى الشوارع لإجبارهم عن التراجع عن الإدلاء بأصواتهم . والنتيجة لجان انتخابية خاوية من الداخل وجماهير متدمرة وغاضبة فى الخارج ليس لمشاركتهم فى نشاط غير مشروع ولكن فقط لأهم يريدون ممارسة حقهم الأساسى فى الإدلاء بأصواتهم . القضية داخل اللجان يقولون لا دخل لنا بما يحدث فى الخارج ومهمتنا تقتصر على حماية الصندوق . ولكن ذلك لم يمنع بعض القضية من الاعتراض على ما يروونه من عجب . فالناخبون فى الخارج تضيق بهم الشوارع بينما اللجان فى الداخل خالية ولا يوجد ناخبون . وعندما اعترض أحد القضية فى قرية منقرى محافظة القليوبية على هذا الوضع المختل كان نصيبه كرسى على رأسه من ضابط الشرطة المكلف بحفظ الأمن فى الخارج . ووردت عدة تقارير عن مشادات وقعت بين قضية وضباط شرطة عندما اعترض القضية على خلو اللجان ومنع الناخبين .

رجال الشرطة البواسل وفى إطار حمايتهم لأمن الوطن بدا أن الأوامر كانت صريحة وواضحة لهم فى المرحلة الثالثة بأن يقوموا بمهتهم على خير وجه بأن يتم إنجاح مرشحين بعينهم من الحزب الحاكم وضمان سقوط آخرين . وفى هذا الإطار تم الاعتداء على عشرات الصحفيين أثناء قيامهم بأداء مهمتهم فى تغطية الانتخابات . ولم ينج أحد من الاعتداءات سواء كانوا عاملين فى صحف قومية أو حزبية معارضة أو مراسلين لوكالات أنباء وتلفزيونات عربية وأجنبية . كاتب المقال مرة أخرى قال له صراحة ضابط كان يتولى «حراسة» إحدى اللجان فى تبريره لمنع المشى فى الشارع بينما هو ممسك بعضا غليظة : «لازم تعرف أن ما بيهمنيش حد ولو اتكلمت كثير حاعتقلك يا (...)» . ثم بعث باحد أعوانه ليكيل بعض اللكمات والدفعات . وبعد الابتعاد لامتار ظهر «بلطجى» ليهدد مجموعة من الصحفيين بسكين كبير بينما رجال الشرطة يقفون على بعد خطوات قليلة يرعوا الاعتداء على أمن المواطنين . . وبذلك تنتهى تماما هيبة الأمن والأمان لأنه لمن يشكو المواطنون فى تلك الحالة ؟ مرة أخرى مصور لبنانى الجنسية لوكالة الصحافة الفرنسية ذهب إلى بلدة الحوامدية بمحافظة الجيزة فى جولة الاعادة الأخيرة حيث كان يتنافس مرشح للاخوان أمام آخر من الحزب الحاكم . كردونات

وكذلك رموز بارزة للمعارضة وجماعة الاخوان المسلمين من أمثال نائب المرشد العام مأمون الهضيبي وابن مؤسس الجماعة سيف الإسلام حسن البنا ، لم تكن الحكومة على استعداد للخوض فى أية مخاطر . وما أكد ذلك هو أن أحداث العنف لم تقتصر على الدوائر التى تنافس بها مرشحون لجماعة الاخوان فقط . فقريه العمار بمحافظة القليوبية التى شهدت مصرع ثلاثة من أبنائها فى اليوم الأخير للانتخابات فى الرابع عشر من نوفمبر كان يتنافس بها مرشح مستقل أمام مرشح للحزب الحاكم كما أن الصحفية اليسارية أمينة شفيق شكت من تجاوزات غير عادية فى دائرة بولاق حيث رشحها حزب التجمع . وفى كل الدوائر التى شهدت أحداث عنف كان السيناريو متشابها . ففى الدقى والعجوزة حيث ترشح الهضيبي عن جماعة الاخوان أمام وكالة مجلس الشعب ووزارة الشؤون الاجتماعية السابقة آمال عثمان كان المرور أو حتى المشى تنوعا فى الشوارع المؤدية لمراكز الاقتراع حواجز الشرطة تنتشر فى الشوارع والمواطنين يتم إجبارهم على السير مسافات طويلة حتى يصلوا لمكان التصويت . أخيرا وعندما يتم الوصول للمدرسة أو المكان الذى يتم فيه التصويت يجد الناخبون أنفسهم فى مواجهة المزيد من الحواجز البشرية من قوات مكافحة الشغب والعشرات من رجال الشرطة بالزى المدني . الدخول للإدلاء بالأصوات شبه مستحيل خاصة إذا كان الناخب أو الناحية ممن تبدو عليهم ملامح الانتماء للتيار الإسلامى كالحبة أو زيبية أو خمار وحجاب ثقيل . يبدأ الناخبون فى الشكوى والصراخ . الشرطة تمنع الناس من ممارسة حقهم فى التصويت . وعندما تبدأ أعداد من الناخبين فى التجمع أمام حواجز الشرطة يبدأ الفصل الثانى من المسلسل المدروس . فجأة تظهر مجموعة من النسوة يبدو واضحا أنهن أتين من أحياء القاهرة الفقيرة وحواربها ويبدأن فى مهاجمة المواطنين بالضرب وإلقاء الحجارة والرمال فى وجوههم . حالة من الهلع تسود المكان والشرطة تقف فقط على بعد خطوات ترعى وتصدر الأوامر لجيش البلطجية بالانقضاض على المواطنين . وبعد أن تفرغ عصابة النسوة يلبسها مجموعة من البلطجية الرجال مسلحين بكل شئ من سنج وسكاكين وعصى

الشرطة فى كل مكان وفور أن لمح السادة الضباط توجهت نحوه مجموعة من البلطجية أو «المخبرين» أوسعوه ضربا وخطفوا منه كاميراته . بعد ساعة اتى له ضابط شرطة ليقول له إن مجموعة من اللصوص قاموا بهذا العمل وأعاد له كاميراته ليثبت الكفاءة منتطعة النظر لأجهزة الأمن وكيف أن مصر من البلاد النادرة التى يقوم فيه اللصوص بالسرقة ليعيدوا ما كسبوه بعد ذلك للشرطة . الحكومة أيضا تتعامل مع الأمور دائما بمنطق النسبية . فتقول إن انتخابات ٢٠٠٠ كانت أفضل من انتخابات ١٩٩٥ لأن الأخيرة مات بها ٦٠ مواطنا بينما الانتخابات الأخيرة لم تشهد سوى مصرع ١٢ شخصا فقط . كما أن أحداث العنف والاعتداء والبلطجة كانت أقل من السابق . ولكن أى مراقب حقيقى لما جرى على أرض الواقع يعرف جيدا أن الأمر غير ذلك . فالحكومة مثلاً وقبل أن تبدأ الانتخابات بشهور قررت أنها ستعمل ما فى وسعها للتقليل من فرص نجاح مرشحى جماعة الاخوان المسلمين المحظورة رسماً ، وقامت على هذا الأساس باعتقال المثات توالى الاقتراع عنهم بعد انتهاء العملية الانتخابية مما يؤكد الغرض الرئيسى من احتجازهم وبضحد الادعاءات الرسمية بالتزام الحساد بين المرشحين . وليس سرا بالطبع انتفاء أى من شروط

سيقومون بهذه الخطوة بحكم أنهم أعضاء أصلا في الحزب الحاكم . كما اتخذ غالبية المعلقين من ظاهرة النجاح الكاسح للمرشحين المستقلين للتدليل على فشل كل الأحزاب المصرية في تحقيق جماهيرية حقيقية رغم مرور ما يزيد على عشرين عاما على تأسيسها وللتأكيد على أن ولاء الناخب المصرى ما زال يتحكم به فى الأساس الارتباطات الأسرية والعصبية وليس الانتماء لفكر سياسى دون آخر . كما يصوت الناخبون كذلك للمرشح الذى يشعرون أنه الأكثر تمكنا من تقديم «الخدمات» لهم وهذا الأمر لا يقتصر على المناطق الريفية والصعيد كما هو شائع بل يمتد ليشمل معظم الدوائر بحكم أن غالبية المصريين من الفقراء . ولكن اللافت من بين ما أثبتته انتخابات ٢٠٠٠ أنه إذا كان الأمر يعتمد على الخدمات فالأرجح أن يصوت الناخبون لمرشحي الحزب الحاكم لأنهم الحكومة والقادرون على تسيير الأوراق وتجاوز العقبات الادارية والبيروقراطية بحكم إنهم من المرضى عنهم . ولكن الان وبعد سنوات التحول الاقتصادى نحو الانفتاح وتحرير السوق لم تعد الحكومة هى الأكثر قدرة بالضرورة على الانفاق وتقديم الخدمات بل أن تشجيع «المبادرات الخاصة» أصبح أحد الشعارات المرفوعة من قبل الحكومة منذ سنوات . وعلى هذا الأساس قد يصوت الناخبون لمرشح «مستقل» يعرفون عنه مبادراته الواسعة فى تقديم الخدمات (علاج مرضى - دفع مصاريف مدارس - بناء مستوصفات ومساجد) بدلا من موظف حكومى كبير خاصة إذا كان كلاهما يعلنان عن ولائهما التام للحكومة بقيادة الرئيس مبارك . وينطبق هذا الأمر خاصة على العديد من رجال الأعمال الذين خاضوا انتخابات العام الماضى والذين اعتمدوا فى الأساس على ثرائهم المادى لضمان نجاحهم مقابل ما يقدمونه من «خدمات» . ومن بين العشرات من رجال الأعمال الذين كانوا يأملون فى تحقيق النجاح فى الانتخابات الأخيرة طمعا فى النفوذ السياسى والحصانة بجانب لمال الوفير نجح ما لا يقل عن خمسة وعشرين رجل أعمال . كما برز التحالف المتصاعد بين الحزب الوطنى ورجال الأعمال فى تعيين عدد منهم لرئاسة لجان فى مجلس الشعب من أمثال محمد أبو العينين وأحمد عز . ومن المعروف بالطبع بأى اتجاه سيدفع

**نجاح أبو العز الحريرى
وعادل عيد وكمال أحمد ..
يعيد رموز معارضة
كامب ديفيد إلى مجلس
الشعب بعد إبعادهم
٢١ عاما بالتزوير**

أعضاء فى الحزب الحاكم رفض الحزب ترشيحهم رسميا . وهدد وتوعد الوزير الشاذلى قبل الجولة الأولى من الانتخابات بأن المخالفين لترشيحات الحزب سيتم إحالتهم للتحقيق واتخاذ إجراءات قد تصل إلى حد تجريد عضويتهم أو فصلهم . ولكن النتيجة المحرجه التى حققها الوطنى فى الجولة الأولى من الانتخابات لم تترك لقيادى الحزب الوطنى سوى فرصة التراجع المهيئ بل وصل الأمر أن وزارة الداخلية فى إعلانها للنتائج ضمت فوراً النواب المستقلين إلى كتلة الحزب الحاكم وأحيانا دون استشارة بعض ممن تم الاعلان عن انضمامهم وذلك حفظا لماء الوجه . وجاءت عناوين الصحف بما فى ذلك «القومية» لتعلن نتيجتين : نتيجة الداخلية والنتيجة الحقيقية . ولدى الاعلان عن نتائج الجولة الثانية كانت الداخلية صاحبة بدعة «وطنى أصلى» و«وطنى مستقل» وهو ما دفع الرئيس مبارك لاحقا إلى اقتراح أن يتم التخلي تماما عن قاعدة قيام كل حزب بترشيح شخص واحد فقط لكل مقعد وفتح الباب أمام من يريد من الأعضاء للتنافس طالما أنهم يعلنون انتماءهم للخطوط العريضة لبرنامج الحزب . وقال الرئيس مبارك أن تلك قد تكون الطريقة لإنهاء ظاهرة وطنى حقيقى ووطنى مزيف .

وتفاوتت آراء المعلقين فى شأن ظاهرة «المستقلين» ممن ينضمون للحزب الوطنى فور نجاحهم وهل يمثل ذلك ضحكا على الذقون وخداعاً لناخبيهم ممن صوتوا لصالحهم أم أن من قاموا بتأييدهم يعرفون مسبقا أنهم كانوا

المنافسة المتكافئة بين مرشحي الحزب الحاكم أو الحكومة ومرشحي المعارضة والمستقلين فكافة أجهزة الدولة يتم تسخيرها لخدمة مرشحي الحزب الحاكم . كما أن أجهزة الإعلام الرسمى تدعم الحزب الوطنى ويقوم رئيس الوزراء والوزراء بحضور المؤتمرات الجماهيرية «الحاشدة» لمرشحيه وتتحول المباني الحكومية ومقرات الادارة المحلية إلى مقرات انتخابية لهم ويتم حشد كافة وسائل النقل المملوكة للدولة والهبات لنقل الناخبين للتصويت لصالحهم . وربما يفسر كل تلك التسهيلات تنافس أعضاء الحزب على نيل الترشيح الرسمى . أما مرشحو المعارضة فيعانون أساسا ضعف الامكانيات المادية وغياب الدعم الواسع الذى يحصل عليه مرشحو الحزب الحاكم مما يحرمهم من فرصة التواصل مع الجماهير وعرض أفكارهم وبرامجهم هذا عدا سلسلة الموافقات الأمنية والشروط المعقدة المفروضة لكى يتسكنوا من إقامة مؤتمرات جماهيرية وتعرض أنصارهم للاعتقال والمضايقات .

ورغم كل هذه المساندة القوية من الحكومة حقق الحزب الوطنى أسوأ نتائج على الإطلاق منذ تأسيسه بقرار من الرئيس السادات فى نهاية السبعينات ، ولعل الادق أن نقول إن الحكومة حققت أسوأ نتائجها وهو ما يدفع العديد من المراقبين إلى التساؤل عن سر هذا الانهيار المفاجئ لمرشحي الحزب الوطنى وهل هو مقدمة لتغيرات واسعة فى الحكومة قد تمتد آثارها لسنوات قادمة .

فى انتخابات ١٩٩٥ سيطر الحزب الوطنى على نحو ٩٥ فى المائة من مقاعد مجلس الشعب بعد أن انضم إليه ١٤٤ نائبا «مستقلا» . أما فى انتخابات نهاية العام الماضى لم ينجح المرشحون الرسميون للوطنى سوى فى الفوز ب ١٧١ مقعدا (٣٨ فقط من الاصوات) وانضم إليه ٢١٧ «مستقلا» ليسيطر على ٣٨٨ مقعدا أو نحو ٨٥٪ فى المائة من مقاعد المجلس البالغ عددها ٤٥٤ (٤٤٤ منتخبين+ عشرة يقوم بتعيينهم رئيس الجمهورية) . كما فشل تسعة من رؤساء اللجان فى مجلس الشعب من أعضاء الحزب الوطنى وكذلك ستة أمناء للحزب فى محافظات هامة ووزيران سابقان ومحافظان سابقان فى الاحتفاظ بمقاعدهم .

فصة المستقلين معروفة بالطبع . هم أصلا

أما النتيجة التي حققتها جماعة الإخوان بنجاح في سبعة عشر من بين ٧٥ تم ترشيحهم فكانت بالطبع مفاجأة لكثيرين بسبب كل الإجراءات والقيود التي قامت بها الحكومة للحد من نجاحهم . ولكن لا يبدو هناك داع للمبالغة في حجم التوقعات التي تنتج عن وجود سبعة عشر نائباً إخوانياً في البرلمان . ميدنياً من المهم جداً إدراك حقيقة أن لجماعة الإخوان كتلة تصويتية تقليدية تقوم بتأييد أي مرشح للجماعة بغض النظر عن شخصه في عدة من المحافظات المصرية مثل الاسكندرية والشرقية والغربية ، كما هو الحال تماماً في انتخابات النقابات المهنية حيث قدرة الإخوان على الحشد وتعبئة الانصار وتسجيل الناخبين كانت دائماً كانت أهم العوامل وراء نجاحهم في السيطرة على مجالس نقابات تتميز بعضوية واسعة كالمحامين والأطباء والمهندسين . الإخوان وكما يعترف المتحدثون باسم الجماعة استفادوا كذلك من إشراف القضاء على صناديق الاقتراع خاصة المرحلتين الأولى والثانية بينما حالت الإجراءات الأمنية والتدخل المباشر من قبل الشرطة من وصول مؤيديهم إلى صناديق الاقتراع في المرحلة الثالثة . ويرى بعض المحللين أنه لو لم تتدخل الأجهزة الأمنية في المرحلة الثالثة لما زاد عدد الناجحين من جماعة الإخوان في جميع الأحوال عن ٢٥ نائباً وهم في النهاية أقل من الـ ٣٧ نائباً الذين مثلوا الإخوان في مجلس الشعب ١٩٨٧-١٩٩٠ . بالإضافة إلى ذلك فإن التزوير النتيجة عن طريق بدعة الداخلية ٢٠٠٠ بمنع الناخبين من التصويت قد يكون مجدداً في العاصمة القاهرة حيث يأتي الناخبون مواطنين فرادى على عكس ما هي الحال في الأرياف والقرى حيث تتحكم الارتباطات العائلية ويتم حشد الناخبين في مجموعات مما جعل مهمة قوات الأمن صعبة في السيطرة على الجماهير . ويدلل على ذلك ارتفاع نسبة التصويت دائماً في الأرياف والصعيد مقارنة بالقاهرة والمدن الكبيرة حيث قد تتدنى نسبة المشاركة لتتراوح بين عشرة إلى خمسة عشر في المائة . بعض المراقبين ذهبوا إلى أن وجود سبعة عشر نائباً إخوانياً في البرلمان (قد يصلوا إلى تسعة عشر إذا نجح مرشحاهم في دائرة الرمل) سيمثل ضغطاً على الحكومة من أجل السماح لهم بإنشاء حزب مستقل . ولكن العارفين بطريقة تفكير الحكومة المصرية يدركون أن رفض قيام « حزب ديني » (وشيعي كذلك) يكاد يكون أحد الشواهد أو الخطوط الحمراء التي من غير المتوقع تجاوزها على المدى المنظور بأي حال .



أمينة شفيق .. تجاوزات غير عادية في دائرة بولاق

الشعب يكاد يقترب من عدد المقاعد التي نجح مرشحو الإخوان في الحصول عليها في مجلس الشعب . وكان اللافت بالطبع في انتخابات ٢٠٠٠ هو عودة بعض رموز أو نجوم معركة معارضة معاهدة كامب ديفيد في السنوات الأخيرة لحكم السادات من أمثال أبو العز الحريري وكمال أحمد وعادل عبيد وآخرين . ومشاعبة هؤلاء كانت السبب وراء قرار السادات الغاضب بحل مجلس الشعب في ذلك الوقت وإجراء انتخابات جديدة . وفشل في الانتخابات رئيس الحزب الناصري ضياء الدين داود رغم أنه كان يحاول جاهداً ضمان فوزه لدرجة بلغت تبريره لقمع قوات الأمن المواطنين الذين تظاهروا لصالح انتفاضة الأقصى بدعوى أن ظروف الانتخابات قد لا تسمح بأي تحركات من هذا النوع (مؤتمر صحفي لضياء الدين داود في مقر الحزب الناصري قبل أيام من المرحلة الأولى من الانتخابات في أكتوبر) . ولكن مما لا شك فيه أن الانقسامات التي تعاني منها الناصريون بين شيوخ وشباب وكذلك النزاعات الشخصية التي يعاني منها كل الأحزاب المعارضة المصرية كانت من ضمن الأسباب الرئيسية التي لم تمكن الحزب من توحيد صفوف الناصريين والحصول على قدر أكبر من المقاعد . وكان الحزب الناصري من ضمن الواقعيين كذلك فلم يرشح رسمياً سوى ما يزيد بقليل على ثلاثين من أعضائه في محافظات عديدة.

هؤلاء النواب من رجال الأعمال حيث سيزيدون من الضغط من أجل تحرير الاقتصاد والتخلي عما يسمونه بأنظمة بيروقراطية تضمن حقوق العمال والفلاحين والفقراء .

أما ضعف الأحزاب السياسية القائمة في مصر - حكومة ومعارضة - فهو أمر ليس بجديد أو خافياً على أحد . ومعروف أن غالبية الأحزاب المصرية المعارضة تخوض الانتخابات وهي لا تطمح إلا في الحصول على عشرة أو خمسة عشرة مقعداً على أقصى تقدير اعترافاً بواقع الحال وأن تغييره يقترب من المحال . يستثنى بالطبع من ذلك الزعيم الجديد لحزب الوفد « نعمان جمعه » الذي كان لديه إصرار عجيب على منافسة الحزب الوطني في كل الدوائر تقريباً ورشح ٢٢٧ شخصاً (بعضهم لم يسبق له حضور اجتماع تنظيمي واحد لحزب الوفد) مدعياً أن بإمكانه الفوز بمائة مقعد . بالطبع الطموح واجب ولكن فليل من الاعتراف بواقع الحال قد يكون أكثر نفعاً وأهمية . وعلى كل حال كان سقوط حزب الوفد موزراً لا يتنافس فيه سوى الحزب الوطني . فمن بين مئات من مرشحيه لم ينجح سوى سبعة فقط . وبينما انشغلت صحيفة الوفد بتحليل أسباب انهيار الوطني لم تذكر كلمة واحدة عن أسباب الفشل الذريع لمرشحي حزب الوفد الذي أثبتت التجارب أنه لم يعد يملك فكراً واضحاً يميزه عن الحزب الوطني بالتحديد فيما عدا التمسك بالاصلاحات السياسات اللازمة لاقامة نظام ديمقراطي في مصر وهو ما يشاركه فيه كل أحزاب المعارضة في مصر

حزب التجمع كان واقعياً منذ البداية ولم يتجاوز عد مرشحيه الأربعين خاض كثير منهم معارك حقيقية أكدت أن للبصار قاعدة شعبية في مصر يحكم أن مرشحيه هم الأقرب للواقع اليومي للجماهير والمدافعين في الأساس عن مصالح الفقراء محدودي الدخل . مثلوا التجمع داخل مجلس ٢٠٠٠-٢٠٠٥ زادوا إلى ستة بدلاً من خمسة وإذا تمت إضافة ثلاثة نواب من نواب الحزب العربي الناصري وخمسة من المعروفين بالتسانيم للناصرى ممن خاضوا المعركة كاستقلين وجدلاً أن هناك كتلة مناسبة من القوى اليسارية والقومية داخل مجلس الشعب تزيد من فرص طرح وجهة نظر تلك القوى وتشكيل معارضة قوية لسياسات الحكومة المتحازة للأغنياء . كما أن عدد مقاعد التيار اليساري والقومي في مجلس

• الشاذلى ينجح فى فتح لجان التصويت فى دائرته حتى منتصف الليل حتى لا يضطر الى الإعادة! • فى الدقى .. منع أصحاب اللحى والزبيبة ومن ترقدى خماراً أو حجاباً ثقيلاً من التصويت

صحيح أن المعركة مع جماعات الإسلام السياسى المسلحة خست إلى حد كبير ولكن يبدو أن الحكومة ما زالت ترى أن الخطر ما يزال كامناً وأن السماح بعودة قوة للاخوان قد يعيد البلاد لأجواء المواجهة مرة أخرى كما كانت الحال حتى مذبحة الأقصر ١٩٩٧. نواب الإخوان سيثيرو بالطبع مطلبهم بإنشاء حزب كما سيحسون المناهضة بالتنسيق الكامل للشرطة الإسلامية. ولكن إذا كان السواد المكثف للاخوان عام ١٩٨٧ لم يؤد إلى حدوث أى تقدم فى هذين الاتجاهين فإنه قد يكون من غير المتوقع أن يحدث ذلك فى برلمان ٢٠٠٥. حيث الحكومة أكثر ترددا لكل تحركات الإخوان وسحاولاتهم استعادة نفوذهم القوى الذى تمتعوا به فى عتدى السبعينيات والثمانينات وحتى عام ١٩٩٥.

الاقباط والنساء. إذا أخذنا المعايير المصرية فى تقسيم الانتخابات فسنجد أن كليهما حقق بعض التقدم. فى انتخابات ٢٠٠٠ نجح ثلاثة من بينهم وزير الاقتصاد يوسف بطرس غالى الذى شهدت دائرته (المعبد القنى بشبرا) العديد من حوادث منع الناخبين المسلمين من التوجه للصناديق للتصويت لصالح منافسه المسلم والعضو السابق فى الحزب الحاكم. بالطبع قوات الأمن لم تساهم غالى لأنه مسيحي ولكن لأنه وزير. أما رجل الأعمال رامى لكح الذى نجح كذلك فى الوصول إلى مجلس الشعب فسبقى مشكوكا فى نجاحه بعد صدور عدة أحكام ضده بوجوب استبعاد ترشيحه لكونه يحمل جنسية مزدوجة (فرنسية - مصرية). وبذلك يكون مرشح حزب الوفد منير فخرى عبد النور هو المرشح القبطى الوحيد تقريبا الذى نجح فى الوصول إلى مجلس الشعب عن طريق الانتخاب وبعد معركة شرسة ضد منافسه من الحزب الوطنى الذى لم يجد أنصاره أى غضاظة من استخدام سلاح الدين من أجل ضمان الفوز. قبل دخول اللجان كان مزيدو مرشح الوطنى يهيسون فى أذن الناخبين «لا إله الا الله .. أحمد عبد العزيز» (رئيس لجنة التعليم السابق عن الحزب الوطنى فى مجلس

الشعب). كما أن أطفال المدارس الذين تم حشدهم فى السيارات التى كانت تطوف أحياء الظاهر والعباسية لتأييد مرشح الوطنى كانوا يرددون «لا إله الا الله محمد رسول الله» ورغم كل تلك الحيل الرخيصة التى رفضتها كل القوى السياسية (بما فى ذلك جماعة الإخوان المسلمين التى رأت فى الأمر فرصة أخرى هائلة لتأكيد صورتها «المعتدلة» نجح منير فخرى عبد النور وكالمعتاد قام الرئيس مبارك بتعيين أربعة أقباط من بين الشخصيات العامة العشرة التى يحق له تعيينها فى المجلس من أجل ضمان زيادة قسلة نسبة المسيحيين. ولكن الحقيقة التى لا بد من الاعتراف بها وعدم تجاهلها هى أن مناخ الطائفية قد تمكن من النيل من معتقدات الكثير من المصريين بحيث أضحي بالفعل نجاح مرشح مسيحي أمراً صعباً أساساً بسبب انتماءه لدين يختلف عن دين الأغلبية. ولكن المثير للغضب بكل تأكيد أن يكون مرشحو الحزب الحاكم من بين من يقومون باستخدام الطائفية لضمان نجاحهم بالرغم من زعم الدولة قيامها بحماية الوحدة الوطنية وتأكيد المساواة بين المواطنين.

أما بالنسبة للمرشحات النساء فكان نجاحهن محدوداً أيضاً بسبب نفس العقلية التقليدية وتضاعد المد المحافظ فى مصر على مدى العقود الثلاثة الماضية. فمن بين ١٣٥ مرشحة لم تنجح سوى سبع نائبات وبإضافة أربعة عينهن الرئيس مبارك يكون هناك احدى عشرة نائبة فى برلمان ٢٠٠٠. وبالتأكيد فهذه نسبة لا تتلاءم مطلقاً مع حقيقة أن خمسين فى المائة تقريبا من المصريين نساء كما أنهم يمثلون نحو ٣٥ فى المائة من مجموع الناخبين ممن يحق لهم التصويت. ولكن عدداً من المرشحات خضن معارك شرسة فى قلب بعض المحافظات شديدة المحافظة مثل سوهاج ونجحن فى هزيمة منافسيهن من الرجال. مع ذلك لا شك أن المناهضة المستمرة على مدى السنوات الأخيرة بعودة المرأة للمنزل وترويج مقولات عن أن «مهمة المرأة الأولى خدمة زوجها وتربية النشأ الصالح» وكذلك «أن الله لا يبارك فى قوم تتولى أمرهم امرأة» تركت أثراً كبيراً على الناخبين المصريين وامتناعهم

عن التصويت للمرشحات النساء.

أخيراً ومن بين ما ميز انتخابات ٢٠٠٠ -رغم أنه لم يكن مستجداً على الإطلاق- تجاهل الحكومة السافر لأحكام القضاء والتحايل عليها لضمان استمرار عدد من مرشحيها فى المعركة ودخول البرلمان الطعن أمام القضاء فى أحقية المرشحين فى الترشيح على أساس ازدواج الجنسية كانت إحدى الأوراق الجديدة التى ميزت حيل مرشحى انتخابات ٢٠٠٠ للنيل من بعضهم البعض بجانب الطعون التقليدية التى تقوم على عدم الانتماء للدائرة التى قام المرشح بالتزول بها (المواطن الانتخابى) وصفة العمال أو الفلاحين. الطعون المتعلقة بازواج الجنسية كانت الأكثر إثارة للجدل فى الدوائر السياسية خاصة أن الأمر نال بعض الوزراء مثل وزيرى الاقتصاد والإسكان وكذلك رجالى أعمال بارزين من أمثال محمد أبو العينين ورامى لكح ومنير فخرى عب النور. هل يجوز لنائب يحمل جنسية أمريكية أو كندية أو فرنسية بجانب جنسيته المصرية أن يكون ممثلاً للشعب المصرى تحت قبة البرلمان؟ رد القضاء الإدارى فى أغلب الحالات كان أنه لا يجوز ذلك. ولكن الحكومة لا يقف أمامها أحد ولجأت إلى محاكم الأمور المستعجلة لاستصدار أحكام بوقف تنفيذ قرارات المحكمة الإدارية العليا ورغم أن معظم الخبراء الدستوريين أجسعوا أن ذلك تحايل على القانون لأن تلك المحاكم المستعجلة غير مختصة بالنظر فى هذه القضايا. ونفس الأسلوب لجأ إليه وزير الانتاج الحزبى سيد مشعل الذى قضت محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا بعدم جواز ترشيحه لانه لا ينتمى لدائرة حلوان التى نجح فيها رغم كل حكام القضائية الصادرة ضده. لكن اللعبة كانت مكشوفة وواضحة: المحاكم المستعجلة تقوم بتأجيل إصدار أحكامها حتى يتم انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان الجديد ثم يقوم مجلس الشعب سيد قراره» بتحديد مصير الاعضاء الذين صدرت الاحكام بحقهم وإذا ما كانت الاحكام تكفى لاسقاط عضويتهم. وكما هو معروف فإن «سيد قراره» لم يساند سوى فى حالات نادرة إسقاط العضوية عن نواب خاصة من المنتمين إلى الحزب الحاكم بناء على أحكام قضائية وبناء على ذلك تتأكد حقيقة أن عقد انتخابات تزينة وديمقراطية فى مصر ما زال أمراً بعيد المنال وأن المسألة كلها تتعلق بصراع محسوس أبعاده منذ البداية بطريقة تضمن بقاء الحال على ما هى عليه بجانب بعض التحسينات حسب ما يسمح به النظام الحاكم ويتكرم به علينا نحن المواطنين المصريين الطامعين إلى انتخابات حقيقية كما هى الحال بالنسبة لغالبية شعوب العالم.

يارب يا متجلى أهلك الشرطلى

للأسف والحزن معا لعدم سيادة المثقفين المصريين وعلماء الاجتماع والسياسة بدراسة تاريخ الشرطة المصرية عموماً والشرطة المصرية المعاصرة خصوصاً لمعرفة نفسياتها ومزاجها وطبقاتها..

فالشرطة الفرعونية لم تهدر حقوق الإنسان المصرى لأنها كانت ملتزمة بالقانون ومراعاة أعراف المجتمع المدنى فى مصر القديمة. هذا المجتمع الفرعونى والمدنى الذى أسس فيه الكادح المصرى نقاباته المهنية والطائفية إلى حد أن العفاريث التى تنقل الموتى إلى البر الغربى كانت لهم نقابة على حد قول العلامة إميل لودفيج صاحب كتاب النيل.

وبالتالى فقد مارس الإنسان المصرى احتجاجاته بحرية ضد الفرعون الملك والإله وضد موظفه بالشكوى والإضراب العمالى والثورة ضد الإقطاع المصرى وقتئذ. تشهد بذلك شكاوى فلاح مصر الفصح الجريئة التى نطشت الرحاء والنقد اللاذع معاً للسلطة الفرعونية دون أن يصفع على الوجه والقفا كما تفعل الشرطة المعاصرة. يشهد بذلك أيضاً إضرابات عمال الرسيده الذين سجلوا فى محاضر الشرطة المصرية حقوقهم ومطالبهم والذين سجلوا فى نفس المحاضر مقولة شجاعة تقول لضباط الشرطة .. أخبروا الفرعون إن سوقفه فى خطر. دون أن يعتقلوا أو يعذبوا أو يحولوا إلى تباية أمن الدولة... يشهد بذلك كذلك ثورات الشعب المصرى ضد التراخنة التى حدثنا عنها الحكيم لمصرى القديم إيبور..

ثم تغيرت وتوحشت الشرطة المصرية فى عهد الغزاة وعسكرتهم خلال حكم أسرة محمد على والاحتلال الانجليزى لمصر. فالشرطى السلوكى النهجى يصنفه مؤرخنا المقريزى بأنه أسوأ من الذئب وأزنى من الفرد والغنى من القارة. والشرطى العثمانلى المتوحش يقول عنه

المصريون . إذا كان ذراعك عسكرى إقطعه ويدعون عليه بقولهم . يارب يا متجلى اهلك العثمانلى. والشرطى الانجليزى العدوانى كان يواجهه المصريون بهتاف يقول .. يا عزيز يا عزيز كبه تاخذ الانجليز.

هذه بعض ملامح التراث الاستبدادى للشرطة المصرية فى زمن الغزاة وفى زمن الملكية والاحتلال الانجليزى لمصر. هذا التراث اللعين الذى طفح أخيراً فى الشرطة المصرية المعاصرة مما جعلها ظاهرة منافية للديمقراطية وحقوق الإنسان المصرى حيث تبدو ملامحها فى الأمور التالية.

الأمر الأول .. تغليب أمن الدولة على أمن المجتمع أى الأمن العام من خلال حصول ضباط أمن الدولة على أجور سخية وترقيات سريعة ورهبة سلطوية مخيفة ومفرزة للمصريين جميعاً فضلاً عن احتكار بعضهم لوظائف النيابة والقضاة ومديرى الأمن ووظائف المحافظين ورؤساء الهيئات العامة باعتبارهم وحدهم عين الدولة الساهرة ومصدر الأذى ولهذا يردد الناس ضدهم دعاء ربانياً يقول يارب يا متجلى اهلك الشرطلى.

الأمر الثانى .. حصانة الشرطة المصرية المعاصرة حصانة مستمرة بالأحكام العرفية (قانون الطوارئ) مما جعل ضباط الشرطة أشبه بالملوك الإقطاعيين لا يوجه إليهم نقد ولا يسرى عليهم قانون.

الأمر الثالث .. إهانة المصريين والمصريات بألفاظ بمنعنى الحياء من ذكرها . وتلفيق التهم لهم بالجملة وتعذيبهم وتصفية أجسادهم فى مكاتب المباحث والسجون وأقسام الشرطة .. حيث بلغت التصفيات الجسدية ذروتها فى مصر المعاصرة بنسبة سنوية عالية لم تحدث فى مصر الحديثة بشهادة جمعيات حقوق الإنسان.

الأمر الرابع: من جراء هذه التصفيات الجسدية التى تنفذها الشرطة المعاصرة بدون مبالاة فقد تفتت الانتفاضات الشعبية العديدة فى المدن والقرى كرد فعل احتجاجى ضد السلطة ..

الأمر الخامس .. ورغم هذه الممارسات الاستبدادية والفاسدية للشرطة المصرية المعاصرة فقد أصيبت بارتخاء صارخ وملحوظ فى مواجهة تفشى الجريمة والبلطجة اللتين أصبحتا مورداً للرزق فى مصر المعاصرة.. كما تزايد ذلك الارتخاء فى مواجهة الرشوة واختلاس المال العام وتجارة المنوع والتهرب

الضريبى وتهريب الأموال والأشخاص المطلوبين للعدالة إلى الخارج بالإضافة إلى نهب وسرقة أرض الدولة رغم وجود فروع للشرطة متخصصة فى كل النشاطات الاجرامية.

الأمر السادس .. بعد أن أصبحت الشرطة المصرية ظاهرة خارقة للحياة والمجتمع فقد أصبحت وظيفة الشرطة تؤدى إلى الشروة والثراء . وبالتالي فقد أصبح الكثير والكثير من ضباط الشرطة المصرية رموزاً من رموز طبقة رأس المال الكبير المالكة والحاكمة.

الأمر السابع .. تزوير الانتخابات البرلمانية والمحلية والنقابية. لقد أصبح هذا التزوير حرفة تحترفها الشرطة المعاصرة بفجر ووقاحة إلى حد هدم الشرعية كل الشرعية فى مصر المعاصرة . وحتى الانتخابات النيابية التى أشرف عليها القضاء عام ألفين قد زورت بعضها الشرطة من خلال تحجيم دور ولاية القاضى رنس اللجنة الانتخابية الفرعية حيث حصرت ولايته على الحجرة الموجود بها الصندوق الانتخابى، بينما انفردت الشرطة بالسيطرة على الجمعية العمومية للجنة الانتخابية مما مكنها من حرمان ملايين المواطنين من الادلاء بأصواتهم الانتخابية .. كما عبثت ما شاء لها العبث بكشوف الناخبين . وخلال فرز الاصوات لم يستطع مندوبو الفرز من مباشرة الفرز. وأدهى من ذلك أن عملية جمع الأصوات كانت سرية حيث انفرد بإجراءاتها كتاب الضبط من موظفى الأقسام والمراكز ومديريات الأمن الذين زوروا فى جمع الأصوات بأمر من الشرطة، هؤلاء الموظفون الذين هيموا على عملية الفرز وجمع الأصوات وأدخلوا الغش والتدليس على القضاء ..

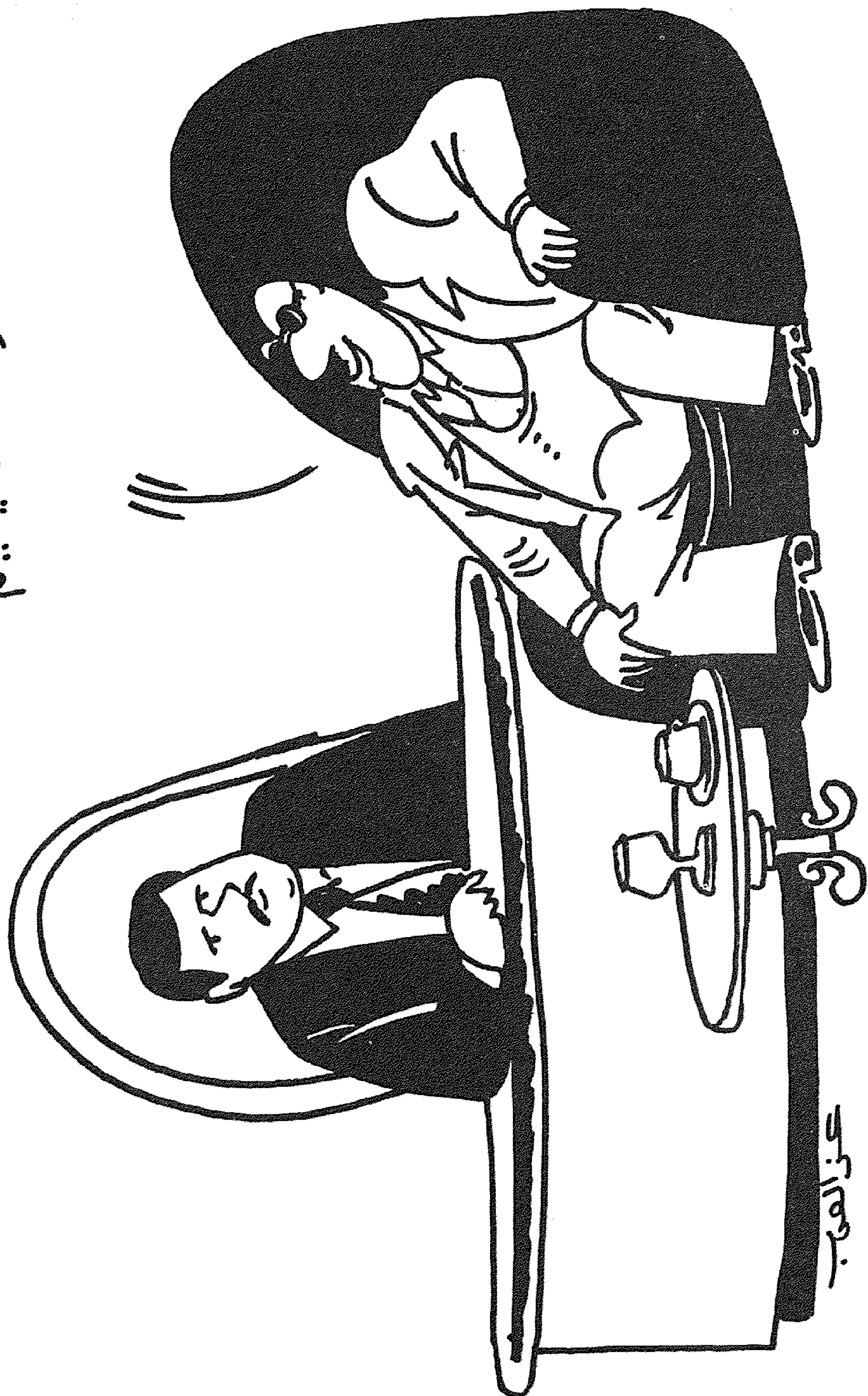
هذه هى الأمور التى جعلت من الشرطى المصرى شخصاً عبداً لأطماعه فى السلطة والمال لكى يصبح قاضياً كبيراً ومديراً للأمن ومحافظة ورئيساً لهئة حكومية أو مليونيراً أو مليارديراً فى عالم المال. وهذه هى الحال فى المجتمعات التى تحكمها العسكرية وبالتالي فلن تختفى ظاهرة الشرطة المصرية المعاصرة هذه بقيام مجتمع ديمقراطى مدنى شعاره قول ربنا سبحانه وتعالى « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان » ..

صدق الله العظيم

عطيه الصيرفى



النواب اللي عندهم جنسيتين
مش مشكلة.. لأن الشرع
بيقول أربعة وها مملكة أيد بيهم



أقباط ٢٠٠٠ بين الانتخابات والدراما

شهد الشأن القبطي في عام ٢٠٠٠ حالة من الاهتمام والجدل وذلك على المستويين السياسي والدرامي .. سياسيا قبل وأثناء العملية الانتخابية، ودراميا من خلال مجموعة من السلسلات التي عرضت في شهر رمضان الماضي . ويمكن القول إن الحصاد كان قويا لما أثير حول العملية الانتخابية وحول الدراما التلفزيونية ، وهذه بعض الملاحظات السريعة حول أقباط ٢٠٠٠.

الاقباط بين الحضور السياسي والظهور الدرامي

كان للأقباط وجود ملحوظ في عام ٢٠٠٠ وذلك في المجالين السياسي والدرامي . هذا وإن اختلفت نوعية هذا التواجد . فعلى المستوى السياسي كان هناك حضور واضح ولافت للأقباط قبل وأثناء العملية الانتخابية . أما على المستوى الدرامي فكان هناك ظهور مكثف لشخصيات قبطية في أكثر من مسلسل . ولكن بينما كان الحضور السياسي يحمل تواجدا نوعيا آثار الانتباه والتقدير ، فإن الظهور الدرامي اقتصر على التواجد الكمي الذي أثار الكثير من الجدل وبعض الغضب . وربما يعود هذا الفرق الجوهرى إلى حداثة التعامل مع الشأن القبطي على المستوى الدرامي والتراكم الذي حدث على مدى زمني طويل والذي مثل واحداً من الهموم الأساسية لهذا الوطن ألا وهو المشاركة السياسية للأقباط . والتي كان لها مجل واضح في الانتخابات البرلمانية الأخيرة .

لقد عكست العملية الانتخابية الأخيرة «تحولا كينيا» فيما يتعلق بإمكانية أن يحظى الأقباط بعضوية البرلمان من خلال الآلية الانتخابية، دونما الحاجة إلى التعيين أو أى إجراء إدارى مقحم على طبيعة الحياة السياسية الصحيحة . وهذا ما أكدته انتخابات ٢٠٠٠ . فسنذ عام ١٩٩٠ أى منذ حقبة زمنية بالنساء والكنال لم يتطع الأقباط أن يدخلوا إلى البرلمان أو حتى يحظوا بترشيح الأحزاب القائسة . وإن لم يمنع ذلك من إصرار الأقباط على الترشيح وبأعداد غير قليلة كاستقلين كما حدث في انتخابات ١٩٩٥ ، حيث ترشح

ما يقرب من ٥٥ مرشحا مستقلا من الأقباط وإن لم يحظوا بالفوز ومثل هذا آنذاك ارتدادا سياسيا عن التكامل الوطنى (راجع مقالنا فى اليسار عن الأقباط وانتخابات ١٩٩٥ بعنوان «الارتداد السياسى مأزق التكامل الوطنى» مارس ١٩٩٦) بيد أن الإصرار على التواجد وحرص بعض الأحزاب واهتمام الأطراف المعنية على تلافى سلبيات سابقة جعل من الحضور السياسى للأقباط فى الانتخابات الأخيرة أمرا لافتا تؤكد أكثر بوصول ٦ من المرشحين الأقباط إلى جولة الإعادة وفوز ثلاثة من هؤلاء بمقاعد برلمانية . ومن الأهمية بمكان رصد ثلاثة أمور فى هذا المقام وذلك كما يلى:

* إن المرشحين الأقباط قد أداروا معركة انتخابية سياسية لم يكن للجانب الدينى أو الطائفى مكان فيها بالرغم من اختلاف انتماءات هؤلاء المرشحين خاصة الستة الذين خاضوا جولة الاعادة (٢ من الحزب الوطنى ٢٠ من المستقلين ، ١ من حزب الوفد وآخر من حزب التجمع) ، وتجسد هذا فى خطاباتهم الانتخابية ومؤتمراتهم السياسية .

* حرص جميع القوى السياسية فى مصر سواء بالمشاعر أو بالفعل السياسى على نجاح أكبر عدد من الأقباط ووقوف هذه القوى مع الذين دخلوا جولة الاعادة وهو ما مثل مناخا سياسيا إيجابيا .

* بالرغم من استخدام بعض المنافسين فى

بعض الدوائر لأساليب غير شريفة إلا أن رد الفعل كان يصب دائما فى خانة المواطنة . إن ما حدث كما قلت مثل «تحولا نوعيا» يمثل ارتدادا على الارتداد الذى حدث فى عام ١٩٩٥ أو لنقل هو محاولة للاقترب من الخط الوطنى الطبيعى الذى عرفته مصر خاصة قبل ١٩٥٢ حيث من المعروف أنه منذ تأسيس مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ (أول برلمان عرفته المنطقة) كان يوجد دائما عدد غير قليل من الأقباط ، وأنه ومنذ ثورة ١٩١٩ ومتى أتيحت مساحة من الحرية ومناخ ديمقراطى كان يفوز حزب الوفد وكان هذا يعنى فوز ما بين ١٠-١٢ ٪ من الأقباط من إجمالى الفائزين بحسب طارق البشرى . إن ما حدث يمثل لبنة مهمة مضافة إلى جدار التكامل الوطنى .

على الجانب الآخر ، أقصد الجانب الدرامى ، نجد الظهور الخاص بالشخصيات القبطية لم يزل يدور فى إطار شخصيات غير حقيقية بمعنى أن تكون أشخاصا حية تكون جزءا من جسم المجتمع لا يهم أن تكون خيرة أو شريرة ، وإنما تكون طبيعية ، كذلك لا تكون هناك حاجة إلى وجود إشارات ما تدل على أنهم أقباط . نحن نريدهم أشخاصا تراهم فى الحياة اليومية قد يصيرون وقد يخطئون ولكنهم فى النهاية بشر يحيون فى إطار هذا الوطن وأتصور أن هذا لم يحدث بعد بشكل فنى مستكمل وناضج إلا فى بعض الاستثناءات فلا يمكن أن يكون سلوك رجل الأعمال القبطى متماثلا مع المهنيين دونما أى اختلاف دونما وجود أية تمايزات توجه سلوكهم واختياراتهم وهكذا . وعليه فإن الدراما وإن

سمير مرقس



منير فخرى عبد النور



د. وجيه شكرى

أن المواطنة التى تعنى المشاركة والمساواة لم تزل بعيدة عن أن تكون تيارا رئيسيا فى الفكر والممارسة ، نعم هناك تطور فى المجال السياسى ظهرت تجلياته فى العملية الانتخابية إلا أن هناك لحظات تسود فيها خطابات وممارسات أخرى (الأقلوية والطائفية) . وأحيانا نجد المواطنة يستعان بها لأداء أدوار معينة لأوقات محددة لمواجهة شائعات مغرضة أو تدخلات خارجية أو مواجهة بين النظام وأحد التيارات . وعليه تكون المواطنة أقرب إلى الخطاب «الرديف» أو الاحتياطى والذى يستعان به فى لحظات المواجهة . نفس الحال نجدها على المستوى الدرامى بالرغم من الكثافة الكمية فإنه أقرب إلى الظهور «الطارئ» الذى يعالج الأمر بشكل مباشر من دون جهد حقيقى فى نسج شخصيات درامية من صميم المجتمع المصرى تحمل القيم المواطنة باعتبارهم مواطنين فى هذا الوطن . وبعد كانت هذه أهم الملاحظات حول الأقباط عام ٢٠٠٠ من خلال الانتخابات والدراما ، الأمرين الأبرز فى هذا العام ، وأتصور أن المهمة الوطنية الأولى هى التراكم فى اتجاه المواطنة ودعم ذلك كتيار رئيسى فى حياتنا السياسية والفكرية .

نجد الدراما التلفزيونية وقد اختلطت فى تناولها بين المدنى والدينى خاصة فى قضية تدخل فى إطار الأحوال الشخصية لغير المسلمين ولا تعرف بالضبط ما هى حدود الأولوية والعكس صحيح فيحدث الالتباس . إن قضايا الزواج والطلاق والأسرة تحتاج إلى حساسية شديدة فى التناول ، وبالطبع غنى عن القول إن هناك ضرورة للتعامل مع كل القضايا الحياتية بشكل مفتوح فكريا ودراميا من غير مصادرة ولكن بشرط أن يكون التعامل مؤسسا على فهم دقيق لهذه الموضوعات .

المواطنة : الخطاب الرديف

على أن الثابت فى الحصلة النهائية هو

**المفتى يدافع
عن حق الاقباط
فى الترشيح
وجواز انتخابهم**

تكثف فيها التواجد القبطى الا انه لم يزل كيبا .

(٢) الاقباط بين الدينى والمدنى

من أهم الملاحظات التى يمكن رصدتها من واقع الانتخابات والدراما هو «التسراوح و«التأرجح» بين الدينى والمدنى ، ونقصد بذلك التعامل مع ما هو مدنى من خلال الدينى والعكس صحيح أو أن يحدث الالتباس بينهما ، فمثلا ، وعلى سبيل الرصد وليس الحصر ، نجد أنه وأثناء العملية الانتخابية ، وفى اللحظة التى يدير فيها الأقباط الستة معركة الإعادة يواجه بعضهم بهجوم دينى مباغت يشكك فى أحقية ترشحهم وانتخابهم باعتبارهم من أهل الذمة ولا تجوز ولايتهم «وبالرغم من اجتهادات إسلامية معتبرة كثيرة قد تجاوزت هذا المفهوم إلا أنه كان من أهم ما روجه به الأقباط انتخابيا . وإن كان تم التصدى لهذا الهجوم الذى قام على الدين من قبل محسنة من التيار الإسلامى الذين لهم تصورات مهمة حول غير المسلمين بل واشترك فضيلة المفتى للدفاع عن حق الأقباط فى الترشيح وجواز انتخابهم ، أقول إنه وإن كان تم التصدى لهذا الهجوم إلا أنه يعكس كيف استخدم الدين لضرب ما يدخل فى المجال المدنى العام وهو أمر يحتاج إلى دراسة معمقة نحاول إتمامها . على الجانب الآخر أى الدرامى

الانتخابات وحدها لا تكفى

الانتخابية التي تحمل العجب، وتعكس العنف المعنوي، لافتة تقول البرلمان الطائر ونجم الاعلام اللامع، ولافتة أخرى تقول الإسلام يزيع الغمة فاختار الإسلام، كأننا كفره ويعرضون علينا الإسلام لأول مرة، وأخرى تحمل اسم مليونير ويصف نفسه بالعامل الغلبان، وآخر ما زال يضحك على الغافلين ويقول الإسلام هو الحل، وآخر يصصر على صورته وهو ملتج، ولافتة أخرى باسم دكتور تعلن أنه صاحب علوم بلا غيوم! وتحمل الأتوبيسات والتروماى شعارات الحزب الوطنى التى تبشر بالاستقرار والرخاء، وتنظر إلى الأتوبيس وهو يكاد ينفجر بأجساد البشر، وطاير السكر أمام الجمعيات! وتتساءل كيف يكون الاستقرار والرخاء؟ والناس فى راد آخر فى همهم اليومى لسد حاجاتهم المعيشية، ولا يشعرون بالانتخابات، فهم يهتم فقط عدداً محدوداً من الحوارين الذين يلتفون حول آلاف مرشح، ويطمعون فى مكاسبها، أما الأغلبية العظمى من الناس فهى فى توهان يومى وغسيل إعلامى فهذا صورته تقابل يومياً فى الأهرام بحجم كبير قبل الانتخابات للتذكرة، وبعد الانتخابات للشكر والتهنئة، وتتأمل الصورة وتشعر بابتسامته الصفراء المصطنعة، وهو يشبه نجوم سينما الاربعينيات، وتساءل نفسك متى ظهر؟ ومن أين جاء بكل تلك الأموال؟! ولماذا يصصر على دخول مجلس الشعب وهو محتكر صناعة الحديد؟ وآخر ملك السيرميك يجتمع مع مجلس أعرق جامعة فى مصر جامعة طه حسين، ولطفى السيد، ويلتف حوله الأساتذة كالتلاميذ، فلفة المال هى المسيطرة الآن، والأساتذة معذورون، فمسيراتهم لا تكمل منتصف الشهر، وعلى كل واحد فيهم أن يتصرف، وبعد ذلك يقولون جامعة ومستقبل!

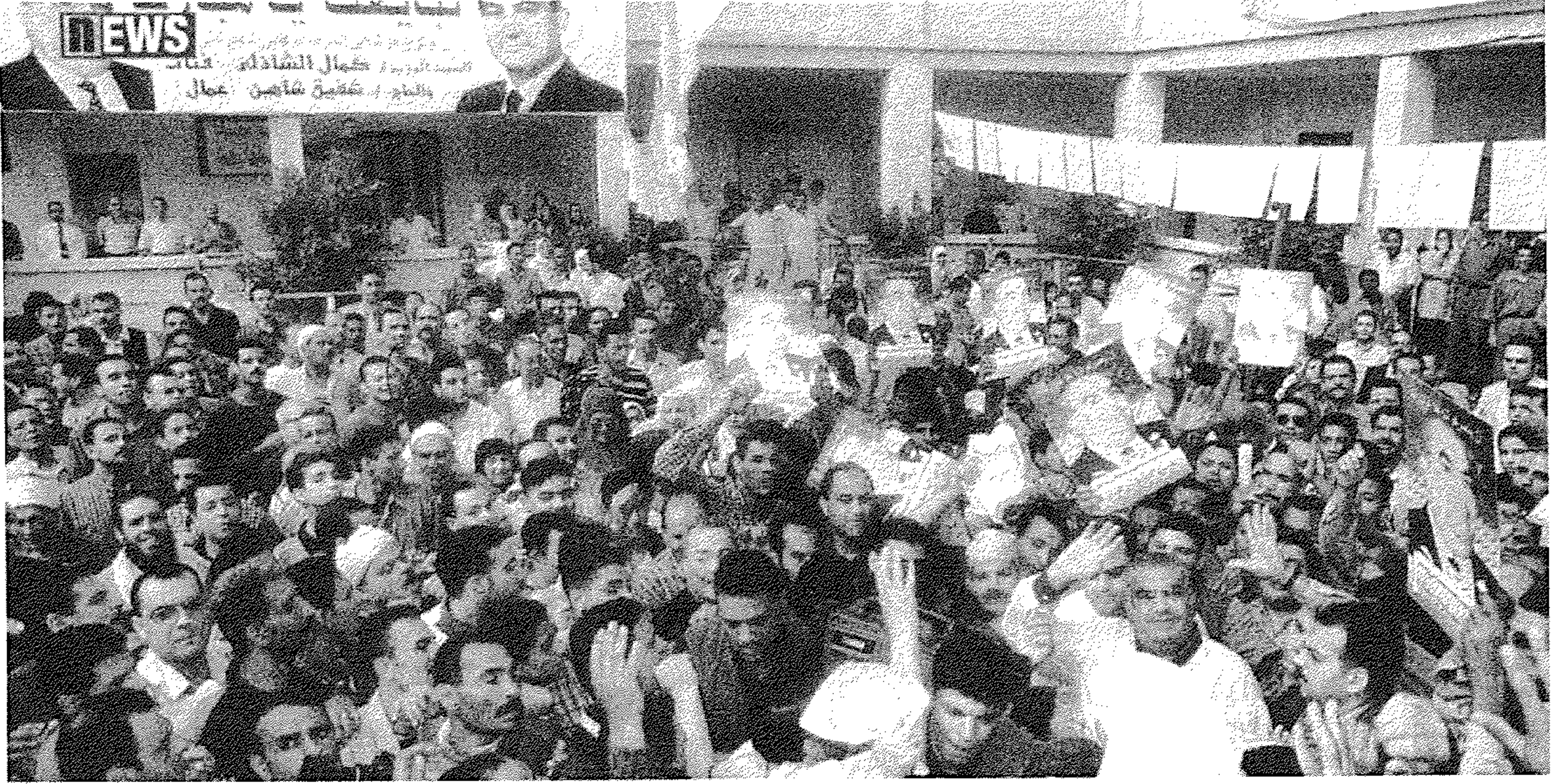
ونسلم أخبار قتل، وجروح فى اشتباكات وقعت بين الشرطة وأنصار المرشحين، وتلاعب فى الجداول الانتخابية، وتحرش أمنى بالناخبين من غير أنصار الوطنى، وتوزيع أموال وهدايا .. إلخ رغم ذلك، تكرر علينا وسائل الإعلام الرسمية ليل نهار أن الانتخابات نزيهة!! حتى نزهق ونقرر إنها فعلاً نزيهة رغم سيطرة الحزب الوطنى على كل إمكانات الدولة وتسخيرها لصالحه فى

يوم انتخابات مجلس الشعب فى الاسكندرية أثناء المرحلة الأولى، تعطلت سيارتى، وعندها كل الحق، فهى تحملت جميع أنواع مطبات الحكومية فى الشوارع، وكان لابد من التوجه بها إلى طبيعتها الأسطى محمود، الذى يصصر على مناداتى بلقب الباشا، والحقيقة أن الأسطى محمود هو اللى ستين باشا، فالجامعة تعطىنى فى الشهر ما يكسبه الأسطى محمود فى أسبوع واحد، ومع ذلك يصمم على مناداتى بسعادة الباشا، ولا أدري لماذا؟ مع أن شكلى عادى جداً مثل ملايين المصريين من عامة الشعب. المهم استقبلنى الأسطى محمود ببشاشته المعهودة، وأخبرته بأعراض العطل، وأخذ يربت على سيارتى المعطلة، ويكشف عنها الغطاء، وسألنى فجأة وهو يكشف بين أسلاكها، انتخبت مين باشا؟.. وتعللت بعطل سيارتى! وسألته بدورى نفس السؤال! وكانت أجابته بالنص «محدث فى الحته راح الانتخابات، فالناس عارفة مين اللى حينجح ويكسب، وهم مجهزين الأسماء، وقاطعته مسترسلا: لكن هذه المرة مختلفة، فهى تحت إشراف القضاء الذى يراقب كل شئ! وهنا ضحك الأسطى محمود، ويدون أن يرفع رأسه من بين موتور السيارة قال: أنت طيب قوى يا سعادة الباشا، القاضى مسئول عن الصندوق جوه اللجنة بس، وغير مسئول عما يحدث خارج اللجنة، وهى الحكومة محتلب! يا سعادة الباشا البلد كلها عزبة كبيرة إحنا مش أصحابها، أنا وأنت وغيرنا مجرد شغيلة، وبيضحكوا علينا! ويعملونا انتخابات علشان نتلهى ونفتكر إنا أصحاب البلد!! دول مجهزين كل شئ، هى الحكومة لما تريد تنجح حد، القاضى حيقولها لا.. ده الأمن بيععمل اللى عايزه خارج اللجنة، والقاضى جوه يا باشا!

وهنا التزمت الصمت مفكراً متى يصدق الناس فى الشارع المصرى أن هناك انتخابات حقيقية ونظيفة؟!

وكانت الإجابة على لسان الأسطى محمود «عندما نتحول جميعاً إلى شركاء حقيقيين فى إدارة هذا البلد!!»

واستيقظت من تفكيرى على سيارات حكومية تحمل أفراداً يهتفون للحزب الوطنى، وتنبهت إلى أن الحارة التى فيها ورشة الأسطى محمود أيضاً كانت مليئة باللافتات



كمال الشاذلى .. بين الناخبين !!

حساب الريف والأحياء العشوائية أو بإجراء مفاوضات سرية مع وكالات دولية.

وفى شتى أنحاء العالم يتعرض الصحفيون للهجوم والقتل، كما حدث مع المراسلين الصحفيين أثناء الانتخابات المصرية من هجوم أمنى، فقد طالبت منظمة العفو الدولية المعنية بحقوق الإنسان الحكومة المصرية بإجراء تحقيق فى حادث اعتداء تعرض له أحد أقرانها أثناء الانتخابات النيابية التى جرت فى البلاد مؤخراً، وبأتى طلب منظمة العفو عقب إصدار منظمة «صحفيون بلا حدود» طلباً مماثلاً لإجراء تحقيق عاجل بشأن حوادث الاعتداء بالضرب التى تعرض لها الصحفيون الذين قاموا بتغطية الانتخابات النيابية الأخيرة، وجاء فى بيان منظمة العفو أن الشخص المعنى، وهو ألماني الجنسية، قد تعرض للضرب على أيدي أربعة من رجال الأمن الذين كانوا يرتدون الزي المدني، وقد صادر المعتدون هاتفه المحمول وأشرطة فيديو وتصوير كان يحملها. جرى الاعتداء خارج مركز انتخابي أحاطت به الشرطة فى حي شبرا الخيمة. وكانت منظمة «صحفيون بلا حدود» قد قالت من جانبها إنها بعثت برسالة إلى وزير الداخلية المصري حبيب العادلي تعرض فيها بشدة على الهجمات التى تعرض لها اثنان من الصحفيين على الأقل خلال عمليات الإدلاء بالأصوات يوم الثلاثاء، فى المرحلة الثالثة والأخيرة من انتخابات مجلس الشعب

السياسي الوحيد الذى يتوافق مع احترام الحقوق الإنسانية، ولكن مع أن الديمقراطية لم تعد مراوغة، فإنها لم تصبح بعد شاملة للجميع، لأن الأصوات الانتخابية وحدها لا تضمن حقوق الإنسان، فالأغلبية المنتخبة ديمقراطياً يمكن أن تسحق الأقلية، فقد فشلت الانتخابات فى مصر أن تعطى تمثيلاً حقيقياً للمصريين الأقباط، وتمثيلاً حقيقياً للمرأة المصرية، وفشلت فى تمثيل المصريين المتفرجين والمهاجرين، ويقدرون بحوالى خمسة ملايين.

والعنف ضد الأقليات يمثل سياسة ملتهبة فى شتى أنحاء العالم، حتى مع وجود حماية دستورية، ففي غرب أوروبا مثلاً كثيراً ما يتعرض المهاجرون الذين يمثلون أقليات للعنصرية والعنف، واستبعاد الأقليات المهمشة منتشر من كندا إلى الهند، وفى ديمقراطيات كثيرة قائمة على حكم الأغلبية، وهذا يؤدى إلى العنف بل وحتى إلى الحرب، مثلما حدث فى سريلانكا ويوغوسلافيا سابقاً.

واستخدام السلطة التعسفى يُلطخ ديمقراطيات كثيرة خاصة فى منطقتنا، وفى العالم، فكثيراً ما توضع السياسات وراء أبواب مغلقة، سواء كانت تلك السياسات تتعلق بإزالة الأحياء العشوائية التى تؤدى إلى حرمان الناس من المسكن، أو بالمشروعات القومية الكبرى التى يعلن عنها بدون دراسة، أو مخصصات الميزانية التى تحبذ توفير البنية التحتية للمدن الكبرى على

الانتخابات. ويجب أن نسلّم أن إشراف القضاء كان له دور كبير فى الحد من عمليات التلاعب والتزوير داخل الدخان، وستفوت الكثير من رموز الحزب الوطنى، لكن هذا وحده غير كاف، فالمشكلة الحقيقية فى طريقة التفكير فى عقل النظام، فهو لم يحتمل بعضاً من النزاهة فى المرحلة الأولى للانتخابات، وكشر عن أنيابه فى المرحلة الثانية والثالثة، فشهدت الانتخابات مخالفات واسعة النطاق.

ففى المناطق التى واجه فيها مرشحو الحكومة منافسة قوية سحبت شرطة مكافحة التفتيش المسلحة بالعصى لمؤيدى الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم بدخول مراكز الاقتراع غير أياً لم تسمح بدخول الناخبين الآخرين. وصدقت مقولة الأسطى محسود ابن البلد، أن الموضوع مثل موضوع انتخابات، الموضوع أكبر من كده بكثير، وإن البلد بلد حكام. واكتشفت أن العالم كله يعانى! ويردد نفس كلام الأسطى محسود! ففى تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، نقرأ: «إن حكم الحزب الواحد أو الحكم العسكرى فى أكثر من ١٠٠ بلد فى السنوات العشرين الماضية قد انتهى وحلت مكانه ١٠٠ ديمقراطية متعددة الأحزاب، فى موجه عالمية من الحرية. وأصبح صندوق الاقتراع هو بديل الاستناد وظلمات الرصاص. وأن معظم العالم يعيش، لأول مرة فى التاريخ، فى ظل نظم ديمقراطية. لأن الديمقراطية هى النظام

واحتكار الدولة لوسائل الاعلام موجود في ٥٪ فقط من دول العالم ، « طبعاً احنا منهم » ، وفي أجزاء كثيرة من العالم مثل مصر تتعرض وسائل الاعلام المستقلة ، وغيرها من عناصر المجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية ، للمضايقة ، وتكسب المجتمع المدني من خلال التهديد باعتقال وسجن من يعارضون أو ينتقدون سياسات الحكومة علانية ، وتواجه مؤسسات المجتمع المدني في مصر ، كالأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية (المنظمات غير الحكومية) والنقابات المهنية والعمالية ووسائل الاعلام ، قيوداً قانونية وسيطرة حكومية متزايدة . فعلى مستوى العالم هناك شخص واحد بين كل خمسة أشخاص يشترك في منظمات المجتمع المدني . وأعتقد أن النسبة في مصر أصغر من ذلك كثيراً ، لأن القوانين المصرية الجديدة وضعت بشكل مطرد قيوداً على ممارسة الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها ، ويستل ذلك على وجه الخصوص في صدور قانون مكافحة الارهاب وقانون الصحافة وقانون الجمعيات و المؤسسات الأهلية . وتقتضي هذه « القانون » الصادر بالأمر الحديدي وقوانين أخرى ، مثل القانون العسكري رقم ٤ لعام ١٩٩٢ ، بفرض عقوبة السجن على مجموعة من الجرائم التي لا تزيد على كونها ممارسة للحق في حرية الرأي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها .

ويزدى التخريف والنعفاء الموارد إلى خنق سيادة القانون في بلدان كثيرة ، بحيث يحرم المواطنين من الحماة القانونية من الظلم وانتهاكات حقوقهم . وفي كثير من أنحاء العالم تواجه قطاعات كبيرة من السكان - مثل النساء - والسكان الأصليين - تمييزاً . وأصبحت الانتخابات التي تشترك فيها أحزاب متعددة ليست كافية للديمقراطية الشاملة ، لأن الديمقراطية الشاملة تستند إلى تجزئة وتقسام السلطة السياسية . كما صرّب الرئيس نيلسون مانديلا مثل في هذا الصدد ، فبعد أول انتخابات بحرية في جنوب أفريقيا وهي حرة ، أسند إلى زعيم بارز من زعماء المعارضة منصباً وزارياً ، حتى على الرغم من أن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي كان يحظى بأغلبية مريحة ! طبعاً لا يمكن تكرار ذلك في مصر ! وتجزئة السلطة معناها توسيع الديمقراطية وإزالة القيود على المنظمات غير الحكومية ، والدول التي وقعت على جميع صوائيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، وتفقد وجود مجتمع مدني مفتوح ، فإنها قد

لا تكون تحت ضغط كاف يدفعها إلى احترام التزاماتها . والناس لا يريدون أن يكونوا مجرد مشاركين سلبيين ، يدلون بأصواتهم فحسب في الانتخابات ، بل يريدون أن يكون لهم دور فعال في القرارات السياسية التي تشكل حياتهم ، فالظاهرات التي قامت أمام مقر اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل هذا العام دليل على رغبة الناس في المشاركة في عملية صنع القرارات في القضايا العالمية ، وفي مصر هناك مؤشرات كثيرة تترجم رغبة الناس في المشاركة في عمليات صنع القرارات المرتبطة بحياتهم ، منها الإقبال النسبي للترشيح والانتخاب ، والانفجارات الاجتماعية الصغيرة التي تحدث من وقت إلى آخر احتجاجاً على السلطة ، كما حدث عند رفع أثمان تذاكر القطارات ، ومظاهرات أولياء الأمور في الاسكندرية احتجاجاً على قرار تأجيل امتحانات الاعدادية عندما حدث فيها تسرب وغش ، وانفجارات الأهالي على الطرق السريعة عند حوادث المرور بسبب السرعة والاستهتار (يموت في مصر يومياً بسبب حوادث المرور قتلى أكثر عدداً من شهداء الانتفاضة في فلسطين) .

والحقوق الديمقراطية يعزز كل منها الآخر وتمكن الفقراء من مكافحة الفقر ، فالصحافة الحرة تساعد على الحيلولة دون حدوث فساد أو عجز في الأغذية مثلاً يتحول إلى مجاعة كما يحدث في أفريقيا . كذلك حالما تكفل حرية الكلام وحرية تكوين الجمعيات والانتماء إليها وحرية المشاركة ، وقتها يستطيع الفقراء أن يطالبوا كذلك بالفرص وبيئة اقتصادية أكثر مناسبة لمحاربة الفقر . فالخيار الآن لم

★ الحريات المدنية والسياسية الطريق لمحاربة الفقر ★ ٥٪ من دول العالم تحتكر فيها الدولة وسائل الاعلام من بينها مصر

يعد بين الديمقراطية والديكتاتورية ، بل الخيار بين ديمقراطية شاملة متكاملة وديمقراطيات هشة مثل ديمقراطيتنا ، ولكن المشهد الأخير في الانتخابات الأمريكية يقول إننا كلنا في نفس الهم ، هم الأسطى محمود ، ففي قلب العالم الحر ، في أمريكا نسع أحاديث عن نماذج اقتراع مريبة ، وصناديق اقتراع لم تفتح ، بل ضاعت ، ثم عشر عليها ، وهناك أخطاء في العد والفرز ، وعمليات تخويف وترهيب ، ويظهر أنهم هناك في أمريكا استوردوا خبراء في الانتخابات من الداخلية المصرية .

والعجيب أن الفقر قضية من قضايا حقوق الإنسان ، لا تقل أهمية عن قضية الاعتقال التعسفي ، ومع ذلك فإن تعذيب شخص واحد يثير سخطا بينما تمر وفاة أكثر من ٣٠ ألف طفل كل يوم نتيجة للأصابة بأمراض معظمها يمكن الوقاية منها دون أن يلحظها أحد . والنضال في سبيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والكفاح في سبيل الحريات المدنية والسياسية ، هما وجهان لعملة واحدة ، عندما تكون للناس حريات مدنية وسياسية يصبح بإمكانهم المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وبدون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، يحرم الفقراء والفقيرات على وجه الخصوص في معظم الأحيان من التعليم ، ومن إدراك ماهية حقوقهم وخياراتهم ، ويصبح التمييز والتجاوزات متوطنين عندما يغيب العدل وسبل الانصاف ، وحتى في بيئة قانونية منظمة ، قد يكون العدل بالنسبة للفقراء بعيد المنال ، فالهند مثلاً تعاني نقص القضاة ، فتراكمت القضايا على القضاة تراكمًا هائلاً وصل إلى ٥٠٠٠ قضية لكل قاض ، و ٢٠٠٠ قضية لكل قاض في بنجلاديش مثلاً ، وأعتقد الموقف عندنا مشابه لذلك .

والآن ماذا نحن فاعلون؟! الوطن يحتاج إلى إصلاح سياسي وتعليمي جذري يقيم الديمقراطية والمشاركة ، ويسمح للمجتمع المدني بالنمو ، فالبلدية دائماً في السياسة والتعليم إذا خلصت النوايا ، وانظروا حولنا في دول أقل منا اسقطت فيها الانتخابات الرئيس عبدة ضيوف في السنغال في مارس ٢٠٠٠ وفشل الرئيس روبرت موجابي في تمرير قانون يسمح له بالاستمرار في السلطة بعد عام ٢٠٠٢ ! فمتى نصبح مواطنين لنا حقوق وعلينا واجبات ، متى يصبح القانون فوق الجميع ، وكيف يتم تفعيل المصريين وتنمية المواطنة والمشاركة بينهم كلها أسئلة توقفت عندها !!

حتى لا ننسى أن هناك إسرائيل



إلى هؤلاء الذين يصممون على أن
خارجهما الاستراتيجي الوحيد هو السلام ،
وينسبون أن خيارنا الاستراتيجي الوحيد هو
المقاومة والمقاومة ، إلى هؤلاء ، نقرأ معا
رسالة شهيد وصلتنى عبر البريد الإلكتروني
أعلمهم بفهمهم.

(لم أمت ، بل غادرت إلى حياة
جديدة)

-العرعير- صاحب العملية
الاستشهادية الأولى: إسرائيل أو
هى من بيت العنكبوت..!
القدس أسامة العيسة

كتفت مصادر من حركة الجهاد الاسلامي
الفلسطينية عن (الوصية) التي تركها الشهيد
نبيل العرعير (٢٤ عاما) الذي نفذ ما اعتبر
أول عملية استشهادية خلال انتفاضة
المقدسات في الأراضي الفلسطينية .وهي
العملية التي نفذها وهو يقود دراجته
الهيروانية.

وتضمنت الوصية مخاطبة عدة أطراف
، فالشهيد خاطب (أبناء الاسلام العظيم)
ومنتسبي (قسم) : الجناح العسكري للجهاد
(القسام) الجناح العسكري لحركة حماس ،
اعتبر فيه أن دفاع هؤلاء عن القدس
الشريف (أثبت للعالم بأنكم لن تتنازلوا عن
مسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم
وأنتكم ستقتلون في وجه من يريد المساس
بالمسجد الأقصى).

وأوصى العرعير بالاستمرار في
الانتفاضة لأنيا الطريق ، كما يرى ، لاسترجاع
الحقوق خسرنا وأن (سلام الحزى والعار لم
يحق لنا أى مطلب فالحمد لله ،لقد تقدمت
نحو الهدف المطلوب الذي كنت أتمناه ،وكتب
الله لى الشهادة).

فلسطيني ليثحفظ عليها أو يستنكرها أو
يعتبرها جزءاً من (تعطيل العملية السلمية)
أو ما شابه ذلك كما حدث فى عمليات
مشابهة.

ركب العرعير دراجته المفخخة وتقدم نحو
تجمع جنود الاحتلال فى قطاع غزة وحسب
حركة الجهاد الاسلامي فإن التجمع كان يضم
ثمانية جنود راحلين وجيبين عسكريين وأن
عملية العرعير أسفرت عن مقتل أربعة جنود
إسرائيليين وإصابة تسعة آخرين حسب بيان
(قسم) الجناح العسكري لحركة الجهاد
،وحسب (قسم) أيضا فإن العرعير استقل
دراجته الهوائية وهو يحمل تسعة كيلو
غرامات من (تى. أن. تى) شديدة الانفجار.

أما الناطق العسكري الإسرائيلي فقال إن
العملية أسفرت عن جرح جنديين فقط.

الشهيد العرعير من مواليد آذار / ١٩٧٦
،وكان له نشاط فني وهو وعضو فى فرقة
النور للفن الإسلامى التي قدمت شهيدا آخر
فى بداية الانتفاضة هو الشهيد ماهر رجب
عبيد ،وكانت آخر مشاركة له فى الفرقة فى
حفل تأبين لمؤسس الحركة الشهيد فتحي
الشقاقي.

رحل نبيل ووزعت الحلوى فى سرادق
(التهنئة) الذى أقيم له فى حي الشجاعية
وترك تسعة أخوة قال بعضهم بأنهم سيجدون
نبيل فى أبنائهم ، وقال شقيقه ناصر سأهب
ابنى نبيل القادم لله وللوطن وليقدم ما قدم
عمه الراحل.

الرسالة السابقة تشير إلى التغييرات
الخطيرة على الأرض فى الضفة الغربية وقطاع
غزة ، فالحالة الراهنة لم تعد حالة أشخاص
يملأهم الحماس ينتفضون فى مواجهة آلة
عسكرية قوية، بل إن المعارك التي تدور بين
الجيش الإسرائيلي والفلسطينيين تتزايد مع
مرور الأيام لتأخذ شكل حرب غير معلنة
بدافع اليأس والإحباط والمبالغة فى الانتقام
،وإذا كان أمام الشعب الفلسطيني خيار
استراتيجي وحيد وهو استمرار الانتفاضة
،فإن أمام إسرائيل خيارين : إما أن تتقدم
لتعيد احتلال الأراضي الفلسطينية بكاملها ،
أو تنسحب من هذه الأراضي بالكامل ولا
يوجد خيار ثالث .وفى ضوء الاختيار
الفلسطيني والاسرائيلي ورد الفعل العربي
والعالمى ، سوف يتحدد سيناريو الحرب أو
السلام العادل.

وفى فقرة أخرى من وصية العرعير المؤثرة
يقول يشقة (والله يا اخوان إن إسرائيل أو هن
من بيت العنكبوت ،ومطلبي فى هذه الوصية
بأن تتوحد وتتضافر كل الأيدي المجاهدة فى
سبيل الله لإعلاء كلمة الله وتحرير أرضنا من
دنس الصهاينة وتحرير أقصانا ، فلتتوحد
أيادى المجاهدين معا لدحر هذا العدو عن
أرضنا ولكي تعود القدس لأمة الإسلام).

وبعد أن يطلب الشهيد العرعير من كل
من عرفه ومن أصدقائه أن يسامحوه إذا
قصرت معكم) يخصص جزءاً من وصيته لأمه
بأن تزغرد ويؤكد لها (نعم أطلب منك أن
تزغردى فإن هذا هو عرسى الذى كنت أتمناه
منذ أن عرفت الشهادة فى سبيل الله).

ويخاطب والده موصيا إياه بأن يكون
(أسعد الناس فى عرشى هذا وأن تقوم
بالترحيب بإخواتى الذين يأتون إليك ليهنئوك
بعرس ابنك نبيل الذى لم يمت بل غادر إلى
حياة جديدة مع الصديقين والتبيين والشهداء).
ولاخوانه كتب العرعير (أوصيكم بالصلاة
والدوام عليها ، وأن تحافظوا على دراستكم .
وآلا تنسونى من دعائكم فى كل لحظة).

وهمس لعناته (الحبيبات) قائلاً (أسألكن
بالله ان تكن دائماً بجوار أمى .. أمى .. أمى
الحبيبة ، أسألكن بأن تفرحن وأن تزغردن
وتوزعن الحلوى على كل إنسان).

وفى نهاية الوصية يشير العرعير بأنه
يهدى هذه العملية الاستشهادية للشهيد
محمد الدرة وكل شهداء الإسلام.

وكان العرعير أول من نفذ عملية
انتحارية يسميها الفلسطينيون استشهادية
فى الانتفاضة المستمرة فى الأراضي
الفلسطينية ،وجاءت عملياته فى الوقت الذى
كان ينتظر فيه رأى العام الفلسطيني خطوة
كبهذه ربما لهذا السبب لم يتقدم أى طرف

رمزي زكى

وداعا

نبيل يعقوب

في مستشفى بالكويت تحيط به حديقة مليئة بالحضرة والتخل وأحواض الزهور قضى رمزي الأسابيع الأخيرة من حياته في صراع صريع مع مرض عضال . وفي الأوقات القليلة التي أتيح له فيها الاستمتاع بالطبيعة المنحطة من بلحظات قد تكون قد أوجت إليه بقبض من أمل . ولكنه ما لبث أن أدرك ما كان الأطباء ودائرة صقفة من أقرب الناس إليه قد حجوه عنه . . . كانت محاولة الإنقاذ متأخرة والمرض قد تمكن منه . . وفرض النجاة أخذت تنطاول من يوم إلى يوم . . .

رمزي زكى بطرس العالم الباحث والكاتب والأستاذ بمعهد التخطيط القومي في مصر وجامعة الكويت كرس حياته لبحث العلاقات الاقتصادية السياسية في مصر والبلدان النامية . واهتم بنشر نتائج أبحاثه . فترك ثلاثين كتابا وعددا كبيرا من المقالات والمحاضرات كمساهمة في الدفاع عن المصالح الوطنية للبلدان النامية . المصالح الوطنية كان يهتمها باعتبارها مصلحة الفئات الشعبية العربية في حياة كريمة .

كل كتبه تحمل إهداء موجها لشعب مصر أو لشعوب البلدان النامية ، وللمناضلين من أجل الاستقلال والتقدم والعدالة الاجتماعية . كل مؤلفاته التي بدأها بكتاب « مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلدان النامية » شملت نداء للنهوض والكفاح . ومنذ أول عمل منشور له حدد الهدف الذي ظل محركا دافعا لكل جهده البحثي طوال أكثر من ثلاثين سنة : ما هو السبيل الذي يمكن شعوب البلدان المنخفض عن كاهلها رواسب العهد الاستعماري والتخلف ولجأ لنفسها مكانا تحت الشمس منتزعة حريتها ، مكتسبة سيادتها ، سيطرة على مصادرها . ملتصقة بركب التقدم والحضارة . عندما جاء في بعثة للدكتوراة إلى كلية الاقتصاد في برلين في نهاية الستينات سرعان ما حصل على احترام أساتذته وزملائه الذين وجدوا فيه عالما شاملا ذا قدرة بحثية فذة . وأنهى رمزي زكى رسالته بدرجة الامتياز

مثل كل ما سبقها من درجات علمية حصل عليها .

كسبت درايته الواسعة والعميقة بعلم الاقتصاد السياسي وبواقع البلدان النامية لاسمه اعترافا واحتراما في الأوساط العلمية ولدى جمهور القراء في كل البلدان العربية . وحصل بجدارة على جائزة الدولة وجوائز أحسن كتاب ، وكان من أشهر كتاب علم الاقتصاد السياسي في مصر والعالم العربي . في برلين كانت لرمزي زكى فرصة دراسة آليات النظام الاقتصادي العالمي السائد ، ووضع البلدان النامية ، وشروط تقدمها . وتنوعت مصادر بحثه من كلاسيكي الاقتصاد السياسي البرجوازي سميت وريكاردو إلى مؤسسي فكر الاشتراكية العلمية ماركس وانجلز مروراً بالمفكرين المعاصرين من سوزي واران إلى فريدمان وغيرهم . لم يكن داعية لأفكار مجردة ، دراسة الواقع بتفاصيله المضنية كانت منبع معرفته ، والنقد الماركسي للرأسمالية كان أداة تحليله . معيار حكمه على السياسات كان دائما المصلحة الوطنية التي كان يقيس تحقيقها بالنظر إلى أحوال الفئات الشعبية .

ولم يقصر رمزي اهتمامه وإنتاجه الفكري على مهنته كأستاذ للاقتصاد السياسي . فله مؤلفات أخرى غير منشورة منها دراسات في الفلسفة والفن وكتاب عن علم الجمال .

وفي دراساته الشعبية التي أجراها عن سبل التحرر الوطني الاقتصادي والخلاص من التبعية بذل العالم المصري رمزي زكى جهداً خاصاً في تشريح ظاهرة الديونية وكشف الآثار المدمرة لآلياتها بمقارنة التطور في العديد من دول العالم الثالث . ولم يتوقف عند نقد السياسات السائدة بل كانت له إسهاماته البارزة في طرح أفكار وخطط واقتراحات ملموسة للخلاص من فخ الديونية . وأسس رمزي زكى رفضه للنيلولبرالية ليس على خطاب أيدولوجي بل على تحليل عميق للدمار الذي أحدثته سياساتها بالانتاج الوطني وبالخراب الذي لحق بالمنتجين وبانحطاط حال الطبقة الوسطى .

وكان هنا متميزاً بحجم عن اتجاه في النظرية والممارسة الاقتصادية اتسم منذ بداية السبعينيات بالهرولة التحاقا بموضة النيلولبرالية المستوردة دون إلقاء اعتبار للواقع الوطني الملموس والمصلحة البلاد والمخططات الهيمنة الكامنة خلف سياسات النيلولبرالية .

وفضح رمزي زكى الجوهر الاستبدادي للبرالية المستوردة ، والتي لم تأت بالديمقراطية للشعوب بل إنها بتدميرها

للوظيفية الاجتماعية للدولة نشرت بؤسا يحيل مصطلح الديمقراطية إلى كلمة جوفاء . ولخص مصطلحان أطلقهما رمزي زكى على السياسات النيلولبرالية « الليبرالية المستبدة » و « الليبرالية المتوحشة » ليس فقط مشاعر غالبية الناس تجاه الأحوال التي أصبحوا ضحية لها ، بل قدم تعريفا مكشفاً للغاية للجوهر النظم النيلولبرالية .

كانت إلى جانبه زوجته « مارجاريت » التي رافقته أكثر من ثلاثين عاما من رحلة حياته ونضاله ووفرت له بالحب والصبر والعون الدائم سعادة زوجية كانت معين طاقة لا ينضب له . ومارجاريته التي كانت تماثله في البساطة والتواضع منحتة بتفانيها راحة البال ومكنته من أن يواصل بدأب نادر الجلوس يوميا وطوال عشرات السنين إلى المكتب لمواصلة عمله البحثي في الموضوع الذي كرس حياته من أجله . . كتاب كل سنة ومقالات ومحاضرات تناقش وتعمق المعرفة بالواقع الجاري .

ولو تابعنا موضوعات كتبه منذ ١٩٦٦ حتى الكتب الأخيرة ومنها « وداع القرن العشرين » لرأينا فيها تأريخا متصلا للمعركة الفكرية في ميدان الاقتصاد .

في صيف السنة الماضية التقينا مجموعة من أصدقائه وزملائه في برلين ، منهم من زامله منذ أكثر من ثلاثين سنة . وفي دار الثقافات العالمية جلسنا لنتسمع إليه ونناقش معه موضوعات جديدة أراد طرحها . وطرح رمزي أفكاره حول « تجديد الفكر التنموي » وكان يتابع ويتأمل الواقع المتغير ويحلله ساعيا لاكتشاف مخارج ، حلول عملية ، بدائل واقعية تمكن البلدان العربية والنامية من تجنب الانجرار الكامل لديكاتورية السوق ، تمكنها من استعادة السيادة على مصادرها ، ومن تقرير مصيرها وطنيا ، ومن سلوك طريق للتقدم الاجتماعي . وكان قد ألقى محاضرة عن ذات الموضوع في عمان .

انشغال رمزي بمهمة تجديد الفكر التنموي عبر عن رفضه للاستسلام للفكر السائد ، ولليأس لفكرة نهاية التاريخ وعن الإصرار لفتح طريق للمستقبل .

هل أراد بالتنبيه لهذه المهمة ترك وصية لزملائه ولتلاميذه ؟

اختطف الموت رمزي زكى . . وخسرت مصر وخسر الفكر الاقتصادي العربي عالما وطنيا مصريا ومناضلا دؤوبا ظل طوال حياته على إخلاصه لشعبه .

وخسر أصدقاؤه صديقا وإنسانا كبير القلب عظيم الصفات .

العزاء لزوجته الشجاعة مارجاريته ولأسرته وأقربائه .

أوان لكح

عمرو كمال حموده

أهم عظمى فى البرلمان الحالى هو النائب المحترم رامى لكح .. لأنه «سوبر نائب» . فقد تمكن خلال ثلاثة شهور من تحضير حملته الانتخابية وإجاحتها بكافة الأشكال والطرق وبواسطة طاقم من المستشارين المحترفين والمختصين فى علم التفاوض والتكتيكات الانتخابية والسياسية . فتحقق له مكسب « سياسى » كبير وهو اقتناص كرسى واحدة من أهم دوائر العاصمة وتمكن من الحصول على « الحصانة البرلمانية » التى تؤمن له مصالحه الاقتصادية . وتمتع أجهزة السلطة التنفيذية من الإقتراب منه بسهولة . ثم إن وجوده فى البرلمان يعطيه ميزة « توسيع حركته سياسيا » وتكتيل النفوذ والاتصال المباشر بالثواب وزيادة حجم المعلومات لديه وصياغة مسودته على نحو مختلف لدى الراى العام وربما تحول له نجم سياسى بالإضافة لنجوميته فى عالم الإقتصاد والأعمال.

لقد تمكن رامى لكح من الحصول على كرسى فى البرلمان بدون برنامج انتخابى محدد . ومن غير مرادقات يحطّ فيها ويدون احتكاك مباشر مع الجماهير . رافعا مجموعة « هلامية » من الشعارات .. فتحن بالفعل أمام ظاهرة جديدة لنائب لا يحتكم لشرعية حزبية تقف معه وتسانده . ولا يحتكم لعصبة عائلية أو تاريخ سياسى متوارث . أو حتى سجل من العمل الوطنى والكفاح السياسى ينفذ خلفه .. فهو رجل أعمال حديث العهد بالأعمال لا يتعدى تاريخه فى مجال الصفقات التجارية والمالية سوى خمسة عشر عاما فبا بالذ يتاريخه السياسى الذى لم يبدأ سوى من ثلاثة أشهر . فهو رجل أعمال يفتقر للأفكار السياسية ولمجموعة من المبادئ التى ترشد أداءه السياسى وممارسته البرلمانية . ولعل أبلغ دليل على ما نقوله .. حديثه للصحافة عن « استمرارية الفكر الاشتراكى المنغلق » لدى الحكومة الحالية !

ونحن ننصح بالبحث عن بعض المستشارين المحترفين فى السياسة المصرية ليتولوا تثقيفه سياسيا حول الواقع القائم وظروف وشروط اللعبة السياسية والقوى الموجودة ولغة الحوار التى تفيده وهو يمارس دوره الجديد فى البرلمان .. حتى لا يتعثر فى عالم السياسة التى تختلف إلى حد معين عن عالم الاقتصاد . ما هى القوى التى تقف وراء نجاح رامى لكح فى البرلمان ؟

المعلومات المباشرة لا تكشف الكثير .. ولكن قراءة الأحداث تفصح عن « أهمية الثروة » فى دعم رامى لكح .. هذا العامل المهم فى صياغة قواعد اللعبة السياسية المصرية خلال الأعوام القادمة .. سوف يحل بالتدريج محل العوامل الأخرى فسلطة المال أصبحت أكبر وأقوى من سلطة الأحزاب السياسية .. والصورة التى تتشكل مشاهدتها فى الساحة السياسية المصرية تقول .. « إن حزب رجال الأعمال » هو أقوى حزب حاليا .. وهو يقوى يوما بعد يوم . لقد دخل أكثر من مائة رجل أعمال إلى البرلمان .. وهذا التحول النوعى أهم عندي من نجاح سبعة عشر مرشحا للإخوان المسلمين .. لأن كتلة رجال الأعمال ليس لديها مبادئ تحتكم إليها سوى قانون « الربيع وتعظيم الربيع » وهم يمثلون « الربيع » حجم البرلمان وسوف يكون لديهم القدرة الكبيرة على تمرير مشروعات قوانين تراعى مصالحهم أو إيقاف مشروعات قوانين لا تأنى على هواهم.

هذا الصعود السياسى لرجال الأعمال .. ومن بينهم رامى لكح .. يدعم من قدرات ونفوذ هذا الحزب الجديد على حساب الفئات والطبقات الأخرى فى المجتمع . وبالتالي يكاد يتعدى التوازن الاجتماعى والسياسى فى

رامى لكح



المجتمع . فأين هو نفوذ أو إمكانيات الفلاحين أو العمال أو المهنيين أو المثقفين أمام النفوذ الكاسح لفئة رجال الأعمال ؟

هذا التوازن المفقود سوف يؤدى إلى نتائج سياسية واجتماعية قاسية خلال المستقبل القريب . فالمصلحة الوحيدة المتحققة والقابلة لمزيد من التحقق هى مصلحة رجال الأعمال على حساب مصالح الفئات والطبقات الأخرى.

الشاهد خلال الفترة القادمة اندفاع « رجال الأعمال » بعد أن تدعمت قواعدهم الاقتصادية ونفوذهم المالى .. إجتاههم للسيطرة على بعض الهيكل السياسية المؤثرة « مثل الأحزاب والنقابات وأنشطة المجتمع المدنى » .. الحديث يدور فى الدوائر المختلفة حول « المشاركة السياسية » و« الشراكة » Partner Ship . ويعنى مختلف عن المفهوم التقليدى بمعنى تقاسم السلطة السياسية بناء على قاعدة توازن المصالح بين الفئات والطبقات المختلفة .. إنما الجديد هو « تفريغ » المصطلح من جوهره وتحويله إلى مفهوم آخر يقوم على المشاركة والشراكة بين رجال الأعمال والدولة فقط .. وبناء عليه فإن الساحة داخل المجتمع المدنى يتم إخلاؤها لصالح رجال الأعمال .. الذين سوف يطردون القيادات التطوعية وجهودهم الكفاحية من أجل بناء مجتمع مدنى قائم على المبادرات الفردية والمبادرات الجماعية إلى مجتمع مدنى آخر يقوم على « دور أعظم لرجال الأعمال » عن طريق إنشاء مؤسسات أهلية تقوم بضخ التمويل والإشراف على إدارته لقائمة محددة سلفا من المشروعات والبرامج والأنشطة التى تحقق مصالح رجال الأعمال ومن بينها « تسكين الصراع الاجتماعى » . والتوصل لاستقرار اجتماعى زائف.

أتى « رامى لكح » مشيرا « لأوان رجال الأعمال » بينما القوى التقدمية حائرة ومهزوزة وتائهة . فإين يصل الأمر برامى لكح لطرح دخوله إلى الهيئة البرلمانية لأحزاب ذات صبغة تقدمية فى إطار صفقة محددة المعالم . فذلك دليل على حيرة وتوهان هذه الأحزاب .

وربما يكون ذلك مدخل إلى شراء جرائد ومحطات فضائية وتلفزيونية لصالح فئة رجال الأعمال الذين يتمتعون بكل الحرية فى التحرك على جميع الساحات بعيدا عن أى قوى أخرى قد طوحت بها الظروف إلى الهوامش.

الموت فى محاجر المنيا

أكثر من ٢٠ قتيلا و ٣٠ معاقا يسقطون بداخلها
سنويا .. بخلاف ضحايا الصعود إليها

خالد البلشي

عندما دعاني أحد الأصدقاء للوقوف على حقيقة ما يحدث لعمال محاجر المنيا وما يواجهونه من مصائب، لم أكن أتخيل أن هناك عمالا ما زالوا يعملون فى مثل هذه الظروف القاسية غير الأدمية حتى لو كنا فى عصر التخصصات والمعاش المبكر وتشريد العمال واعتصار طاقاتهم وأرواحهم كي يحصل أصحاب العمل على أكبر قدر ممكن من الأرباح، وحتى لو كان العصر هو عصر انتهاك حقوق العمال، فسا يحدث هناك فى محاجر البر الشرقى لنيل المنيا لا يمكن لأحد أن يتخيله أو يحس مدى عنائه ومرارته إلا لو انتقل للعيش بينهم ورأى بعينه ما يتعرضون له يوميا.

ذهبت إلى المنيا أبحث عن مشاكل هؤلاء العمال فوجدت حكايات كثيرة وراء كل منها مأساة مروعة آثارها واضحة للعيان فى العيون والأجساد والنفوس، ومتجسدة فى صور عديدة وصارخة.. أصابع مبتورة وأعضاء مشوهة ونفوس مكشبة وعيون باكية وقلوب أصابها الوهن من شدة الحزن.

ويبقى أمل وحيد أن هذه الظروف القاسية دفعت أهل شرق نيل المنيا إلى نوع من التوحد فلم يعرفوا الفرق بين مسلم ومسيحي إلا بالعميل .. ورغم عنائهم الشديد فإنهم ما زالوا يعلنون حبهم لبلادهم ويؤكدونه عبر حكايات خرافية عن طير أحب بلادهم ورفض أن يغادرها فأخذت اسمها منه «جبل الطير»



وعن معجزات الأولياء والقديسين يؤمنون بها حبسا في توحيد غريب قل أن تجده في مكان آخر في مصر...

نزلت إلى المنيا أحسن بداخلي تراث القاهرة والوجه البحري عن الصعيد، ليس في رأسي إلا حكايات المطايريد «لصوص الجبل الشرفاء» لكنني فرحت بمطاريد من نوع جديد يعيشون في الجبل أيضا.. المطايريد الجدد هم آلاف من العمال الفقراء والشباب العاطل طردتهم البطالة وظروف المعيشة الصعبة من قراهم ليعملوا في الجبل حيث مورد رزق- يكفئهم بالكاد- يأتيهم من المهاجر ويمتدح شبابهم من تول مصروفهم ولقمة عيشهم من والد أعجزته ظروف الحياة الصعبة والفقير المتفشى في قرى شرق النيل حتى عن الإنفاق على بقية الأولاد، ولكنه ما زال ينتظر من ابنه الذي تعب من أجله أن يحل معه العباء هذا العباء الصعب حتى ولو حل عبء نفسه.

داخل المهاجر تدافعت أمامي حكايات المطايريد الجدد «مطاريد الحياة الصعبة».. فبين قتل للإهمال وسوء الحالة الاقتصادية في ظل نسيان الحكومة لهم وانشغالها عنهم بالمستثمرين ورجال الأعمال، وبين مصابين فقدوا أجزاء من أجسامهم «عيونهم أو أحد أطرافهم» بسبب الاستعانة بأدوات وميكنة رخصة وغير آمنة.. والنتيجة عشرات من الأسر الضائعة فقدوا عوائلهم مصدر دخلهم ولا حياة لمن تنادى.. أما المحافظة-المستفيد الأول من نضال هؤلاء- العمال اليأس للبحث عن حياة أفضل- فلم تخرج من غفلة جمع ضرائب ورسوم بالملايين لتنظر إلى أحوال هؤلاء العمال إلا منذ فترة قصيرة وعلى يد إحدى مؤسسات المجتمع المدني بالمنيا والتي عاش أفرادها مأساة عمال المهاجر فقرروا التصدي لها وحلها.

ورغم الصحة الأخيرة للمحافظة.. والتي نرجو ألا تكون صحة الموت فالأمر لم يخرج عن بعض المناقشات، قيدتها آمال البعض في الارتقاء لمنصب أعلى بعد أن وجدوا أن الطريق لتحقيق حلمهم هو الصمت، حتى ولو اقتضى الأمر أن يكون كل منهم إضافة جديدة إلى نواب أبو الهول.. لم يخجل أحدهم أن يقول لي إنه التزم الصمت عند مناقشة مأساة عمال المهاجر في المجلس الشعبي المحلي للمنيا خشية أن يؤثر حديثه على احتمالات ترشيحه لعضوية مجلس الشعب عن الحزب الوطني، وفي النهاية لم يترشح الحزب ولم ينجح في الانتخابات التي خاضها مستقلا وآخرون اجنوا عن الحديث في

١٥ ألف عامل

مهمش بينهم

أكثر من «٢٠٠٠»

طفل يعملون في

ظروف شديدة

القسوة.. بدون

حماية تأمينية

واضحة

الموضوع خشية الدخول إلى مناطق محرمة لن يستطيعوا الخروج منها- كما يعتقدون -إلا بعد أن يدفعوا الثمن.. أو لأن بعضهم يرى أن المناداة بالحقوق في هذا الوقت تزيد لا داعي له... وهكذا فنتيجة المناقشات انحصرت في عدة توصيات لم توضع حتى الآن في حيز التنفيذ، وإن كانت إثارته من جانب الجهات التنفيذية اعتبرها المهتمون بمأساة العمال في حد ذاتها مكسبا حتى ولو تطلب تحقيقها مزيدا من الضغوط والتضحيات.

داخل مهاجر المنيا الممتدة بطول ٥٠ كم على امتداد البر الشرقي للمحافظة وبمحاذاة ١٣ قرية من قرى المنيا وسالموط يعمل أكثر من ١٥ ألف عامل داخل ما يقرب من ٢٣٠ محجر قطاع خاص المرخص منها ١٧٠ محجرا فقط، وجميع هؤلاء العمال من الفلاحين الفقراء والحريجين الذين يعانون البطالة منذ سنوات والذين أجبرتهم ظروفهم الصعبة على العمل داخل المهاجر لا تحميهم نقابة ولا تدافع عنهم محافظة والمؤسف أن هؤلاء العمال يعمل بينهم قرابة ألفي (٢٠٠٠) طفل رغم ظروف العمل الصعبة التي يعجز عن تحملها الكبار ورغم القوانين التي تحرم عمالة الأطفال حتى في الظروف العادية.. هذه القوانين التي تجاهلها أصحاب الأعمال من أجل المزيد من الأرباح، وتجاهلتها أسر الأطفال الطحونيين

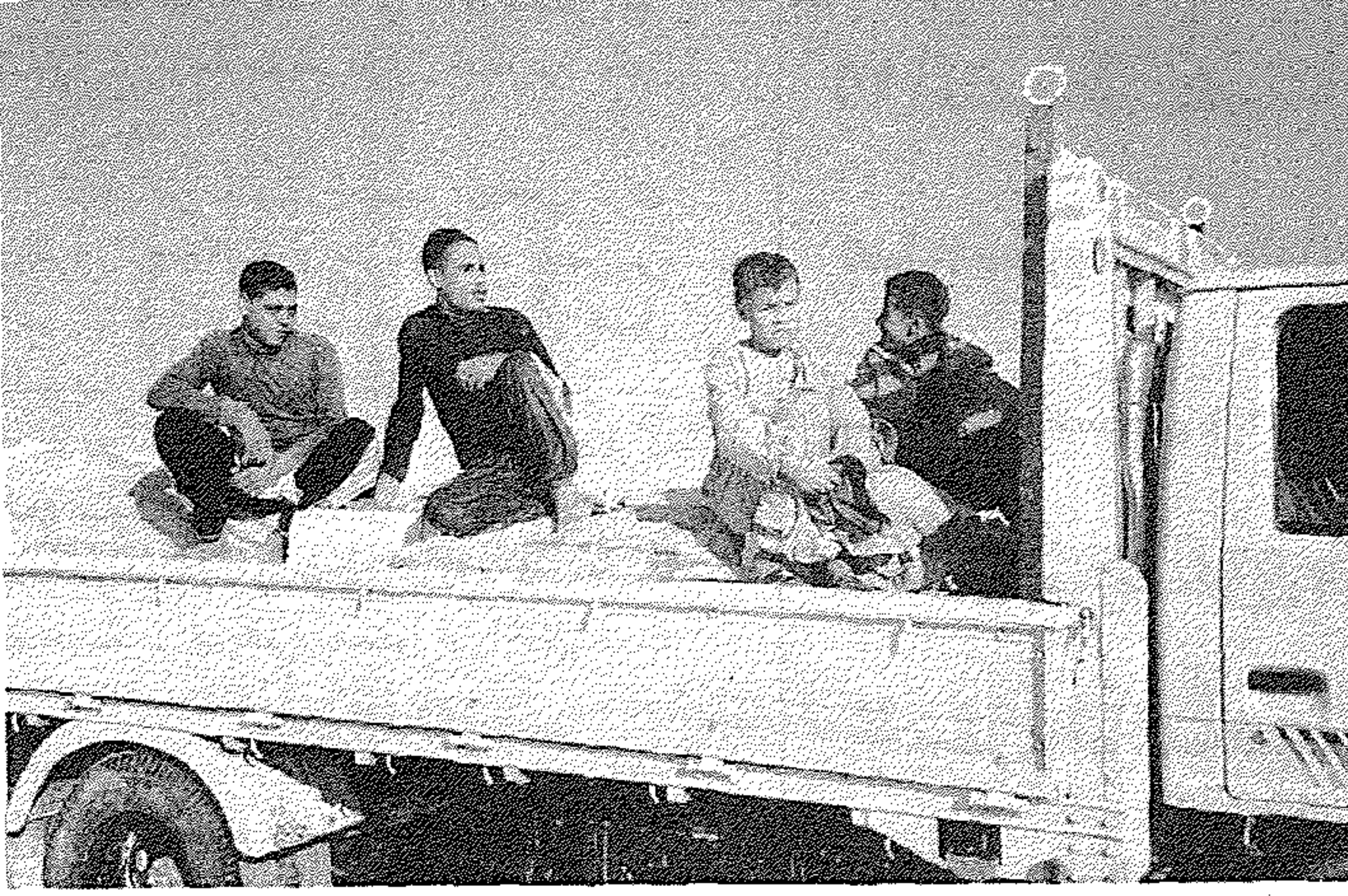
تحت ضغوط المعيشة الصعبة رغم علمهم بالمخاطر التي يتعرض لها أطفالهم الصغار يوميا والتي تصل في غالبية الأحوال إلى حد الموت أو الإعاقة في مقابل يومية ضئيلة لا تتعدى خمسة جنيهات لكنهم في أمس الحاجة إليها.

وهكذا يبقى عمال المهاجر مجرد إضافة جديدة إلى سجل العمالة الهامشية المنسية بكل ما يتهددها من أخطار... فغالبيتهم يعملون في بيئة عمل صعبة للغاية ولا يتمتعون بأية مزايا مما يعرضهم للكثير من المخاطر.. هذا إلى جانب أنهم محرومون من أية مظلة صحية أو اجتماعية ولا يحصلون على أجور مناسبة مقارنة بالمصاعب التي يواجهونها في العمل والمكاسب التي تعود على أصحاب العمل من ورائهم.

ويزيد من صعوبة العمل في المهاجر أن دور الجهات التنفيذية في المنيا غائب تماما يقتصر على جمع الرسوم المفروضة لإصدار تصاريح المهاجر دون حتى أن تهتم بتخصيص جزء منها لتنظيم العمل والتأمين على العمال اليأس المطحونين.. بل إن هذه الجهات لا تمارس أي دور في الإشراف على المعدات والتجهيزات والأجهزة التقليدية التي تسبب يوميا في قتل وإعاقة عشرات العمال على الرغم من وجود جهاز للأمن الصناعي بالحكومة وإدارة المهاجر المفترض أن هؤلاء العمال تابعون لها.

والغريب أنه رغم الظروف الصعبة التي يعيش فيها عمال المهاجر، والتي لا يمكن تخيلها حتى لو أكدنا أنهم يعملون بدون وقاية تحت شمس صيف الصعيد الحارقة ولو أكدنا أيضا أن العشرات منهم يسقطون يوميا بين قتل وجريح بسبب الآلات المتخلفة لا يجدون حتى ولو مستشفى صغيرا يداوى جراحهم ويخفف عنهم آلامهم أو حتى يحفظ لجشهم بعضا من كرامتها التي تنتهك من طول مسافات نقلها، رغم كل ذلك فإن الحياة السيئة تدفع المصابين منهم لإرسال أبنائهم للعمل في نفس المجال وبنفس الشروط ليسقط بينهم- حسب أقل التقديرات- أكثر من ٢٠ قتيلا و٣٠ معاقا سنويا داخل المهاجر فقط بخلاف ضحايا الصعود والهبوط من الجبل.

للقوف على حقيقة ما يتعرض له عمال المهاجر كان لابد من الانتقال للعيش بينهم لنكتشف أن ظروف العمل الصعبة التي يعانون يوميا منها تبدأ مع بداية رحلة صعودهم إلى المهاجر هذه الرحلة التي



يخوضون مجاهلها مع دقائق السادسة صباحا على عربات نقل الحجارة والمواشى، تحمل العربة الواحدة منها أكثر من ثلاثين عاملا وتبدأ طريق الصعود للجبل عبر طرق الضيقة ودرويه غير الممهدة لتعود بنفس الطريقة مع غروب الشمس وما بين الصعود والهبوط وفي ظل الطرق الفردية سيئة الرصف وغير الممهدة وفي ظل غياب وسائل المواصلات الآمنة والأدمية يقع العديد من الحوادث وبشكل دوري، يسقط ضحيتها العشرات من الرجال والزهور البرينة الذين أجبرتهم ظروف أبنائهم الصعبة على ترك مدارسهم والعسل في المحاجر لمساعدتهم. فعندما تصطدم العربات المكشوفة تكفى انقلابة واحدة- الجبل يجعلها انقلابات متتابة- ليسقط كل من فيها شهداء يحنهم عن مورد رزق يكفيهم شر السؤال .. آخر هذه الحوادث حدثت في شهر نوفمبر الماضى الذى شهد حادثتين متماثلتين راح ضحيتهما أكثر من ١٥ شهيدا للحياة المرة. أغلبهم من قريتي نزلة عبيد ونزلة الشرفا وطنيا الجبل ، هذا بخلاف العشرات من المصابين كاد بعضهم أن يلحق بزملائه بسبب بعد المستشفى عنهم حيث لا توجد مستشفيات أو حتى نقطة إسعاف بالقرب منهم، أو بسبب قلة الامكانيات -لا تتجاوز شاش وقطن ومسكنات -فى أقرب مستشفى لهم والذي يقع على بعد عدة كيلو مترات فى البر الغربى لمدينة المنيا.

حادث مشابه وقع خلال شهر أبريل الماضى راح ضحيته أكثر من ٣٠ قتيلا ومصابا.

ولا تتوقف مصاعب العمل فى المحاجر عند شهداء الصعود إلى الجبل والنزول منه رغم كثرتهم ورغم ما يخلقونه وراءهم من أسر تعجز عن مواصلة الحياة بعد غياب العائل دون دفع أبناء ودماء جديدة للعمل بالمحاجر والكسارات مهما كانت سنهم صغيرة.

وضبط الشمس الحارقة وسحابات غبار السليكا المتطايرة حولهم تكتم الأنفاس وتؤدى مع طول أوقات التعرض لها لإصابتهم بأمراض التحجر الرئوى وأمراض الجهاز التنفسى وأمراض العيون والجلد ، يعمل عمال المحاجر غير مباليين بالأخطار التى تنتظرهم ولا بأصوات الماكينات العنيفة المدوية التى يعجزون عن التفاهم فى ظلها إلا باستخدام صفارة التى أدت فى نفس الوقت إلى إصابة العديدين منهم بالصمم .. رغم كل ذلك فإن الأخطار التى يتعرض لها عمال المحاجر لا تقف عند هذا الحد بل إن الموت يتجسد أمامهم يوميا فى صورة أدوات تفجير يدائية يستخدمونها لتفتيت الصخور ، فى محاجر التفجير رغم أنها محرمة قانونا .. أو فى صورة آلات متخلفة يستخدمونها فى محاجر المنشار تتمثل فى حشاشات الطوب الندفعة بفعل الكهرباء دون أية عوامل للأمان تغطيها أو توقفها لمنع العمال شرها عند اصطدامها بطبقة صخرية صلبة أو بفعل أى شئ حاد يعترض طريقها وساعتها لا يقدر قائدها على التحكم فيها فتفلت من يده مندفعة لا تجد

أمامها إلا أجساد زملائه وربما جسده هو نفسه لو غيرت اتجاهها .. وغبار كثيف لا تكاد ترى من خلاله ، لا يحمى العمال من مخاطره إلا «كوفية» يلفها بعضهم على وجوههم وتكون سببا فى أوقات كثيرة فى وقوعهم ضحايا للمساكينات المتوحشة عندما تعلق بمسمار أو بإحدى المراوح والتروس لتشد صاحبها للذبح دون أن يتمكن من حماية نفسه .. وحجارة يحملها العمال على ظهورهم المدموكة بفعل احتكاكها بها ، ولكن لا مفر من سقوط أحدها على واحد من العمال البؤساء من وقت لآخر ويكون الثمن الذى يدفعه مساويا للجزء الذى يسقط الحجر فوقه .. وأسلاك كهرباء متأكلة تمتد لمسافات طويلة دون حماية كافية ، تدوسها أقدام العمال الحافية أثناء انهماكهم فى العمل والويل لمن يسوق قدره إلى أحد الأجزاء المكشوفة من السلك .. الإصابة فى أقل التقديرات تتراوح بين تفحم الجزء الذى يتعرض للسلك المكشوف -القدم أو اليد- وقد تصل فى كثير من الأحيان إلى الموت.

لأنى شاهدت الموت بعينى كان لابد من التحدث مع هؤلاء العمال فى محاولة لمعرفة السبب الذى يدفعهم إلى هذا الانتحار البطئ لأكتشف أن ما رأيت ليس إلا جزءا وليس المخاطر التى يتعرض لها عمال محاجر الطوب أو المناشير التى نقلت لكم صورة مما يحدث فيها.

أكد العمال أن ظروف الحياة الصعبة والفقر والبطالة بين عدد كبير من العمال من حملة المؤهلات هى التى دفعتهم إلى هذا العمل الشاق وأنهم لو وجدوا بديلا عنه أيا كان فهم مستعدون لترك المحاجر خاصة أنهم يشاهدون الموت والإصابة يتعرض لها زملاؤهم

الإصابة فى شرق النيل فى المنيا..

تعنى الاعاقة والعودة عن العمل

والمصابون يرسلون أبناءهم للعمل فى

نفس المجال وبنفس الشرور!!

يومياً ولذلك فإن كل واحد منهم ينتظر دوره ولكن لا سبيل للتراجع .. الأكثر من ذلك أنهم جميعاً اتفقوا على أنهم لو تعرضوا للإصابة فليس أمامهم طريق إلا إرسال أبنائهم بدلاً عنهم للإتفاق على المنزل حتى ولو كان الثمن هو تركهم المدرسة بل إن بعضهم أكد أنه اصطحب أبناءه من الآن ليتدربوا على العمل في المحاجر ومشاقه تحسباً لما قد يحدث في المستقبل.

وعن ظروف العمل .. قال أحد العمال : إن الشغل يبدأ الساعة ٨ صباحاً وينتهي الساعة ٦ مساءً بينها ساعة غداء من الساعة الواحدة إلى الساعة الثانية . وأكد أن كل الشغل في المحاجر خطر.

أما عبد الناصر صاحب أحد المحاجر فقال إن العمال عنده من حملة المؤهلات عمال «دبلونات» تجارة» «دبلونات» صناعة وفيه طلبة ثانوي ، ويضيف « لو قلت لك إن كان فيه وكلاء نيابة كانوا شغالين معنا مش

هتصدق ونبيه
بكالوريوسات يجمعوا
بولكات الطوب لأنهم مش
لاقين شغل .وكمكان
بيشغل عندنا أطفال فيهم
واحد سنة ١٢ سنة لكن
دول مش عيسال زى كل
العمال لأ دول رجالة .. أما
اليومية فهي عشرة
جنيئات للعمال وعشرون
جنيها للصناعي .. ويؤكد
صاحب المحجر أن محجره
من أفضل المحاجر بالمنطقة
لذلك استقبلني فيه ثم
أضاف : لو طلعت على
الصحراوي مبحر هتلاقي
كله عشش وآلاف بيشتغلوا
هناك مش زى هنا شوية
عيال هتلاقي عشش مليانة
ناس شقيانة ومهدود
حيلها ».

عبر الجبل صعوداً
وهبطاً تركت المحجر
السابق وتوجهت إلى أحد
محاجر التفجير كنت كلما
اقتربت منه أسمع صوت
انفجارات متتابعة تبعث
من عدد كبير من المحاجر
المجاورة .. كنا وقت الغداء
وكان عمال المحجر يتناولون
طعامهم البسيط في عشة

من الحطب شيدوها للاحتماء بها من أشعة الشمس وقت الطعام .. كان الطعام عبارة عن طعمية وكسرات من الخبز الجاف وقطعة جبن قديمة بينما وضع العمال « كوز » من الصفيح على نار بجوارهم لعمل الشاي .. أما مياه الشرب فكانت في جراكن بلاستيكية يفرغون واحداً منها من وقت لآخر داخل زير أحضره معهم لتبريد المياه ولكن هيهات وأشعة الشمس مسلطة عليه طوال النهار . سألت أحد العمال عن المصاعب التي يتعرض لها عمال المحاجر فقال لي « يا بيه اللي شغال في المحاجر تطل له تزعل » وكان رده كافياً لإسكاتي لفترة طويلة حتى وصلت إلى إحدى الكسرات العاملة في جبل المنيا لاكتشف أن معظم من يعملون في تكسير الأحجار عليها من الأطفال دون السادسة عشرة.

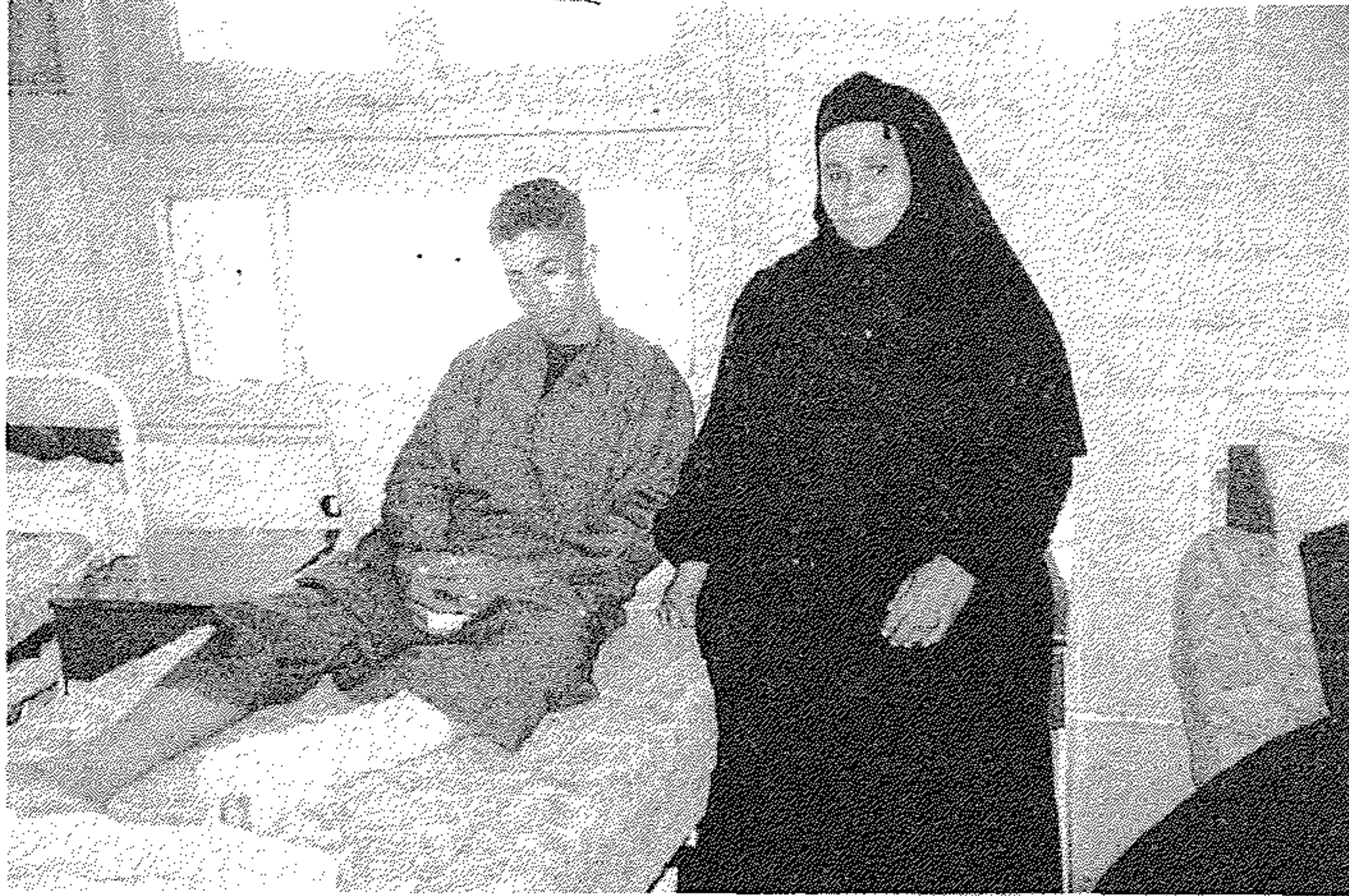
محمد إبراهيم ١٤ عاماً هو أحد أطفال الكسارة يقول « لم أذهب إلى المدرسة أبويا نزولي الشغل بعد ما اتصاب في المحاجر ..

أنا باشتغل هنا من سبعة الصبح لسنة المغرب أتحصل فيهم على خمسة ستة جنيه بأديهم لأبويا علشان يصرف على البيت » .. سألته « مابتخدش منهم حاجة » فقال « لا بأديهم كلهم لأبويا » لأنني أصلاً مابقدرش أعمل حاجة بعد رجوعي من الشغل كويس أني أعرف أنا م أصلاً ».

قبل مغادرتي للمكان طلب مني محمد أن أصور واحداً من زملائه وهو يشرب جوزة قائلاً أنه « مش مكفيه الدخان اللي بنشمه في الكسارة طول النهار .. رايح يشرب جوزة كما علشان نفسه ينقطع كمان ،وكمكان ».

أما غالبية عمالة الأطفال فتتركز في قرية بنى خالد والتي يعمل غالبية أهلها في نحت السلاالم والأعمدة أو تحويل حجارة الجبل إلى سلاالم وأعمدة باستخدام معاول ثقيلة يثن تحتها الأطفال الصغار وناتج عملهم يبيعونه بأسعار زهيدة ، لذلك فإن أجور العمال في بنى خالد تقل كثيراً عن بقية عمال المحاجر لتتراوح بين ٤ جنيهات وعشرة جنيهات يومياً.

خلال جولتي بالمحاجر وقرى العمال كان حديث الضحايا يلاحقني كلما نزلت بمكان، لكنني لم أتخيل أن حجم المصيبة بهذه الدرجة التي رأيتها عند نزولي إلى القرى بحثاً عنهم .. كنت كلما فتحت حديث الضحايا داخل إحدى القرى تدافعت أمامي عشرات من حكايات الموتى والمصابين ، لاكتشف أن معنى الإصابة في قرى شرق النيل يختلف عن معناها في أي مكان آخر فالجراح العادية أو الغائرة أو حتى التي تحتاج لعلاج طيب قد يطول لأكثر من ٢١ يوماً أو تحتاج لتدخل إبرة الجراح مهما كان عدد الغرز لا تعد إصابة لأن صاحبها يستطيع العودة للعمل بعدها .. الإصابة هناك تعنى الإعاقة والتي قد تكون عمى أو بتر في أحد الطرفين أو كليهما .وقد تكون شللاً كاملاً أقعد صاحبه عن العمل والإتفاق على أولاده .. باختصار الإصابة تعنى القعود عن



العمل وأعداد المصابين - أعنى المعاقين - فى شرق نيل النيا بالعشرات وهذه كارثة.

كنت كلما نزلت إلى إحدى القرى بحثا عن المصابين يتخيلون أننى مبعوث العناية الإلهية لإنقاذهم مما هم فيه.. ليتم تحميلي بأمال عشرات المعاقين وأحلامهم فى مواصلة الحياة من جديد.. فهذا يريد ساقا بديلة وآخر يريد ذراعا صناعية وثالث عملية لإعادة النور المتساقط فى إحدى عينيه ورابع يريد دكانا للإتفاق على ذويه فلا أمل لديه فى إصلاح ما أفسدته المحاجر كأننى بابا نويل جديد أحمل على كتفى أعضاء آدمية بديلة للتي أصيبت، كنت كلما فتحت حديث الضحايا يلتف حولى عدد كبير من الأهالى لأسمعهم يتنادون «أوعى تنسى عمى محروس والواد سيحة.. ومينا وعجايبي.. وحسين» ثم تتولى مجموعة منهم توصيلى لأحد بيوت المصابين.

كان الجميع يحكون مصائبهم صابرين بعضهم يضحك وكله أمل فى الله ولا أحد غيره بعد أن تركهم الجميع وبعضهم تتصاعد إلى وجهه علامات الأسى رغم محاولات مضنية لمنعها.. أما الدموع فلم أرها فى شرق النيل إلا نادرا فنحن هناك فى الصعيد وفى الصعيد الرجال لا يبكون ولكن دموعهم قد تتساقط أنهارا لمصيبة أصابت إنسانا آخر.

فى منزل عم «محروس سيد عبد الغنى» الشديد البساطة والفقر الخاوى من الأثاث فى نزلة سلطان رأيت نموذجا صارخا لما قد يصل إليه حال عامل المحاجر المصاب إذا نجا من الموت.. إصابة محروس سيد عبد الغنى فى عصى كامل فى عينه اليسنى وجزئى فى اليسرى للدرجة التى تجعله لا يرى أكثر من العنى بها هذا بالإضافة إلى كسر فى العنود الفقرى جعله يتحرك بصعوبة فضلا عن أن الحادثة طالت جهازه التناسلى مما دفع الأطباء لاستئصال إحدى خصتيه ليفاجأ بنفسه قعيد الفراش غير قادر على الإتفاق على عائلته، وهذه هى مشكلته الأساسية- كما قال لى - وهكذا فإن عم محروس البالغ من العمر ٤٦ عاما تحول إلى شيخ عجوز فوق الستين واضطر لإرسال أخيه للعمل مكانه والإتفاق على أسرتهما، فكلاهما متزوج وعنده أولاد.. محروس وحده لديه تسعة أولاد بينهم ست بنات والكارثة أن أخاه- الذى كان يرفض العمل بالمحاجر لولا قانون الأراضى الزراعية الذى رفع القيمة الإيجارية فلم يستطع سداها- عاد بعد عدة أشهر بذراع مبثورة ونفس كسيرة ولم يجد محروس سيد عبد الغنى إلا إرسال ابنه «الرجل الكبير» شعراوى

يصعدون إليها فى عربات

نقل المواشى

والعام الحالى

شهد ثلاث حوادث

راح ضحيتها

١٠٠ قتيل ومعاق

١٤ عاما - رغم أنه هو أعز أبنائه - لأنه جاء بعد ست بنات تعيش إحداها معه هى وولدان صغيران بعد طلاقها ولكن القدر لم يرحم عم محروس ليعود ابنه شعراوى مصابا فى عينيه، ولكن كما يقول محروس عبد الغنى: «رنا لم يتركنا لأن إصابة شعراوى كانت خفيفة لم تمنعه من العمل والآن تعيش أسرة محروس سيد عبد الغنى على دخل شعراوى» ١٤ عاما «ومعاش بسيط لا يتجاوز ٥٥ جنيهات تم صرفه بعد ٣ سنوات من الإصابة.

كل هذا وما زال عم محروس عنده أمل فى الحياة ويقول: «إحنا أحسن من غيرنا» وهو ما تكرر مع عدد كبير من الضحايا هم محمد السقا من نزلة سلطان أيضا ومع سيحة عايد خليل - ١٧ عاما - من نزلة عبيد ومينا محروس ميخائيل ١٥ عاما من نزلة عبيد أيضا وحسين خيرى فرحات ٥٠ عاما من نزلة الشرفا. الغريب أن أكثر كلمات سمعتها فى قرى الضحايا هى «.. البركة فى أهل الخير.. والحمد لله إحنا أحسن من غيرنا» لكننى عندما بحثت عن هذا الغير الأسوأ منهم حالا لم أجده فحالهم يشبه حال كل فقراء مصر وقراها المهشمة والمنسية، ولكن يزيد عليهم ما تركته المحاجر فى أبدانهم ونفوسهم ونفوس أبنائهم من جروح قد يعجز الزمن عن حلها إلا بتحسين ظروف معيشتهم وظروف عمل أبنائهم.

واللافت للنظر أيضا فى قرى الضحايا أنه لا أحد يهتم بأصواتهم يستوى فى ذلك المسئولون القرويون بشيوخ المساجد ورعاة الكنائس باستثناء تجربة وحيدة بطلها الأب

أغابىوس أحد رعاة كنيسة نزلة عبيد والذى نجح - كما سمعت فى كل مكان نزلت إليه - فى تكوين صندوق يجمع بين العمال وأصحاب المحاجر - الضحية وقاتلها - كتجمع لمناقشة مشاكلهم وحلها، ومواجهة الكوارث. كنت كلما نزلت بمكان أسمع عن تجربة الأب أغابىوس والذى اعتبره الكثير من عمال نزلة عبيد منقذهم مما هم فيها وهو مازاد لهفتى الى مقابله.. ولكننى بقدر لهفتى على مقابلة الأب العائد من الشئون الاجتماعية تحكمه تقاليد وبيروقراطية العمل الحكومى فأننى لأستطيع أن أصف لقائى به بأقل من كلمة صدمة.. ولأعرف لماذا تذكرت أثناء اللقاء به مقولة كارل ماركس عن الدين الذى قد يصبح أفيونا للشعوب.. وخاصة عندما ترتبط مصالح أصحاب رأس المال وهم فى نزلة عبيد أصحاب المحاجر.

رفض الأب أغابىوس خلال اللقاء الحديث معى بحجة أن ماتقوم به الكنيسة هو عمل خير لله لايجب التحدث مع البشر عنه.. فقلت له وكنت عائدا وقتها من مقابلة أحد ضحايا المحاجر فى نزلة عبيد لم يجد من يساعده أو يقف بجواره «إننا لا نريد من قد استكم أن تحكى لنا عن ساعدتهم ولا نريد أن نعرف من هم ولكننا نريد التحدث عن تجربتكم والظروف التى دفعتكم للتفكير فيها والظروف التى يعمل فيها العمال وكيفية تعميم هذه التجربة لمساعدة الضحايا الذين لاتصل اليهم يد الكنيسة، وفى هذه الحالة سيكون فضل الكنيسة أكبر لأنها ساهمت فى تعميم الخير ولن يحبط أو يضع عملها.. باختصار اننا لانريد الحديث عن هبات تقدمها الكنيسة ولكن عن مشكلة تروق رعاياها وطريقة الكنيسة فى التصدى لها بهدف تعميمها وتعميم خيرها إذا كانت ناجحة».. ولكن الأب أغابىوس أصر على رفضه للكلام متعللاً بنفس العلة الواهية وكان فى جلستنا عدد من أصحاب المحاجر..

رفض الأب أغابىوس أثار حيرتى وغضبى لأننى لم أكن أعرف وقتها أبعاد الصورة وهو مادفعنى للاستفسار عن السبب لاكتشف الحقيقة المرة، والتى تتلخص كما يعرف الكثيرون فى أن الكنيسة ليس لها أوقاف أو مصدر دخل تنفق به على شئونها وتساعد به الفقراء من أتباعها وتضمن



ومزمنة في العين.

هذا فضلا عن العمى الكامل أو الجزئي الذي تسببه الآلات المتخلفة غير الآمنة ، وبالإضافة إلى كل ذلك - الكلام مازال للدكتور وجيه شكرى - فان تعرض العمال لأصوات الماكينات العالية ودوبها الضخم قد يؤدي مع طول الوقت إلى إصابتهم بفقدان السمع خاصة في ظل غياب كل عوامل الأمن الصناعي عن المحاجر وكذلك في ظل فقدان الكامل للرعاية الصحية والتي قد تساعد على اكتشاف بعض الأمراض مبكرا أو ربما تلافي حدوثها .

الخلاصة أن الكل في المحاجر يعمل في ظل الموت من أجل لقمة عيش صعبة، بينما تحصل الجهات التنفيذية كادارة المحاجر والتأمينات الاجتماعية ومصلحة الضرائب والمحافظة رسوما على ناتج عملهم تصل لآلاف الجنيهات يوميا دون أن يعود ذلك على العمال الفقراء الكادحين أصحاب الفضل الأول في تحصيل هذه الرسوم بأي شيء سوى الموت بسبب سوء الخدمات .. على الرغم من أن كل منطقة كما أخبرني أحد أعضاء المجلس المحلي بنزلة حسين لها الحق في الحصول على نسبة قد تصل إلى ٣٠٪ من المواد الخام التي تخرج منها .. وإذا كانت إدارة المحاجر - وحدها - باعتراف المسؤولين فيها تحصل على ١١ مليون جنيه رسوما سنوية من ناتج عمل العمال فأننا سنعرف حجم الأموال التي يجب إنفاقها على المنطقة بخلاف حقها في الخدمات العامة التي يجب أن تقيمها الدولة ، وهذه المبالغ لو تم إنفاقها على البنية التحتية وتحسين أحوال المواطنين بالمنطقة لتحولت قرى شرق النيل إلى زمالك جديدة أو مصر جديدة أخرى قبل أن يطالهما التخطيط العشوائي وتصل إليهما يد الإهمال .

المحاجر كما يقول د. وجيه شكرى - جراح ومدير مركز إصابات العمل السابق بالمنيا وأمين التجمع بالمحافظة- بين أمراض الجهاز الهضمي والتي تصيبهم نتيجة استخدام مأكولات من الباعة المتجولين أو من مياه الشرب الملوثة بالأتربة والتي قد تؤدي أيضا لإصابتهم بأمراض الكلى .. كما أن الإجهاد الشديد وانخفاض مقاومتهم للأمراض بسبب سوء التغذية والتعرض لأشعة الشمس لفترات طويلة قد يؤدي لإصابتهم بأمراض الإجهاد كإصابات العمود الفقري والام الظهر والعظام وكذلك الإصابة بضربات الشمس وأمراض الجلد بسبب الغبار الذي يتعرضون له بصفة مستمرة .. بل إن التعرض للغبار جبر وسيلكا متطايرة قد يعرضهم للإصابة بالتهابات الحلق والأنف والحنجرة وأمراض حساسية الصدر وتكرار النزلات الشعبية المزمنة وطول مدة علاجها .. ومع طول فترات العمل بالمحاجر قد يصاب العمال بمرض «تآكل الرئة» -SIL- LICOSIS ويؤدي المرض الأخير إلى مضاعفات خطيرة مثل الإصابة بالسرطان بل ويكون المصاب به عرضة للإصابة بهبوط حاد في القلب والدورة الدموية قد يؤدي إلى الوفاة .. ووسط هذه الظروف السيئة فان هناك مرضا آخر مصاحبا لكل الأمراض السابقة هو الدرن وهو منتشر بين عمال الداودية ونزلة حسين وعرب الشيخ محمد بصفة خاصة.

ولانتوقف الإصابات والأمراض المهنية عند هذا الحد بل إن ظروف العمل السيئة والخطيرة داخل المحاجر تجعل العمال عرضة لإصابات متكررة مثل الصعقات الكهربائية والحروق المختلفة نتيجة التفجيرات كما تنتشر أيضا وبصفة متكررة بين عمال المحاجر إصابات العيون بسبب تطاير الأجسام الغريبة وذرات الغبار أثناء العمل وبسبب دخول البودرة والجبر داخل العين ومع طول الوقت تتحول هذه الإصابات إلى التهابات شديدة

ولا هم به غير التبرعات .. والقادرون على التبرع هم الأغنياء وأغنياء نزلة عبيد هم أصحاب المحاجر ولذلك ليس من مصلحة الكنيسة أن تدخل في صراع معهم أو تخسرهم حتى ولو دفع العمال جزءاً من الثمن .. خصوصاً وأن تصديها - الكنيسة - لمشاكل العمال ومحاولة حلها يعنى الصراع مع طرفين، السلطة التنفيذية النائمة والقادرة على البطش وأصحاب المحاجر بتحصيلهم المزيد من التفتحات .. لذلك لجأت الكنيسة ولجأ الأب أغابيوس إلى حل وسط ليس أكثر من وضع كريمة مهندنة على جروح المصابين لكنها تحجبها عن العين وهو مايزيدها نقاشاً بدلاً من علاجها وعلاج أسبابها ..

والحل الذي توصلت إليه الكنيسة وتوصل إليه الأب أغابيوس- بعقلية موظفي الشئون الاجتماعية حيث كان يعمل قبل تنصيبه قسا- أن يقوم بجمع تبرعات من أصحاب المحاجر يسلم بها في إعانة بعض المصابين ويجعل بها صورة أصحاب المحاجر أمامهم بدلاً من التصديق لما يمارسونه من انتهاكات في حق عمالهم سواء بعدم التأمين عليهم أو حتى على الأقل بالبحث عن مسكنة آمنة مستغلين في ذلك "طناش" الأجهزة التنفيذية عليهم .. والأكثر من ذلك أن أصحاب المحاجر يجدون في هذه التبرعات التي يدفعونها للكنيسة حلاً لأزماتهم النفسية في حالة إصابة أحد العمال لأنهم دفعوا ثمن الإصابة للكنيسة .. ورغم ذلك فان ما جمعتة كنيسة نزلة عبيد حيث يسكن أكثر من ١٥ ألف قبضي أغلبهم فقراء مطحونين كان أقل من أن يصل إلى كل الضحايا بسبب كثرتهم ولو على شكل مساعدات بسيطة في العلاج .

عموماً فان حال رجال الدين الاسلامي وشيوخ المساجد الموجودة بالقرى المجاورة لم يكن بأفضل من حال رجال الدين المسيحي بنزلة عبيد أن لم يكن أسوأ .. حيث أنهم - الشيوخ - لم يتطرقوا الى موضوع عمال المحاجر والكوارث التي يتعرضون لها يوميا من قريب أو بعيد بل تركزت خطبهم على " النعيم " الذي ينتظر المؤمنين " الصابرين " بعد الموت!!

وبعيد عن " طناش " الأجهزة التنفيذية وتواطؤ الشيوخ والقساوسة عليهم، فان بلوى عمال المحاجر لا تنق عند حد الإصابات ولكن بعضها مازال كامنا داخل المحاجر وداخل أبدانهم في صورة أمراض مهنية ظهرت برادرها ولكن مخاطرها العنيفة ربما لن تظهر قبل عدة سنوات أخرى لكن آثارها قد تفعدهم عن العمل نهائيا .

تنوع الأمراض المهنية التي تهدد عمال



د. يوسف والي

الحصاد المر للسياسات الزراعية

عريان نصيف

أكثر من ١٢٠٠ ٪ ، بل وارتفاع أسعار هذه المستلزمات في العام الأخير فقط بنسبة تتراوح بين ٤٠-٨٠ ٪ ، في الوقت الذي ألغت فيه الحكومة التزامها بسعر ضمان للقطن تاركة الفلاح المنتج تحت رحمة قوى الاحتكار المحلية وتلاعباتها في مجال الاستيراد والتصدير.

رغيف العيش تحت رحمة مافيا الاستيراد
تدنى الوضع بالنسبة للمسألة القمحية- رغم أهميتها الاستراتيجية- خلال العقدين الأخيرين إلى الدرجة التي أصبحت فيها مصر -وفق تقارير مجلس القمح الأمريكي والدولي- الدولة الثانية -والأولى أحيانا- في حجم استيراد القمح ، الذي وصلت قيمته في السنوات الأخيرة إلى حوالي ٣ مليارات جنيه سنوياً.

ولم يكتف السادة المسؤولون من أنصار «المخصصة على الطريقة المصرية» بذلك، بل أصروا -خلال عام ٢٠٠٠- على المزيد من إهدار المقومات الغذائية الرئيسية للشعب، من خلال توجيههم إلى رفع يد الدولة عن عملية استيراد القمح، وتركها لكبار المستوردين والمستثمرين الأجانب الذين يصح من حقهم أيضاً- وفقاً لإعلان د. حسن خضرم وزير التموين في أبريل ٢٠٠٠- بناء صوامع لتخزين القمح المستورد وإنشاء مطاحن لإدارة عملية التعامل في القمح والدقيق، مما دفع بالسيد / سمير الشقنقيري نائب رئيس هيئة السلع التموينية -المنوط بها عملية استيراد القمح- إلى تقديم استقالته احتجاجاً ورفضاً لهذا «التوجه الخطير على الاقتصاد المصري وعلى نوعية القمح المستورد».

ولقد كان د. أحمد جويلى وزير التموين

ووصولها إلى ما لا يتجاوز ٦٥٠ ألف فدان، وفقاً لأرقام وزارة الزراعة.

* ارتفاع قيمة السلع الزراعية والغذائية المستوردة. وفقاً لبيانات البنك المركزي- إلى حوالي ١٣ مليار و٥٢٧ مليون جنيه في العام.

* تدهور معيشة الفلاحين- وفقاً لإحصاءات التنمية البشرية محلياً وعالمياً - إلى أن أصبح أكثر من ٥٠ ٪ من أبناء الريف يعيشون في حالة الفقر والفقر المدقع. وكان عام ٢٠٠٠ تتويجا وحصاداً مرا- للفلاحين والزراعة- نتيجة هذه السياسات ولعل ذلك يتضح من التردى في المجالات التالية، بكل مترتبات ذلك على الصناعة والاستهلاك والمجتمع بأسره:

أدنى مستوى لحجم زراعة القطن منذ ١٩٠٠:

تدهورت مساحات زراعة القطن في مصر كالتالى:

عام ١٩٧١ - مليون و٦٢٧ ألف فدان.

عام ١٩٩٥ - ٧١٩ ألف فدان

عام ٢٠٠٠ - ٥٣٤ ألف فدان

وكان نتيجة ذلك- بالإضافة إلى السياسات الصناعية والتسويقية المهدرة -أن انخفضت الغزول، والصادرات النسيجية - وفقاً لما ورد في تقرير لجنة الصناعة بمجلس الشعب- بنسبة ٥٠ ٪ ، بكل ما يعنيه ذلك من سلبات على الاقتصاد ومصالح العمال.

وكان هذا النقص الحاد في مساحة زراعة القطن ، هو رد الفعل الطبيعي من جانب الفلاحين بعد أن توالى ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج بمعدلات كبيرة أوصل الزيادة في بعضها خلال العقد الأخير إلى

لم تكن - ولن تكون - من الممارسين للمعارضة السياسية بمنهج «عواجز الفرح» الراصدين - بحق وبغير حق - للسلبات وأوجه القصور.

ولكننا ، ومن منطلق أن قضية السياسة الزراعية هي محور أساسى لحياة وتطور المجتمع المصرى -غذاً وصناعاً واجتماعياً- ندرك ونمارس حقنا - بل واجبنا- فى متابعة أوضاعها -إيجاباً أو سلباً- مقدمين الرؤية التى نعتقد فى صوابها -وبإمكان تنفيذها أيضاً- لتلك القضية الحيوية والمصيرية للوطن ومستقبل أبنائه.

* لقد تناولنا -على صفحات «اليسار» - طوال العقد الأخير، كافة محاور السياسة الزراعية فى مصر، احتفاءً بكل ما هو إيجابى ونقداً لكل ما هو سلبى واقتراحاً لكل ما من شأنه انقاذ أوضاع الزراعة والفلاحين إن لم يكن تطويرها للأفضل.

ولكن الحكومة- ونحت شعاعات المخصصة والتحرير- أضرت على مواصلة سياساتها المدمرة للزراعة والمهددة للفلاحين والمثقلة أساساً فى :

* الاعتماد على الخارج فى الحصول على النسبة الغالبة من احتياجاتنا الزراعية والغذائية.

* ترك الفلاح المنتج نهياً للسوق السوداء ولما فى الاحتكار فى الإنتاج والتسويق.

* التصفية الفعلية للحركة التعاونية وتقليص دورها تجاه الزراعة والفلاحين والمجتمع.

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك وبلغت الأرقام الرسمية ما يلى حتى عام ١٩٩٨ :

* انخفاض المساحة المزروعة بالقطن



ميزة نسبية.

وبالرغم من ذلك فإن هذه الصناعة مهددة بالانهيار نتيجة السياسات الحكومية التي تمكّن الاحتكار من اغراق السوق المحلي بالأسمدة المستوردة التي ليست جيدة أو متميزة - كما يقرر- الأستاذ محمد إدريس رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي -«بل أقل كفاءة من السماد المصري بالإضافة إلى ما يترتب عليها من آثار سلبية على التربة» - ولكنها رغم ذلك استطاعت أن تهدد السماد المصري وتؤدي إلى ركود كميات كبيرة منه في المخازن لأن أسعارها (نتيجة دعمها من دول التصدير) كانت تقل بنسبة حدها د. محمد فؤاد رئيس غرفة الصناعات الكيماوية بنحو ٥٠٪ عن سعر السماد المحلي.

وبدلاً من محاولة حماية هذه الصناعة المحلية المهمة في حد ذاتها ولدورها في الانتاج الزراعي، فإن الأمر قد امتد من الحكومة إلى غالبية أعضاء الحزب الوطني في مجلس الشعب السابق، الذين تباروا وارتفعت أصواتهم في يونيو ٢٠٠٠ بالمطالبة بتقديم المزيد من التسهيلات لدخول السماد المستورد تحت ادعاءاتهم -على غير حق- الدفاع عن مصالح الفلاحين.

أموال الفلاحين في خدمة

كبار التجار والمقاولين

في الوقت الذي أكد فيه تقرير «الأمم الغلات في مصر» الصادر في أول عام

وتخفيض الجمارك.

وعلى حساب مصالح ٣٥٠ ألف فلاح يزرعون القصب ويعانون الأمرين في سبيل ذلك ويتحملون ارتفاع تكاليف انتاج الفدان الواحد منه إلى حوالي ٢٩٠٠ سنوياً..

وتضحية بهذه الصناعة العملاقة التي يتم فيها استثمار ٦ مليارات جنيه بالإضافة إلى ٤ مليارات أخرى تستثمر في أكثر من ١٠ صناعات مهمة تقوم عليها وترتبط بها..

... تخضع الحكومة لأوامر مافيا الاستيراد والاحتكار ، ويعلم الكيمائي عبد الحميد سلامة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الدلتا للسكر- في أهرام ١١/٥/٢٠٠٠ «مافيا استيراد السكر نفذت مخططها وأخفت السكر من الأسواق وأمكنها أن ترغم الدولة على تخفيض الجمارك والغاء السعر الحكومي وفتح الاستيراد ، وتم لها ما أرادت والحمد لله رب العالمين».

السماد المستورد يغرق السوق

يعتبر السماد إحدى الصناعات الوطنية الاستراتيجية في مصر.

فقيمة الاستثمارات بها تزيد على العشرين مليار جنيه ،وتقوم عليها العديد من المصانع العملاقة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية أكثر من ٦٥ مليون طن سنوياً ،وهي كمية تكفي لتغطية احتياجات الزراعة المصرية بالإضافة إلى فائض تصديرى له أسواقه الخارجية التي تسعى إليه لما يحظى به من

السابق. شديد الحس والوضوح تجاه هذه القضية . يتأكده على أن «القمح موضوع أمن وطني ،وليس عملية بيع وشراء وتجارة واستيراد القمح اللازم لرغيف العيش يجب أن يبقى في يد الدولة وحدها ، بلا مزايدات أو مضاربات من قطاع خاص أو استثماري.

أزمة السكر وانتصار المحتكرين

لعل أزمة السكر التي شغلت الرأي العام طوال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ ، هي أوضح نموذج على مدى ما أصبح الاحتكار في مصر يملكه من شراسة تمكنه من الهيمنة على السوق على حساب الزراعة والفلاحين ، والصناعة ، والعسل ، وملايين المستهلكين ، بل وعلى الحكومة نفسها التي فتحت له الباب واسعاً ، بالتخلي عن دورها المفترض تجاه «ضبط عملية الانتاج والتسويق».

ففي الوقت الذي يشم فيه -زراعياً وصناعياً- إنتاج ما يقرب من ٨٠٪ من الاحتياج الاستهلاكي الفعلي من السكر وتتراكم فيه مئات الآلاف من أطنانه في مخازن الشركات العامة ، يختفى السكر من السوق وترتفع أسعاره حتى تصل إلى حوالي ثلاثة جنيهات للكيلو الواحد ، وتقوم فيه أزمة حادة في هذه السلعة شديدة الأهمية لكل طبقات الشعب.

وتقف مافيا الاسيراد - بكل تحد - معلنة استعدادها لانتقاد الحكومة من هذه الأزمة في حالة أن تقرر الدولة فتح باب الاستيراد

★ رغيف العيش تحت رحمة هافيا الاستيراد

★ أموال الفلاحين فى خدمة كبار التجار والمقاولين

★ التكالب الشديد على انقاذ ما يسمى اتفاقيات «الشراكة» مع أوروبا، فى محورها الزراعى، على الرغم من الخلل الكبير بين الحقوق الأوربية والحقوق المصرية فى هذه الاتفاقية (فى مجالات نسبة الحصص وضرائب الواردات وأسعار السلع) وفقا للتقارير والملاحظات التى أبداها المسئولون فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمنشورة بجريدة الأهرام فى ٢٠٠٠/٧/١٥، وعلى الرغم مما تحمله هذه الاتفاقية من مخاطر كبيرة للمنتجات الزراعية المصرية المصنعة وهى إحدى أهم السلع التصديرية المصرية.

إضاءات

وسط هذا الزخم من سلبيات السياسة الزراعية فى عام ٢٠٠٠، إلا أن هناك عدة- ولو محدود- من نقاط الضوء فى هذا المجال تؤكد على أن نضال القوى الفلاحية والديمقراطية لابد أن يكون له مردوده الإيجابى أيا كان حجم هذا المردود.

-تمكّن النخبون- وغالبيتهم من ريف مصر- من اسقاط عدد من المرشحين ممن يحملون توجهات فى غير صالح الفلاحين ومن انجاح عدد من النواب ممن كانوا وما زالوا مدافعين عن حقوق الفلاحين وحريصين على الانتاج الزراعى وطموحين لتحديث القرية المصرية.

- صدور الحكم الهام للمحكمة الدستورية العليا الذى يقضى ببطان كافة الحجزات الادارية التى وقعت بها بنوك القرى على الفلاحين نتيجة مخالفة القانون رقم ٩١٧ لسنة ١٩٧٦ (الخاص بإنشاء بنوك القرى) فى بعض نصوصه للدستور.

- مواصلة د. محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والرى التمسك بمبادئ مديرية الرى الوطنية المصرية ومقاومة كافة الضغوط الرامية إلى ما يسمى سياسة «تسعير المياه» (بما يستتبعه ذلك التسعير من مخاطر سواء بتحميل الفلاحين عبء «شراء» مياه الرى أو بإمكانية بيعها - طالما سَعُرَت - للجار الاسرائيلى - وتأكيده - وفق رسالة سيادته لكاتب هذا المقال فى ١١/٢٠ ورداً على ما نشر بجريدة الأخبار فى ٩/١٥ بهذا الشأن - بأنه «بخصوص» ما أثير من تسعير المياه وكثرة ما دار حوله هذا الموضوع من جدل فى المنتديات العالمية وآخرها ما اثير فى مؤتمر المجلس العالمى للمياه الذى عقد فى مارس ٢٠٠٠ فى الأهالى .. فقد تبنت مصر وجهة نظر ثابتة وواضحة بعدم تسعير المياه».

.. إضاءات قد تكون محدودة، ولكن .. أليست الشمعة الواحدة قادرة على دحر كسل الظلام؟

أو إضافة.

فى التوجهات الخارجية للسياسات الزراعية

.. البعض يفضلون التبعية والتطبيع

★ على الرغم من الحملة الصحفية الأمريكية - من الدوائر اللصيقة بالادارة الأمريكية التى شنت أسوأ هجوم وبأساليب متدنية على مصر فى منتصف ٢٠٠٠، ومحاولة «المعايرة» الرخيصة «بالمعونات» التى يقدموها لنا والتى تستوجب - من وجهة نظرهم - ضرورة عدم خروج مصر - بأى نسبة - على الخط الأمريكى تجاه كافة القضايا وخاصة العربية.

فما زالت السياسات الحكومية تهتم وتحتفى وتحرض على هذه «المعونات» التى لم تتجاوز - فى المجال الزراعى والغذائى على مدى ربع قرن - إلا أقل من ٣٠٥ مليار دولار (فى كامل المدة وليس سنوياً)، والتى هى فى حقيقتها ليست معونات لا ترد، بل تدرج تحت ما يسمى «قروض التنمية والمبيعات الامتيازية للسلع الفائضة» والتى لم تنل الزراعة المصرية منها سوى إهدار الناتج المحصولى المحلى ومعاونة المزارعين والإضرار بالاقتصاد الوطنى والأمن القومى.

★ تواصل سياسة التطبيع مع العدو الصهيونى - على الرغم من كافة الأضرار التى لحقت بالزراعة المصرية منها بالإضافة إلى مخاطرها المحققة على المستوى الوطنى والقومى - فما زالت المحاور العملية قائمة بالنسبة لتلك السياسة ولم يتم حتى الآن التجميد - على الأقل - للاتفاقيات والبروتوكولات المشتركة فى هذا المجال.

ولقد بلغ الأمر بهذه السياسة فى عام ٢٠٠٠ - أنه فى أثناء زيارة الرئيس حسنى مبارك للبنان - كرسالة لدعم مصر للصمود والنضال للشعب اللبنانى - كان الوفد الثالث من الادارة المركزية للإرشاد الزراعى والمهندسين بالمحافظات يأخذ طريقه إلى إسرائيل، وفقا للفاكسات التى تم إرسالها إلى مديريات الزراعة بالعديد من المحافظات خالية من اسم الدولة التى يسافر إليها الفوج حتى لا يتسرب الخبر - قبل سفره - من نشر هذه الفاكسات.

٢٠٠٠ عن لجنة الانتاج الزراعى والرى بمجلس الشورى، أن «دور التعاونيات الزراعية قد أخذ فى التناقص خلال السنوات الأخيرة، وانخفضت فاعليتها فى مجال خدمة الإنتاج الزراعى حيث تولى معظم مهامها ومسئولياتها فى منتصف السبعينيات بنك التنمية والائتمان الزراعى من خلال بنوك القرى المنتشرة فى سائر مناطق الجمهورية، ومنذ هذا التاريخ ما زالت التعاونيات الزراعية فى مرحلة الانكماش على الرغم من أهميتها وضرورتها فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى لاعطائها وتسويق منتجاتهم الزراعية والتعويض بالإنتاج وتحسين صفاته».

وفى الوقت الذى تستجيب فيه لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب لصرخات الفلاحين من معاناتهم من هذا البنك وفروعه، يطالبه فى مارس ٢٠٠٠ بضرورة تخفيض أسعار الفائدة على القروض التى يقدمها للمزارعين.

فى نفس هذا الوقت - وبالتحديد فى ٢٥ يناير ٢٠٠٠ - وبعد أيام قليلة من تعيين د. يوسف عبد الرحمن (المسئول عن صفقة اللحوم الهندية الشهيرة وأحد المساعدين الرئيسيين للدكتور والى فى عمليات التطبيع الزراعى) رئيساً لمجلس ادارة بنك التنمية والائتمان الزراعى، عقد مؤتمراً لرؤساء البنوك الزراعية.

وبدلاً من أن يفسر هذا المؤتمر عن الاستجابة - ولو النسبية - لمطالب الفلاحين والهيئات البرلمانية المسنولة، فلقد كانت أهم وأخطر قراراته - وفقاً لما أعلنه د. يوسف والى ونشرته جريدة التعاون فى ٢٠٠٠/٢/٨، هو الموقف من الدور الائتمائى للبنك الذى تم تحديده بالنص التالى «تطوير نشاط الائتمان التجارى للبنك من نظام بضاعة الأمانة إلى تمويل مقاولى القطاع الخاص وتجارة مستلزمات الانتاج، وتطوير شئون ومخازن ومستودعات البنوك لتوفير السعات التخزينية لكبار العملاء والمقاولين والتجار».

ولعل هذا القرار - وإعلان السيد / نائب رئيس مجلس الوزراء له - يغنى عن أى تعليق

هل يهب المثقفون وقادة الرأي لموازة الحركة العمالية ؟

- * الحركة النقابية لم تلتفت إلى تغير الظروف على صعيد العمل الرأسمالي .. أو على صعيد القوة العاملة ذاتها.
- * حركة الجماهير غير المنظمة لا تنتج سوى الفوضى ويسهل إجهاضها ..

بداية أجد نفسي مضطرا إلى الاعتذار للقارئ المتابع عن اضطرارنا للعودة إلى الحديث عن وضع الحركة النقابية المصرية الحالي وآفاقها المرتقبة في خضم التطورات المتتالية التي تشهدها البلاد على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . فقد تحدثنا في هذا الموضوع مرارا ، ولكن طالما أنه لم يحدث أي تغيير إيجابي في الأوضاع النقابية ، فأننا لا نجد مفرًا من العودة إلى الحديث في هذا الأمر مرة بعد أخرى حتى يأذن الله بحدوث التغيير المنشود الذي يضع نقابات العمال في وضعها الصحيح داخل فعاليات المجتمع المدني في مصر .

والذي يدفعنا إلى العودة إلى هذا الموضوع هو ما اشار حالبا من حديثنا حول أوضاع المجتمع المدني في مصر والتحديات التي تشهدها منظماته في ضوء ما أسفرت عنه الانتخابات الأخيرة لعضوية مجلس الشعب .

ورغم أن عضوية المجلس لا تزال تقوم على وجود مالا يقل عن نسبة ٥٠ في المائة من الأعضاء من العمال والفلاحين ، فإن الحديث لم يتطرق إلى وضع نقابات العمال ومساهماتها في النشاط السياسي والاقتصادي برصفتها إحدى الركائز المهمة لأي مجتمع مدني ، وإنما اصب على الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ، أو ما أصبح

يعرف باسم "المنظمات غير الحكومية" كترجمة حرفية للتعبير الانجليزي الذي شاع في أدبيات الأمم المتحدة والكتابات السياسية الأخرى ، وهو الأمر الذي قد يشير ضمنا إلى تضائل دور النقابات العمالية وضعف تأثيرها في المجتمع المصري بحيث لم يتذكرها المتحاورون حول هذا الأمر .

شباب العمال والتغيير

وبزيد من أهمية الأمر ما يقال عن دور الشباب الطامع إلى التغيير فيما حدث ، أو كان يمكن أن يحدث ، من تحولات مهمة في

محمد جمال إمام

خريطة عضوية مجلس الشعب . ومعظم هذا الشباب ممن شب وتكونت مداركه بعد حركة ١٥ مايو ١٩٧١ ، فلم يعاصر الحديث الدائب حول تحالف قوى الشعب العامل ومنظماته المختلفة ، الشبابية والعمالية والمهنية والفلاحية . وجانب لا بأس به من هؤلاء الشباب من المتعطلين عن العمل أو ممن اضطروا إلى احتراف مهن هامشية لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية أو خبراتهم التدريبية ، وذلك كوسيلة لاكتساب الرزق إلى أن تفرج الأمور وتلوح فرصة ، لاتأتي إلا نادرا ، للعمل فيما أضاعوا سنوات عمرهم الأولى في الاستعداد له . وهؤلاء بالطبع لا يمكن أن يكونوا قد سمعوا عن التنظيمات النقابية العمالية أو عرفوا شيئا عن دورها ونفوذها وضرورتها في دولا العمل والإنتاج ، وهي التي لم تتدخل جديا لفتح الطريق أمامهم للحصول على فرصة عادلة في سوق العمل ، أو أثارت قضيتهم على نطاق عريض داخل مستويات العمل السياسي المختلفة التي يتكالب قادتها على المشاركة فيها . وبالطبع يتفاقم سوء الصورة بفعل قلة نشاط التنظيم النقابي العمالي القائم وحرص قياداته على تهميش دوره والدوران به في فلك النظام

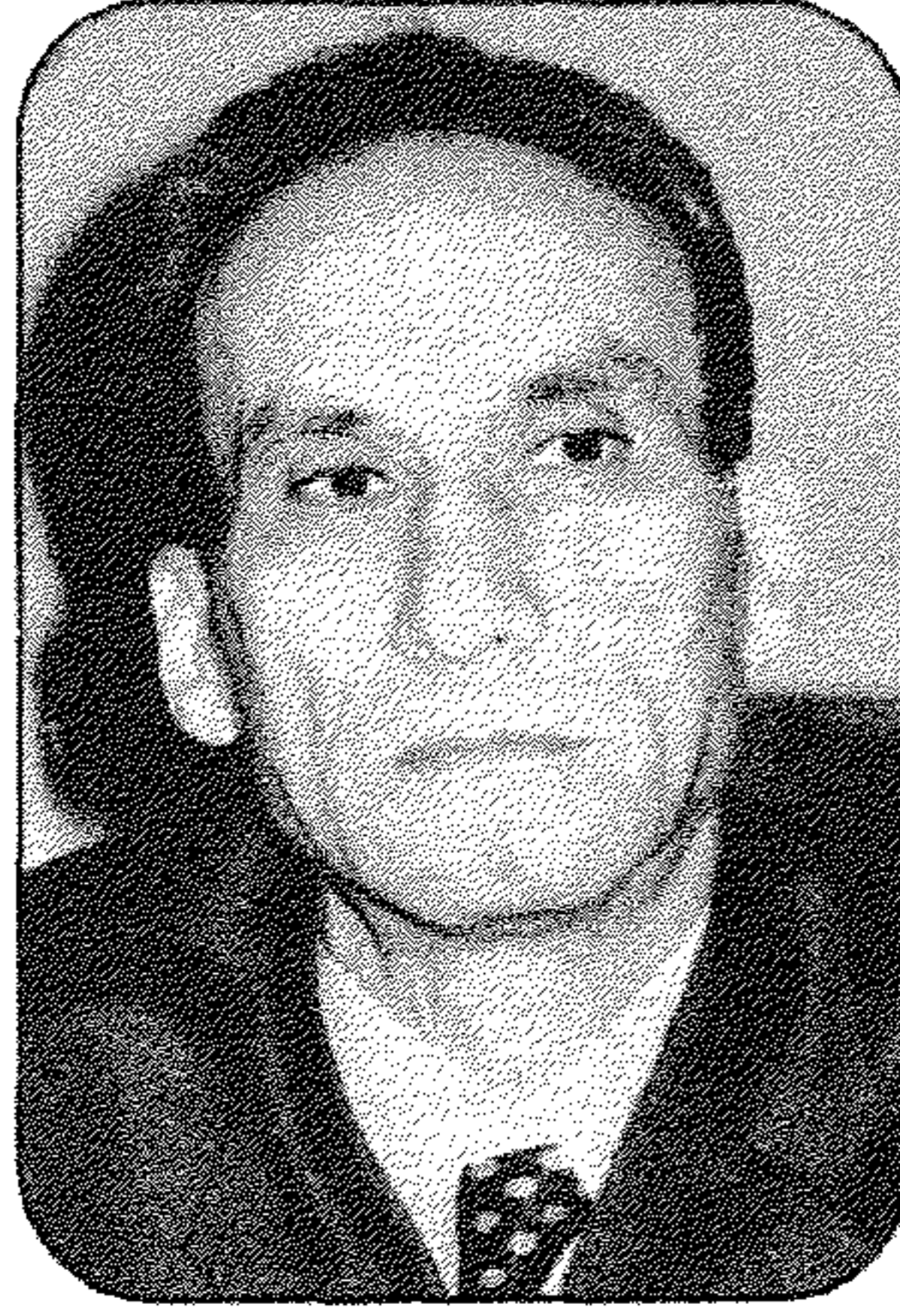
السياسي الحاكم بغض النظر عن وجهة المصالح العمالية الفعلية.

وما الداعى إلى إعادة فتح الملفات؟

وكل ذلك يسوغ لنا أن نعود مرة بعد الأخرى كما قلنا إلى طرح مسألة نقابات العمال وما إن كان لها ضرورة الآن وفي المستقبل ، في مصر وفي العالم ، في ظل اتساع رقعة نفوذ الرأسمالية المتوحشة والمستكنة سواء ، سواء ، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، فيما أصبح يعرف بمصطلح العولمة والتعولم.

ولكن قد يشور تساؤل عما يدعونا إلى ذلك ؟ وما الذي نهدف إليه من وراءه ؟ هل هو مجرد التذكير وإبقاء القضية حية نصب الأعداء والادمان فحسب ، أم أن ثمة فائدة نرجح من وراء ذلك كله ؟

المسألة ببساطة تكمن في اقتناعنا العميق بأهمية وجود النقابات العمالية طالما كان هناك نشاط اقتصادي ، خاص أم عام . وبأنه لابد من استشارة اهتمام النخبة المثقفة في هذا البلد التي تسهم بقسط كبير في تكوين وعي الجماهير ، بأن قضية النقابات العمالية لها أهمية كبرى في رسم مستقبل البلد وتوطيد مسيرة الديمقراطية فيه . فلا بأس وما أدنى شك في أن الكتابة من جانب واحد ومن كاتب متخصص في مجالات ذات طابع فكري خاص يمكن أن تعسب الجماهير العمالية للانضمام إلى صفوف المنظمات العمالية والعمل على تغيير أوضاعها إلى الأحسن ، وتستثير حماسهم لبعث الروح في جسد تنظيم عسكت فساداته للأشك على إحتفاف حسنه وحيويته . وإنما نرى أن الأمر يحتاج إلى تكاتف صناع الرأي العام لتعميق الاهتمام بأوضاع النقابات العمالية ، وتحفيز هذه الشباب العامل على اختلاف درجات تعليمه وتوجهاته المهنية والوظيفية للاستفادة من فكرة العمل النقابي والاحساس بدورهم ، في وجه أساليب العمل الرأسمالي التي لا تعرف الرحمة أو الشفقة في بحثها الدائب عن الربح والمنفعة . ويزيد من نطلعا إلى بحرك اهتمام المثقفين والكتاب وقادة الرأي بقضية النقابات العمالية ، أن البعض منهم رغم فئاعتهم الكاملة بأهمية هذه المنظمات يعملون معها كما لو كانت قضية متخصصة كالهندسة والطب والكيمياء .



د. مختار خطاب
وزير قطاع الأعمال العام
المنظمة ضد العمال

تترك لأهل الاختصاص والمعرفة ، بينما هي في المقام الأول قضية حياة أو موت لكل أجبر مهما كان موقعه في سلم الأجور ، ولا تختلف كثيرا في أولوياتها ومبادئها وركائزها عن النقابات المهنية التي ينتمى إليها معظم أصحاب القلم وقادة الرأي والفكر ، سواء كانت نقابة الصحفيين أو المحامين أو جمعية للأدباء والفنانين ، وكلها تنظميات الهدف الأساسي منها هو الدفاع عن مصالح أعضائها . والدليل على ذلك أن أعضائها يتمسكون بلفظة نقابة لتنظيمهم وليس جمعية أو رابطة أو اتحاد كما هو معمول به في معظم أنحاء العالم.

تذكرة بالمفهوم النقابي

ولست في حاجة إلى التذكير بأن النقابات العمالية نشأت أول منشآت للدفاع عن مصالح العمال وحقوقهم ، وسيظل ذلك هدفها طالما بقيت قائمة ، وعندما تتخلى عن هذا الهدف ينتهي دورها وتنتهي الحاجة إلى بقائها . أما تنظيم المصايف ورحلات الحج والعمرة وصناديق الزمالة ، وماشابه ، فكلها أنشطة اجتماعية إضافية يمكن أن يقوم بها أي تنظيم اجتماعي مثل روابط أبناء المنوفية وسوهاج والنوبة وما إلى ذلك ، بل والنادي الأهلي ونادي الزمالك ونادي شباب الدرب الأحمر .

والعملية الإنتاجية كما هو معروف لها طرفان . رب العمل والعامل ، ومن الطبيعي أن يجاهد كل منهما لتوسيع رقعة مصالحه واكتساب المزيد منها كلما لاح له الفرصة

الممكنة ، في صراع طبيعي كطبيعة الحياة من حولنا . ونادرا ما يهتم أي طرف منهما بالحرص على عدالة تقسيم المغائم ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالطرف الأقوى ، ومن نافلة القول إن هذه أيضا طبيعة الحياة ، فهل رأينا يوما سبعا يترك غزالة تهرب من أنيابها شفقة على صغارها التي قد تتيتيم ؟!

ورب العمل ليس في حاجة إلى من

يحمي مصالحه ، خاصة إذا كان كبيرا وتوحش ، بل انظر إلى إطلاق كلمة "رب" عليه ، قبل أن يشيع مؤخرا ، تأديا ، وصفه بأنه "صاحب" عمل ، لتدرك أنه ليس في حاجة إلى من يدافع عنه ، ورغم ذلك فانهم يتكاثفون في منظمات لأرباب العمل وينشئون الأحزاب السياسية القوية التي تدافع عنهم ، وعملوا في العصر الحديث على السيطرة على وسائل الإعلام التي تشكل وعي الشعوب وثقافتها ، سواء بطريق غير مباشر عن طريق الإعلان ، أو بطريق مباشر عن طريق تملكها (بعض القنوات التلفزيونية الأمريكية الشهيرة مملوك ملكية مباشرة لمصالح اقتصادية شهيرة أيضا) . والعمل الرأسمالي يهدف أساسا وقبل كل شيء كما يعرف كل لبيب ، إلى تحقيق الربح وتعظيمه بقدر ما يستطيع ، لا يعرف في ذلك أخلاقا أو مبادئ وليست له مدونات سلوك تحده ، ويجاهد بشدة لتحطيم أية قيود تعرقل نشاطه وتمنع انطلاقه نحو تعظيم أرباحه وزيادة نفوذه . والمتتبع للأدبيات الاقتصادية الحديثة يلحظ اهتمام الدوائر الرأسمالية البالغ بتقليص قوانين العمل ولوائحها التي تغل من يد رب العمل في التحكم في استئجار العمال وفصلهم ، وتعطى العمال حقوقا سخية في الإجازات والعلاوات والتأمينات ، وتنظم ساعات العمل وأوقاته وقواعد الأمن والسلامة ، وتعتبرها قيودا تحد من القدرات التنافسية وتعرقل حرية الحركة الرأسمالية ، خاصة في زماننا هذا الذي زادت فيه أعداد المصالح الرأسمالية القوية المتوحشة التي تتنافس على السيطرة على الأسواق العالمية . وتتكاثر تلك المصالح الرأسمالية على التوجه حيث تكون تلك التشريعات أكثر مرونة ومحابة لنشاط الأعمال .

وعندما كانت أوروبا الغربية تنعم باحتكار السوق العالمية وتتأثر بساحات هائلة من المستعمرات في إفريقيا وآسيا

وحدة التنظيم النقابي تحقق من خلال التفاعل بين صفوف الحركة النقابية .. وليس باملاء قانون تضعه الدولة

المترجمة.

فضلا عن ذلك ، فبينما كانت الرأسمالية تطور من أشكالها وأساليبها ، فإن الحركة النقابية لم تفتن للأسف إلى تغيير الظروف على صعيد العمل الرأسمالي أو على صعيد القوة العاملة ذاتها. فالتطور التكنولوجي المستمر كان يقلل من قوة العمل البدوي لصالح العمل الفني ، ويرتقى بهذا العمل الفني تدريجيا لتصبح غالبية المشتغلين به من أصحاب التعليم العالي المختلفين في فكرهم وميولهم ومنطلقاتهم عن العمال اليدويين ، أو عن الفئة الوسيطة من العمال الفنيين أصحاب التعليم المتوسط ، وهو الأمر الذي كان ينبغي لقيادات العمل النقابي أن تتحسس مبكرا وأن تستعد له بالدرس والتأمل واستنباط التغييرات المطلوبة في أساليب العمل النقابي لاجتذاب هذه الأعداد المتزايدة من القوة العاملة المتغيرة السمات إلى صفوف الحركة النقابية العمالية بدلا من تركها تتسرب إلى خارجها فتتخلص العضوية النقابية بالتدرج وتضعف شوكة الحركة النقابية بانكماش حجمها ، ولتصبح السمة الغالبة عليها أنها نقابات العمال اليدويين فحسب. ولكن هذه القيادات استكانت للأسف لما حققته الحركة العمالية من انتصارات ، ولما وصلت إليه من وضع متميز على الصعيد الوطني والدولي، ولما تنعمت به هذه القيادات من امتيازات من جراء ذلك جعلتها تقف باستمرار في الصفوف الأولى من العمل العام وتحظى بأهمية لم تكن تحلم بها من وسائل الإعلام ومن قيادات المجتمع والسياسة والاقتصاد.

وعلاوة على ذلك فإن من التطورات المهمة التي حدثت على الصعيد الاقتصادي ذلك التزايد المستمر لدور قطاع الخدمات بحيث يكاد يصبح من القطاعات الاقتصادية الرائدة وأكبر مستخدم للعمالة في بعض البلدان الكبرى . وقطاع الخدمات بطبيعته يتميز بالتناثر والتشتت، وعدم ثبات قواه العاملة وصغر حجمها وصعوبة تنظيمها نقابيا ، وهو أمر عانت منه الحركة النقابية في بداية نشأتها عندما كان الحرفيون وأصحاب المحلات الصغيرة يشكلون جزءا مهما من البنيان الاقتصادي ، ومثال ذلك محلات

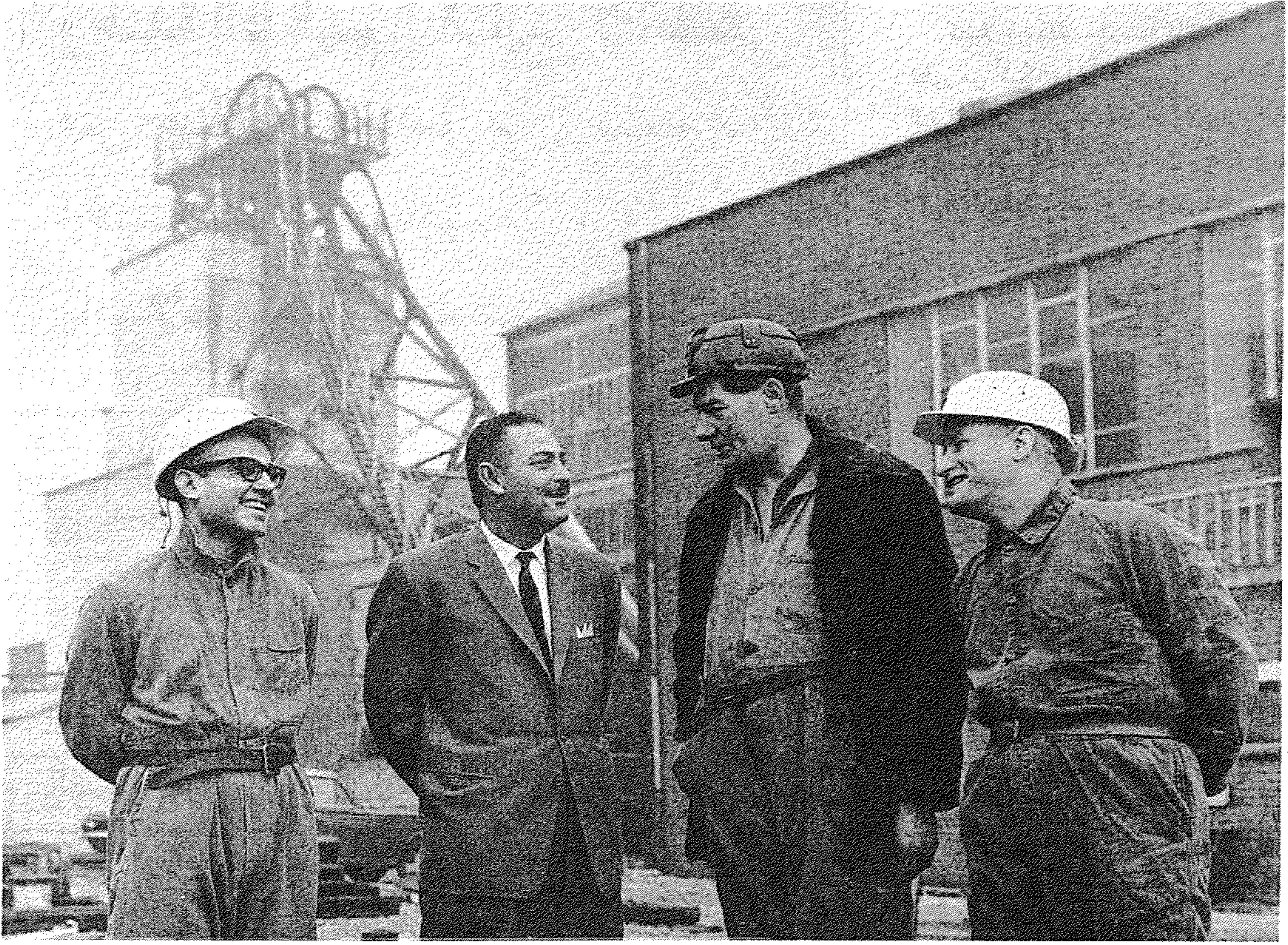
تحد من حرية حركة أرباب العمل ، وأن ارتفاع نسب البطالة في أوروبا الغربية لاثير قلقا كبيرا لدى المسؤولين هناك إلا من حيث تأثيرها على ميزانيات التأمينات الاجتماعية وماقد تخلقه من مشاكل أمنية.

كان لابد للعمال إذن منذ بداية الأمر أن يبحثوا عما يحميهم من تعسف أرباب العمل. فقامت نقابات العمال التي مرت بمسيرة طويلة من النمو والتطور حتى استطاعت أن تقيم بنينا قويا وحد صفوف العمال ونظم نضالهم ، ووفر لهم قدرا كافيا من الحماية ، وعمل على الدفاع عن مصالحهم وعلى حقهم في نصيب عادل من ثمرة عملهم . والقصة معروفة لكل متابع لتاريخ النقابات العمالية ، ولما لجال للاستطراد في ذكر تفاصيلها . فقد أصبح وجود النقابات العمالية جزءا من نسيج المجتمع المدني وهياكل الحكم الديمقراطي في أي بلد من بلدان العالم الحديث، حتى ولو كانت مجرد ديكور يستخدم لإقناع قوى الداخل والخارج بأن نظام الحكم القائم ديمقراطي ويحرص على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي رسختها ترسانة القانون الإنساني الدولي.

على أن تساعد قوة النقابات العمالية نيه الطرف الآخر في معادلة الإنتاج وأنصاره وزبائنته إلى ضرورة العمل على اختراق صفوف قياداتها وتحجيمها واستئناسها وتكبيلا بالتدرج بصنوف مختلفة من القيود التي تحد حركتها وتقلم أظافرها وتمنعها من التحول إلى طرف نظير قوى يفرض شروطه باستمرار على أصحاب المصالح الرأسمالية

والأمريكا اللاتينية تعود عليها بخبرات وفيرة ، لم تجد الرأسمالية الأوروبية غضاضة في أن تترك للطبقة العاملة قطعا كبيرة من الفئات أضافت عليها بخبرات وفيرة وسحبت لها بأن تعيش في بحسوبة نسبة من العيش فيما عرف بعد الحرب العالمية بدولة الرفاهية في ظل صعود نجم الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية بتأثير من اتساع مد الأنكار الاشتراكية على الصعيد العالمي حينئذ . غير أنه عندما تغيرت الأمور ، وتقلصت المستعمرات ، وحاولت البلدان النامية الحديثة الاستقلال أن تبني قواعدها الاقتصادية المستقلة وأن تستغنى عن الواردات ، ودخلت قوى جديدة إلى السوق العالمية المحدودة الاتساع ، بدأ الصراع الوحشي على الاستئثار بالأرباح الوفيرة ، والحديث عن القوة التنافسية ، وتخفيض تكاليف الإنتاج التي ترفع من سعر السلعة في السوق . وكان في مقدمة ضحايا تلك التخفيضات عنصر العمل بالطبع . إذ أنه لا يمكن بطبيعة الحال تخفيض تكاليف مدخلات الإنتاج المادية التي لا وجود للسلفه بدونها . ومن هنا كان التسابق إلى تفكيك ركائز دولة الرفاهية في أوروبا الغربية ، أو الهرولة بمنشآت الإنتاج إلى بلدان أخرى في أوروبا الشرقية وشرق آسيا لوجود فيها لقوانين عمالية تحد من سيطرة رب العمل على مقدرات عماله وتملك ذخيرة وفيرة من العمالة المدربة الرخيصة الأجر.

ولعل مما لابد من التذكير به في هذا الصدد ، أن المسئول الأول عن أحوال الاقتصاد الأمريكي لايشك يشكو من انخفاض نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي وهو ما يخلق سوق عمل ضيقة



أحمد فهمي ومحمد جمال إمام في زيارة للمملكة المتحدة

جور العالم الثالث

وقد تعرضت النقابات العمالية في العالم الثالث إلى مزيد من الهجوم والتنكيل، وكان لمصر دور رائد في ذلك، كما هي عاداتها في كل ما هو سيئ للأسف . فقد كانت مصر من أوائل الدول التي عملت ، بعد أن سمحت بقيام اتحاد عام لنقابات العمال في عام ١٩٥٧ ، على إخضاع التنظيم النقابي العمالي لهيمنة السلطة الحاكمة من خلال صور متعددة، هيمنة وزارة العمل وأجهزة الأمن المختلفة والتنظيم السياسي الواحد ، وعملت على استقطاب قياداته لتولي مناصب سياسية وتنفيذية متعددة تعود عليها بمغانم مالية ومعنوية وفيرة، وربط سياساته ومنطلقاته بما تراه قيادة الدولة صالحا لتوجهاتها الاستراتيجية.

وبينما كانت نقابات العمال فيما قبل ذلك تتمتع - على ضعف إمكانياتها - بحسوية ونشاط بالغين ، وتحرك لخدمة

الأمر الذي يسهل على الدوام من تنظيمها نقابيا .

ولكن الجمود الذي أصاب فكر القيادات النقابية في مختلف أنحاء العالم وارتكانها إلى أساليب العمل التقليدية التي ألقتها ، وماساحب ذلك من انحسار في مد الفكر الاشتراكي الذي ارتبطت به أجزاء كثيرة من الحركة النقابية على الصعيد العالمي ، أصاب المنظمات النقابية بالشلل وأعجزها عن التفكير في مواجهة التغيرات المتواصلة، وسهل للقوى الرأسمالية وأدواتها الهجوم على الحركة النقابية والانتقاص من حقوقها ومكاسبها ، مستخدمة في ذلك أدواتها الإعلامية للتهجم على فكرة العمل النقابي وتسخيفها وتهوين أمرها وزرع التفور منها باعتبارها من لوازم العمل اليدوي وملابس العمل الزرقاء والأيدى المتسخة بالشحوم والقاذورات . فأصبحت التنظيمات العمالية في منظور الرأي العام، وخاصة الشباب منه، نغرا من ورق وبنينا من بقايا الماضي الغابر.

الحلقة وكئي الملابس وماشابه ، والآن نجد قطاع الوجات السريعة ، ومنشآت الخدمات المنزلية والشحنة والتأجير وشركات النقل والمقاهي ودور اللبث وسجال البقالة المجمعة ، إلى آخره . وهو تطور في التركيبة الاقتصادية يحتاج إلى تغيير آخر في أساليب العمل النقابي للتعامل معه . ويضاف إلى ذلك الاتجاه المتزايد في الوقت الحالي في بعض الصناعات الكبرى السماح لأعداد لا بأس بها من المهنيين بالعمل في منازلهم والتواصل مع منشأتهم عن طريق الإنترنت، أو التعاقد مع بعض الشركات الخارجية للقيام بأعمال ثانوية في العملية الإنتاجية ، كأعمال النظافة والصيانة الدورية على سبيل المثال، تخلفا من تكلفة الاحتفاظ بعمالة دائمة تتولى القيام بمثل هذه الأعمال. والخطورة في تلك السياسات أنها تفتت القوى العاملة وينضى على تجمعها في مكان واحد وهو

حسابها وأعضائها ، فانها تحولت بمرور الوقت إلى جناح للسلطة، التنفسيذية والسياسية، وفقدت قدرتها على التحرك الفعال لخدمة مصالح أعضائها ، ومن ثم فقدت ثقة هؤلاء الأعضاء فيها . ومن الجدير بالإشارة في هذا الصدد أنه عندما أثار رئيس اتحاد العمال الراحل ، أحمد فهميم، في كلمته أمام رئيس الجمهورية في احتفال عيد العمال في عام ١٩٦٨ قضية الآلاف من العمال المفصولين من وحدات القطاع العام بالمخالفة للوائح والقوانين السارية ورفض قيادات تلك الوحدات إعادة هؤلاء العمال إلى عملهم رغم حصول معظمهم على أحكام قضائية تقضى بذلك ، وعندما أمر رئيس الجمهورية ببحث الوضع ورفع المطالبة ، فإن الذي سارع إلى مراجعة التنظيم النقابي في هذا الصدد للاستئثار بالنسبة وسط الجماهير العمالية، مستخدما في ذلك ماله من نفوذ لقرينه من دوائر صنع القرارات الإدارية والسياسية ، كان أمانة العمال بالاتحاد الاشتراكي العربي التي كان يرأسها في ذلك الحين نائب رئيس اتحاد العمال سابقا ، ولقد سبق أن أشرت في مرة سابقة إلى أنني سمعت أحمد فهميم يقول أنه لم أدرك عمال القطاع العام ، الذين كانوا ينسبون إلى سطوة النقابات في ذلك الحين طريقة النقابية عند التحاقهم بالعمل ، أن من حلتهم الاستقالة من هذه العضوية لسارعوا إلى ذلك ولأنهم التنظيم العمالي المصري ! ورغم أن الضغوط العمالية المتزايدة عملت على تطوير تشريعات العمل والقوانين المنظمة للعمل النقابي بالتدريج ورفع بعض القيود الإدارية عن كاهله ، إلا أن الارتباط المتزايد للقيادات النقابية بهيكل النظام السياسي الحاكم ، وحرص رئيس اتحاد العمال في بعض الأوقات على الجمع بين منصبه النقابي المنتخب ومنصب وزير العمل ، زادت من تبعية التنظيم لنظام الحكم ، وأضعفت من فاعليته كتنظيم جماهيري يتحرك لخدمة مصالح أعضائه بغض النظر عن توجهات نظام الحكم وأجهزته.

إبعاد القيادات الجامعية

وقد فت في عطف التنظيم النقابي المصري ما حدث له في عام ١٩٧٣ ، بعد أن كانت عناصر من الحاصلين على درجات جامعية قد انضمت إلى صفوفه قادمة من منظمة الشباب الاشتراكي ومن التنظيم الطلابي للاتحاد الاشتراكي بعد أن أغفلت

صفوفهما في وجهها بعد حركة ١٥ مايو ١٩٧١ . وعندما أبدت هذه العناصر صنوفا من الحركية والاستقلالية أزعجت دوائر الحكم وأجهزة الأمن ، تفتقت عبقرية " ترزية " القوانين عن إصدار تعديلات في اللوائح والقوانين المنظمة للعمل النقابي تكفل إبعاد أمثال هؤلاء المناكفين عن صفوف القيادة النقابية . وهكذا فبينما تتسع مشاركة أصحاب التعليم العالي في القوى العاملة ، تحيى التشريعات النقابية لتبعد ممثلهم عن صفوف القيادة النقابية بمسوغات وأهمية لتدمغه بصفة التخلف واقتصره على أصحاب المهن اليدوية . فكيف تنتظر من أصحاب التعليم العالي أن ينضموا إلى صفوف حركة يجدون أن فرصة اختيار قيادات لها من بين صفوفهم محدودة ومقيدة بما يعطيهم إحساسا بأنهم ليسوا بأصحاب حق كامل داخل هذه الحركة مثلهم في ذلك مثل بقية الأعضاء .

صحيح أنه ليس من العسير أن تكون القيادات النقابية من غير الحاصلين على درجات تعليم عالية . ولكن المهم أن تكون مسلحة بقدر كاف من الثقيف يساعدها على تصريف مسئولياتها على الوجه الأمثل . فيذكر القائد النقابي الراحل فتحى كامل في مذكراته أن أرست بيفين الذى كان وزيرا للخارجية في حكومة العمال في الأربعينيات من القرن الماضى ويعرفه جيدا متظاهرو مصر المطالبين بالاستقلال في ذلك الحين ، كان فى الأصل حوذا فى شركة للبيرة ، ولكنه من خلاله تدرج فى صفوف العمل النقابى حصل على الكثير من دورات الثقيف النقابى التى أهله لأن يصبح وزيرا مرموقا لايحيه اقتفاده إلى تعليم عال . وقد سبق أن أشرت فى أحد مقالاتى فى " اليسار " إلى نقابى مصرى هو حسن القيوى الذى كان رئيسا لنقابة عمال المخازن فى الستينيات والسبعينيات ، ولم يكن له أى حظ من شهادات التعليم النظامى وكان يعرف أن إمكانيات نقابته المحدودة لا تمكنها من الاستعانة بالمستشارين القانونيين ، فى حين أن دفاعه عن حقوق عماله أمام أجهزة الدولة المختلفة كان يتطلب معرفة وافرة بالقوانين واللوائح ذات الصلة فعمل على ثقيف نفسه فى هذا الشأن بحيث يستطيع القيام بما انتخب من أجله من مسئوليات على خير وجه ، وبحيث أننى كنت أشاهده يتناقش مع المستشار القانونى لاتحاد العمال، الأستاذ جاد رضوان رحمه الله ، مناقشة الحبير الفاهم

الراغب فى الاستزادة من العلم، مما جعله يحظى من المستشار بقدر كبير من الاحترام لم يحظ به الكثير من القيادات النقابية ذات التعليم العالى . وقائد نقابى آخر هو سعد محمد أحمد رئيس اتحاد العمال ووزير القوى العاملة الأسبق ، وهو الآخر لم يكن له حظ كبير من درجات التعليم النظامى ، ورغم ذلك كان على درجة من الثقافة تمكنه على مستوى الندية مع غيره من الوزراء والمسؤولين ومن أن يقرأ التقارير والمذكرات التى كانت تقدم له ، وبعضها فنى متخصص فى مجالات قانونية واقتصادية ، قراءة ممتعة ، وكنت أرى تأثيراته وملاحظاته على تلك الوثائق بشكل يدل على أنه قرأها قراءة مستوعبة ، وهو أمر لم يكن يستطيعه رئيس أسبق لاتحاد العمال كان على درجة أعلى بكثير من التعليم النظامى . فالأمر يتعلق أولا وأخيرا بدرجة الثقافة التى يتمتع بها القائد والتى تمكنه من التعامل مع الأحداث والمتغيرات من حوله ، ومع القيادات الأخرى التى يتعامل معها على كافة المستويات ، ومع مختلف درجات الجماهير المنتمية إلى عضوية منظمته فيفوز بشقتها فيه وتيقنها من قدرته على حسن قيادة تنظيمها.

مزيد من البدع

ثم زادت دوائر الحكم على ذلك بأن ابتدعت بدعة لم تعرفها التنظيمات النقابية من قبل أو من بعد ، ألا وهى انتخابات الغرف المغلقة . فبينما جرت العادة على إجراء الانتخابات لعضوية مجالس إدارات التنظيمات النقابية خلال مؤتمرات عامة تعقدها تلك التنظيمات ، حتى ولو تمت الانتخابات طبقا لقوائم مغلقة تفرضها السلطة أو الحزب السياسى صاحب النفوذ داخل التنظيم النقابى ، فإن السلطة المصرية ألغت ذلك التقليد النقابى ، وأصبح الانتخاب يتم داخل غرفة مغلقة يدخل إليها عضو الجمعية العمومية ليدلى بصوته لصالح قائمة لا يعرف معظم أعضائها معرفة شخصية فى معظم الأحوال . فكيف يتأتى لمندوبين يأتون من شتى أنحاء البلاد ، من أسوان جنوبا إلى الإسكندرية شمالا ، ومن مرسى مطروح غربا إلى العريش شرقا ، أن يعرفوا بعضهم البعض وقد قدموا إلى القاهرة ليلة الانتخابات لتتلقفهم القيادة النقابية القائمة وتسكنهم فى فنادق متفرقة وتعقد معهم لقاءات على

المقاهي يتعاقدون فيها ، بعد قراءة الفاتحة ، على انتخاب القائمة التي قدمتها لهم القيادة مسلحة لهم أن هذه هي القائمة التي ترضى عنها السلطة الحاكمة ؟

والفرق بين ذلك وبين الانتخابات التي تتم في مؤتمرات عامة بعد يوم أو يومين من المناقشات أن المرشحين على الأقل يعرضون أنفسهم وأفكارهم على الناخبين ، فان كانت العملية ديمقراطية تماما فان الانتخابات تكون مثابة تقييم لأفكار ومواقف المرشحين ، وإن كانت مفروضة من سلطة أو حزب ، فان المرشحين يكونون معروفين شكلا للناخبين على الأقل ، أما انتخابات الغرف المغلقة فهي العجب العجيب ، ولايزال معمولا بها في مصر منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن

زاد على ذلك ما آلت إليه حال الجمعيات العمومية للتنظيمات النقابية المصرية . اللوائح الحالية تنص على عقد الجمعيات العمومية سنويا . في البداية ، كانت الجمعيات تعقد لمدة ثلاثة أيام أو نحو ذلك ، ثم تناقصت إلى يومين ، ثم أصبحت تعقد الآن لمدة يوم واحد . وتخليل معنى جمعية عمومية مفروض فيها أن تناقش تقرير نشاط مجلس الإدارة عن الفترة المنصرمة ، وتقريرا عن الحسابات المالية الختامية، ومشروع ميزانية السنة المقبلة ، وما يستجد من أعمال وماقد يعن للأعضاء . إثارته من قضايا ومشاكل ، كل ذلك في يوم واحد يضيع نصفه الأول في الجلسة الافتتاحية التي لا بد من أن يشرفها وزير القوى العاملة والوزير المسئول عن النشاط الذي يتبعه التنظيم النقابي ورئيس اتحاد العمال ، فضلا عن توزيع الحقائب ووثائق الجمعية وبدلات السفر، وما إلى ذلك فهل يعقل بعد أن ذلك أن تكون هناك جمعية عمومية حقيقية أو مناقشات مجدية ، أم أن الأمر يصبح تمثيلاً في تمثيل وتسديد خانات وإعمال شكلي لأحكام القانون . وكيف تثق الجماهير العمالية بعد ذلك في أن توجهات التنظيم النقابي ومواقفه هي نتاج عملية ديمقراطية تمثل نبض الحركة العمالية وتوجهاتها وطموحاتها ؟

التبعية أهم!

ومع التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتوالية ازدادت رغبة دوائر الحكم في إحكام السيطرة على التنظيم النقابي وإبعاد أية عناصر قد يشتم فيها رائحة التمرد والمثابرة عن صفوف قيادته

حتى لا يتهور فيعمل على تصدر حركة العمال الرافضين لبعض سياسات الحكم، ولم تجد غضاضة في مخالفة القوانين للإبقاء على القيادات التي تثق في ولائها والتصاقها بخط السلطة، وأقصت في سبيل ذلك وزيرا للقوى العاملة أراد تطبيق القانون وإبعاد قيادات بلغت سن التقاعد عن العمل وحاولت التحايل على القانون في سبيل البقاء في مواقعها ومواصلة التنعم بامتيازاته ومغائمه ، فانحصرت السلطة للمتحايلين على القانون وخذلت الوزير الجاد الذي أراد إعمال حكم القانون ! وليس من المدهش بعد ذلك أن كل ما يصدر عن قيادات العمل النقابي العمالي في الوقت الحالي هي بيانات تأييد لسياسات الحكومة وتوجهاتها ، وإعراب زائف عن تأييد الطبقة العاملة المصرية لسياسات النظام الحاكم في مختلف المجالات ، حتى ولو كانت تلك السياسات تلحق أكبر الضرر بالطبقة العاملة في الحال والمستقبل.

بل إن اتحاد العمال وليس الحكومة أو جمعيات أرباب العمل هو الذي يتصدر حاليا الدفاع عن مشروع لقانون العمل وضع ليتناسب مع ما يسمى آليات السوق والتحول إلى اقتصاد السوق، وهو مشروع ينتقص كثيرا من الحقوق التي اكتسبتها الطبقة العاملة المصرية على مدار نحو نصف قرن . وحتى حق الإضراب الذي يتغنى المدافعون عن القانون بأنه يعيده إلى الحركة العمالية ، فهو حق مكبل بالأغلال ، ليس أقلها وجود تنظيم نقابي منقوص الاستقلال خاضع لهيمنة أجهزة الحكم والسلطة المشكوك في حيديتها.

وهانحن نرى مجتمعا يتحول إلى الرأسمالية ويكثر فيه الحديث عن الديمقراطية بينما منظماته النقابية العمالية تواجه مستقبلا غير مشرق يهدد وجودها الحقيقي المؤثر ويستلها من تأييد الجماهير العمالية ومشاركتها الفعالة. فكيف يمكن السماح بالتحول إلى اقتصاديات السوق على أوسع مدى ، ولأصحاب المصالح الرأسمالية العديد من الجمعيات والروابط إضافة إلى اتحاداتهم الرسمية ، الخاضعة هي الأخرى للهيمنة الإدارية للدولة التي تسمح لنفسها بتعيين رئيس اتحاد الصناعات ورئيس اتحاد الغرف التجارية ، رغم احتجاج منظماتهم العمالية ومنظمة العمل الدولية ذات التمثيل الثلاثي الفريد، ولايسمح للعمال بأن تكون لهم حرية التنظيم واختيار المنظمات التي ينضمون إليها وانتخاب القيادات التي تمثلهم بحرية كاملة عن تدخلات الدولة الإدارية والأمنية؟

أكذوبة وحدة التنظيم

ويوصلنا ذلك إلى نقطة شائكة ، ألا وهي وحدة التنظيم النقابي . لاجل ، في رأينا لضعف التنظيم النقابي المصري وتبعيته لدوائر الحكم والنفوذ وسيطرة القيادات الضعيفة المعزولة عن الجماهير على مقدراته إلا بالتخلي عن مسألة وحدة التنظيم النقابي . وأعترف أن ذلك يؤلب على الكثير من أصحاب الفكر اليساري التي تؤمن إيمانا جازما بأهمية وحدة التنظيم النقابي وحمايته من التفتت والتشردم ، على أساس أن ذلك هو الضمانة الوحيدة لعدم تلاعب المصالح الرأسمالية بالعمل النقابي وضرب بعضه ببعض والتحايل على المكاسب العمالية عن طريق شراء التنظيمات والقيادات المتنافسة أو استمالتها . وذلك أيضا من مخلفات فكر رومانسي يتغافل عن حصاد التجارب والدروس المستفادة على مر السنين.

إن وحدة التنظيم أمر مهم بالفعل ، ولكن عندما يتم ذلك من خلال التفاعل بين صفوف الحركة النقابية وليس باملاء من قانون تضعه الدولة . والتنظيمات النقابية الموحدة في عالم الغرب قامت بهذا الشكل وليس على طريقة التنظيم الواحد في بلدان العالم النامي . وحتى في هذه الحالات ، فلننظر إلى ما آل إليه أمرها ، للنظر إلى الوضع المستكين الذي يعيشه " مؤتمر نقابات عمال بريطانيا" ، التي كانت مهد التنظيمات النقابية، ونقارنه بحسوية العمل النقابي في فرنسا وإيطاليا وأسبانيا التي لم تعرف مسألة وحدة التنظيم النقابي طوال تاريخها. لننظر إلى التعددية النقابية في أمريكا اللاتينية التي تقود بعض أجنحتها تيارات التغيير وإسقاط الهيمنة الأجنبية والعميلة في مجتمعاتها ، ولننظر إلى وضع المنظمات النقابية الواحدة في بلداننا العربية التي تنتظر الضوء الأخضر من السلطة قبل أن تصدر بيانات الشجب والتأييد ، حتى في شأن ماسبقها إليه الشارع بحركته.

وحتى لو سلمنا بقديسية وحدة التنظيم العمالي ، فهل يستقيم أن تظل الأحزاب السياسية تنظر إليه كبقرة مقدسة لا ينبغي المساس بها في الوقت الذي يحظر عليها فيه الاتصال به والتنسيق معه أو استمالاته إلى تأييد مواقفها المدافعة في بعض الأحيان عن حقوق العمال بأكثر مما يدافع عنها التنظيم النقابي الواحد ؟ إن أرباب العمل الرافضين لسيطرة الحكومة على اتحاداتهم الرسمية كونوا جمعيات وروابط مختلفة تحت مسميات شتى ، أما العمال فلا يستطيعون ، لأن

أجهزة الأمن لهم بالمرصاد ، ولأن الأحزاب السياسية مشغولة عن أمورهم بأشياء أهم ، ولا تسعى حتى إلى تكرار تجربة الزعيم السياسي الراحل الرائد محمد فريد عندما أنشأ مدارس العمال الليلية التي وفرت تثقيفا للعمال وساعدتهم على تنظيم خطوات تحركهم للدفاع عن حقوقهم. ولا يقولن أحد لي إن كافة الأحزاب لديها ما يسمى "أمانة العمال" على طريقه الاتحاد الاشتراكي الراحل ، فهذه تنظيمات تخص الحزب وتعمل في إطار سياساته وينضوي تحت لوائها في معظم الأحيان أعضاء فحسب، ولكن نشاطها محدود في أوساط الجماهير العمالية ، وإلا لاستطاعت أن تحرك هذه الجماهير لتأييد مرشحي هذه الأحزاب في الانتخابات النيابية الأخيرة. بل لنتظر حتى تجرى الانتخابات النيابية المقبلة لترى مدى فعالية هذه الأمانات في كفالة فوز مرشحين من بين أعضائها مناصب قيادية متعددة على مختلف مستويات العمل النقابي . وعلى كل حال فهذا شيء وتكوين منظمات عمالية موازية للتنظيم الرسمي التابع للسلطة شيء آخر . منظمات ، منها اختلفت مسياتها ، تعبد الحيوية إلى مياه العمل النقابي ، وتشرى فكره ، وتستنهض هم أبناء الطبقة العاملة لدعم العمل التنظيمي المدافع عن حقوقهم ومصالحهم.

ولقد رأينا كيف عملت السلطة بكل ماتستطيع على التحكم في النتيجة النهائية للانتخابات النيابية رغم كل الآمال التي كانت معلقة على إشراف القضاء على الانتخابات، نعم القاضي داخل اللجنة يضمن لك حسن استخدام صوتك ، ذلك إذا وجدت اسلك في كشوف الناخبين بما يسمح لك بممارسة حقك في هذا الصدد ، وإذا استطعت أصلا الوصول إلى متر الانتخابات لممارسة هذا الحق . فهل يمكن لأى لبيب أن يتوقع أن ترضى السلطة قبضتها على التنظيم النقابي الواحد بسهولة وعن طيب خاطر وطوعية ، وهو الذي لا يقل أهمية بالنسبة لها عن مجالس المحلات أو حتى مجلسي الشعب والشورى ؟

نسا هي الضغوط التي يمكن أن تضطر السلطة إلى ذلك ؟ ليس الحق يؤخذ غالبا كما يقول الشاعر وتقول التجارب المؤكدة ؟ ولكن أى ضغوط هل هي ضغوط المثقفين وحدهم ، أم ضغوط الجماهير العمالية غير

المنظمة ؟ التجربة المؤكدة تقول إن حركة الجماهير غير المنظمة لا تؤتى سوى الفوضى وسهل إجهاضها ، ولكن الحركة المنظمة هي التي تستطيع وحدها أن تحقق أهدافها ومراميها . كيف إذن تأتى الحركة المنظمة وأصحاب الفكر اليساري أنصار الطبقة العاملة يدافعون عن بقاء تنظيمها أسيرا لسلطة لا تمثل أفكارها ، ولا تعبسر عن طموحاتها ولا تصون حقوقها ؟

إن أحد حقوق الإنسان الأساسية الأصلية التي تتضمنها ترسانة القانون الإنساني الدولي تنص على حق العمال في حرية التنظيم وفي اختبار ممثلهم والمنظمات التي ينضمون إليها . لن أشير إلى العديد من اتفاقيات وتوصيات وقرارات منظمة العمل الدولية في هذا الصدد ، وإنما أشير فقط إلى المادة الثامنة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الصادر عن الأمم المتحدة والتي تقول : "تعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة مايلي : (أ) حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفي الانضمام إلى النقابة التي يختارها ، دونما قيد سوى قواعد المنظمة المعنية.. ولا يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم ، (ج) حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية دونما قيد غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو .. (د) حق الإضراب ، شريطة ممارسته وفقا لقوانين البلد المعنى."

فلماذا نتمسك بالدفاع عن فرض تنظيم نقابي واحد مستأنس من السلطة على جماهير عمالية فقدت الثقة به وترفض الانضمام إليه ؟ ولماذا لانعمل على تشجيع قيام تنظيمات موازية ومنافسة قد تدفع التنظيم الرسمي الواحد إلى تعديل توجهاته وارتباطاته ومواقفه اكتسابا لتأييد الجماهير العمالية في وجه منافسات قوية من تنظيمات أخرى مناوئة ؟ وعلى وجه الدقة ، لماذا لانمارس اللعبة حسب قواعدها ، إننا نعيش الآن في مجتمع آليات السوق وماشابه ، وهي آليات تقوم على حرية الحركة والتعددية في كل شيء ، فلماذا الإصرار على أن يبقى العمال وحدهم أسرى

أفكار تخطتها حركة المجتمع ، ولماذا لانطالب بالعودة إلى التنظيم السياسي الواحد الذي يوحد حركة الجماهير ولا يعمل على تقسيمها وتشرذمها بما يخدم بعض التدخلات الخارجية في أمورنا ؟

الخلاصة والخلاص

الخلاصة أنه طالما بقي هناك نشاط اقتصادي يهيمن عليه أفراد ، سواء كان نشاطا خاصا أو عاما ، فستظل الحاجة قائمة إلى وجود تنظيم نقابي يحمي العمال بكافة ألوان طيفهم ودرجات تعليمهم وانتماءاتهم الاجتماعية. وسيظل ممثلو الطرف الآخر في جهدهم الدؤوب لاستئناس هذا التنظيم بما يحول دونه ودون تكبيل حركتهم الساعية إلى تعظيم الأرباح والفوائد . وبالطبع لا يمكن أن نلوم هؤلاء على مايفعلون ، ولكن نلوم أنفسنا ، نحن الأجراء ، إذا ماتقاعسنا عن الدفاع عن أنفسنا من خلال حركة منظمة وليس حركة هوجاء أو تحركات فردية.

زمان ، أيام الشقافة الرفيعة الميسورة للجميع ، وليس في زمن فوايز رمضان وزكية زكريا وبابا أويح ، كنا نقرأ كتاب "كليلة ودمنة" ونستعلم منه خلاصة تجارب الآخرين وحكم الفلاسفة والمفكرين ، وقرأنا وقتها قصة الثيران الثلاثة. وعلى من يتصور أنه بتعليمه العالي وتخصصه الدقيق ، أو بتقريبه من أصحاب الحل والعقد في المنشأة التي يعمل فيها ، يمكن أن يكون بمنجاة من مقصلة تعظيم الربح ، ومن ثم فليس بحاجة إلى من يدافع عنه أو إلى من يتأزر معهم ويتأزرون معه ، أن يقرأ هذه القصة إذا مااستطاع أن يعثر على نسخة من الكتاب التراثي ، إن وحدة الطبقة العاملة ، ووحدة مصالحها ، ليس من تراث الأفكار الاشتراكية العتيقة وليس من مخلفات النظم الاشتراكية التي جار عليها الزمان ، وإنما هي حقيقة مؤكدة بحكم تضارب المصالح بين رب العمل ، وبين من يعملون لديه ، أيا كان موقعهم الوظيفي أو خلفيتهم التعليمية. وإذا كان أرباب العمل يؤمنون بحاجتهم إلى التعااضد والتأزر فيما بينهم فهل يظن أجبر ماأنه أقوى من هؤلاء وأنه يستطيع أن يدبر أمور بمفرده ويعزل عن أقرانه الأجراء الآخرين مهما كان مركزهم وأصلهم وفصلهم ؟ لعل وعسى !

أغرب انتخابات فى تاريخ إسرائيل

نظير مجلى

رسالة حيفا

**باراك
يفقد مصداقيته
لدى الشعب
الفلسطينى وعرب
إسرائيل وقوى
السلام اليهودية**



**بعد عام من توليه السلطة ..
باراك يقود إئتلافه الحـكـومى للانهيـار
وتتقلص غالبيته فى البرلمان من ٧٥ نائبا إلى ٢٨ مقعد**

الآخر ، شارون تعهد بإقامة حكومة يعطى فيها منصب «القائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير الدفاع» ليهود باراك . وباراك يعلن أن حكومته القادمة ستكون ثابتة جدا . والترجمة الوحيدة لهذا الاعلان اليوم هى إقامة حكومة يحظى فيها شارون بمنصب رفيع . وهذا ليس الغزل الوحيد بين القائدين المتصارعين على الكرسي نفسه . ففي الوقت الذى كاد فيه شارون يعلن منافسته على المنصب ، كان باراك يقول أمام كاميرات

كل فى معسكره ، ونجحاً فى دحر كل القادة الأكثر شعبية مثل نتيناهو فى اليمين وبيرس فى اليسار الوسط . فأية معركة هى هذه ؟ وهل كانت هناك حاجة إليها أصلا ؟ . من الآن ، وقبل أن تجرى الانتخابات على رئاسة الحكومة الإسرائيلية (٦ فبراير / شباط ٢٠٠٠) ، أصبحت نتيجتها واضحة ، على الأقل ، حسبما يعلن المرشحان الوحيدان المتنافسان : إيهود باراك وارثيل شارون فالفائز بينهما سيقم حكومة وحدة قومية مع

الجزء الأخر المتصارعان على كرسي رئاسة الحكومة الإسرائيلية، ارثيل شارون (الليكود) وإيهود باراك (العمل) هما خصمان ودودان وليسا لدودين . باراك يتنافس شارون فى شدة الفسح للفلسطينيين، وفى الوقت نفسه يدخل التاريخ كأول حكومة فى إسرائيل تفاوض على القدس، وشارون يطرح شعاعا : « فقط شارون يحقق السلام » . مع أن تاريخه الدموى يصبح من كل حبة تراب فى فلسطين . وفوق كل هذا ، شارون وباراك ، هما الأقل شعبية



الفائز من باراك وشارون سيقيم حكومة وحدة قومية مع الآخر

شارون شخصية «محروقة»
في معظم دول العالم
ويعتبر شخصية غير مرغوب فيها

جاءه بنيامين نتنياهو، ليهدد مكانته ويتولى قيادة الحزب مكانه، ويرشح نفسه لرئاسة الحكومة بدلا منه، باسم معسكر اليمين. فكانت تلك طعنة في الظهر. لكنه نجح في التخلص منها. وتسبب بالتعاون مع باراك في جعل نتنياهو يسحب مرشحيه.

باراك أيضا يعتبر نفسه المخلص لحزب العمل فبعد اغتيال اسحق رابين وسقوط شمعون بيريز في الانتخابات سنة ١٩٩٦، تولى باراك زمام الأمور. وأعاد تنظيم الحزب، ونجح في توسيع صفوفه وقاعدته العريضة وتمكن من تسديد ديونه. ثم قاده إلى انتصار ساحق على بنيامين نتنياهو (سنة ١٩٩٩) وتسلم الحكم. وشكوا باراك، مثل شارون، من رفاقه في قيادة الحزب الذين طعنوه في الظهر. «فبعد أن قمت بدفع عملية السلام واقتحام أعقد القضايا - القدس، اللاجئين الفلسطينيين، إزالة الاستيطان - التي لم يكن أحد يجزؤ على طرحها، يحاولون الإطاحة بي يدعون أنني لست رجل سلام، ويفضلون على شمعون بيريز، ابن الثامنة والسبعين، الذي فشل في كل معاركه السياسية ولم ينجح كرجل رقم واحد في السلطة في أية مرة».

وهكذا، فإن معركتهما من أجل البقاء كانت معركة مشتركة ورأى كل منهما أن مصيرهما مشترك.

إذن، فلماذا يدخلان في معركة انتخابية؟ خصوصا إن الانتخابات في إسرائيل تقتصر

الدول العربية في مهمات ما زال معظمها سريا، بعضها في دمشق وأخرى في لبنان. فقد كان قائد الفرقة التي اغتالت القادة الفلسطينيين الثلاثة في بيروت (كمال ناصر ورفيقيه). وكان له دور مباشر في عملية اغتيال القائد الفلسطيني الأول بعد عرفات، خليل الوزير (أبو جهاد) في تونس. وكلاهما كانا رأس الحربة (سوية مع رئيس أركان الجيش في حينه، رفائيل إيتان) في شن الحرب العدوانية على لبنان سنة ١٩٨٢، والتي وصلت إلى مشارف بيروت وخلالها ارتكبت مجازر صبرا وشاتيلا. شارون كان وزير الدفاع في حينه وباراك كان رئيس دائرة التخطيط الحربي.

وأما المصير المشترك، فيمكن في الحرب التي يخوضها كل منهما، في معسكره. شارون تسلم الحزب سنة ١٩٩٩، بعد هزيمة بنيامين نتنياهو، وكان محطما تنظيميا، مهشما معنويا، ومفلسا ماليا، وخلال أقل من سنة، تمكن من إعادة الحياة لفروعه ورفع معنوياته ليصبح حزب السلطة القادمة (استطلاعات الرأي أشارت إلى أنه لو جرت الانتخابات العامة للكنيست - البرلمان - الإسرائيلي اليوم، فإن الليكود سيحصل على ٦٤ مقعدا، وفي حين عدد مقاعده اليوم فقط ١٩) وقام بإعادة تنظيمه ونظم حملة تبرعات محلية وعالمية نجح خلالها بتسديد قسم من الديون وجدولة القسم الآخر. ويعد كل هذا

التفزيون إن شارون صديقه منذ سنين طويلة. وأنه يعرفه عن قرب. ويعرف أنه ليس ذلك الغول الذي تصوره وسائل الإعلام والسياسيون في البلاد والعالم. فهو إنسان معتدل. وحكيم. وذو تجارب غنية. ورد شارون التحية بأحسن منها. فقال إنه وباراك رفاق في السلاح. «عشنا معا في نفس الخندق عدة مرات. والمشارك بيننا أكبر بكثير من المختلف عليه».

فالفرج عليهما من بعد، إذن. لا يمكنه أن يتصور أنهما شائسان. وهذا المنهج منهجا، لا ينبع من أخلاقيات الساسة الإسرائيلية فالسياسة هنا لا ترحم وأخلاقياتها بعيدة جدا عن العلاقات الإنسانية. إنما باراك وشارون مربوطان بالصرة. في تاريخهما المشترك وفي مصيرهما المشترك.

أما التاريخ، فيبدأ من المهاتم القتالية الكثيرة التي قاما بها معا، فكلية معروف بمغامراته الحربية التي تصل حد الطيش، لكنها في القساموس العسكري الإسرائيلي تعتبر بطولات. ونفوز صاحبها بالأوسمة. شارون كان أحد مؤسسي الوحدات القتالية للجيش الإسرائيلي، التي تقود «عمليات جريئة وراء خطوط العدو». وأشهرها «الوحدة ١٠١»، ودخل بنفسه عدة مرات على قطاع غزة (١٩٥١) والضفة الغربية (١٩٥٨) والضفة الغربية من قناة السويس (في حرب أكتوبر ١٩٧٣). وباراك دخل عشرات المرات إلى

ولأول مرة في تاريخها ، على منصب رئاسة الحكومة . ولا توجد فيها انتخابات كنيست الآن .

معركة شخصية أم سياسية

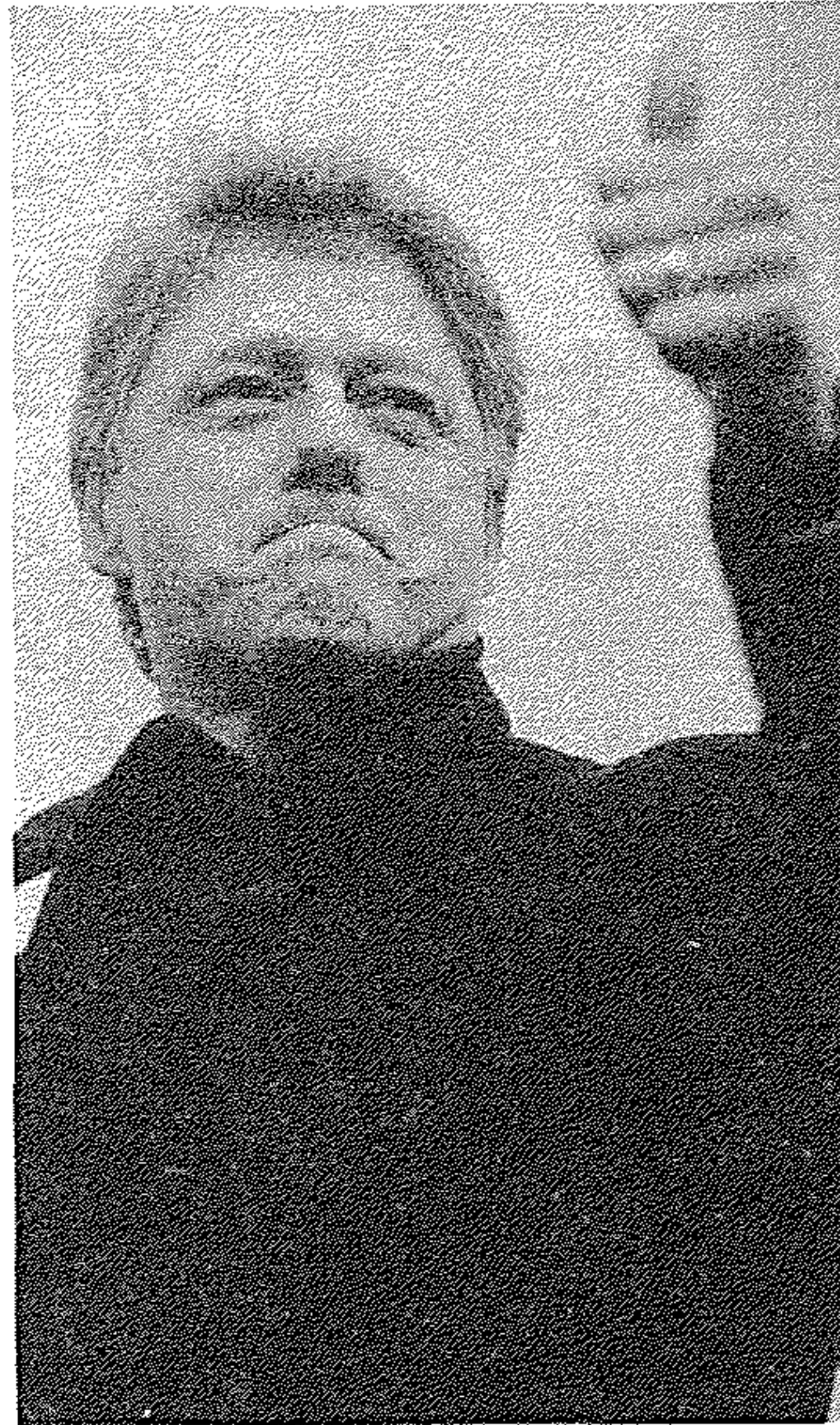
المعركة اللا-معركة هذه ، غريبة ليس فقط لأن الخصمين فيها ودودان ، فهي تنطوي على غرائب كثيرة أخرى أولها شخصية باراك نفسه .

في هذا الرجل ، الذي جاء إلى مقعد رئاسة الحكومة بفضل محاربته أسلوب سابقه بنيامين نتنياهو ، سار على نفس الطريق الذي حاربه منذ اليوم الأول لتسلله الحكم . وقد حذره رفائقة في قيادة حزب العمل ومؤيدوه من الاعلاميين اللاعبين ولفتوا نظره منذ البداية إلى أخطائه ، لكنه لم يرفع ولم يكتف . فقد وزع الحقائق في حكومته بطريقة أساءت لمعظم المحيطين به من قادوا معركته الانتخابية ، وفي مقدمتهم منافس على رئاسة الحزب ، شلومو بن عاصي ويوسي بيلين ، والقائد الذي دعمه سحاحيم رامون والقائد التاريخي لحزب العمل شمعون بيريز الذي جلب باراك إلى الحلبة السياسية ، فأعطاهم حقائب وزارية بدرجة ثانية وتعامل معهم بأسلوب مهين . واستبعد الأمين العام للحزب ، رعنان كوهن ، عن الحكومة ، وهو الذي جند له كوادر النشاط والشباب والمعاونين الملتهمين . ثم راح يقود معركته بفردية مطلقة . ونما مثل سابقه نتنياهو ، اعتمد على الموظفين المساعدين (وكلهم تقريبا جاء بهم من رفائقة في قيادة الجيش) وأطلعهم على أسرارهم وتصرف باستعلاء فظ معهم والوصف الذي أطلق على نتنياهو من قبله « ليس إنسانا » ، أطلق بقوة على باراك .

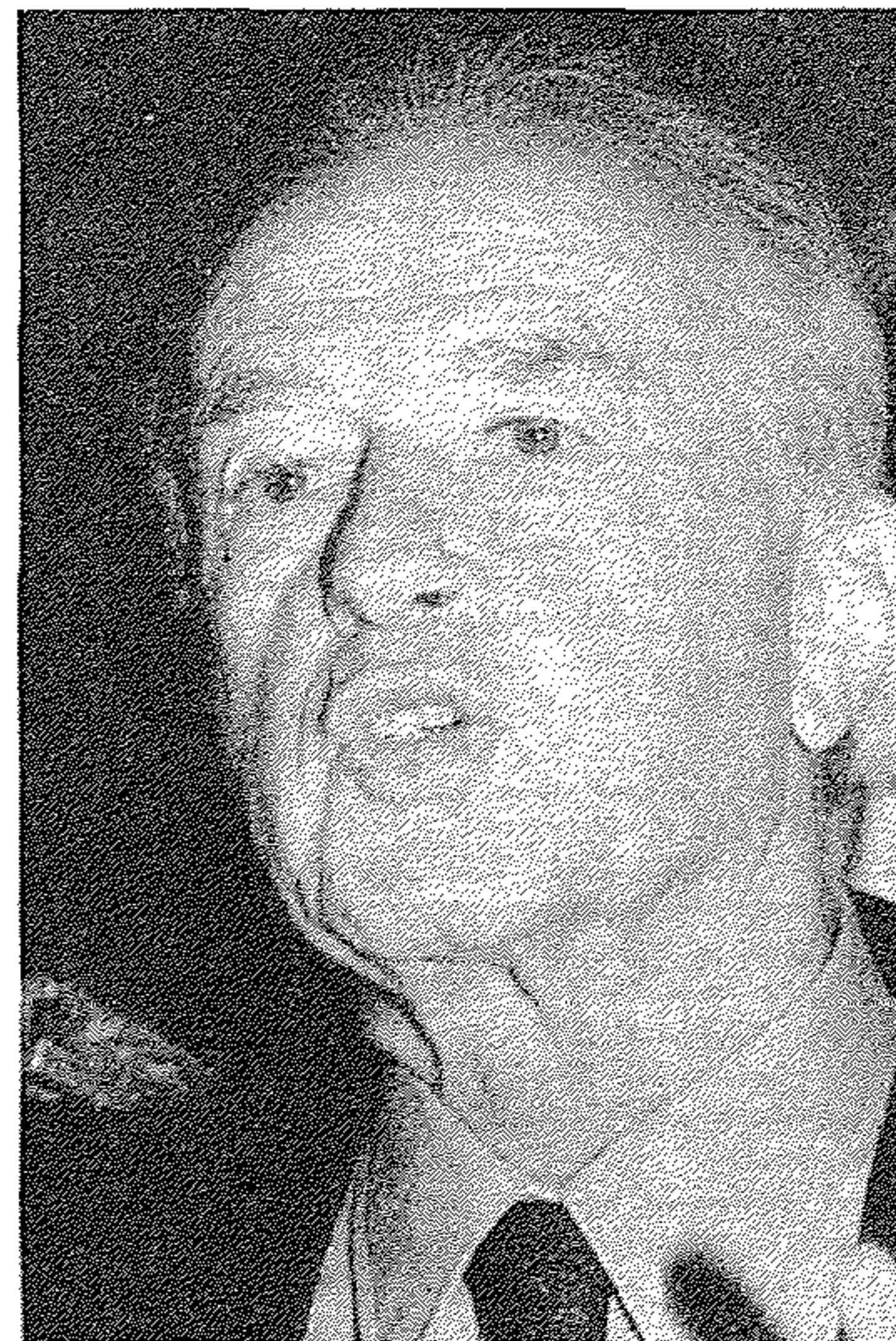
وارتكب نفس خطأ سابقه ، حينما أقام حكومة مليئة بالتناقضات وتستند على القاعدة العريضة كهدف أساسي رغم انعدام الانسجام . وفي فترة تشكيل الحكومة تصرف بسوء من الفهولة الغيبة ، إذ قام بعدة الاعيب . أظهره أمام الناس مخادعا (وكانت الخديعة الأولى ضد الليكود ، برئاسة صديقه اريئيل شارون . ولم تكن تلك الأولى ولا الأخيرة) . وبذلك فقد بعضا من مصداقته وحاول الظهور بشقة عالية في النفس ، وبدا كالظاويوس في بعض الأحيان ، متباهيا . فراح حلفاؤه ، خصوصا المتدينين من حزب « شاس » ، يتزونه وبذلك يعيدونه إلى حجسه الطبيعي وأصغر . ولم تكد تمر سنة على حكمه حتى انهار ائتلافه الحكومي ، وتقلص من ٧٥ نائبا (من مجموع ١٢٠) إلى ٢٨ نائبا فقط .

وحتى عندما توجه باراك إلى مفاوضات السلام مع سوريا ، وصارح الجمهور بأن هذا السلام يحتاج إلى الانسحاب من كل هضبة الجولان (الخلاف هو حول مكان الحدود التي ينسحب إليها) وتقبله الجمهور ، ثم انسحب من لبنان كما وعد الجمهور ، وتوجه إلى المفاوضات مع الفلسطينيين ، لم يجر الحسابات الصحيحة . رفض نصيحة الرئيس الفلسطيني ، ياسر عرفات ، بأن يتم الاعداد بتشكيل أفضل لؤتمر قمة كامب ديفيد واقنع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ، « أن الطبخة جاهزة » . ولم يمهّد الطريق للرأي العام

كلينتون



اسحاق رابين



الإسرائيلي حول المواقف التي طرحها هناك ، فراح مساعدوه يسربون الأنباء قطعة قطعة ، فيستقبلها الجمهور صدمة وراء صدمة ، واليمين المعارض . المحطم والمهزوم ، أخذ يسترد أنفاسه ويستعيد قوته ويكسب الشارع .

وزاد الطين بله حين سمح لارئيل شارون أن يقوم باستفرازه الخطر في ساحة المسجد الأقصى المبارك في نهاية سبتمبر / أيلول الماضي ، فانفجرت هبة جماهيرية احتجاجية ، فقامت شرطته الاحتلالية في القدس بقتل سبعة فلسطينيين خلال ساعات قليلة . ولم يعتذر ولم ينتقد شرطته ولم يدمج قواته ، فانفلت تلك لتقمع كل مظاهرة احتجاج حتى داخل إسرائيل نفسها ، ثم قتل ١٣ مواطنا عربيا خلال ٣ أيام . فتحوّلت الهبة إلى انتفاضة شعبية ، ثم اتخذت طابع الاشتباكات المسلحة .

وبذلك فقد باراك مصداقيته ليس فقط لدى الشعب الفلسطيني وقيادته ، وليس فقط لدى العرب في إسرائيل الذين كانوا منحوه ٩٥٪ من أصواتهم ، بل فقد مثلهم من قوى السلام اليهودية . لذلك قرر شمعون بيرس خوض المعركة ، لكي لا تذهب أصوات هؤلاء هباء .

وهكذا ، إذا كان نتنياهو سقط خلال ثلاث سنوات ، فإن سقوط باراك جاء أسرع بكثير خلال سنة ونصف السنة فقط ، ولعل أخطر دلالات هذا السقوط ومدى فاحشيته ، هو أن منافسه اريئيل شارون بالذات .

شارون

إن المراقبين الإسرائيليين لا يستوعبون بعد كيف تطورت (بل تدهورت) الأمور إلى درجة يصبح فيها شارون ، المرشح الأساسي وصاحب أقوى الاحتمالات للفوز برئاسة الحكومة (استطلاعات الرأي تمنحه ٤٩٪ من الأصوات مقابل ٣٠٪ لإيهود باراك) .

فشارون هذا ، شخصية سياسية محروقة في معظم دول العالم ، الكثيرون يعتبرونه شخصية غير مرغوب بها والقادة الذين يلتقونه في العالم يحاولون جعلها لقاءات سرية من دون كاميرات ، فهو معروف كأحد القتل المحترفين ، منذ سنوات الخمسينيات . ودوره المباشر في المسئولية عن مجازر صبرا وشاتيلا في لبنان (١٩٨٢) معروف تماما ، وبسببه اضطر للاستقالة من وزارة الدفاع . وحتى قبل عدة أشهر ، عندما جرت محادثات بين العمل والليكود على اقامة حكومة وحدة ، كان واضحا أن شارون لن يعين وزيرا للدفاع ،



المجيش الاسرائيلى يفشل فى قمع الانتفاضة

والسبعين من العمر وإنه بعد ٦٥ أو ٦٠ سنوات لن يكون في الحكم. فكيف يمكن أن يكون «شارون فقط يجلب اتفاق سلام». أليس هذا ضحكا على الذقون؟!».

وما نذكره هنا هو غيض من فيض . فهذه هي أصلا شخصية شارون.

باختصار ، باراك وشارون ، لا يصلحان لرئاسة الحكومة ، وفي وقت تحتاج فيه إسرائيل لشخصيات ذات وزن وقدرة على اتخاذ القرار الشجاع ، شخصيات ذات مصداقية مثبتة تجعل الجمهور يثق بها . وهذا الأمر لا يقوله المنافسون ، بل يقوله رفاق كل منهما في حزبه ، فلو نزل تنبأهوا إلى المعركة ، لكان شارون منعزلا داخل مزرعته في النقب ، ولو تمكن بيرس من خوض المعركة ، لكان باراك يفتش عن وظيفة بعد ثلاثة أشهر.

كلاهما ضعيفان ، سيئان ، تاريخهما مخضب بالدماء ، ورغم الا افلاق بينهما ، كل على حدة ، فإنهما علامة ضعف وهزال للحياة السياسية في إسرائيل تدل على أزمة قيادة حقيقية ، وأزمة كهذه في ظل نظام ، يستند على الجنترالات ، لا تبشر بالخير ، لا لشعبها ولا لجيرانها.

لا يمكن الآن أن نتوصل إلى اتفاق سلام دائم علينا أن نتفق على حل مرحلي آخر طويل الأمد (٥-٦ سنوات) ، فقط بعدها نتوجه إلى السلام.

لم ينتبه شارون هنا إلى أنه بلغ الثالثة

أو للخارجية . إذ أن سمعته في العالم تعرقل هذا التعمين ، وعرض عليه باراك وزارة المالية ، فرفض شارون على ذلك بلا تردد . فكيف يصبح فجأة ملائما كرئيس حكومة ؟ فقط قبل أسابيع دعا شارون إلى اغتيال محمد دحلان ، رئيس جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة ، بدعوى أنه يقف وراء الانتفاضة . فما الذي سيفعله عندما يصل إلى رئاسة الحكومة؟

وليس هذا فقط ، بل أن شارون يستخف بعقول الناس أيضا . جعلت أحد الصحفيين سائل «هل يحسننا تارون بعضا من القطيع في مزارعته؟» . وقد جاء هذا السؤال في أعقاب قرار طاقه قيادة معركة شارون الانتخابية اختيار الشعار التالي لمعركته الانتخابية : «فقط شارون يجلب اتفاق السلام» .

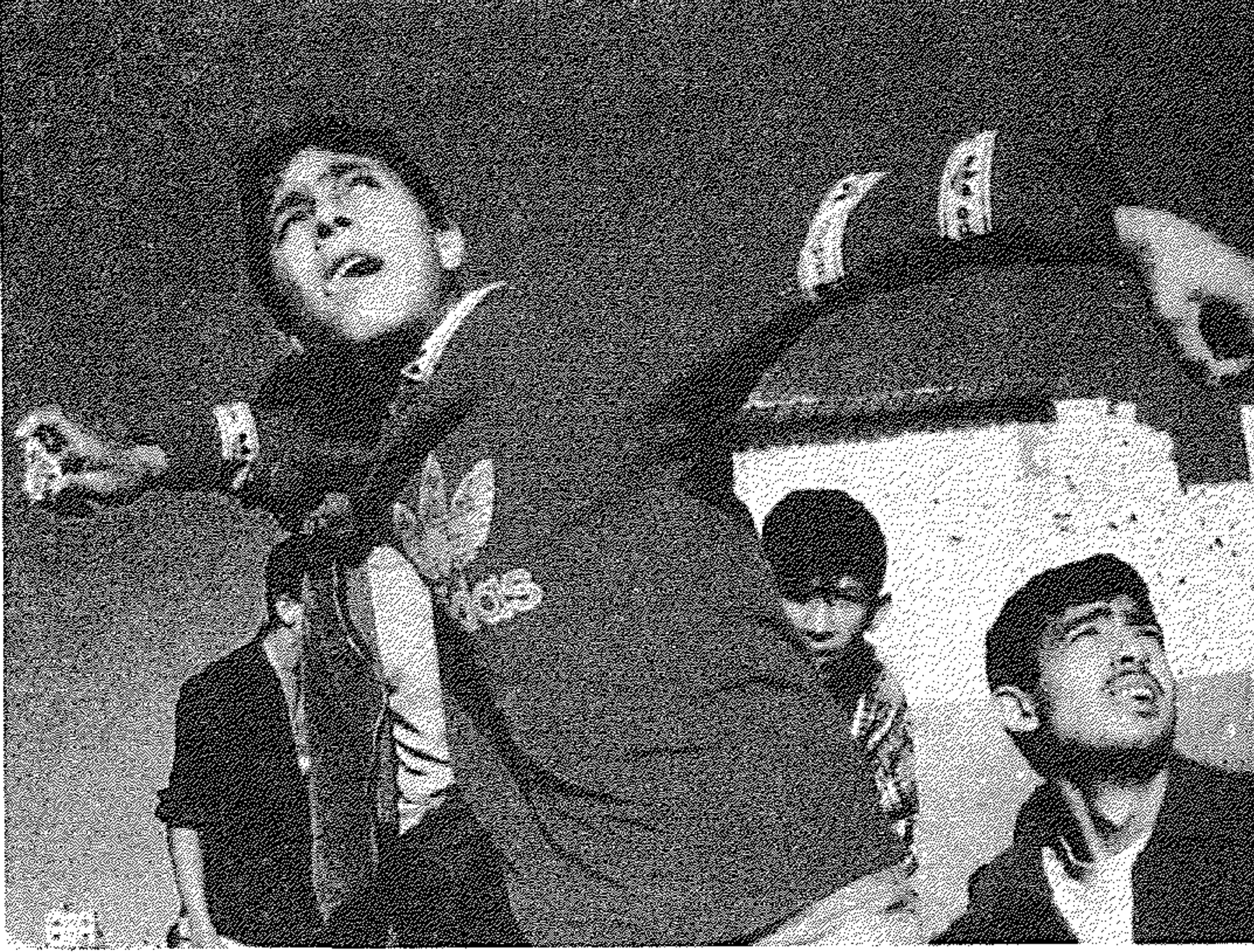
فالكل يعرف إن شارون لا يريد السلام مع الفلسطينيين ، فهو الذي رفض أن يصافح ياسر عرفات حتى الآن . بدعوى أنه «كبير القتلة» . وقد سئل عن ذلك خلال أحد الاجتماعات ، فأجاب أنه سيصافح عرفات فقط بعد التوصل معه إلى إتفاق.

حتى .

إسرائيل تواجه أزمة حقيقية

لأول مرة منذ ثلثي قرن:

الانتفاضة الفلسطينية تطلق بحضور وتواجد القيادة الفلسطينية



تكاد الانتفاضة التي اشتعلت منذ ما يزيد على الثلاثة أشهر، أن تختصر - لعظمتها - تاريخ النضال العنيد للشعب الفلسطيني على مدى ما يقرب من مائة عام، فهي استندت إلى هذا الإرث العظيم من الحارث الثورية الغنية، واستندت من هذا التاريخ الطويل دورها، إلا أن مأسزها عن كل ما سبق، هو أنها، وللمرة الأولى منذ ثلثي قرن، تشتعل وتتصاعد بحضور وتواجد القيادة الفلسطينية وسط شعبها على الأرض الفلسطينية.

إذ منذ ثورة عام ١٩٣٦ الشهيرة، مروراً بحرب ١٩٤٨، وانطلاقة الثورة الفلسطينية مجدداً عام ١٩٦٥، وانتهاءً بانتفاضة عام ١٩٨٧، لم تكن القيادة الساسة للشعب الفلسطيني على أرضها، حتى عندما كان ذلك متاحاً لها بين عامي ١٩٣٧-١٩٥٠، وهي السنوات الأصعب والأكثر حساساً في تاريخ هذا الشعب الذي تنكب بقادته السياسية ذات الأصول الإقطاعية -الرجعية آنذاك هذه القادات التي أثرت أن تستقر خارج بلادها طلباً للسلامة إبان ثورة ٣٦ وظلت مستنكفة عن العردة منذ بدء الحرب العالمية الثانية

وحتى إنتهاء الحرب العربية الإسرائيلية، أي في تلك السنوات العصيبة التي تقرر فيها مصير فلسطين على نحو مأساوي.

ما يميز هذه الانتفاضة هو انطلاقتها تحت الاشراف المباشر لقياداتها وفي ظل سلطتها الوطنية ومن على رقعة أرض فلسطينية رحل عنها جيش الاحتلال، فهي بهذا تنشأ في ظروف أكثر ملائمة لقطف الشمار وإحراز النصر، وأكثر اقتراباً من تحقيق الهدف المتمثل في طرد الاحتلال إلى ما قبل الرابع من حزيران ١٩٦٧ ونيل الاستقلال وبناء الدولة.

الماطلة في الانسحاب

فلقد عيل الصبر من الماطلة الإسرائيلية في إكمال الانسحاب والتكرر للاتفاقيات الأربع الموقع عليها بأقلام أربعة رؤساء حكومة متعاقبين: شمعون بيريز في ساحة البيض الأبيض، وإسحق رابين في القاهرة، ونيامين نتنياهو في واي ريفر، وإيهود باراك في شرم الشيخ، علاوة على رئيس

إسحق الخطيب

حكومة خامس هو إسحق شامير بحضوره مؤتمر مدريد القائم على أساس الشرعية الدولية مثله بقراري ٢٤٢ و٢٣٨ ومبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش المستندة على مبدأ الأرض مقابل السلام.

خلال هذه الفترة استنفد الجانب الفلسطيني كل الوسائل وأبدي أقصى درجات المرونة في سبيل الوصول إلى تطبيق اتفاق أوسلو وبروتوكولاته اللاحقة، وتم تجاوز السنوات الخمس للاتفاق وأضيفت إليها ستان أخريان، ومع ذلك، لم يسترجع من الأرض أكثر من ٤٠٪، أي أقل من نصف ما كان مقرراً استرجاعه في السنتين الأوليين من بدء تنفيذ اتفاق أوسلو الذي نص على إعادة ٩٠٪ من الأرض في المرحلة الثالثة التي تبدأ قبل موعد استحقاق قضايا المرحلة النهائية بسنتين.

وهكذا بات واضحاً من خلال الممارسات الإسرائيلية، أن النوايا تتجه لا نحو التقيد بقرارات الشرعية الدولية التي طالما جرى ابتزاز م.ت.ف بسببها واتخذ من رفضها آنذاك ذريعة للإحجام عن تطبيق القرارات، ولاحتى تنفيذ الاتفاقات الممهورة بتوقيع

القادة الإسرائيليين أنفسهم .. مما يعنى افتقار العملية السلبية لصديقتها ، واقتدار قراراتها لغالبية التطبيق على يد التعنت الإسرائيلي والتواطؤ الأمريكي . الأمر الذى جعل من زيارة ارنيل شارون لساحة الأقصى فتيل اشتعال لغضب عارم .

الطابع الدينى

لقد لعبت القدس والمسجد الأقصى دوراً تعبيرياً بالغ التأثير ، ولم يكن بمقدور غير هذا الصاعق التحريضى أن يحشد الأمتين العربية والإسلامية وراء الشعب الفلسطينى ، فعاد عليه هذا بمردود وفير ، ووفر له الحماية والدعم . وأخرج القدس والأقصى من دائرة الضغيطات أيا كان مصدرها ، بعد أن بات واضحاً للقاصى والدانى قدسية هذين الرمزين دينياً ، وتندد ارتباطهما القومى عربياً ، وعمق استقرارهما فى الوجدان الوطنى فلسطينياً ، بحيث يستحيل التساهل فى أمر السيادة عليهما ، تحت طائلة الحرمان الدينى ، والنيل القومى والسقوط الوطنى ، وهذا أمر إيجابى وعظم الشأن ، ولكن المغالاة فى إبراز الطابع الدينى للصراع على حساب الجوهر السياسى للقضية الفلسطينية من حيث كونها قضية تحرر وطنى ودحر احتلال وتقرير مصير وبناء دولة وعودة لاجئين ، من شأنه أن يسد فى وجه القضية آفاقاً واسعة ويحرمها من ولوج مجالات متعددة تكسب فيها دعماً وتأييداً وأنصاراً دوليين ، فى ظروف يلعب فيها الراى العام العالمى دوراً بالغ التأثير ، خاصة فى قضية كانت منذ نشأتها وغير كل تعقيداتها قضية دولية وموضع اهتمام عالمى .

إن تصوير الصراع كما لو كان دينياً وحصره فقط فى نطاق الدين يوقع ضرراً كبيراً بالقضية . بل لعل هذا ما يسعى إليه الصهاينة رغم علانيتهم - لإخفاء الأهداف السياسية والأطماع التوسعية والشر على

حقيقة كونهم جيش احتلال لغزوة استعمارية ذات برنامج صهيونى وتهدف إلى إقامة إسرائيل الكبرى ، التى عارضت قيامها سائر الأوساط والأحزاب الدينية فى بادئ الأمر ومن منطلقات دينية .

إن أكبر ضرر يمكن أن يبتلى به الصراع القومى - الإسرائيلى هو الدفع به فى اتجاه طائفى أو إضفاء صفة دينية عليه . إذ عندها تكون كمن يسعى إلى اكتساب المزيد من الأعداء ممثلين فى الشعوب الأوروبية والأمريكية بسبب خلفيتها العلمانية من جهة ، وتقارب أتباع المذهب البروتستانتى السائد فى بريطانيا وأمريكا بشكل خاص ، بل المسيحية الأوروبية بوجه عام ، مع اليهودية من جهة أخرى ومع أن شعبنا المنتفض على الأرض الفلسطينية يدرك ذلك ويعبر خير تعبير عن وحدة طوائفه الدينية كما تتجلى فى السمعة النضالية التى تتمتع بها المدن والقرى ذات الطابع المسيحى مثل الناصرة وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ورام الله وغيرها الكثير ، إلا أن بعض القوى الإسلامية فى الخارج ، وسعياً منها لتجسير الانتفاضة لحسابها ، فإنها تلبسها لباس الدين لتبدو كما لو كانت من فعل أيديها ، فتزعم عن السلطة الوطنية شرف القيادة وتنسبه لنفسها ، وتشن حملة تشويه على القيادة الفلسطينية وتعد لها سلفاً ملفات اتهام بالتنازل والتفريط لفتحها عندما تنهيا الظروف ، فى حين يرى كل مرافق موضوعى عمق الالتحام القائم بين السلطة وشعبها ، فى مثل هذه الأيام الرائعة من تاريخ الشعوب ، عندما تنصهر الجماهير فى بوتقة واحدة ، وتتجلى فيها أصالتها بعيداً عن التعصب التنظيمى الأعمى ، والمكسب الرخيص والعنعنات الطائفية المقيتة .

انتفاضة .. فمفاوضة

تحت وطأة الحماس والانفعالات العاطفية

التي تواجهها النشاطات النضالية فى الشوارع والميادين ، يصبح الحديث عن حلول ومفاوضات أمراً شاقاً . وموضع استهجان ، بل قد يشكل عامل تبشيط للهمم لما يشهده من بليلة وإحباط وتفريق صفوف ولكن ليس هنالك من عمل ثورى يقوم لأجل ذاته ، أى ثورة لأجل الثورة ، وانتفاضة لأجل الانتفاضة وهلما جرا !! ، وعلى هذا فالانتفاضة الجارية قامت من أجل أهداف جرى التنازل عنها والتوصل منها أو على الأقل تخفيض سقفها وإفراغها من مضامينها على يد الإسرائيليين ، ويراد الآن حشد الجهود وتجميع الأوراق وتعظيم قوى الضغط لإعادة الاعتبار لهذه الأهداف وتوفير الوسائل لتحقيقها وهذا ما فعلته وستفعله الانتفاضة حين خلقت وضعا سيفرض نفسه ، وكونت رصيذاً سيفعل فعله ، وكدست فى يديها من عوامل القوة ما سيكون له شأن عندما يحين موعد الاستحقاق ، وهذا - بالمناسبة - لن يأتى على شكل انتصار ناجز يحسم المسألة : بضربة قاضية فى الشارع ، وإنما عبر مباحثات مضنية واشتباكات عنيفة على طاولة المفاوضات استناداً لما تم إنجازه فى الشارع والميدان .

ولقد اهتدى النضال الفلسطينى - بعد التجارب المريعة والطويلة - إلى هذه العلاقة الجدلية بين العمل العسكرى والنشاط السلمى ، وبين الاشتباك المسلح والاشتباك التفاوضى ، فمارس الاثنان بذكاء واقتدار دون أن ينحصر فى شكل أو يرتهن إلى آخر ، وإنما ينتقل من صيغة لأخرى وفق ما يتطلب الوضع ، فكانت الانتفاضة الأولى التى أعقبتها مفاوضات مدريد وأوسلو ، حتى إذا ما إنتهت هذه إلى ما يشبه الإخفاق وأريد الالتفاف عليها ، كانت الانتفاضة الحالية التى ستعقبها مفاوضات بالتأكيد ، ولكن فى أجواء وتحت تأثير الانتفاضة وقوتها الضاغطة ، فما بعد الانتفاضة غير ما قبلها ، وصوت المفاوض الفلسطينى سيكون فى علو صوت الانتفاضة ، ووزنه فى مستوى وزنها .

ولعل فى هذا يكمن سر التنازل والاستمرارية فى النضال الفلسطينى ، فلا الانتفاضة هى خياره الأوحده ، ولا المفاوضات هى الطريق الذى لا طريق غيره ، وفى مطلق الأحوال لا وجود لسور صينى يفصل بينهما ، بل هما فى علاقة دياكتيكية يؤثر فيها الواحد فى الآخر ويتأثر به وفى الوضع الفلسطينى حيث التوازن العسكرى مع العدر الإسرائيلى مقلوب رأساً على عقب ، فإن من السذاجة مجرد التفكير بالخيار العسكرى

يهود باراك





التوج بالانتصار والمتبوع بإملاء شروط الاستسلام !! هذا عبث لا عبث بعده . إلا إذا كان من قبيل التعويض النفسي والتكرار اللفظي والتفاؤل بالخسر كما في خطب الجمعة ولدوات الخطابة وأمسيات شعر الحماسة .

صحح أن من الحماسة أن يجري الحديث عن الشهادة والتروى والتبشير بالعودة المستعجلة للمفاوضات في ظروف تصاعد الانتفاضة وقدرتها على مواصلة العطاء ويجمع المزيد من أوراق الضغط وعوامل النصر . إلا أن من الجنون -في الوقت ذاته- ألا يكون أمير التفاوض والمفاوضات -في نهاية المطاف- وارداً في الذهن ، فلا قصة للزعر إذا لم يحصد ، ولا معنى للعطاء إذا لم يأت بمرود أو فر منه .

بين المعركة الحربية .. والحركة الجماهيرية

إن ما يجب الحرص عليه هو الحيلولة دون تحويل الانتفاضة إلى حرب وجماهيرها إلى جيش ، وحجارتها إلى مدافع . إذ بهذا ننزع عنها طابعها الشعبي وسمتها الثورية ، ونجعل الصراع معركة عسكرية بين جيشين بنعقد لواء النصر فيه لمن يملك القدرة والتكتيك العسكريين .

وفي مثلنا مع إسرائيل نكون كمن وفر لها - بغيا - لا حد له - خيارها العسكري المفضل وأهديناها ميداناً هي سببته برمتهاها نصراً سهلاً يجلب لها المجد والسعة ويمنع عنها لوم العالم وتنديده طاماً الأسر معركة بين جيشين لا بين جيش غاضب مثل وشعب أعزل يشد الاستقلال .

إن قيمة الانتفاضة هي في كونها عملاً جماهيرياً للشعب يقبع تحت نير الاحتلال ، وفي سلاحها الذي يعتمد أساساً على الحجر حتى لو تخللته أحياناً بعض رذات الرصاص هنا أو بعض العيوات النافذة هناك حتى لو وصل الأمر إلى حد اشتباكات عسكرية بين الفينة والأخرى ، فهذا يظل في إطار العمل الشعبي المتعدد الأنشطة وليس احترافاً عسكرياً لجيش قوة الانتفاضة هي في ضعف شعبها عدداً وقوة بأسه فعلاً .. وفي بدائية سلاحه تقنياً وشدة تأثيره معنواً ، مما يشكل ردعاً أدبياً يحظر على العدو الاستفادة القصوى من سلاحه المنظور .

إن معركتنا - فلسطينياً وفي الظروف والقدرات الفلسطينية - تحمل مضاميناً آخر أخذ بفعل وحقق إنجازاً تلو الإنجاز ، عندما تخلص من عبء الشعارات الكبيرة غير القابلة للتجسس ، واعتمد أهدافاً صغيرة تنتزع أرضاً هنا وهناك هناك ، وتفرض على العدو قواعد

لعبة جديدة تظهره على حقيقته قوة احتلال فاشية وغزوة استيطان عنصرية في عصر لم تعد فيه بقعة على الكرة الأرضية تخضع لاحتلال استعماري أو يمارس فيها تمييز عنصري وتطهير عرقي ، وتظهرنا - بالمقابل - شعباً تواقاً للحرية ومحروماً - وحده من بين سائر شعوب الأرض - من حق تقرير المصير والتمتع بالاستقلال والدولة ، هذا علاوة على حاجته الملحة لحماية دولية تدفع عنه أذى الاحتلال والإبادة ، ولتدخل عالمي يضع حداً للانفراد الأمريكي وإنجازه الكلي لإسرائيل وتحريضه إياها على البطش في أعقاب فشل مباحثات كامب ديفيد عندما أشاد كلينتون بموقف باراك التسامح والمتساهل ، وندد بموقف عرفات المتشدد ، وكأنه في ذلك يعطى إشارة اليد ، لباراك في الهجوم لإرغام القيادة الفلسطينية على الخضوع ظناً منه أن ما لم تقله هذه القيادة بالحوار والهدوء في مباحثات الكامب ، ستقبله بالرصاص والدبابات في الميدان .

مأزق باراك

إن يمينيه باراك ، بل ليكوديتيه ، لم تخف على أحد ، فهو عارض اتفاق أوسلو الذي أبرمه ووافق عليه مثله الأعلى إسحق رابين الذي احتضنه ورعاه وضمه لحزب العمل للرهان عليه ، وتهيبته لخلافته نكاية بشمعون بيريز منافسه التقليدي ، أي إنه لولا هذه العلاقة الحميمة مع رابين لكان موقعه

الطبيعي حسب عقليته وفكره السياسي في حزب الليكود . ومع ذلك عندما استقر أمر الانتخابات الأخيرة على المفاضلة بين نتنياهو وباراك ، كان التوجه الذي تملبه مصلحة قضية السلام هو في تفضيل باراك اعتماداً على الفوارق بين برنامجي العمل والليكود وشعارات حملتيهما الانتخابيتين وجملة مرافق واعتبارات تتعلق بالعملية السلمية وقضية المساواة مع فلسطيني الداخل أو من اصطاح على تسميتهم بـ «عرب الـ ٤٨» .

هكذا كان رأى الفلسطينيين والعرب ، ورأى اليسار ودعاة السلام في إسرائيل ، ورأى الأوربيين والأمريكيين والرأى العام العالمي بشكل عام ، وأهم من هذا كله ، رأى فلسطيني الداخل أصحاب حق الاقتراع الذين صوتوا بنسبة ٩٥٪ لصالح باراك .

إلا أن ذلك سرعان ما تبخر ، فمذ اللحظة التي أعلنت فيها نتائج الانتخابات وفوز باراك سارع الأخير إلى اجتماع احتفالي جرى ترتيبه على عجل بعد منتصف الليل في إحدى ساحات تل أبيب ليعلن لاءاته الخمس التي ظل وفيها لها إلى أن أوصلته إلى المأزق الذي هو فيه الآن أنه على عكس قدوته ومثله الأعلى رابين ، الذي اشترك في كل حروب إسرائيل ضد العرب حتى قبل قيام الدولة ، وأخذ على عاتقه إبان الانتفاضة الأولى عندما شغل منصب وزير الدفاع في الحكومة الائتلافية برئاسة إسحق شامير ، بأن يقضى على الانتفاضة بما ابتدعه من سياسة «القبضة الحديدية» و«تكسير العظام» وإنتهى - بعد

إحفاقه- إلى الإقرار مرغما بحقوق الشعب الفلسطيني وانتهاج سبيل السلام.

باراك هذا لم يأخذ العبرة ويسلك الطريق نفسه ، وإنما التجأ للسين الذي وقف ضده بتسايمة في الانتخبات ، وأغدى عليه المناصب الوزارية والأعطيات المانية في حكومة موسعة بل الأكثر اتساعا في تاريخ حكومات إسرائيل المحدودة في أقصاها بمائة وخمسين وزيرا ، في حين استوجب الأمر هذه المرة، ويقصد إرضاء أوسع حشد من أطراف اليسين ، عرض الموضوع على الكنيست وزيادة أعضاء الوزارة إلى اثنين وثلاثين وزيرا أما حلفاؤه من اليسار والوسط ويميز حزبه السلاميين فقد حجم دورهم وأبعدهم عن مواقع صنع القرار خاصة فيما يتعلق بالعملية السلية والتعاطي مع عرب الداخل بشأن الوعود بالمساواة ولم يجد هذا نفعا... فقد انفض عنه اليسين عند أول منعطف ، وعاشا حاول التعويض عن ذلك عبر الاتفاق مع اللكود على حكومة وحدة وطنية ، وعلى نطاق حزبه دبت الخلافات وبوادى الانقسامات ، ومع حلفائه ازدهات التذمرات والشكوى من سياسته وأسلوبه في الأفراد والتأرجح . وهكذا تبين بوضوح ، كم هو تأثير الانتفاضة على المجتمع الإسرائيلي ومدى المأرق الذي يقع فيه الحكم هناك عندما يحاول تجاهل القضية الفلسطينية واستحقاقاتها ، إذ نتت بشكل حلى ، أنه ما من مرة جرت فيها الانتخابات على الحقوق الفلسطينية الا وانفجر الشعب في انتفاضة ، ويقدر اشتداد قسوة أساليب التسع لكسر شوكتها -أو عظامها- ، تشدد حدة هذه الشوكة وصلابة تلك العظام . لقد فجرت الانتفاضة أشياء كثيرة وانعكست آثارها على أكثر من ساحة عربية وإسلامية ودولية . ولكن أمد تأثيراتها هو ما أصاب المجتمع الإسرائيلي الذي أخذ ينحدر في الفترة الأخيرة نحو اليسين تحت ضغط ممارسات باراك وتحالفاته السلية ، فإذا به يضطد بحقائق جديدة فيشعر بالنار قبل أن تلامسه عندما هب فلسطينيو الداخل انتصاراً لشعبهم من جهة ومطالبة بالحقوق والمساواة من جهة أخرى ، وتأكدت لديه بما لا يقبل الشك صدقية الثوابت الفلسطينية في مواضيع الدولة واللاجئين والقدس والأقصى كحقائق راسخة وليس السطوح تفاوضيا تطالب بالحدود القصوى بهدف الوصول إلى البتلى المطلوب والحل الوسط .

وهكذا برزت حقيقة ثبات الثوابت الفلسطينية في حين افتضع زيف الثوابت الإسرائيلية التي كانت للمناورة والابتزاز سرعان ما تم التخلي عن الكثير منها في تفاهيات كامب ديفيد.

الانتخابات المبكرة

على هذا النحو أخذت تفاعلات الانتفاضة تفعل فعلها في الجسم الصعد الإسرائيلي على كل الصعود والمستويات الحزبية والحكومية والبرلمانية وعلاقات التحالف واصطفاف القوى والصراعات والانقسامات وعمليات الفرز حتى داخل كل حزب . وأخذت مشاريع القوانين تطرح في قراءتها الأولى على الكنيست مشروعا إثر آخر ، بدءاً بتقديم موعد الانتخابات ومروراً بتغيير نمط الاقتراع المباشر على رئيس الحكومة والعودة للنهج القديم ، وإنهاء بمنع الحكومة القائمة من إبرام أى اتفاق مع الفلسطينيين في الفترة المستدة حتى الانتخابات ، أو يجعل التصويت في الكنيست أو عبر الاستفتاء الشعبي حراً اتفاق من هذا القبيل يأخذ صفة خاصة مميزة القصد منها استثناء صوت الناخب العربي لضمان إفشال الاتفاق كما يعتقدون .

ومع إن الأفق مفتوح لكل الاحتمالات والمفاجآت في مجتمع كهذا يتسم بالحوية والنشاط السياسى والتعدد الحزبى ، إلا أن من الحقائق الأساسية التى باتت بديهية من البديهيات ، أنه لا سلام ولا استقرار فى المنطقة عموماً وفى إسرائيل خصوصاً ، دون تلبية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما أقرتها وثائق وقرارات الشرعية الدولية .

ستحاول كل أحزاب الحركتين الصهيونية والدينية أن تجترى شيئاً من حقوق هذا الشعب ، وتقتضم بعضاً من أرضه وتنكر لعدد من قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة به . وفى خضم المنافسة الانتخابية ستلتقى جميعها على الانتقاص من الحقوق الفلسطينية سعياً وراء اكتساب الأصوات وحشد المؤيدين ، ومن المؤكد أن حزب العمل فى انزلاقه نحو اليمين أكثر فأكثر تحت قيادة باراك لن يكون فى مقدوره ، المزايدة على اللكود فى يمينيته ولن يصبح أشد رجعية من المتدينين ولهذا سيكون أكثر الماومين من بين سائر الأحزاب لافتقاده الهوية السياسية محددة الملامح بعد أن تأرجح بين اليمين واليسار ، ولتنكره

هناك علاقة جدلية

بين

الاشتباك المسلح

و

الاشتباك التفافضى

لوعود حول المساواة ورفع مستوى المعيشة بالنسبة للمواطنين العرب ، وتنصله من الوفاء ببرنامجه الانتخابى على صعيد العملية السلمية ، وهو بهذا يكون الوحيد من بين سائر المنافسين الذى امتحن وفشل فشلاً ذريعاً فى كل ما مارسه طوال فترة حكمه التى لم تطل أكثر من عام ونصف العام .

إن أمام باراك وحزب العمل طريقاً واحداً ينقذهما من ورطتهما هو انتهاج نهج السلام وتطبيق الاتفاقات وقرارات الشرعية الدولية بكل أبعادها . ووحده الاتفاق مع الفلسطينيين وفق هذه الأسس ما يضمن لهما النجاح . إذ رغم الجنوح الواضح للمجتمع الإسرائيلى نحو اليمين فى الفترة الأخيرة ، إلا أن الاستفتاءات حول الانسحاب وإتمام العملية السلمية وإقامة الدولة الفلسطينية تعطى على الدوام نتائج إيجابية تفوق نسبة إلى ٦٠-٦٥ ٪ ، بل وصلت فى أحيان سابقة إلى نسبة ٧٤ ٪ .

أما عندما يتعلق الأمر بإيهود باراك فالنتيجة تختلف . ففى آخر استفتاء للرأى أجراه معهد غالوب يوم ٢٤/١١/٢٠٠٠ ، تبين أن ٢٧ ٪ فقط سيصوتون لباراك مقابل ٤٨ ٪ لنتيناهو ، وفى استطلاع آخر أعرب ٦٦ ٪ عن عدم ثقتهم بباراك كرئيس حكومة . ولعل أفضل من قيم باراك وعبر عن انطباعاته عنه هو عيزرا وايزمان رئيس الدولة السابق عندما قال « إنه خيبة أمل كبيرة فى نظرى وحكومته مخربة » .

ونفس الحزب ينطبق على اقتراحه الأخير الذى تكرم فيه بالانسحاب من ١٠ ٪ من الأرض والاعتراف بالدولة الفلسطينية وتأجيل قضية القدس والأقصى واللاجئين لسنتين ، وكأنه بهذا اختلف عن نتيناهو وشاورن .

إن من السابق لأوانه التكهّن بما ستسفر عنه التطورات اللاحقة فى إسرائيل ، ولكن بمقدار ما تستمر الانتفاضة وتتصاعد وتفرض نفسها على الحلبة الانتخابية بذكاء وحكمة وتأثير إيجابى بمقدار ما سيأتى هذا بالسلام ويفتح الآفاق أمامه ، ووحده السلام القائم على العدل بين طرفين متكافئين ، هو ما يحفظ لهذا السلام ديمومته واستقراره .

لقد قامت الانتفاضة وأشعلت ما فى الجوار وأقحمت نفسها على الحياة السياسية الإسرائيلية فأوقعت فيها الارتباك وأثارت بين أحزابها الصراعات وخطت الأوراق وإعادة الاصطفاف ، وفرضت عليها مراجعة حساباتها ومواقفها تجاه العملية السلمية وفق ما تمخضت عنه الانتفاضة من معطيات ، ونتائج وما طرحته من مطالب وحقوق .

ويقيناً إن ذلك ما سيكون محوّر ومضمون كل تحرك ونشاط سياسى فى الشهور القادمة الزاخرة بالأحداث والمواجهات وشتى الاحتمالات .

مرحلة نوعية جديدة في الصراع مع إسرائيل

تكشف القراءة المتأنية للاتفاقيات والأحداث خاصة على المسار الفلسطيني منذ مؤتمر مدريد حتى الآن ، أن إسرائيل وتأييد مستمر وحماية ملموسة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية كانت ولا زالت ترى أن التسوية التي يمكن أن إسرائيل الأمنية !! وهي متطلبات ذات أبعاد وامتدادات جغرافية وعسكرية واقتصادية كما يعبر عنها المسئولون الاسرائيليون وكما يتمسك بها الفريق المعنى من قبل راعى التسوية.

فمن الناحية العسكرية والأمنية فإن الولايات المتحدة تتكفل بالإبقاء على إسرائيل قوة متفوقة مقارنة بجميع الدول العربية المحيطة بها سواء من خلال اتفاقات التحالف الاستراتيجي أم من خلال الدعم والمنح والمساعدات العسكرية المجانية « وقد رتبت اتفاقات أوسلو ومعاهدة وادي عربة ترتيبات أمنية مشتركة تفرض التزامات محددة على الجانب العربي للعمل بشكل مشترك في هذا المجال مع إسرائيل ،على أن تكون الاتفاقات الأمنية قابلة للتطور لبلوغ مستوى اتفاقية الأمن الأوروبي .. هذا مع تطوير وتوسيع حلقات النشاط الأمني والعسكري لتشمل المناورات العسكرية المشتركة باشتراك تركيا تحت إشراف ومشاركة الولايات المتحدة، مع احتمال توسيع الدائرة مستقبلياً .

و من الناحية الاقتصادية فقد تشكلت جبهة عالمية لهذا الغرض الاقتصادي العالمي والبنك الدولي والعديد من مسئولى الدول الرأسمالية ، والذين ساهموا بالاتفاق مع



منير حمارنة

مسئولين إسرائيليين في صياغة أفكار ومنهجية» المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا» كمدخل لإدماج إسرائيل في اقتصاديات المنطقة العربية وتحقيق «الشرق الأوسطية» كمنهج وتكتل جديد يلقى العلاقات العربية- العربية ويحل محلها لتكوين حقائق جديدة تناقض مع حركة التحرر الوطني والقومي والعربية وتلقى التوجهات العربية الحدودية وتضع حداً لمقولة التضامن العربي.

وأما من الناحية الجغرافية فإن القضية كانت ولا زالت تتركز على التهريب من الاستحقاقات التي تفرضها القرارات الدولية والتي تقضى بالانسحاب من الأراضي المحتلة بموجب القرارين ٢٢٤ و٣٣٨ وعده الالتزام بالقرارات الأخرى المتعلقة بقضية اللاجئين على وجه التحديد. وكان الموقف من الأرض، أي الجغرافيا، الأصعب في جميع مراحل المفاوضات ومع جميع الأطراف العربية ابتداءً من طابا وإنهاءً بما يجري حالياً في فلسطين، مروراً بقضية الأرض في معاهدة وادي عربة، حيث بقيت بعض الأراضي الأردنية تحت الحرف الإسرائيلي، كما أن إسرائيل ترفض الانسحاب أو تراوغ في عملية الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران على الجانب السوري وكذلك الأمر بالنسبة لبعض المواقع في الجنوب اللبناني، ولم اللجوء إلى بعض السياسات والإجراءات الخطرة، والتي سبحت بسوء فهم هامش المناورة لإسرائيل في هذا المجال. وكان أهم هذه السياسات بهذا الصدد اللجوء إلى الحلول الانفرادية أدى إلى تفتيت الموقف العربي الموحد وخلق تفاوت زمني وإجرائي على المسارات المختلفة، مع نشوء حالات من التناقض والتضاد بين الأطراف العربية المعنونة بسبب تفاوت الرؤى من عملية التسوية ومنطلقاتها الإجرائية.

وفي هذه الأثناء جرى توقيع اتفاق أوسلو، والذي كرس شكلها القرار الفلسطيني المستقل، والذي يعني في هذه الحالة إخراج القضية الفلسطينية من الاهتمام والمسئولية العربية المشتركة ووضعها بيد منظمة التحرير منفردة. ونص اتفاق المبادئ في أوسلو على إتمام التسوية على المسار الفلسطيني من خلال مرحلتين الأولى انتقالية والثانية نهائية. وتم بعد التفاهات المبادئ وضع العديد من الاتفاقيات والنسبوكولات التنفيذية على امتداد السنوات السبع المنصرمة، ولكن أياً منها لم يتم تنفيذه بشكل دفتي أو أمين وكان يجري دائماً التلمص من أهم بنود وأهداف الاتفاقيات ثم يتم اللجوء إلى اتفاقيات جديدة تكون في الغالب ذات سقف أدنى من تلك التي سبقتها



ياسر عرفات

حتى أن إسرائيل رفضت البنت في المسائل الخاصة بالمرحلة الانتقالية انتظاراً لكيفية تسوية القضايا المتروكة للمرحلة النهائية، وعقد خلال هذه الفترة العديد من اللقاءات بعضها على مستوى القمة بين الأمريكيين والفلسطينيين والإسرائيليين وبعضها على مستوى مسئولى المفاوضات الرئيسيين وقام مسئولون أمريكيون كبار بجولات مكوكية في المنطقة، هذا بجانب زيارات العديد من المسئولين في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وركشير من الدول في العالم، كما قام المسئولون الفلسطينيون والإسرائيليون بزيارات وجولات متعددة للعديد من دول العالم لشرح وجهة نظرهم حول مختلف القضايا، لاسيما في القضايا الخلافية التي كانت تبرز بين الحين والآخر.

ولم تنجح العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية التي بدت سلسلة وتبشر بالتنوير في المراحل الأولية لتوقيع اتفاق أوسلو، في إخفاء النوايا الحقيقية للجانب الإسرائيلي، والتي أدت في النهاية إلى الوضع القائم حالياً، بينما سمحت العلاقات الفلسطينية مع إسرائيل أن يتمكن حكام إسرائيل من استعادة علاقات كثيرة أو إقامة علاقات مع دول سبق وأن قطعتها أو لم تكن قائمة بسبب الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية. والحقيقة أنه لا بد من تثبيت الحقائق التالية، التي أكدتها التطورات منذ توقيع أوسلو وهي:

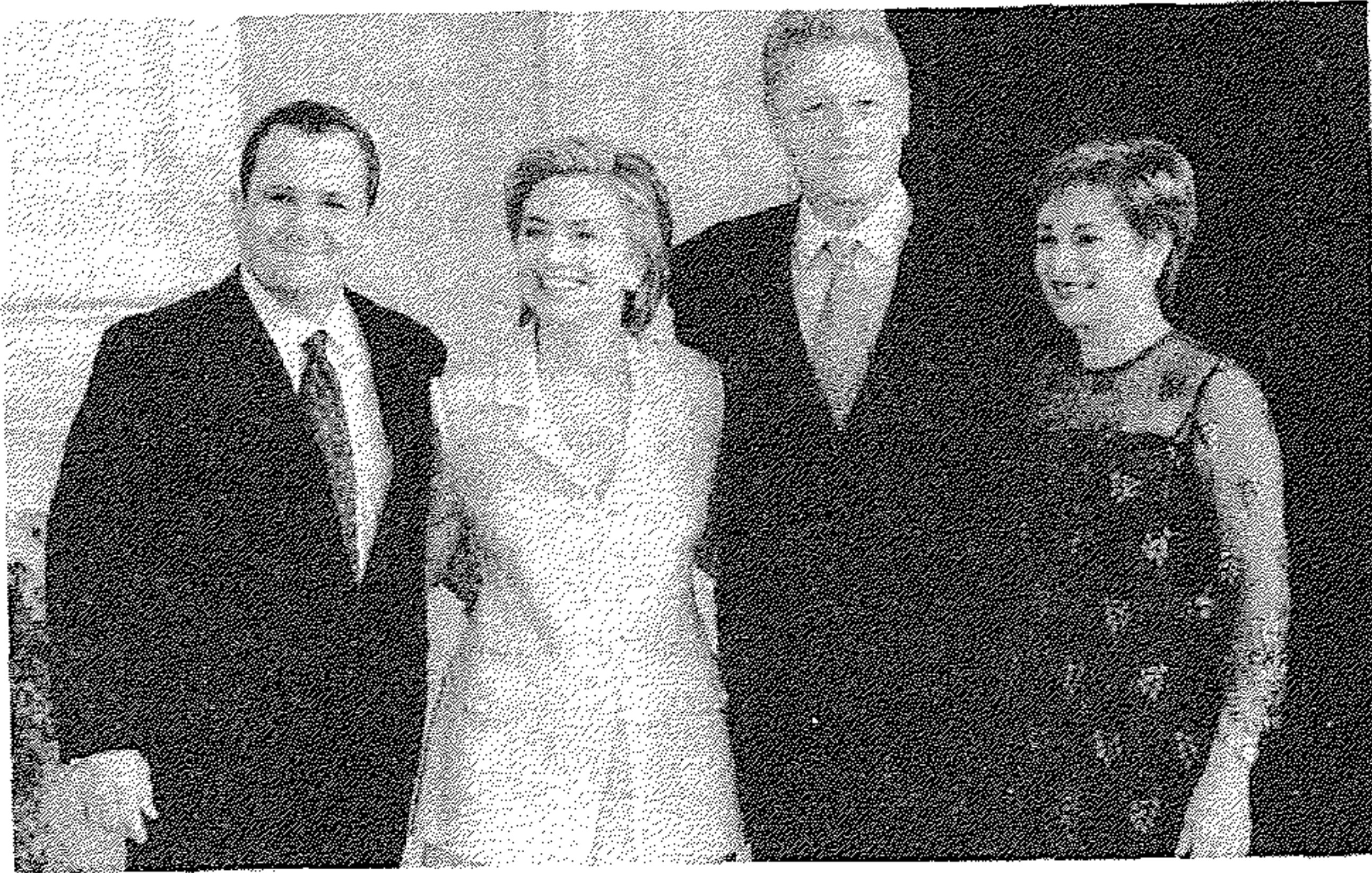
(١) اتضح بكل جلاء أن الإسرائيليين وبموافقة ودعم أمريكيين، اعتبروا اتفاق المبادئ في أوسلو نقطة انطلاق لفصل القضية الفلسطينية عن الاهتمام والروابط العربية، وتطويل عمليات المفاوضات بحيث يخف الاهتمام العالمي بها وفي ذات الوقت الدفع المستمر في اتجاه الابتعاد عن قرارات الشرعية الدولية كمرجعية للتسوية. هذا مع سبق الأصرار على عدم الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقاً للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بما في ذلك من القدس. والدولة الفلسطينية التي يكرر الإسرائيليون أنهم سيعلنون بها، هي دولة منقوصة السيادة وتقع من نواح كثيرة تحت النفوذ والهيمنة الإسرائيلية.

(٢) بذلت إسرائيل جهوداً كثيرة لإضعاف السلطة الفلسطينية، وإبعادها عن القوى الوطنية الفلسطينية، ودفعها بحجة مقاومة الإرهاب إلى الدخول في تناقضات حادة معها والعديد من هذه القوى، وأسهمت إسرائيل بوسائل متعددة في إشاعة أكبر قدر من الفساد في الإدارة وفي العلاقات الاجتماعية.

(٣) وأما الجانب الفلسطيني فقد اعتبر اتفاق أوسلو بداية فقط قابلة للتطوير إلى الحد الذي يسمح بتأمين الحقوق الوطنية المشروعة بموجب القرارات الدولية، وكان الجانب الفلسطيني يؤكد أن الوصول إلى ذلك يتطلب تضالاً مشابهاً، ورغم ذلك جرى إهمال العمل من أجل بناء وتعزيز وحدة القوى الوطنية، وكانت في كثير من الأحيان تبرز مؤشرات تشير إلى الشقة بمواقف حكام إسرائيل، خاصة في ظل حكومة رابين تتجاوز الحدود المعقولة.

(٤) وكشفت مسيرة المفاوضات الطويلة وحالات المد والجزر، أن الإسرائيليين غير مستعدين لتلبية الحد الأدنى المطلوب فلسطينياً، في حين لم يكن الجانب الفلسطيني مستعداً للقبول بالعروض الإسرائيلية الأمريكية التي تتنافى مع القرارات الدولية ومع ما يمكن أن يقبل به الشعب الفلسطيني. واتضح أن الجانب الأمريكي يقف بقوة إلى جانب إسرائيل ويبدل ضغوطاً كثيرة على الفلسطينيين للاستجابة بشكل إيجابي للعروض الإسرائيلية.

وشكلت قمة كامب ديفيد مسرحاً حقيقياً للمصارحة بمتطلبات ورغبات الإسرائيليين والأمريكان من جهة وقدرة الجانب الفلسطيني على التجاوب من جهة ثانية. وانكشف



باراك وكلينتون وزوجتيهما .. تحالف استراتيجي

السلطات الصهيونية تعتقل حالياً ما يقرب من ٥٠٠ عربي تمهيداً لتقديمهم للمحاكمة، كما تجري التحقيقات مع محمد بركة عضو الكنيست عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والسيد دهاشنة عضو الكنيست عن الحركة القومية ، وذلك تمهيداً لتقديم بعضهم أو كلهم للمحاكمة

وبلغت حصيلة المواجهات في عموم فلسطين مع قوات الاحتلال ما يقرب من ٣٠٠ شهيد وحوالي ١٠.٠٠٠ جريح وخسائر مادية تقرب من مليار دولار ، وأمام الفظائع التي ارتكبتها قوات الاحتلال أخذت ترتفع الأصوات المطالبة بوقف المجزرة ، وهنا انكشف الموقف الأمريكي بشكل أوضح عندما أخذت أولبرايت تحمل الفلسطينيين المسؤولية عن « العنف » وتطالب عرفات بوقف هذه الأعمال التي يقوم بها المواطنون الفلسطينيون ، وفشلت المحاولات الأمريكية في المساواة بين المجرم والضحية . وأمام تصاعد حملة الشجب والاستنكار للسلوك الإسرائيلي البربري ، لم تتمكن أمريكا من حماية إسرائيل كما كانت تفعل سابقاً في المحافل الدولية وهيئات ومنظمات الأمم المتحدة ، ك لجنة حقوق الإنسان والجمعية العمومية للأمم المتحدة ، واضطرت أن تمتنع عن التصويت في مجلس الأمن بدلاً من استخدام حق الفيتو الذي درجت على استخدامه . وشكلت المطالبة الفلسطينية بتوفير حماية دولية للمواطنين أمام الهجمات الإسرائيلية إخراجاً هائلاً للولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد نجم عن الانتفاضة تداعيات ونتائج مهمة ، في مقدمتها أن الجانب الفلسطيني وأمام دعوات التهدة والعودة للمفاوضات يرفض العودة للمفاوضات بالطريقة السابقة ويؤكد على حق الشعب في النضال إلى أن

والتي لجأت إلى استخدام القوات الجوية والبحرية والمدفعية والدبابات في العدوان على المدن والقرى والمخيمات ، وفرضت حصاراً مجرماً وفاشياً على المدن والمخيمات وألحقت أضراراً كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني حيث اتخذت إجراءات شلت الصناعة وفرضت بطالة عالية بلغت حوالي ٥٠٪ من قوة العمل وخرت الزراعة ووجهت ضربات قاسية للبنى التحتية وعملت بمختلف الوسائل لتجريح المواطنين.

وبكل بساطة حاول المعتدون الصهاينة من خلال المجازر الوحشية والسلوك النازي انتزاع موافقة فلسطينية على ما عجزوا عن بلوغه من خلال المفاوضات والصفوط والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية . وبينما كانت قوات الاحتلال تمارس لعبة عض الأصابع من خلال تصعيد إجراءات البطش ، فإن دهشتهم ودهشة العالم كانت مذهلة أمام ردة الفعل الشعبية في الأراضي المحتلة . فإن الإمعان في البطش والعدوانية القاسية زادا من الصمود الشعبي والتصميم على الاستمرار في النضال ووحدا القوى الوطنية الفلسطينية كما لم يحصل من قبل ونشأت حالة كفاحية شعبية أعادت إلى الأذهان صورة الصمود الرومانسي للشعوب أمام قهر وعدوانية الطغاة.

ولم تقف النزعة العنصرية الصهيونية العدوانية عند حد البربرية التي ارتكبت ضد سكان الضفة والقطاع ، بل تعدتها إلى هجوم وحشي على العرب في إسرائيل ، حيث قام المتعصبون بمداومة المواطنين العرب في الناصرة وشفاعمرو وحيفا ويافا وعكا ، وحطموا منازلهم ومتاجرهم ونهبوا بعضها ، أمام سمع وبصر قوات الأمن ، ونجم عن ذلك استشهاد ١٣ عربياً وجرح ما يقرب من ١٥٠٠ . وبدلاً من معاقبة المعتدين ، « باتت

بوضوح أن الأمريكيين يحتاجون التوصل إلى تسوية سريعة لاستخدامها في معركة الانتخابات . واقع كلينتون وإيهود باراك بالحضور إلى كامب ديفيد رغم المعارضة الواسعة لذلك ورغم الانسحاب ديفيد ليفي وزير خارجيته آنذاك من الوزارة ورغم انسحاب شاس من الائتلاف الوزاري ورغم فقدان باراك لأغلبية الضئيلة في الكنيست ، ولكنه وافق على الذهاب إلى كامب ديفيد وهو مقتنع بأنه سيتم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين كما أقنعه الأمريكيون ، ووعدته الأمريكيون بمبلغ قد يصل إلى ١٧ مليار دولار في حال الاتفاق لتغطية المتطلبات الأمنية ، واعتقد أنه سيتمكن من شراء موقف حزب شاس الذي يطالب بزيادة مخصصاته المالية وغيره من بعض الأحزاب الدينية ، الأمر الذي سيسمكه من تثبيت مواقفه السياسية ويستعيد أغلبية مقبولة في الكنيست.

ولكن فشل كامب ديفيد ورفض عرفات العروض الأمريكية - الإسرائيلية وخاصة بالنسبة للقدس ، بده أحلام باراك وعمق أزمته السياسية ووضعه أمام احتمال أفول نجمه . ولذلك بمجرد أن عاد من كامب ديفيد أخذ يبحث عن وسائل تحول دون سقوطه ، ولم يخطر الفؤاد اليسيني لاسما حزب الليكود ، طالبا من قادته مشاركته في حكومة جديدة خاصة وإن القوى اليسينية والدينية المتطرفة شنت حملة واسعة ضد باراك بسبب ما أعلن عن تنازلات قدمها في كامب ديفيد خاصة فيما يتعلق بالقدس . وكرر باراك نفيه لأية تنازلات واعتبر أية عروض قدمت في كامب ديفيد لاغية ولا فاعلية لها ، ولتأكيد ذلك رتب زيارة شارون الاستفزازية إلى المسجد الأقصى والتي اتخذت طابع تظاهرة مكشوفة عندما قام ما يقرب من ألفين من العسكريين بمصاحبة شارون وحمايته.

وكانت هذه الزيارة الاستفزازية الشعرة التي قصمت ظهر البعير ، حيث انفجرت الانتفاضة الباسلة ، معبرة عن عمق وشدة الاحتقان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وعن حالة عدم الرضى عن التطورات الناجمة عن إجراءات التسوية وتداعياتها المختلفة ، لقد قابلت حكومة باراك الانتفاضة الباسلة بوحشية غير معهودة ، وارتكبت مجازر بربرية بحق الشعب الأعزل. الأمر الذي أدى إلى سقوط عشرات الشهداء وآلاف الجرحى في غضون أسابيع قليلة . وكانت حصيلة المواجهة هائلة بين حملة الحجارة وقوات الاحتلال الصهيوني المدججة بمختلف الأسلحة

يتحقق الاستقلال وجلاء المحتلين وإن أية مفاوضات يجب أن تؤدي إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ بما فيها القدس العربية ، وهذا الموقف ينسف الجهود الأمريكية - الإسرائيلية التي استهدفت تصفية القضية الفلسطينية لمصلحة أمن إسرائيل!.

وتؤكد هذه النتيجة المهمة فشل المحاولات الأمريكية في الاستفراد بإدارة عملية التسوية بعيداً عن المحافل الدولية ، كما تؤكد عدم جدوى وفاعلية الميول التي برزت لدى بعض الأوساط الفلسطينية والعربية التي حاولت أن تركز الخصم حكماً في هذا الصراع التاريخي والمعقد ، ومع عدم التقليل من أهمية الدور الأمريكي في عملية التسوية بسبب النفوذ الأمريكي عالمياً وفي الأمم المتحدة ، إلا أنه لا يمكن تسليم مقاليد التسوية لها لانحيازها المفضوح لإسرائيل ولعدة نزاعاتها كوسيط.

وأما النتيجة الأخرى المهمة فتكمن في الوحدة الوطنية الفلسطينية وفي تصميم القوى الوطنية والإسلامية على الاستمرار في الانتفاضة حتى تحقيق أهدافها المعلنة . وقد أسهم انتشار المقاومة اللبنانية وطرد الغزاة من الجنوب اللبناني في تصليب موقف القوى الوطنية الفلسطينية وزيادة تماسكها ، هذا في حين أن السلطة الفلسطينية وجدت في الانتفاضة أداتها للخروج من المأزق الصعب الذي كانت تواجه فيه سلسلة متتالية من محاولات الابتزاز ومن الضغوط وحتى التهديدات التي برزت في كامب ديفيد وما تلاها من أحداث.

وكانت للانتفاضة انعكاسات هائلة عربياً وإسرائيلياً فعلى الصعيد العربي ، أسهم عدوان براك وعدوان شارون على المسجد الأقصى في انفجار غضب الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج ، حيث شهدت البلاد العربية نهوضاً شعبياً غاصباً تجسد في المسيرات والمظاهرات التي طافت جميع العواصم العربية والعديد من المدن الأخرى وكان إحراق العلم الأمريكي والإسرائيلي والمطالبة بقطع جميع أشكال العلاقات مع إسرائيل وتقديم الدعم للانتفاضة القاسم المشترك لحركة الجماهير في مختلف البلدان ، وشهدت بعض البلدان العربية مثل هذه التحركات للمرة الأولى تقريباً وفرض النهوض الجماهيري انعقاد مؤتمر القمة العربي ، الذي كانت الولايات المتحدة تعارض انعقاده ، تحباً لتعقيد الموقف من جهة ومنعاً لعودة الفاعلية للموقف العربي الموحد من جهة ثانية . ورغم أن مقررات القمة العربية كانت أدنى من الطموح ولا تتناسب مع حجم الجريمة التي ترتكبتها إسرائيل بحماية أمريكية ، كما أن ما

تم اتخاذه يفتقر إلى آلية فعالة للتنفيذ والمتابعة ، إلا أن انعقاد القمة تحت ضغط الحركة الجماهيرية مؤثر مهم على عمق تأثير الصحوة الشعبية التي فجرتها الانتفاضة ، وعلى حجم المخزون من الغضب والاحتقان ضد السياسة الأمريكية وضد عدوانية الصهيانة وغطرستهم ، ودليل واضح على حيوية الجماهير الشعبية على امتداد الوطن العربي . والكثير من دعوات التهدة التي كانت تطالب بها الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى كان يستهدف وضع حد للتفاعل الثوري بين الانتفاضة الملتهبة وحركة الجماهير ومن أجل وضع حد لشحن الموقف ، الذي أخذ يستهدف بوضوح الولايات المتحدة باعتبارها الحامي الحقيقي لعدوانية إسرائيل ، لقد اتسعت حملة العداء للولايات المتحدة وأخذت النشاطات الجماهيرية تستهدف المصالح الأمريكية بشكل ملموس ولا أدل على ذلك من اتساع حملة مقاطعة البضائع الأمريكية في جميع البلدان العربية ، واتساع الفتاوى الدينية بمقاطعة أمريكا هذا بجانب التأكيد على ضرورة مقاطعة إسرائيل وقطع جميع العلاقات معها ، يقيناً أن الدول العربية الأقرب لأمريكا وجدت نفسها عاجزة في كثير من الحالات عن مواجهة المد الجماهيري الواسع . وقد دفع هذا المد الغاضب الولايات المتحدة إلى إغلاق سفاراتها في ٢٧ دولة عربية وإسلامية ، خاصة بعد أن اجتاحت المظاهرات والمسيرات العديد من الدول الإسلامية في آسيا وأفريقيا.

لقد كشفت تداعيات الانتفاضة على الصعيد العربي الرصيد الهائل الذي يمتلكه حركة التحرر العربية والمخزون الكفاحي لدى الجماهير الأمر الذي فرض على الكثير من الجهات الأجنبية والعربية أن تعيد النظر في حساباتها وتوقعاتها إزاء هذا الأمر.

وأما على الجانب الإسرائيلي ، فقد كان للانتفاضة آثاراً هائلة كان أبرزها تفجير الأزمة متعددة الجوانب داخل الأحزاب الصهيونية والدينية وفي علاقة هذه الأحزاب مع بعضها وفي الموقف من التسوية ومن قضية الاستيطان على وجه التحديد.

صحيح أن براك وشارون يتبادلان في من بإمكانه أن يوجه ضربات أكثر دموية وهمجية للشعب الفلسطيني ، ولكن هذه المزاودة الهمجية هي انعكاس لأزمة أعمق وهي جوهر الموقف من التسوية ، فالقوى الصهيونية العنصرية والقوى الدينية التوراتية ضد مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة ، وضد مبدأ التسوية . ولكن بعض هذه الجهات لا تجرؤ على الجاهرة بهذا الموقف لأنه يعزلها على الصعيد الدولي ويخلق أمامها مصاعب كثيرة ويسحب البساط من تحت الولايات المتحدة التي تجهد نفسها للدفاع عن إسرائيل.

ورغم أن القوى العنصرية المتعصبة أشاعت جواً من الهيستريا العنصرية داخل إسرائيل ولجأت إلى أبشع أنواع البطش في الأراضي المحتلة ، إلا أن جزءاً من هذه الجرائم كان وسيلة للحوار بين براك والقوى التي يرغب أن تشاركه في الحكم لمنع سقوطه وأقول نجس ، فقد حاول براك عن طريق تعميق العدوان وتوسيع عمليات إراقة الدماء أن يوحي بوجود حالة حرب تتطلب تشكيل حكوم طوارئ وعندما فشل في هذا المسعى ، وعندما فشل كذلك في تشكيل حكومة وحدة وطنية أقدم على تقديم استقالته والدعوة إلى انتخاب رئيس وزراء ، محاولاً بذلك قطع الطريق على أن ينافس نفسه نتيها هو في الانتخابات ، وهو يعتقد أن بإمكانه التوصل إلى اتفاق ما مع الجانب الفلسطيني قبل إجراء الانتخابات الأمر الذي قد يحول دون سقوطه . ورغم ذلك فإن الفترة المقبلة تحمل في طياتها مخاطر جدية قد تنجم عن الصراعات بين مراكز القوى في إسرائيل ، وبين الاتجاهات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي الذي يبدو شديد الانقسام.

فقد أخذت ترتفع في الآونة الأخيرة الأصوات ضد الاستيطان وتؤكد الأنباء أن العديد من الضباط والجنود أخذوا يمتنعون عن الالتحاق بالجنودية لأنهم يعلنون أنهم غير مستعدين للموت دفاعاً عن المستوطنين المهورسين . وأخذت تنشأ حركات مثل حركة أمهات الجنود التي تطالب بإنهاء الاستيطان لضمان حياة أبنائهن . وكتب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر مقالا ندد فيه بالاستيطان وقال لا يمكن لإسرائيل أن تحصل على السلام والأرض معاً . وتوسع الحركات في العالم التي تشجب السياسة الإسرائيلية بما في ذلك سياسة الاستيطان .

هناك قلق حقيقي أن يحاول صقور الصهيونية تصدير أزمته إلى الخارج وذلك من خلال شن عدوان ضد سوريا ولبنان ومن خلال توسيع حملات القمع والبطش في الأراضي المحتلة خلال الشهرين المقبلين . إن الصراعات التي تفجرت داخل الأحزاب الرئيسية في إسرائيل واشتداد التذمر جراء سقوط قتلى إسرائيليين مع استمرار الانتفاضة من شأنه أن يعمق أزمة إسرائيل الداخلية ويعكر علاقاتها الدولية.

وهذا الأمر يتطلب الحفاظ على الانتفاضة وتدعيمها والأبقاء على التحرك الشعبي العربي ، وزيادة وتفعيل الوسائل الشعبية في الاتصال بالرأي العام العالمي والضغط من أجل موقف عربي رسمي موحد ، يدعم الشعب الفلسطيني سياسياً ومالياً ومعنوياً ، فالانتفاضة قد وضعت أسساً حقيقية لنسف كل محاولات ابتزاز العرب وفرض الاستسلام عليهم باسم التسوية السلمية.

الشارع الأردني يتحرك على إيقاع الانتفاضة الفلسطينية

صلاح يوسف

رسالة عمان

١٩٦٧ من الضفة الغربية التي كانت حتى ذلك الحين جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية. غير أن غضب الشارع الأردني بلغ ذروته في حادثين أطلقت فيهما النار على دبلوماسيين إسرائيليين. وقع الحادث الأول في التاسع عشر من شهر نوفمبر والثاني في السادس من شهر ديسمبر ٢٠٠٠. وقد أعلنت جماعتان لم يسمع عنهما من قبل المسؤولية عن الحادثين، فقد أعلن مسئوليته عن العملية الأولى مجموعة أحمد الدقاسمة، وهو الجندي الأردني الذي أطلق في العام ١٩٩٧ النار على حافلة لطالبات إسرائيليات فقتل ثمانين منهن، وهو يقضى منذ ذلك الحين عقوبة بالسجن مدى الحياة على خلفية ذلك الحادث. وأعلنت المسؤولية عن الثانية "حركة المقاومة الإسلامية الأردنية المجاهدة" وهو تنظيم غير معروف، وذلك باصدارها بياناً بهذا الشأن من بيروت.

ولم تجدد إسرائيل التي عملت منذ ارتباطها مع الأردن بمعاهدة للسلام وقعت في وادي عربة في العام ١٩٩٤، على إقامة نموذج لسلام دافئ بين البلدين، سوى استدعاء الموظفين غدير الأساسيين في السفارة الإسرائيلية في عمان وإعادة أطفال العاملين في السفارة إلى إسرائيل. أما الأردن فتعود منفذ الهجوم بالعقاب إذ أن الموظفين اللذين أصيبا في الحادثين يقومان بأعمالهما وفقاً للأعراف الدبلوماسية المتعارف عليها. وأمام هذا الغليان في الشارع الأردني الذي يضم أغلبية فلسطينية تزيد على النصف يصبح من المفهوم أن يمتنع الأردن عن إرسال سفير جديد إلى إسرائيل بعد إنتهاء مدة خدمة السفير السابق. ومازال منصب السفير الأردني في إسرائيل شاغراً.

نحو ثلاثة أسابيع على اندلاع الانتفاضة الفلسطينية دعا الاتحاد العام للنقابات المهنية إلى مسيرة قصى نحو جسر الملك حسين على نهر الأردن، هو الجسر الذي يفصل بين الأردن وفلسطين، وذلك تعبيراً عن تمسك الشعب الفلسطيني بحق العودة إلى أرض وطنه. غير أن رجال الأمن الأردنيين منعوهم من تجاوز بلدة الكرامة التي تبعد عن الجسر نحو ستة كيلومترات، "والكرامة" هي تلك البلدة التي شهدت في شهر فبراير من العام ١٩٦٨ معركة مجيدة تكبد فيها الجيش الإسرائيلي خسائر فادحة في أول مواجهة بين الإسرائيليين والفدائيين الفلسطينيين، وكانت بمثابة شهادة ميلاد جديدة للعمل الفدائي الفلسطيني آنذاك. واقترحت الشرطة الأردنية أن يقيم المشاركون في مسيرة العودة مهرجاناً خطابياً تحت نصب الشهيد، وهو نصب تذكاري يخلد معركة الكرامة المجيدة.

غير أن بضعة آلاف من المشاركين رفضوا الاقتراح وحاولوا الوصول إلى الجسر، لكن الشرطة الأردنية كانت لهم بالمرصاد ففرقتهم مستخدمة الهراوات وقنابل الغاز المسيل للدموع في معركة أصيب فيها نحو مائة شخص من المتظاهرين بجراح.

وحدث أكثر من مرة أن حاول متظاهرون أردنيون مهاجمة السفارة الإسرائيلية التي تخضع لحراسة مشددة، غير أن رجال الأمن الأردنيين الذين كانوا يتواجدون حول السفارة بكثافة منعوهم من ذلك فحدثت الاشتباكات المحتمة بينهم وبين الجماهير. وفي إحدى المواجهات التي حدثت في بداية شهر أكتوبر الماضي سقط قتيل في صفوف المتظاهرين في مخيم البقعة الفلسطيني القريب من عمان، والذي يضم فلسطينيين نزحوا إليه في العام

منذ ان اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة في أواخر شهر ديسمبر الماضي والشارع الأردني يضطج حركته على إيقاعها. ولا يقصد هنا الشارع السياسي فقط بل والشارع الأردني في صورة عامة، فقد قام المواطنون الأردنيون وأكثر من نصفهم من أصول فلسطينية مثلاً بإرسال تبرعات مادية وأخرى عسلة جاءت في صورة سيارات إسعاف وتجهيزات طبية وغير ذلك مما يحتاجه الشعب الفلسطيني الذي قدم خلال ثلاثة أشهر من الانتفاضة عدداً من الشهداء يقارب الثلاثة.

وقد قامت الجمعيات التي تضم أبناء المدن والقرى والبلدات الفلسطينية المختلفة المقيمين في الأردن، بتنظيم جمع وتسليم هذه التبرعات وسط مشاعر هي مزيج من الحساسية والعطف التي تبرزها حقيقة أن بعض هذه المدن والقرى في الضفة وقطاع غزة تتعرض ربما لاعتداءات إسرائيلية يشاهدها الجميع على شاشات الفضائيات يوميا.

أما الشارع السياسي الأردني فقد جاء تحركه جزءاً من التحركات التي شملت البلدان العربية الأخرى التي تحركت لموازة الشعب الفلسطيني، فنظم المظاهرات والمسيرات وأحرق الأعلام الإسرائيلية والأمريكية ودعا إلى مقاطعة البضائع الأمريكية، ومضى في هذا الطريق شوطاً طويلاً، إذ حاولت النقابات المهنية التي أسهمت بالقسط الأوفر في قيادة التحركات الجماهيرية في المملكة أن تجعل المقاطعة أمراً ممكناً لا مجرد شعار يطلق ثم ينسى، فوضعت قوائم محددة للسلع التي يجب مقاطعتها.

ولم تخل فعاليات التضامن مع الشعب الفلسطيني من العنف، كما يمكن أن يتوقع أي مراقب يعرف حقيقة العلاقة التي تربط الشعبين الأردني والفلسطيني، فبعد مرور

نقابات وأحزاب

على الرغم من أن جميع القوى السياسية الأردنية قد شاركت في هذه الأنشطة الداعمة لتطال السب الفلسطيني فإن دور الاتحاد العام للنقابات المهنية كان الأبرز في هذا المجال . لمعظم المسيرات انطلقت من مقر الاتحاد . وكل الاجتماعات التي عقدت لتحطيط لنشاط جديد كانت تتم في مقر الاتحاد . ومن المعروف أن الثقل الأكبر في الاتحاد هو للقوى الإسلامية التي لم تكن تتردد في بعض الأحيان في توجيه الانتقادات للسلطة الوطنية الفلسطينية في شعاراتها وخطاباتها . على الرغم من الدور البارز الذي لعبته في قيادة الانتفاضة ولا تزال ، حركة فتح التي ترأسها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات . وفي المقابل ، كانت هذه القوى وعلى رأسها جبهة العمل الإسلامي ، وهي الذراع السياسي لحركة الإخوان المسلمين في الأردن ، تعنى من شأن حركتي حماس والجهاد الإسلامي ، مع مركز أكبر على حساس بطنه الحال . وذلك على الرغم من الدور المحدود الذي لعبته هذه الحركة في الانتفاضة الأخيرة . فبدت لي فاعليتها مثل القوى السياسية الفلسطينية الأخرى حزب الشعب الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب فدا وحركة الجهاد الإسلامي والتي تسهم في قيادة الانتفاضة .

ومن الجيد أن نعلم أن هذه القوى جميعا التي تعود حركة الشارع الفلسطيني في الداخل ، سواء كانت وطنية أو إسلامية ، تعمل على فعالياتها النضالية اليومية في مجالات تصاع بشكل مشترك وتوقع عليها هذه القوى التي تضم حركة فتح وحماس والجهاد الإسلامي والتنظيمات السابق ذكرها وتنظيمات أقل أهمية وتأثيرا شكل مشترك ، وتنفذها بشكل مشترك . ويرتق مناخوها حثود الاحتلال بشكل مشترك ويدفن شهداءها بشكل مشترك .

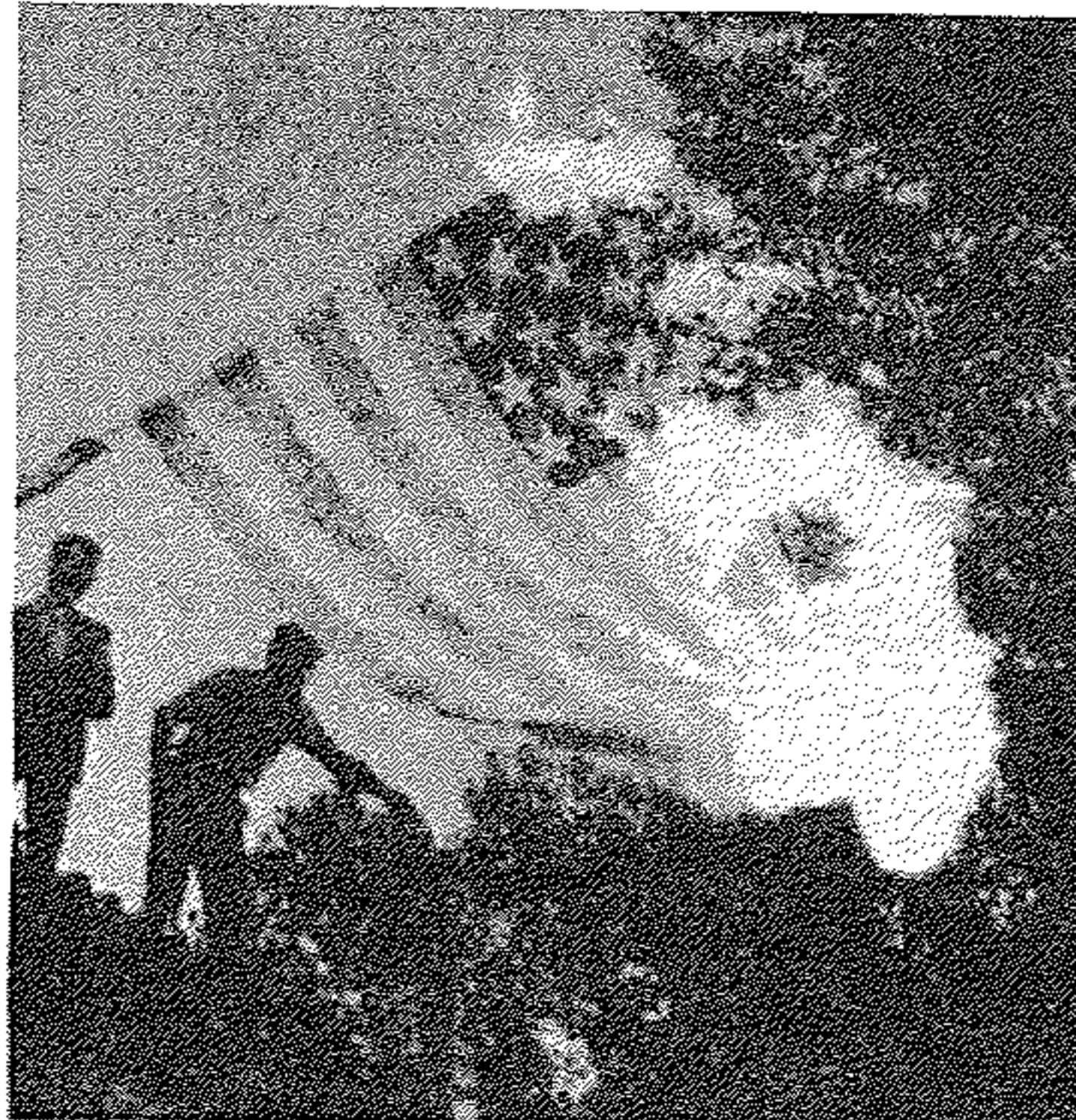
بعد لاحظ النائب في البرلمان الأردني بسام حدادين أن النقابات المهنية الأردنية أقدر في التعامل مع حدث الانتفاضة من الأحزاب السياسية التي لم يبرز دورها إلا من خلال فعاليات كانت تتم بالاتفاق مع النقابات المهنية وفي معظم الأحيان تنطلق من مقرها . أما الدكتور منير حمارنة الأمين العام للحزب الشيعي الأردني فقال إن هذه الأنشطة

أعادت الجماهير إلى الشارع وهذا هو الأهم . وأضاف قائلا إن الجماهير الأردنية حققت هدفا في غاية الأهمية ألا وهو انتزاعها حق التظاهر والنزول إلى الشارع ، وهو هدف ناضلت الجماهير الأردنية طويلا للحصول عليه .

تعاطف مع العراق

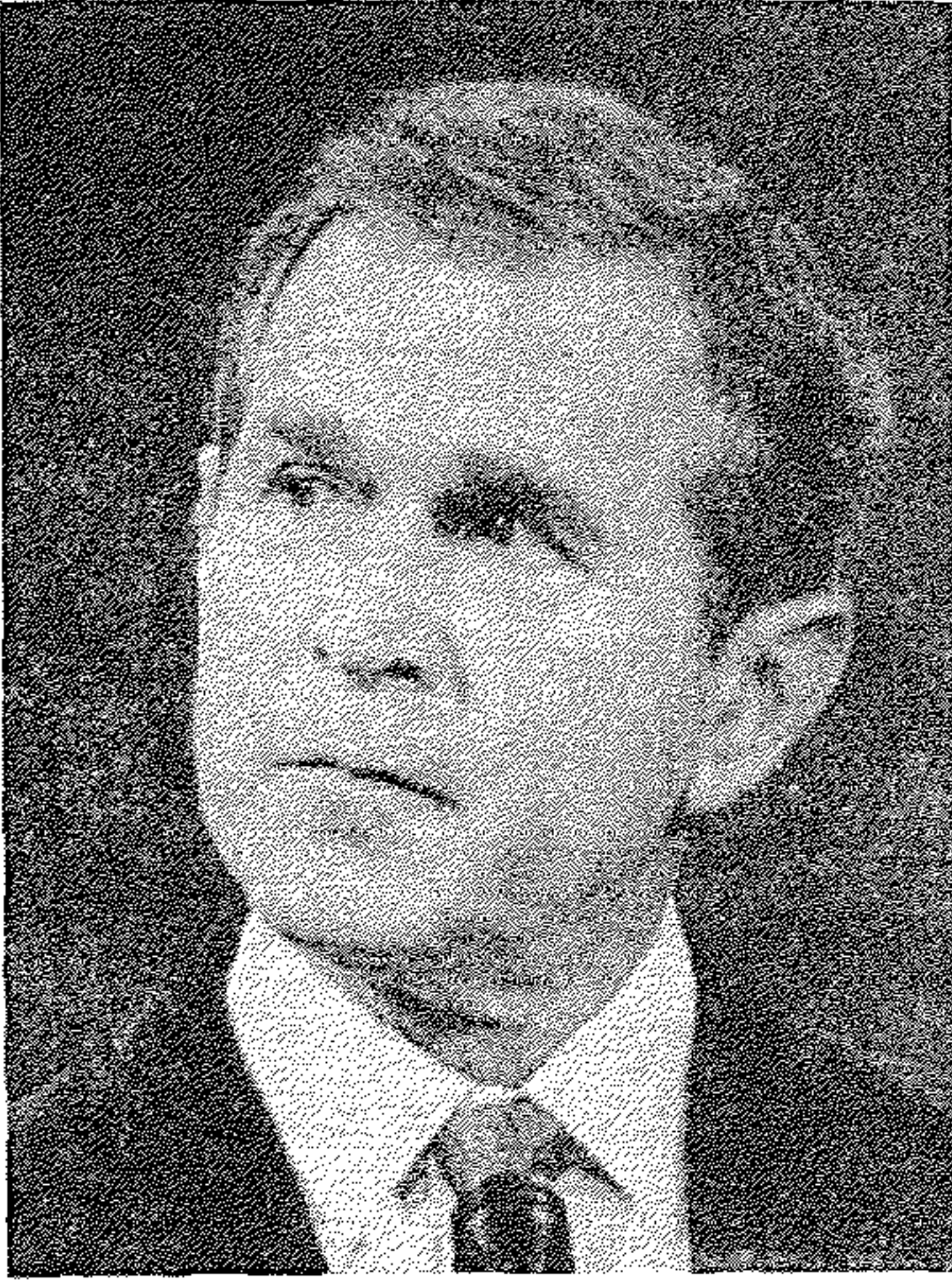
وإن كانت هذه التحركات التي شهدها الشارع الأردني قد ذكرت على نحو أو آخر بالمظاهرات التي خرجت في العام ١٩٩٠ تضامنا مع الشعب العراقي ، فإن التضامن مع الشعب الفلسطيني لم يحل محل التضامن مع الشعب العراقي الذي مازال يعاني الحصار المفروض عليه منذ اجتياح القوات العراقية للكويت في صيف العام المذكور . وحتى هذه المرة كان التعبير عن التضامن مع العراق يتم من خلال نشاطات تقوم بها النقابات المهنية ، وهي نشاطات بدأت بعد أن تكشف كذبة الحظر الجوي التي استمرت عشر سنوات " ، على حد تعبير نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ، فبدأت بعض النقابات في تنظيم الرحلات الجوية العارضة إلى بغداد ، مثل نقابة أطباء الأسنان ونقابة المهندسين الزراعيين ورابطة الكتاب الأردنيين .

غير أن الحكومة الأردنية لم تتأخر هي الأخرى عن التعبير عن تضامنها مع الشعب العراقي فكان الأردن هو السباق في إرسال أول طائرة عربية إلى العراق وعلى متنها وزراء ونواب في البرلمان وسياسيون أردنيون ، وماليث الأردن أن أرسل أول طائرة تقل أول رئيس وزراء عسري هو المهندس على أبو الراغب الذي اصطحب معه خمسة وزراء . أضيفوا إلى وزيرين كانا قد سبقاه إلى بغداد



مما جعل مجسوع الوزراء في بغداد في تلك الزيارة التي تمت في مطلع شهر نوفمبر الماضي سبعة وزراء .

وإن كانت الرحلات التضامنية الشعبية تأتي استمرارا في التعبير عن التعاطف الذي قد يكون خفت قليلا لكنه لم يزل مع الشعب العراقي ، فإن الرحلات الرسمية كانت تعبيرا عن تحول جديد في التوجهات السياسية الأردنية التي بدأت تبتعد عن العراق وتقترب من إسرائيل اعتبارا من العام ١٩٩٥ ، وهو التوجه الذي قاده رئيس الوزراء الأردني الأسبق عبد الكريم الكباريتي . وكان ذلك التوجه يقوم على أساس أن مصالح الأردن السياسية والاقتصادية يجب ألا تربط بالعراق . فعلى المستوى السياسي يعاني العراق من حكم ديكتاتوري هو النقيض للديمقراطية الأردنية ، وعلى المستوى الاقتصادي فإن الأردن الذي يستفيد من العراق بتوفير احتياجاته النفطية السنوية بأسعار تفضيلية إنما يخسر جزءا عزيزا من احتياطياته النقدية بدفع أثمان السلع التي يقايضها العراق بنفطه الذي يصدره إلى الأردن . وعلى هذه الخلفية قلص الأردن من حجم بروتوكوله التجاري مع العراق في الوقت الذي حاول توثيق علاقاته مع إسرائيل ، غير أن إسرائيل لم تعتمد إلى عرقلة التجارة بينها وبين الأردن فقط ، بل وعرقلت التجارة الأردنية مع السوق الفلسطينية التي كانت يوما جزءا من السوق الأردنية قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ ، فحرمت الأردن من سوقه الطبيعية في فلسطين لكي تستأثر به إسرائيل وحدها ، فخسر الأردن السوق العراقية ولم يكسب الفلسطينية . على هذه الخلفية كانت الزيارة الرسمية الأردنية إلى بغداد ، وخلالها وقع الأردن البروتوكول النفطي الذي يحصل بموجبيه الأردن على احتياجاته السنوية من النفط من العراق ، وزاد حجم البروتوكول التجاري إلى ٤٠٠ مليون دولار ، وهو حجم البروتوكول نفسه قبل تخفيضه إلى نحو النصف في العام ١٩٩٦ ، العام الذي بدأت فيه العلاقات بين الأردن والعراق تتراجع .



رسالة واشنطن

سمير كرم

أين وقف الشيوعيون الأمريكيون في الأزمة السياسية لانتخابات الرئاسة؟

الرئيسية التي تحكم اتجاهات الحياة السياسية في الولايات المتحدة.

لقد أثارت أزمة نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية قضايا وإشكاليات غابت طويلا عن وعي الرأي العام الأمريكي .. ولكنها للحقيقة لم تغب أبدا عن وعي - وبالتالي عن أفكار ومناقشات، وحوارات - اليسار الماركسي الأمريكي وبصفة خاصة كما يتمثل في تنظيماته الشيوعية، والمفارقة الكبرى انه في حين أن الأزمة الأخيرة فتحت العيون والآذان والمقول في أمريكا على قضايا أغفلتها الأوساط الحاكمة وأغفلها «الرأي العام» غير المنظم وغير المشارك لسنوات وسنوات ولم تكن مغفلة في كتابات واجتماعات اليسار الماركسي الأمريكي أبدا .. إلا أن مواقف اليسار الأمريكي، الأحزاب والتنظيمات الشيوعية الأمريكية، ظلت مهمشة، بل ظلت مختفية تماما في طوفان التغفية الإخبارية والمعالجات التحليلية وبكل ألوان الرأي المحافظة والليبرالية والوسطية، هذا الطوفان الذي تدفق بلا حدود على الأمريكيين طوال الأسابيع الماضية صباح مساء.

أستطيع أن أقطع بأن قناة تلفزيونية أمريكية واحدة أو محطة إذاعية أو صحيفة أو مطبوعة يومية أو أسبوعية لم تشر من

الانتخابي.

أما لماذا حدث ما حدث هذه المرة بالذات، وهو الذي لم يحدث منذ أكثر من ١٢٠ عاماً، فهذا أيضا سؤال مهم وإن كان الأهم منه أن حدوث ما حدث كان ضروريا بل ومفيدا لاثارة قضايا بشأن الديمقراطية قليلا ما يناقشها الأمريكيون .. أو هي بالأحرى تناقش في الهامش .. بعيدا عن التيارات

فرحت قضية «الديمقراطية الأمريكية» غسبها على العالم - نعم العالم بأسره - من خلال المتابعة اليومية وعلى مدار الساعة، عبر الفضائيات العالمية والعربية وشبكات التلفزيون ومحطات الاداعة ووكالات الأنباء، والصحف اليومية .. إلخ - التطورات ودقائق أزمة نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية التي حوت يوم ٧ نوفمبر الماضي، وظلت نتائجها النهائية معلقة بعد انقضاء خمسة أسابيع على إجرائها.

وسط هذه المتابعة وذلك الاختسا، ثارت شكوك كثيرة في ديمقراطية النظام الأمريكي .. بل وفي جدية العملية الانتخابية الأمريكية، وكذلك في قدرة النظام الانتخابي الأمريكي على البرهنة على سلامة تعبيره المباشرة عن إرادة الناخبين.

ونخطئ إذا اعتقدنا أن هذه الشكوك لم تخترق أذهان الأمريكيين، أو على الأقل قطاعات واسعة منهم، وأنها اقتصر على المراقبين الخارجيين، في أوروبا وحتى في أنحاء العالم ... وبالأخص في مجتمعات نصيبها من الديمقراطية ضئيل إذا لم يكن معدوما بالمقارنة بالمجتمع الأمريكي.

إنما رجع الشك فعلا .. ومن المؤكد أن له أسبابا رجعية ونظمية، خاصة لدى الأمريكيين أصحاب الشأن في قضية نظامهم

إلغاء «الجمع الانتخابي»

كان مطلباً

للشيوعيين منذ

العشرينات .. والآن

أصبح مطلباً شعبياً

على نطاق واسع



بوش «الابن» وشيني شين وزجتها

قريب أو من بعيد إلى آراء الشيوعيين الأمريكيين في الأزمة. وطبعاً لم يقل أحد أن ما يناقشه الأمريكيون الآن لأول مرة بسبب هذه الأزمة كان موضوعاً لمناقشات وكتابات وبيانات الشيوعيين الأمريكيين في كل وقت ومنذ عقد العشرينات .

طبعاً تستثني من هذا التغليب لآراء اليسار الماركسي الأمريكي صحف هذا اليسار الماركسي ومطبوعاته ومواقفه على شبكة الانترنت .. وهذه كلها لا تزال في هامش الحياة العامة والحياة السياسية الأمريكية على الرغم من النسب الواضح الذي يطرأ عليها . لهذا نظن أنه يجدر بنا -لكي نتميز عن الصخب الدائر بشأن الديمقراطية الأمريكية وأزمة نتائج انتخابات الرئاسة- أن نلقي الضوء على مواقف الشيوعيين الأمريكيين وآرائهم فيها، معتمدين مباشرة على بياناتهم.

وحتى لا نطغ الوقت في محاولة رصد مواقف كل الأحزاب والتنظيمات الشيوعية، بسبب كثرتها وتعددتها، فإنا نقتصر هنا على اثنين هما الأكبر والأكثر تأثيراً نسبياً، وهما إلى جانب هذا يشكلان المواقف الأساسية المسببة للماركسية الأمريكية في انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة .. والأزمة التي نخست عنها .

هناك أولاً الحزب الشيوعي الأمريكي ، وهو حزب عتيد قائم منذ عام ١٩١٩ (بعد سنتين فقط من الثورة «البلشفية» في روسيا . والدرجة المدققة لاسم هذا الحزب هي «الحزب الشيوعي للولايات المتحدة الأمريكية» . وقد ظل هذا الحزب قاسماً لم ينقطع وجوده التنظيمي أو الساسي حتى حينما اضطر في فترتين كان فيها ضحية للسلاحقة والحل من السلطات (الأولى في العشرينات ، والثانية في أوائل الخمسينات في حقبة «المكارتية» المعروفة) .

وقد احتفظ هذا الحزب في كل الظروف وطوال اعوامه الثمانين بمرکز «أهم تنظيم راديكالي يساري أمريكي» على حد تعبير مؤرخ اليسار الأمريكي الأستاذ بجامعة «مينوتا» بول برهلي .

في انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة ومنذ البداية اتخذ موقفاً امتنع فيه عن خوض هذه الانتخابات بمرشح مثله . كما فعل في معظم معارك انتخابات الرئاسة الأمريكية السابقة (وفي المعارك الماضية الأخيرة كانت قفله المناضلة الأفرو أمريكية الشهيرة انجيلا ديفن لم يكن هذا من قبيل المفاطعة ، إنما لأن الحزب قرر على سحر ما فعل في انتخابات

١٩٩٦ - أن يتحالف مع الاتحاد العام للعمال الأمريكيين في تأييد المرشح الديمقراطي للرئاسة . فقد أيد بيل كلينتون في انتخابات ١٩٩٦ وأيد ألبرت جور في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٠ .

ومن المؤكد أن علاقة التحالف والتنسيق بين الاتحاد العام للعمال والحزب الشيوعي الأمريكي التي نشأت نتيجة صعود قيادة يسارية إلى زعامة الاتحاد مع بداية التسعينيات ، قد لعبت دوراً رئيساً في اتجاه الحزب نحو التضامن مع الاتحاد في معاركه الانتخابية في انتخابات الرئاسة وغيرها . وقد أيد الحزب أيضاً خطة الاتحاد العام للعمال لتكون للاتحاد قوة انتخابية تمكنه من خوض الانتخابات لشغل المناصب العامة، بما فيها عضوية مجلس الكونغرس .

وبطبيعة الحال عكست البيانات الرسمية للحزب الشيوعي الأمريكي طوال فترة حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة تأييده للمرشح الديمقراطي للرئاسة وللمرشحين الديمقراطيين لمقاعد النواب والشيوخ وحكام الولايات .. إلخ ، وعكس هذا بدوره تأييده لجور باعتباره مرشح الرئاسة الذي تؤيده إلى جانب العمال المنتظمين (أي النقابيين) الأقليات السود واللاتينيين والأسيريين وكذلك اليهود كما تؤيده النساء وتنظيماتهن السياسية والاجتماعية .

وربما لم يكن واضحاً لفالبية الأمريكيين أن الشيوعيين (في حزبهم الرئيسي) يؤيدون جور ويعملون بكل جهد لإسقاط جورج بوش الابن باعتباره مرشح اليمين وبرنامج المعادي للأقليات وللحقوق المدنية والمدافع عن مصالح الأغنياء والمجمع العسكري -الصناعي . لهذا لا يمكن القول بأن دور الشيوعيين ساعد

بشكل أو بآخر في تراجع نسبة فوز جور بالأصوات الشعبية عما كان متوقعاً ، على الرغم من أنه فاز بها فعلاً .. ثم حدث ما حدث في فلوريدا .

أما لماذا لم يكن واضحاً وقوف الحزب الشيوعي الأمريكي مع جور فلأن الحزب أثر أن يكون تأييده لجور من خلال الاتحاد العام للعمال .

وعندما حدثت أزمة أصوات ولاية فلوريدا ووضعت الأزمة في الواجهة مشكلة نظام «المجمع الانتخابي» الذي يعد صاحب هذه الكلمة الفاصلة في انتخاب الرئيس تبين أن نتيجة الانتخابات ستعطي الرئاسة لمن لم يحصل على غالبية الأصوات الشعبية ، لأنها ستعطيه -أي بوش- كل الأصوات التي تخص فلوريدا في «المجمع الانتخابي» وعددها ٢٥ صوتاً لأنه في ولاية فلوريدا حصل على أصوات أكثر من جور بفارق تراوح بين ٩٣٠ صوتاً و ٥٣٢ صوتاً .

ملاحظ باقى الأزمة معروف ، بما فيه لجوء الطرفين المتصارعين على البيت الأبيض إلى القضاء ، وربما بعد ذلك إلى الكونغرس . حيث الغالبية الآن للجمهوريين ، وقد عرف الأمريكيون خلال تطورات الأزمة إلى أى مدى لا يعرفون ركائز وخبايا وخفايا قوانينهم الانتخابية . لكن الأزمة كانت كفيلة ، بأن تظهر للأمريكيين عامة صحة ما كان يؤكد اليسار الماركسي على مدى السنين وهو فساد فكرة «المجمع الانتخابي» وخطرها على الديمقراطية الأمريكية ، وبدأ تفكير الرأي العام الأمريكي يتجه في هذه الناحية .. ربما أيضاً دون أن يعي أن هذا كان مطلب اليسار دائماً (..) .

في خضم الأزمة أصدر الحزب الشيوعي

الأمريكي بيانا واضحا قال فيه: «إن مستقبل الحقوق الديمقراطية في بلدنا تعلق في الميزان في هذه الانتخابات .. إن آلاف الناخبين في فلوريدا الذين تظاهروا في الشوارع وأقاموا الدعاوى في المحاكم من أجل المطالبة بإعادة فرز الأصوات يتخذون موقف الحق نيابة عن كل أصحاب الحق من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ، والذين منعوا من أن يدلوا بأصواتهم».

« إن المسألة هنا ليست مسألة السياسات الحزبية . إن الصراعات التاريخية الصعبة التي خاضها الشعب الأمريكي من أجل الفوز بحق التصويت (الأمريكيون الأفارقة والبورطوريكيون والأمريكيون المهاجرون من هايتي) معلقة كلها في الميزان . فهذا نضال من أجل حقوق الشعب العامل ومن أجل الملونين . من أجل نساء الأمة . إنه نضال من أجل الانصاف والنزاهة والعدالة .. ولا يمكن أن يتم انتقال هادئ للسلطة حتى تعرف إرادة الشعب . ولا يمكن لشئ أن يسبب عدم الاستقرار قدر ما يمكن أن يسببه تقرير نتيجة هذه الانتخابات على أساس انكار واسع النطاق لحقوق الناخبين ..»

إن المخالفات التي ظهرت على السطح في فلوريدا تكشف عن الجزء الطاقى على السطح من جبل جليد ضخم موضوع في طريق الناخبين من الطبقة العاملة ، وبالمثل فإن المجمع الانتخابى هو عقبة.

إن الفوز ممكن في هذه القضية إذا خضنا نضالها في المحاكم (في الشوارع وفي قاعات النقابات وساحات المجالس التشريعية . «وإن صوت الشعب يجب أن يسمع» .

وخلال الأزمة أيضا أصدر الحزب الشيوعى الأمريكى بيانا اخر وهو كسابقه لم ير النور إلا في صحن الحزب . فى هذا البيان قال: «إن الحزب الشيوعى للولايات المتحدة الأمريكية حزب» ثورى سواالى للطبقة العاملة . وخلافا للأحزاب المسيطرة نحن مستحررون تماما من أسواق المؤسسات (الشركات الكبرى) وسيطرتها لسنا مقيدون بمرشحين آخرين أو بأحزاب أخرى . إننا صوت مستقل للبسار» . «مع ذلك فإنا قلقون من الانسحاق على نتيجة انتخابات ٧ نوفمبر فعلى الرغم من أن بيتنا وبين جور وليبرمان اختلافات إلا أننا نعتقد أن بوش وتشينى يمثلان خطرا جديدا على الديمقراطية وعلى أوضاع الأسر العاملة ، إن انتخابهما سيشكل نكسة لحقوق العمال وللحقوق المدنية ولحق النساء فى الاختيار .. إذا انتخبا فإن التأمين الاجتماعى ومدارسنا العامة وبيتنا وكل البرامج الحكومية التى تهدف إلى مساعدة الفقراء ستصاب بشلل رئيسى» ..

«إننا نؤمن حقا بأن الأولوية للناس لا

للأرباح وبأن الحاجات الإنسانية ينبغي أن تأخذ الأولوية على جشع المؤسسات .. لهذا فإن حزبنا يبقى على التزامه باشتراكية تقوم على ميثاق الحقوق ، ورؤيتنا للمستقبل هى أمة بدون فقر أو عنصرية أو حرب أو ظلم. «وما نفعله اليوم يقرنا إلى ذلك الغد الأفضل» ..

الحزب الشيوعى الأمريكى الثانى الذى ستعرض موقفه من أزمة نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية هو «حزب عمال العالم» ويلى من حيث الحجم والأهمية والنشاط «الحزب الشيوعى للولايات المتحدة الأمريكية» . وعلى الرغم من هذا فإنه خلافا للأحزاب التروتسكية الأوروبية مثلا لا يركز بشدة على شخصية الزعيم الروسى السابق تروتسكى أو على تاريخه وكتاباتة ، لا يكاد

الفائز الحقيقى فى الانتخابات .. هم الرأسماليون والمجمع الصناعى العسكرى

أزمة الانتخابات طرحنا للنقاش العلمى قضايا سياسية كان الشيوعيون وحدهم يتناولونها

القارئ لصحيفة هذا الحزب الأمريكى يلمس نزوعه التروتسكى من مقالات كتابه أو حتى من بيانات الحزب . ولعل السبب الرئيسى لهذا هو أن الحزب يركز بشدة على القضايا النضالية الآتية فى المجالات السياسية والاجتماعية ، بعيدا عن المناقشات النظرية التى تشغل الأحزاب التروتسكية عادة.

دأب «حزب عمال العالم» على خوض معارك انتخابات الرئاسة الأمريكية . وفى آخرها - التى جرت فى نوفمبر الماضى - كانت مرشحته لرئاسة أمريكا هى مونيكامورهد (وهى أفرو أمريكية) وكانت له أيضا مرشحة لمنصب نائب الرئيس هى غلوريا لاريفا (وهى لاتينية) . وبطبيعة الحال فإن رأى العام الأمريكى - أو الناخبين الأمريكين على نطاق واسع لم يعرفوا بوجود هذين المرشحين . فلا ذكر لحقيقة كونهما مرشحين «رسميا» ولهما برنامج انتخابى إلا فى صحيفة الحزب «عمال العالم» . وبطبيعة الحال لا يعرف عدد الأصوات الانتخابية التى أيدتهما ، إنما من المؤكد أنها ستنتشر فى «الوقائع» الرسمية (...).

مع ذلك فإن مصادفة مهمة حدثت وهى أن المؤتمر السنوى لهذا الحزب عقد فى نيويورك فى الأيام من ٢ إلى ٥ ديسمبر الماضى ، أى بعد أقل من شهر انتخابات الرئاسة ، وفى ذروة أزمة النتائج بين الحزبين التقليديين الديمقراطى والجمهورى . وكان من الطبيعى أن يتناول المؤتمر هذه الأزمة ، وهى التى لم تكن متوقعة ، وبالتالي لم تكن على جدول أعمال المؤتمر ومناقشاته بهذا المعنى المحدد . وقد وضع المؤتمر على جدول أعماله بعد الأزمة مناقشة موضوع «المغزى السياسى لمازق انتخابات الرئاسة الأمريكية من وجهة نظر الطبقة العاملة والمقهورين كافة» .

وفى المؤتمر قالت مرشحة الحزب للرئاسة مونيكامورهد «إن الحزبين الديمقراطى والجمهورى لا يمثلان إلا الطبقة الرأسمالية المحدودة، الطبقة التى تملك الثروات الهائلة لهذا البلد وتسيطر على البنوك والمؤسسات الضخمة» .

«إن الصراع القائم بين قادة هذين الحزبين هو صراع حول تحديد من يجمع الاسلاب فى هذا النظام الذى تسيطر عليه المؤسسات الاقتصادية» «إن سلطات فلوريدا (حيث موضع الأزمة الرئيسى) - بما فيها الشرطة دأبت على التحرش بالناخبين الافرو أمريكين وإبعادهم وتخويفهم . وقد أزاحت هذه السلطات أعدادا ضخمة من بطاقات التصويت التى أدلى عليها بأصواتهم



آل جور.. قبل الهزيمة

بكثير من الاهتمام وتصوره بأنه بالغ الأهمية وذلك لتقنع الجماهير بأنه قرار يضمن الديمقراطية في النتيجة النهائية».

وفي التحليل الأخير بالنسبة لهذا الحزب فإنه لا أهمية في الحقيقة إذا فاز بوش بالتراسة أو فاز بها جور ، فسيبقى «الكبار» والاعلام والاقتصاد برمته «إن حقيقة أن بوش قد يفوز مع أنه لا يملك أغلبية الأصوات الشعبية ، أو أن جور قد يفوز ومعه هذه الأغلبية ليست حقيقة يمكن أن تكون لها أية عواقب ، لقد فاز كثيرون من رؤساء هذا البلد في القرن العشرين - من هيرت هوفر إلى ليندون جونسون ورونالد ريجان - بالتراسة بأغلبية واضحة (من الأصوات الشعبية). ولكنهم بعد كل انتخابات فازوا فيها ارتكبوا جرائم ضد الشعب في الداخل والخارج. «والخطوة الأولى لوضع نهاية لهذا الوضع هي قطع الصلة مع حزبي الرأسمالية وفتح باب الصراع الجماهيري ضد السياسات الرجعية لكل منهما».

هذه هي آراء اثنين من الأحزاب التي تدافع عن مصالح الطبقة العاملة الأمريكية .. على الرغم مما بينها اختلاف فاتها تتبرأ عن جشع السلطة كما كشفت عنه مواقف وآراء وتصرفات قادة الحزبين الكبيرين اللذين يتبادلان تولي السلطة بوجهيهما التنفيذي والتشريعي في الولايات المتحدة.

هل ستساعد الأزمة الانتخابية الأمريكية - على إيقاظ الرأي العام الأمريكي على مدى معاناة الديمقراطية الأمريكية من احتكار الحزبين الديمقراطي والجمهوري للسلطة الأمر الذي يمكن الجزم به أن هذه الأزمة فتحت الطريق بلا رجعة أمام ادراك الطبقة العاملة الأمريكية والمتحالفين معها بحكم المصالح والأحلام - الأقليات والنساء والفقراء والمهاجرين - على أهمية وضع ثقلها كله في العمل السياسي .. لا الابتعاد عن المشاركة فيه.

الديمقراطية في أنحاء العالم » كما يدعى الجنرال تورمان شوارزكوف القائد العام للحرب الأمريكية ضد العراق عام ١٩٩١ وأحد قادة حملة بوش الانتخابية.

ويقول فريد جولدستين - أحد أبرز المحللين السياسيين في «حزب العمال العالمي» - أن أوضح الأدلة على ما بين الحزبين المتصارعين من اتفاق على إبقاء النظام والحق الهزيمة بمن يريدون تطويره أو حتى إصلاحه هو سعي كل من بوش وجور لترك انطباع كاف بأنه إن فاز سيعظم إلى الإدارة برئاسته فعاليات من قادة الحزب الآخر: سيدخل ديمقراطيون في إدارة بوش الجمهورية في حالة فوزه ، ويدخل جمهوريون في إدارة جور الديمقراطية إذا فاز في النهاية (...).

مع ذلك فإن قادة هذا الحزب الأمريكي - الذي يعد أكثر تطرفا من «الحزب الشيوعي الأمريكي» - يؤكد في البيانات التي صدرت عن مؤتمره العام السنوي أن ما حدث في الانتخابات الأخيرة يمثل «لجنة للرأسماليين الأمريكيين ولقطاع الأعمال الكبيرة. فإن الحزبين اللذين خلفوهما يقوضان صورة واشنطن في المضمار العالمي ويجعلان الجماهير في داخل أمريكا تزداد استهزاء بشأن سياسات البرجوازية الأمريكية . بالإضافة إلى هذا فإن الصراع يرسى الأساس لحرب سياسية طويلة ومكشفة بين الحزبين في وقت يتراجع فيه الإنتاج الصناعي الأمريكي وبدأ الكبار يخافون من انحدار اقتصادي ، ولهذا فانهم (أي كبار الرأسماليين) يتطلعون إلى الأقل ديمقراطية بين المؤسسات الأمريكية ، أي المحاكم .. ويبقى أن نرى إذا كانا الحزبان سيمارسان ضبط النفس بقرار من المحكمة العليا لولاية فلوريدا ، ويبقى أن نرى إذا كانا سيمارسان ضبط النفس بالاكتفاء بالصراع على مستوى الولاية».

ويقول بيان آخر للحزب أنه «سيحدث ضغط هائل من الطبقة الحاكمة على أحد المرشحين لكي يرضخ... ولهذا تتعامل أجهزة الاعلام مع قرار المحكمة العليا لولاية فلوريدا

الأمريكيون المنتمون للأقليات ، فضلا عن حرمانهم من حقوقهم الانتخابية والقبض عليهم يوم الانتخابات.

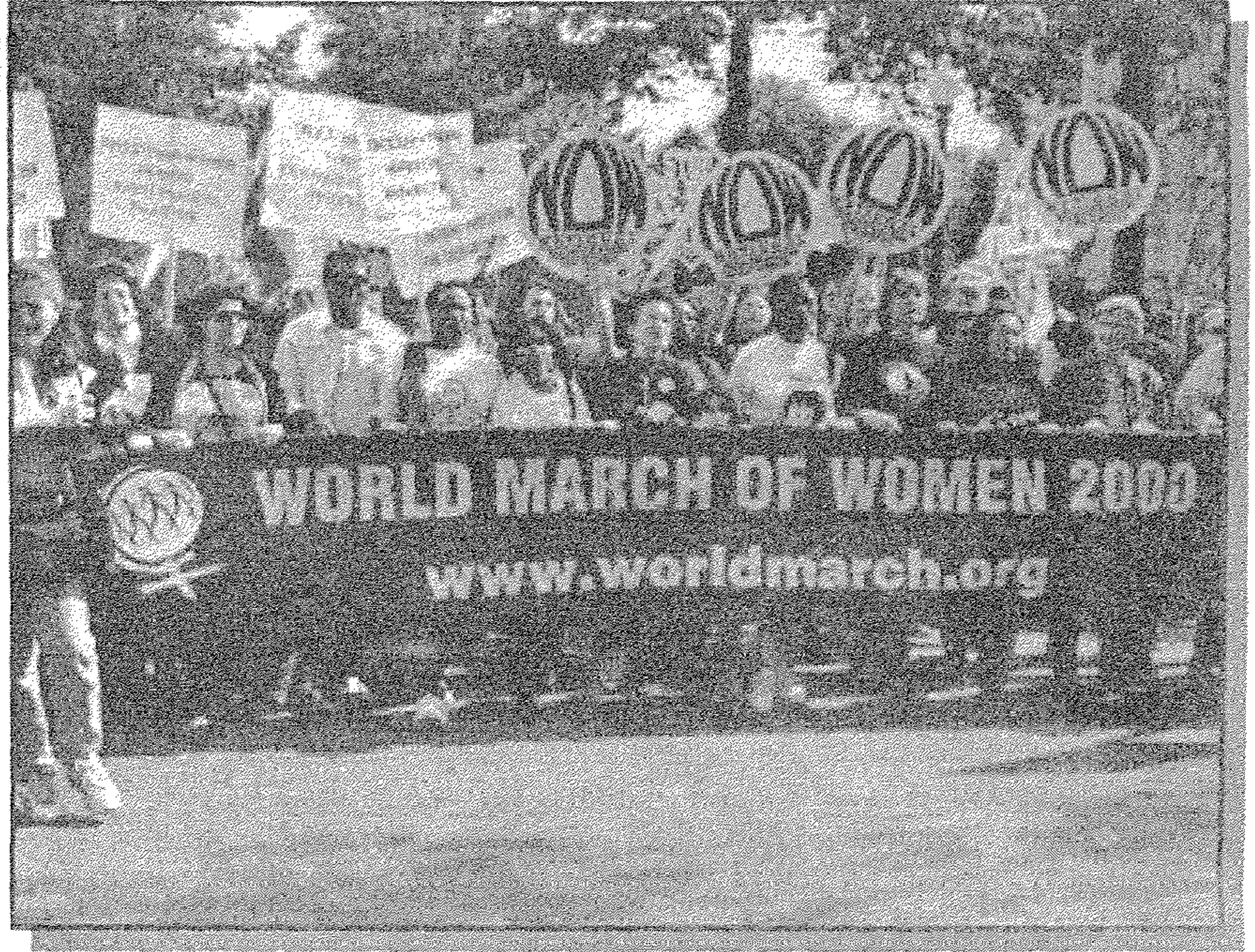
«إن على مؤتمرا هذا أن يحدد لنفسه طريقا مستقلا عن كلا الحزبين الممثلين لرأس المال الكبير».

والواضح أن زعماء الحزب المشاركين في المؤتمر - وكذلك صحيفته الأسبوعية «عالم العمال» شنا هجوما حادا على قادة الحزبين التقليديين الجمهوري والديمقراطي «الذين يخوضان صراع قطع رقاب فيما بينهما على النتيجة الشاية لانتخابات الرئاسة . ولكنهم حريصون بشدة على أن تبدو المعارك بينهما رصينة سواء كانت في ساحة القضاء أو في ساحة الرأي العام . حيث لا يوجد إلا الأدلة والحجج بكل أدب ، وهما حريصان على الرغم من كل ما بينهما من صراع على أن تبدو النتيجة التي سينتهي إليها القضاء دليلا على حكمة النظام ورسوخه ذلك أنهما متفقان على ضرورة بقاء النظام الانتخابي كما هو لأنه يخدم مصالحهما معا. فلا تسمع من أي منهما كلمة واحدة ضده».

وقالت الصحيفة إنه «لاهم أيا من الحزبين الديمقراطي أو الجمهوري في حقيقة الأمر أن يكون النظام قد سمح للسلطات باستبعاد فلوريدا .. والأمر في النهاية مرهون بقوة العضلات السياسية لفريق جورج بوش الابن من المحامين والمستشارين القانونيين وخبراء التظليل الاعلامي أو قوة عضلات فريق جور لفرد قدرته على أن يقلب الأرض والنساء بحثا عن أصوات ضائعة له».

وفي رأي المحللين السياسيين لهذا الحزب الشيوعي أن كل ما يحير الفريقين الجمهوري والديمقراطي هو إذا كان ينبغي التركيز على «مظهر العدالة» أو التركيز على الانتهاء بسرعة إلى حل لمشكلة نتيجة الانتخابات . وأن الحزب الديمقراطي لم يسارع إلى الكشف عن استبعاد عشرات الآلاف من أصوات الناخبين الأفرو أمريكيين في فلوريدا ردا على اتهام الحزب الجمهوري للديمقراطيين باتخاذ موقف «معاد للعسكريين الأمريكيين» عندما استبعدت أصوات غيبية وردت من القواعد العسكرية الأمريكية ولا تتوافر فيها الشروط القانونية والزمنية . مع ذلك فإن الحزب الديمقراطي - في تقديرهم - بدلا من أن يواصل معركة الدفاع عن الحقوق الانتخابية للأقليات التي أهدرت في فلوريدا من أجل أن يفوز بوش الذي يعرف ميل حزبه اليسيني ضد الحقوق المدنية للأفراد الأمريكيين والفقراء والنساء والعمال - فإنه رفع راية الاستسلام فيما يتعلق بأصوات العسكريين آنية من الخارج حتى لا يتهم بالعداء لأولئك الذين يدافعون عن الأمن القومي لأمريكا وعن

عشرة آلاف امرأة .. شاركن فى مسيرة النساء ضد الفقر والعنف



مسيرة النساء .. واشنطن ١٥ أكتوبر ٢٠٠٠

لتجاوز النظام الاجتماعى الاقتصادى العالمى القائم على الانقسام الطبقي والاستغلال الكثيف الذى يولد افقارا ويؤسا متزايدين.

ولم يكن هذا وحده هو سبب اختيار الشعار ، بل كان هناك سبب آخر يتمثل فى إحياء الذاكرة النضالية للنساء الكادحات، فقد كان هذا هو نفسه الشعار الذى أطلقتته خمسة وثلاثون ألف امرأة من عاملات النسيج فى مدينة «لورنس» الأمريكية سنة ١٩١٢ أضربن عن العمل من أجل زيادة الأجور ومن أجل حياة أجمل اخترن لها الورد عنوانا..

وقد كان إضراب عاملات لورنس اللاتى إنتبن إلى ثلاثة وعشرين قومية من القوميات المهاجرة إلى أمريكا إضرابا ناجحا بكل المقاييس، إذ جرى تنظيمه بدقة واستطاعت النساء التناوب على حمايته من كاسرى الإضراب حتى حصلن على مطالبتهن ، وكن يصدرن مطبوعات فى خمسة وأربعين لغة من لغات النساء المهاجرات، فى تعبیر وتنظيم مبكرين جدا لروح التضامن الأسمى فكرا وممارسة.

وكأنه كان هناك قبس من القوة الروحية والنضالية الهائلة التى تمتعت بها نساء «لورنس» أخذ يسرى فى قلوب نساء «كيبك» التى تضم بدورها عشرات من الجنسيات المهاجرة إلى كندا تعيش أغلبها فى ظروف بائسة.

وأخذت هذه الروح نفسها تسرى فى أوساط عشرات من المنظمات الأهلية فى

حدث فى نيويورك وفى واشنطن وبين ما حدث فى «سياتل» قبل عام ، حين نجح تجمع المنظمات الأهلية بمظاهراته الحاشدة فى منع منظمة التجارة العالمية من اتخاذ قرارات ضد شعوب العالم الثالث، فإن الأمر مع مسيرة النساء قد اختلف من زوايا كثيرة بالرغم من أن روح «سياتل» بدا أنها ترفرف على المسيرتين الكيبرتين فى واشنطن ونيويورك وعلى اللقاءات التى أحرقتها المندوبات مع مسئولى البنك الدولى وصندوق النقد.

فقد بدأ الاعداد للمسيرة العالمية للنساء قبل إنطلاقة «سياتل» بأربع سنوات كاملة حين نشأت الفكرة لدى منظمة إتحاد نساء كيبك فى كندا ، وكان الاتحاد يعقد مجموعة من الندوات وورشات العمل والمسيرات تحضيراً لمؤتمر المرأة العالمى الرابع فى «بكين» والذى نظمته الأمم المتحدة.

وفى إحدى المسيرات فى شوارع مونتريال عاصمة مقاطعة «كيبك» أطلقت النساء شعار «الحبىز والورد» فى تعبیر بليغ عن الأحلام البسيطة للإنسانية فى توفير غذاء كاف وورود للجميع علامة على صحة الحياة وجسالتها ، وشوقا

رسالة نيويورك

فريدة النقاش

فى مشهد مهيب صباح السابع عشر من أكتوبر سارت مشلات لعشرة آلاف امرأة كن قد بدأن التظاهر أمام مقر الأمم المتحدة فى الشارع الثانى والأربعين فى نيويورك وكان الأمين العام كوفى عنان قد وعد بلقاء المندوبات إلا أن قصة شرم الشيخ الأمنية من أجل الوضع فى فلسطين غيبتته قسرا لتستقبلهن الأمينة العامة المساعدة «لويز مفرااتشيت» ، وقد حملن إلى الأمم المتحدة صناديق بها عبتات من توقيعات ملايين النساء والرجال يساندون المطالب العالمية للنساء ضد الفقر والعنف ، بعد أن كن قد سلن قبل ذلك الوثيقة الموجهة للأمين العام ولكل من رئيس البنك الدولى ومدير صندوق النقد الدولى والتى أسهمت مشات من مندوبات المنظمات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط بئتين إلى مائة وتسعة وخمسين بلدا فى كتابتها فى صياغة ديمقراطية جذرية .

وتضمنت الوثائق مطالب نساء العالم ورؤيتهن والأسس التى بنين عليها تطلعهن لعالم جديد ، عالم خال من الفقر والعنف وكل أشكال الاستغلال وعدم المساواة والتمييز، عالم يصبح فيه التكيف الهيكلى تحولا هيكليا يفضى إلى برنامج احتماعى جديد على كل المستويات المحلية والوطنية الإقليمية والعالمية.

وإذا كانت هناك أوجه تشابه كثيرة بين ما

العالم أجمع خاطبها إتحاد نساء كيبك في شأن المسيرة حتى زاد عددها في ١٧ أكتوبر ٢٠٠١ عن ستة آلاف منظمة من مائة وتسعة وخمسين دولة ، استطاعت أن تجتمع أربعة ملايين وسبع مائة ألف توقيع على المطالب المقدمة للأمين العام للأمم المتحدة والوثيقة التي تلتسبها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، في مسيرات سلمية لم تسع الشرطة للاصطدام بها ، وكسنت هذه فروع أساسية بين هذا الحدث الضخم والتاريخي وبين « سياتل » التي نحتفل الآن بمرور عام عليها والتي خطت في أواخر القرن العشرين صفحة جديدة في الذاكرة النضالية للشعوب ، وألهمت حركات مشابهة في بانجوك وداقوس ولندن وماسايتلا وبراج ، ومات علينا أن نستخلص منها الدروس والخبرات .

فإذا تقول الوثيقة التي قدمتها مندوبات عن نساء العالم إلى الأمين العام للأمم المتحدة وهي مكتوبة لا فحسب بروح شعرية ونضالية عالية معنا وإنما أيضا من واقع معرفة عميقة بحالة النساء الفقيرات في العالم أجمع لا في الجنوب وحده وإنما في الشمال أيضا ، بعد أن ضربت سياسات الليبرالية الجديدة وحرية السوق الكثير من الحقوق الاجتماعية للكادحين ، كانوا قد اكتسبوها بعد نضال طويل ضد جشع الرأسمالية ونزعتها الوحشية لمعاظمة الأرباح على حساب أي شيء ، وكان هذا النضال قد أدى كسا نعرف إلى بناء دولة الرعاية الاجتماعية التي أخذت تنهار تحت ضربات العولمة والشركات متعددة الجنسية التي وجهت لها وثائق المسيرة نقدا حذرا شاملا ، متهمة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنهما ليسا إلا خادمين

مطبعين للاحتكارات الكبرى وأن سياساتهما هي امتداد للاستعمار .

تقول الوثيقة المقدمة للأمين العام إننا نحن نساء المسيرة حفيدات لجدات من كل أنحاء العالم ناضلن طيلة عقود بل وقرون حتى يحصلن على حق التعليم وحق التصويت والترشيح في الانتخابات ، ضد الاغتصاب والعنف الجسدي ، ومن أجل أجر متساو للعمل المتساوي ، والمشاركة السياسية على قدم المساواة ، والحق في تملك الأرض والرعاية الاجتماعية ، ونحن الآن نريد أن نبني على كل ما اكتسبته جداتنا ، ونرفض التضحية بالنساء على مذبح القوى الأيديولوجية والدينية والثقافية والاقتصادية أو الاتجاهات التي تواصل تهديد المرأة ونفي حقوقها الإنسانية .

وقد اخترنا نحن ممثلات نساء العالم الأمم المتحدة باعتبارها المنبر السياسي على الصعيد العالمي لتكون ذروة لقاءاتنا ومظاهراتنا وأنشطتنا ولنقدم لها مطالبنا رغم انتقاداتنا الجذرية لها .

ذلك أن مسيرتنا هي عمل سياسي بالأساس يقول بأولوية السياسي على الاقتصادي وعلى المصالح المالية للأقلية ، ونحن نطالب بتجديد وإصلاح النظام الاقتصادي العالمي في زمن تعمل فيه الأسواق المالية دون قانون أو رقابة من المواطنين لتحول العالم إلى سوبر ماركت ضخم يراكم الأغنياء فيه المنافع ، ويشنون حربهم على الإنسانية بما يترتب على ذلك من جرحى ومبعدةين ولاجئين وقتلى ، ولذلك كله فإننا نخطب من خلالك أيها الأمين العام كل الرجال والنساء الذين يسيطرون على دفة

الحياة السياسية ، وما تزال النساء بينهم أقلية .

نحن النساء نريد أن نجعل القرن الواحد والعشرين قرنا لإحترام حقوق الإنسان كافة وممارستها فعليا في كل المجالات المدنية ، والسياسية ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واعتبار حقوق المرأة النوعية جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان عامة . ونريد أيضا أن يكون هذا القرن الجديد زمنا لتوزيع ثروات الكوكب الجماعية بالتساوي بين البلدان والشعوب وبين النساء والرجال .

ونحن نساء المسيرة نؤمن إيمانا عميقا بأنه بالرغم من الحاجة الماسة لإصلاح الأمم المتحدة التي لا بد من توجيه نقد جدي لها ، فإنها مع ذلك كله تمثل لنا أملا . . وسوف تظل تثبت بإعلان قمة الألفية لرؤساء الدول الذين التزموا فيه بتحويل الأمم المتحدة إلى أداة أكثر فعالية لوضع الأولويات وتنفيذها ، من أجل تنمية لكل شعوب العالم ومن أجل محاربة الفقر والجهل والمرض والظلم ، ومحاربة العنف والرعب والجريمة ، ووضع حد لاستنزاف البيئة بيت الإنسانية المشترك ، وسوف نظل نتمسك بهذه الوعود التي نريد أن نراها أفعالا .

ولأننا أخذنا هذه الوعود مأخذ الجد فإننا نقدم للأمين العام للأمم المتحدة همومنا وانتقاداتنا ومقترحاتنا ، مع إيماننا العميق بأن النضال ضد كل المثالب وأشكال الظلم والاستنزاف لا يمكن أن يكون ظاهرا في غياب المساواة بين النساء والرجال . والمساواة بالنسبة لنا هي غاية ووسيلة في الوقت ذاته لتحقيق السلام والعدالة والتنمية ، ويعرف الملايين على امتداد المعمورة والنساء في القلب منهم أن مجتمعا إنسانيا قويا وموحدا وصلبا هو وحده القادر على القضاء على الفقر والعنف .

إن نموذج التنسية الشائع الآن والذي يعممه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد أدى إلى استبعاد الملايين وإلحاق شتى المظالم بهم .

ولأننا نساء جنن من شتى الخلفيات السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية ومن قلب القاعدة الشعبية فإننا نعرف جيدا معنى هذه المظالم ، فالفقر لا يعرف حدودا ، والعنف ليس محصورا في طبقة بعينها وهما يؤديان معا إلى التأخر والتعاسة .

والشيء الذي لا شك فيه هو أن النساء هن من أقرب الحلفاء للأمم المتحدة ولأهدافها . فنحن رغم انتقاداتنا الجذرية نعرف أن



المرشحات



فريدة النقاش (في اليسار) وأعضاء مشاركين في المسيرة

. وفي هذا الصدد وجهت الوثيقة نقداً عنيفاً لإعلان الأمين العام أن الأمم المتحدة هي حليف قوى للقطاع الخاص وتأكيده أن العولمة تقدم فرصاً رائعة للجميع متجاهلاً المآسى التي تلحقها هذه العولمة بالملايين . وطالبت الوثيقة أيضاً بفرض ضريبة توين على معاملات البورصة، وتخصيص ٠.٧٪ من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الغنية لتنمية البلدان الفقيرة وإنشاء مجلس أمن اقتصادي عالمي وإلغاء سرية الحسابات في البنوك.

وتضمنت المطالب الخاصة بمحاربة العنف ضد المرأة التدخل لوقف الحروب ونزع السلاح وتصفية الاحتلال ودعوة الحكومات للتصديق على إعلان المحكمة الجنائية الدولية واتخاذ الإجراءات التي تعاقب على جرائم الاغتصاب والعنف ضد المرأة والتجارة في أجساد النساء وإدانة أي مؤسسة كانت تدعو للعنف ضد المرأة أو تمارسه . ومن الطريف أن الوثيقة طلبت إلى الأمين العام نفسه كرجل - أن يتمتع عن ممارسة أي نوع من العنف ضد النساء ، بل أن يتصدى لقيادة الحملة لتصفية هذا العنف.

واستطاعت النساء العربيات تحويل المسيرات والمؤتمرات الصحفية والاجتماعات إلى مناسبة لإدانة ممارسات الاحتلال الاسرائيلي الوحشية ضد الشعب الفلسطيني ورفع علم فلسطين ولافتات لدعمها بمساندة قوية من كل نساء العالم خاصة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

كان عدد التوقيعات التي جمعتها نساء العالم على إمتداد العام ومنذ الإطلاق الرسمي للحملة في الثامن من مارس قد وصل إلى أربعة

وقدمت الوثيقة نفس المطالب التي كانت مذكورة المسيرة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد بلورتها بصورة أوسع وأشمل وعلى رأسها المطالبة بإلغاء ديون العالم الثالث ، وكإجراء عاجل ومؤقت إلغاء ديون الدول الأشد فقراً وهي حصراً ثلاثة وخمسون دولة من الجنوب ، والعمل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهي مؤسسات نظرياً تابعة للأمم المتحدة على وقف سياسات التكيف الهيكلي القائمة على الخصخصة وتخفيض عملة البلاد الفقيرة ووقف برامج الرعاية الاجتماعية وإطلاق حرية الأسواق وانسحاب الدولة من ميدان الخدمات وتخطيط الاقتصاد وكلها إجراءات أدت للإفقار الشامل

«علينا أن نضرب لأن

الكادحين يطرقون

الأبواب ويفتحون

أفقا من أجل

عائلة التضامن

جهودها قد أسفرت عن بعض التحسينات خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة الأساسية .ولابد من الاقرار بأن النساء استطعن إنجاز ثورة في القرن العشرين دونما إراقة دماء ، فقد تغيرت حياة الأسرة وعلاقات العمل ، والروابط بين الرجال والنساء ، واستطاعت النساء وضع بنية القوة موضع تساؤل واستطعن أيضا التحكم في صحتهن الانجابية وتمكن من السيطرة على أجسادهن إلى حد . ومع ذلك ، فإذا توقفتنا قليلا لنرى معاً العالم بعيون النساء والفتيات بخاصة سوف نجد ما يلي:

إن سبعين في المائة من هؤلاء الذين يعيشون تحت خط الفقر في العالم أجمع هم من النساء والأطفال ، وتملك النساء أقل من واحد في المائة من ثروات الكوكب ، ويعملن سبعين في المائة من ساعات العمل ولا يحصلن في مقابل ذلك الا على ١٠٪ من الدخل . وهناك كإحصاء رسمي مائة وعشرة ملايين من الفتيات يعملن في أعمار ما بين أربع سنوات وأربعة عشرة عاما وذلك دون حساب للعمل المنزلي ، وتكسب النساء عامة ما هو أقل من أجور الرجال بنسبة خمسة وعشرين بالمائة . وفيما يخص المشاركة السياسية فليس هناك بلد واحد حتى الآن جرى تمثيل النساء في مؤسساته السياسية بنسبة عددهن . وهناك أربعة عشرة امرأة لكل مائة رجل يشغلون المواقع السياسية العليا ، وتقدر الأمم المتحدة أننا نحتاج إلى خمسمائة عام قبل أن يصبح الرجال والنساء متساوين في المواقع الاقتصادية العليا .

وعلى اتداد المعمورة يدخل مليون طفل إلى سوق العمل الجنسي كل عام أغلبهم من الفتيات ، ويجري اغتصاب واحدة من كل أربع نساء على امتداد المعمورة.

وقد أصبح الاغتصاب أداة أساسية في كل النزاعات المسلحة طيلة القرن العشرين وحتى القرن الجديد ، وقدر البنك الدولي الآثار التي تفضي إلى الموت بسبب العنف ضد المرأة بأنها تساوي تماما ضحايا مرض السرطان . وعلى مستوى التعليم فإن ثلثي الأطفال المحرومين من التعليم هم من الفتيات ، وتعمل الفتيات خاصة في بلدان العالم الثالث عملا منزليا شاقا منذ من الخامسة ما بين أربعة وستة عشر ساعة في اليوم وتمثل النساء أربعين في المائة من قوة العمل الزراعية في العالم ولا يملكن سوى ١٪ من أراضي المعمورة الزراعية ورغم كل الجهود والتشريعات فما تزال مليوناً امرأة يتعرض للتشويه الجسدي بالختان كل عام .

إن ما يميز العنف عامة عن العنف الموجه للنساء هو أن ضحية النوع الأخير من العنف تتعرض له فقط لكونها امرأة لا غير .

● الأسواق المالية حولت العالم إلى «سوبرماركت»

يراكم فيه الأغنياء المنافع.

● ٧٠% من الذين يعيشون تحت خط الفقر

فى العالم من النساء.

● النساء يعملن ٧٠% من ساعات العمل

ولا يحصلن إلا على ١٠% من الدخل.

ملايين وسعمائة ألف توقع من كل البلدان. وفى لقاء آخر بعد إنتهاء نشاطات الترويج للسيرة فى نيويورك تداولت المنسقات العالميات فسادا بينهن حول مواصلة جمع التوقيعات وارسالها تباعا للمنظمة الدولية والتوعية بأهداف السيرة وتوسيع قاعدة مشاركة المنظمات. من الاتجاهات والشايع كافة فيها. سواء كانت نسائية حزبية أو نقابية. منظمات بيئية أو منظمات دينية تقف ضد الظلم وتؤمن بالمساواة.

التحدث «الحملة من أجل المسيرة للقضاء على الفقر والعنف ضد المرأة» شكلا تنظيميا مبتكرا سرنا ولا مركزيا. ورغم أنه كان هناك مركز أولى هو «اتحاد نساء كيبك» الذى أطلق المبادرة ثم توسع بعد ذلك ليشجع لجنة تنسيق دولية تضم خمسة وأربعين مندوبة تمثلن أقاليم العالم. إلا أنه لا هذا ولا ذاك كان مركز قيادة أو إصدار أوامر أو اتخاذ قرارات بل مركز تنسيق وتنظيم واتصال لتبادل الخبرات والنشاط حول كل شئ وإجراء الترتيبات الادارية للسوقمقات التحضيرية ومخاطبة المسؤولين وتوفير مميزات للأعمال الأساسية وللطوارئ. وقامت كل المنظمات المحلية والاقليمية بدورها بمخاطبة المسؤولين كجزء من نشاطها. ونجحت غالبيتها فى تغطية ملفات الوفد السياسى الذى ضم مندوبة واحدة على الأقل من كل بلد. وقد شارك هذا الوفد فى لقاء الأمم المتحدة.

وعلى الأرض ومع تواصل العمل المشترك استطاعت هذه المنظمات أن تعكس حقيقة التنوع والغنى والتعدد فى الحركة العالمية النامية المناهضة للعولمة الرأسمالية والساعة حثشا لبناء أمة جديدة وكان التركيز على قضية المرأة طبيعيا لأن منظمة نسائية هى التى أطلقتها وكان أيضا اختيارا لأضعف القوى الاجتماعية على الصعيد العالمى التى تتلقى ضربات العولمة وهى ملايين النساء والأطفال.

وعادة ما تكون القوى الضعيفة أقل وعيا وأدنى قابلية لتنظيم صفوفها. وربما أيضا أكثر ميلا للعمل الفردى خاصة بحكم وضع النساء فى ظل هوس المنظومة الاقتصادية الجديدة التى أطلقها البنك الدولى وارتبطت بحرية السوق والخصخصة وركزت على تنمية المشروع الفردى الصغير والقروض بالغة الصغر فى أوساط النساء الفقيرات، وهى المشروعات التى جعلت الفقيرات أكثر هشاشة وهامشية وعزلة عن بعضهن البعض، وأبعد عن التنظيمات النقابية والحزبية والعمل الجماعى بل وأيضا أقرب للدخول فى منافسات قاتلة فيما بينهن على الأسواق المحدودة بسبب انتشار الفقر والبطالة، والموارد الشحيحة التى استنزفها الفساد وتشوهات التنمية.

إفريقية تشارك فى الإعداد



وهنا يبرز لنا عنصر آخر هو ذلك الجهد الخلاق الذى بذلته آلاف المنظمات لجذب النساء للتوقيع على المطالب والإضرابات لجذب النساء للتوقيع على المطالب ودفعهن للمشاركة فى النشاطات المختلفة وإثارة حماسهن للعمل الجماعى، والمشارك بين منظماتهن الصغيرة ودعوتهن للوصول إلى الأسئلة النقدية الأساسية حول طبيعة العولمة والليبرالية الجديدة وجوهرها اللاإنسانى النقعى والوحشى.

كذلك أتقنت المنظمات الديمقراطية ومنظمات النساء استخدام وسائل الاتصال الحديثة بكفاءة عالية فكان الانترنت والإي ميل والفاكس عوامل لاخترق الحدود والفضاءات وتجاوز القيود وخلق التواصل الإنسانى، فلم تبق هذه الوسائل مجرد أدوات للبورصات والأموال الطائرة وكبار الرأسماليين وتجارب الحروب فقط بل أصبحت امكانية مفتوحة للنضال الشعبى والأمنى.

وقد أكدت رسالة النساء لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى إننا لا نقف ضد العولمة على إطلاقها وإنما نكافح من أجل عولمة من نوع جديد يجرى توزيع الثروة فيها بعدل بين سكان الكوكب وبين الرجال والنساء وتتضمن الشعوب فى ظلها. ومثلنا مثل الكثير من نشطاء المجتمع المدنى تدعو إلى بريتون وودز جديدة. وتسجل الرسالة إحصائية دالة هى أن ٦٣٪ من المساواة قروض البنك الدولى تذهب لتنفيذ سياسات التكيف الهيكلى وليس لتخفيف الفقر. وقالت الرسالة أنه إذا بدا أن وضع النساء يتحسن ظاهريا فما ذلك إلا لأن وضع الرجال يتدهور.

لعله من السابق لأوانه بعد عام واحد من سيائل وبضعة شهور على مسيرة النساء أن نقول بتفاؤل أن احتمالات الثورة الاجتماعية العالمية تنفتح من جديد على أفق تجاوز الرأسمالية. وأن امكانية التجاوز السلمى لها تلك التى قال بها لينين قبل عقود هى إمكانية كبيرة، لكن علينا أن نفرح لأن الكادحين بطرقون الأبواب ويفتحون أفقا من أجل عولمة التضامن. من أجل السلام والعدالة والمساواة لكل شعوب الأرض مهما كان الطريق صعبا وطويلا:

قالت النساء فى ختام رسالتنهن إلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

نعرف جيدا أن ما نعترض عليه قوى وراسخ، وما ندعو إليه صعب وبعيد المنال. لكننا سوف نكافح من أجل حلمنا.

المحافظون الألمان و«الثقافة القائدة»

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب

عولمة ووحدة أوروبية .. وانفلاق ثقافي

الديمقراطيين الاجتماعيين في واحدة من أهم مقاطعات ألمانيا هي محافظة هيسين (عاصمتها فرانكفورت على نهر الماين) وكان المحافظون قد أداروا المعركة حول الموقف من الأجانب في ألمانيا، وبالتحديد باستغلال النقاش حول قانون منح حق المواطنة الألمانية (جواز سفر ألماني) أيضا لمن يحتفظون بجنسيتهم الأصلية إذا ما توافرت لديهم شروط الحصول على الجنسية الألمانية. المحافظون حذروا من «ازدواج ولاء» المهاجرين، واعتبروا ازدواج الجنسية مشكلة أمنية واجتماعية. وآثاروا المخاوف بالتحديد من ٢٣ مليون تركي في ألمانيا يمكن أن يحصل جزء كبير منهم على الجنسية الألمانية بفضل مشروع القانون المطروح آنذاك.

وقد شن المحافظون الحملة تحت شعار مضلل يقول نعم للدمج (دمج الأجانب في المجتمع) ولا للجنسية المزدوجة. هذا في بلد يعيش فيه ملايين المواطنين ممن يحملون الجنسية الألمانية إلى مع احتفاظهم بجنسيتهم البولندية أو الروسية أو الأوكرانية وغيرها. تحديدا بقرار من حكومات المحافظين ذاتها والتي رأت في ذلك مصلحة لها ففتحت الباب «لاستيراد» نحو مليوني ناخب من البلدان المذكورة استنادا إلى أصلهم الألماني ولم يخب أمل المستشار السابق كول إذ صوت معظمهم لصالح حزبه.

وكنتم قد كتبت في عدد اليسار ٣ لسنة ٩٩ أن سياسة المحافظين «كانت بمثابة صب الزيت على نار العنصرية» وقتها راح لاجئ شاب من الجزائر معروف باسم عمر بن نوي (الاسم الحقيقي فريد قندال)، ضحية بعد مطاردة العنصريين له في مدينة المانية. في المقال المذكور جاء أيضا أن «لانتصار المحافظين في هيسين مغزى يتجاوز النجاح في الاستيلاء على حكومة إحدى المقاطعات

ما وجد المحافظون الألمان أنفسهم في مأزق بسبب سياساتهم المتناقضة والانتهازية. فهم من ناحية كانوا ولا زالوا من المبادرين بدفع مسيرة الوحدة الأوروبية ومن دعاة إزاحة كافة العوائق أمام العولمة، ولكنهم من ناحية أخرى واصلوا العزف على أوتار المخاوف القومية ساعين لكسب أصوات الناخبين من يمين المجتمع.

وضعف الألمان أمام دعايات الفكر القومي المتعصب والأفكار العنصرية يمثل عاملا مؤثرا في الحياة السياسية ومصدر قوة متجددا سواء لليمين المتطرف وللحفاظين وعنصر مؤثرا في الممارك الانتخابية.

التعبير البارز عن هذه الحالة شهدته ألمانيا بعد شهور قليلة من هزيمة المحافظين (تحالف الحزب المسيحي الديمقراطي والاجتماعي الديمقراطي) في الانتخابات العامة الأخيرة في ألمانيا وخروجهم من حكم دام ١٦ سنة. خلال أسابيع قليلة من شتاء سنة ١٩٩٩ تغير الطقس السياسي وعادت أرقام المحافظين للصعود في استطلاعات الرأي. وكان المحافظون قد لجأوا «لفزاعة الأجانب»، الحيلة القديمة التي أثبتت وثبتت نجاحها في ألمانيا المرة تلو المرة، وسهولة تأليب الرأي العام في ألمانيا ضد الأجانب قضية مرتبطة أوثق ارتباط بجذور فكرية لأيدولوجية لم تتخلص منها ألمانيا بعد، وبالأوضاع الاجتماعية القلقة لغثات واسعة وباستراتيجية المحافظين الألمان وتكتيكاتهم السياسية في النضال ضد اليسار والنقابات من ناحية، ومزاحمتهم لمنظمات اليمين المتطرف على أصوات قطاعات معينة من الناخبين من ناحية أخرى.

الكراهية .. كسلاح استراتيجي
بفضل سلاح الكراهية للأجانب استطاع الحزب المسيحي الديمقراطي إنهاء حكم

في السنوات العشر الماضية منذ الوحدة الألمانية قتل المتطرفون اليمينيون عددا يقدر بما يتراوح بين ٩٣ و ١٦٠ شخصا من الأجانب ومن الشباب اليساري ومن الفقراء والمعاقين. القائمة الأولى بأسماء القتلى والتي نشرت تحت عنوان «فلنعطي للضحايا أسماء» جاءت ثمرة بحث أجراه محررو جريدتين يوميتين ألمانيتين هما «برلينر تاجيس شبيجل» و«فرانكفورتر روندشاو». الصحفيون الذين لا يعتبرون هذا الرقم نهائيا التزموا معايير تقوم على دراسة النتائج المتوافرة في تحريات الشرطة والنيابة العامة وأحكام القضاء. الحالات المأساوية الأخرى والتي تؤكد جمعيات المجتمع المدني مسئولية اليمين المتطرف عنها لم تنته التحريات فيها أو لم يفصل فيها القضاء بعد. ولكن عام ٢٠٠٠ أتى بتطور مثير في موضوع كاد يعتبر من الحساسيات الطبيعية المصاحبة للحياة الاجتماعية.

فمنذ بداية صيف عام ٢٠٠٠ وألمانيا منشغلة بالموقف من الأجانب ومن النزعة العنصرية ومن نشاط وفكر النازيين الجدد. الموضوعات التي تجتبت السياسة وتجنب الإعلام السائد دراستها ومعالجتها طوال عشرات السنين أصبحت موضوع المناشآت الرئيسية. ولكن الاهتمام الذي بدأ في الإعلام الإلكتروني والمطبوع كرد فعل على عدد من الأحداث من بينها مقتل مواطن ألماني أفريقي الأصل في مدينة ديساو بشرق ألمانيا، والقضاء قنبلة على مواطنين روس وأوكرانيين من أصل يهودي وسط مدينة دولدورف في غرب ألمانيا تحول إلى حوار واسع في المجتمع. النقاش الذي تواصل بشكل شبه يومي، رغم مقاومة واضحة من المحافظين بدعوى أن الإعلام يبالغ، كشف المزيد من الحقائق الخافية أو المخفية. وسرعان

فقد بين هذا الانتصار إن اتجاهها سياسيا أسقطه الشعب في الانتخابات العامة... بسبب سياساته الاجتماعية والاقتصادية يمكنه أن يخرج من العزلة سريعا إن أجاد لعبة التضليل باستغلال المشاعر القومية والمخاوف الاجتماعية». ولكن سياسة الحزب المسيحي الديمقراطي تجاه الأجانب والتي يستنكرها المسيحيون وتعارضها الكنيسة ويرفضها الديمقراطيون ازداد انفضاحها وتمت عزلتها ونشأت فرصة تجاوزها بعد خروج المستشار كول وحزبه من الحكم.

«مناطق النازيين المحررة»

فضح الاعلام لليمين المتطرف وجرائمه المطالبة العامة بتصدي أجهزة الأمن لمنظّماته بل وبدء الحكومة بإجراءات حل واحدة من أهم منظمات النازيين الجدد وأكثرها نجاحا في جذب الشباب إلى فخاخ الأيديولوجية القومية العنصرية والعدوانية (الحزب القومي الديمقراطي)... جاء متأخرا وبمساافة سنوات بعد أن استلحل تأثير النازيين على وعي الأجيال الشابة وازداد نفوذهم في مناطق واسعة من ألمانيا. وكان النازيون الجدد قد أعلنوا منذ بضع سنوات عدة مدن وأقاليم «مناطق محررة وطنيا» ومنها عدة مدن صغيرة في ألمانيا الشرقية (فورتن وأجزاء من إقليم سيكسسه شفايتز) والمقصود أنها مناطق محررة من وجود الأجانب و من اليسار. وهي حال غير متصورة في بلد ذات دستور ديمقراطي. إلا أن الإدارات المحلية كانت قد استسلمت شيئا فشيئا لسطوة عصابات النازيين. ورغم نجاح النازيين المحدود في اختراق المجالس البرلمانية إلا أنهم مارسوا التأثير على العديد منها لأن المحافظين وأحيانا الديمقراطيين الاجتماعيين تبنا مواقف تلبى في النهاية مطالب اليمين المتطرف في

موضوع السياسة تجاه اللاجئين والأجانب. والشرطة سمحت للنازيين الجدد بتنظيم المظاهرات ما داموا يستندون إلى الاعتراف بشرعية أحزابهم. وبدلا من التحقيق بشكل جاد في الجرائم المقتربة ضد الأجانب كان هم الشرطة وسياسي الحكم المحلي هو الدفاع عن سمعة مدنها وقراهم بانكار وجود خلفية سياسية للجرائم المرتكبة.

ولكن أجهزة الدولة التي تعتري وجهها معالم الملل كلما تحدث الناس عن مظاهر العنصرية والتمييز وجرائم اليمين المتطرف أضطرت تحت ضغط الرأي العام العالمي والمحلي إلى وضع قضية العداء للأجانب والعنف اليميني على جدول أعمالها. وكانت الصحافة الأمريكية والأوروبية قد انتقدت الأوضاع في ألمانيا في سلسلة من المقالات في كبريات الصحف. وأكثر من دليل سياحي صادر في أمريكا وإنجلترا حمل تحذيرا من زيارة مدن ألمانية معينة بسبب الخطر النازي. وحذرت وزارة خارجية الولايات المتحدة مواطنيها من ذوى البشرة السوداء من السفر إلى مناطق عينتها بالاسم في مناطق ألمانية محددة بسبب العداء للأجانب وبسبب الأخبار المتواترة عما يتعرض له المواطنون الأجانب من أخطار. وبعد ادعاء اليمين والمحافظين الألمان المتكرر لسنوات عديدة بأن العالم كله يريد اللجوء لألمانيا طمعا في المعونات الاجتماعية وفي ارتفاع مستوى المعيشة فوجئ الرأي العام الألماني بعزوف خبراء الكومبيوتر الأجانب (تحميدا الهنود) عن القدوم لألمانيا رغم عرض الحكومة الألمانية بمنح بطاقات إقامة لثلاثين ألفا منهم وبمرتبات عالية للغاية ليسهموا في انهاض الصناعات الالكترونية في ألمانيا والتي تعاني من نقص مبرمجين شبان.

نتيجة تجاهل حكومات ألمانيا المحافظة للانزلاق التدريجي نحو هاوية العنصرية والعنف نشأ وضع خطر، ليس بالنسبة للأجانب فحسب بل على الديمقراطية وحكم القانون في المجتمع. وتكتشف ألمانيا الآن أنها تخلفت كثيرا عن العمل على تنفيذ قرارات البرلمان الأوروبي وعن جهود بقية دول الاتحاد الأوروبي في مكافحة العنصرية وظاهرة العداء للأجانب كشرط لضمان الديمقراطية وحقوق الإنسان.

للتحالف ضد اليمين

الوعي بالوضع وبضرورة مقاومة اليمين عجل بنشوء شبكة واسعة مترامية الأطراف من صحف كبرى وقنوات تلفزيونية والنقابات والعديد من منظمات المجتمع المدني. تنظم الشبكة أنشطة ضد اليمين في المحليات وتنشر في الانترنت بشكل شبه يومي مستجندات عن التصدي لليمين المتطرف ويحمل هذا التحالف رغم احتجاج بعض رموز الاتحاد المسيحي الديمقراطي اسم «الشبكة ضد اليمين». ولأول مرة في ألمانيا التي يجد الزائر في عدد من مدنها نصب تذكارية لضحايا جرائم النازيين الجدد يزور رئيس حكومة ألمانية أحد هذه النصب التذكارية. ولأول مرة تشارك رموز الحكومة الفيدرالية ورئيس الجمهورية في سلسلة من الفعاليات الجماهيرية ضد العنصرية والعداء للأجانب. في ظل حكومات المحافظين اقتصر الأمر غالبا على الاعتذار فقط لضحايا العداء للسامية، ومنذ بضع سنوات لم يستجب المستشار السابق كول لدعوته للاشتراك في جنازة عائلة تركية أحرقت النازيون بيتها وأفرادها في بيتها. رئيس وزراء مقاطعة هيسين رولاند كوخ من الحزب المسيحي الديمقراطي وصف الاعلام بالهيسترية في تناوله لأنشطة النازيين الجدد. وفي البرلمان رفض الاتحاد المسيحي مشروع قرار منع حزب النازيين الجدد «الحزب القومي الديمقراطي».

دور حكومة شرودر

وقلق المحافظين

قيادة الائتلاف الحاكم من الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر برئاسة المستشار شرودر، خاصة بعد الهزيمة الانتخابية في مقاطعة هيسين التي أشرنا إليها، لها مصلحة في إبطال مفعول ورقة «فزاغة الأجانب» في اللعبة السياسية. وتريد نقل الصراع السياسي إلى ميدان تعتقد أنها الأقوى فيه وهو ميدان الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والشفافية. وهي وإن كان توجهها الأساسي لا



جيرهارد شرودر



هلموت
كول

العامّة والتضامن والمساواة في الحقوق .وعند النظر مليا للورقة البافارية تثور أسئلة مهمة رغم الصياغة الحذرة للورقة : ما وضع حقوق الإنسان في ظل الثقافة المرشدة؟ وأى مبدأ قانوني سيكون الأبقى: هل هو الدستور الذي يؤسس الحريات والحقوق المدنية بما يتضمن بالطبع حق كل فرد في حرية الفكر والتعبير واعتناق ما يشاء من دين أو مذهب وينتمى إلى ما يشاء من حضارة؟.

إن تعريف وفرض ثقافة مرشدة أوقائده في أى مجتمع يحدد من حق كل إنسان في اختيار توجهه الفكري، والثقافي بحرية كاملة . ولن يكون لهذا المصطلح أو المبدأ أى معنى أو قيمة إن لم تكن له الوظيفة التقييدية الحمائية.

ليس سرا أن جهد المحافظين الألمان على الظهور بمظهر المدافع عن « مصالح قومية مهددة» يستهدف أن يرثوا ناخبي تيار اليمين الراديكالي والمتطرف .وحزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي في بافاريا يرفع دائما شعار انه لا يجوز أن تقوم حركة سياسية ديمقراطية على يمينه . ولكن تحقيق هذه الرغبة يعني إضطرار الحزب لتبني الحزب كل شعار جذاب يأتي به اليمين الراديكالي .السباق الجاري أو المزايدة بين احزاب المحافظين ومنظمات اليمين الراديكالي تتحقق أساسا على ظهر الأجانب وهو سباق دامى كما تبين قائمة ضحايا العنف اليميني في ألمانيا .

الثقافي والتمييز ضد ثقافات الشعوب الأخرى .وقد صاغت لجنة حكومية في بافاريا في بداية العام الماضي وقبل أن يصبح النقاش جزءا من الصراع السياسي بحذر بعض المقصود بالثقافة المرشدة نقرأ في الورقة أن اندماج الأجانب في المجتمع الألماني لا يعنى انصهارهم «وكذلك لا يعنى مجتمع التعددية الثقافية» .وتفسر الورقة المجتمع متعدد الثقافات تفسيرا سلبيا مشوها على أنه مجتمع تعيش فيه كل من الأقليات في عزلة وتقيم مجتمعاتها الموازية .بينما المقصود بالمجتمع متعدد الثقافات الاعتراف بالتعددية الثقافية والحوار والتبادل بين الثقافات ،وهو المنهج الوحيد الذى يؤدي لاندماج طوعى ديمقراطى وينعكس أثرا للحياة المجتمعية.

ثم تحدد الورقة ما تعنيه الثقافة القائدة بانها « الثقافة الغربية المسيحية » ، «القيم الأساسية المتضمنة في الدستور وبخاصة نظام دولة القانون» ،«ومناصرة مبدأ المصلحة العامة والتضامن والمساواة في الحقوق» ،«التخلي عن السلوكيات القومية الدينية المبالغ فيها و»إجادة اللغة الألمانية كشرط ضرورى للمشاركة في الحياة الاجتماعية» .

الصياغة المقتطفة اعلاه والتي قد تبدو مفهومة ومقبولة عند النظرة الأولى فقدت عناصرها الديمقراطية في مجرى النقاش إذ لم يعد المحافظون يتحدثون عن مبدأ المصلحة

يختلف كثيرا عن أسلافها المحافظين إلا أنها نفذت إجراءات اجتماعية جزئية لصالح الأسر عديدة الأطفال ،وسُجِرى تحسينا لدخول فئات منخفضة الدخل . وبالتنازلات التي قدمتها للرأسمال في المجال الضريبي تتوقع الحكومة أن تحقق نجاحا في الحد من ظاهرة البطالة وفي جذب رؤوس أموال أجنبية وألمانية للاستثمار في ألمانيا .

ولحكومة شرودر مصلحة أمنية وسياسية واقتصادية محلية وعالمية ،في تسهيل اندماج ملايين الأجانب في المجتمع الألماني .وقد لقيت إجراءات حكومة شرودر تأييدا لأنها تؤيد إحساس الناس بالأمن، وتصحح في نظر الناس صورة ألمانيا كما يحسون أن تكون ، وترد اعتبار ألمانيا في العالم .

المحافظون يتزايد قلقهم من التطور الجاري ،وهم يخشون بالدرجة الأولى فقدان ورقتهم الانتخابية الراححة .وهم يرون مستقبلهم في اعتمادهم الراسخ على قاعدة اجتماعية من أصحاب المصالح الصغيرة ،وفئات برجوازية صغيرة مثلت تاريخيا الوسط الاجتماعي الذي ترعرعت فيه الأفكار القومية العدوانية والعنصرية والعداء لليسار .وقد جذرت صحيفة المثقفين اليسيين « سونجه فرايهات » المحافظين قائلة لهم : لا تخطئوا التقدير قائم المقصودون بالحملة على اليمين ! وكان هذا بالضبط فهم عدد من قادة المحافظين للحملة المسعة ضد تيار اليمين الراديكالي ومواقفه العنصرية والقومية المتطرفة.

لماذا :الثقافة القائدة؟!

المحافظون الألمان ولسان قادة الحزبين الديمقراطى المسيحى والاجتماعى المسيحى في بافاريا اكتشفوا المخرج من مأزق سياستهم . التي لم يعد الدفاع عنها سهلا .في فتح معركة حول مضمون الثقافة بمطالبتهم باعتماد الثقافة الألمانية « ثقافة قائدة» أو «ثقافة مرشد» تجاه الثقافات الأخرى في المجتمع.

ولكن الرد الذى اكتشفوه أخيرا لمواجهة الأخطار المفترضة التي تواجه المجتمع الألماني بسبب المهاجرين ، آثار عاصفة من الأسئلة: ماذا تعنى الثقافة « المرشدة» أو «القائدة» ؟وكيف جرى تعريفها في أوروبا تحديدا حيث يمثل الاتصال والتبادل الثقافى ظاهرة يعيشها الناس كل يوم وكل ساعة في جميع مجالات حياتهم ؟ من يرشد من ومن يقود من ؟ وما هو وضع الناس من أصل غير ألماني ومن ديانات ليست مسيحية ؟.

مهما كانت التبريرات لا يمكن أن يؤدي اعتماد ثقافة «قائدة» سوى إلى الانغلاق

قمة هافانا لبلدان الجنوب ١٠-١٤ أبريل ٢٠٠٠

مولد حركة تحرر وطنى عالمى جديد

تقديم وترجمة:

عبد اللطيف حافظ

الولايات المتحدة ومن مختلف أرجاء العالم الخارجى ، يحاصرون المدينة وينظفون المظاهرات الصاخبة فى شوارعها منادين ليس بسقوط منظمة التجارة العالمية فحسب بل بسقوط الرأسمالية ذاتها وصندوق نقدها وبنكها الدوليين.

ولا يقتصر الأمر على تفجير المؤتمر من الخارج وإنما تفجيره من الداخل تناقضات المصالح بين أعضاء المنظمة ، فتقف البلدان النامية معارضة اتخاذ أى إجراءات جديدة للتحرير ، ومطالبة بحقوقها فى دخول سلعها إلى أسواق البلدان المتقدمة ، وتنقسم مجموعة الدول السبع الكبار على نفسها ، فترفض دول الاتحاد الأوروبى واليابان انفراد الولايات المتحدة وحدها بنصيب كبير من أسواق العالم وتحرير التجارة والاستثمار. وتكرر المظاهرات العنيفة ضد العولمة ولكن بصورة مصغرة من جانب الجماهير التى حضرت من مختلف البلدان إلى سويسرا أثناء انعقاد منتدى دافوس الاقتصادى العالمى فى يناير عام ٢٠٠٠ ، وتتجدد هذه المظاهرات مرة أخرى فى باليجواك (تايلاند) أثناء انعقاد مؤتمر الأنكساد للنظر فى تحقيق مطالب البلدان النامية من خلال إدخال بعض التعديلات على نظم ولوائح منظمة التجارة العالمية.

وفى براج ومن بعدها واشنطن فى أكتوبر عام ٢٠٠٠ تصب المظاهرات جام غضبها على اجتماعات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى باعتبار أن سياساتهما مسئولة عن إفقار شعوب الجنوب ، وتشارك مسيرة نساء العالم ضد الفقر والعنف بنصيبها فى الاحتجاج على هذه السياسات ، وتطالب بإجراءات حازمة لمكافحة الفقر وتحقيق عدالة

وفى كندا اجتمعت فى أوائل نوفمبر ١٩٩٩ لجنة الاتصال الدولية للاتفاق على تنظيم «مسيرة نساء العالم ضد الفقر والعنف» ، على أن تبدأ وقائع الحملة ، ثم المسيرة الوطنية فى كل إقليم وبلد على حدة اعتبارا من ٨ مارس ٢٠٠٠ يوم المرأة العالمى وامتدت على مدار الشهر ، ثم تنوج بمسيرتين فى أكتوبر ٢٠٠٠ أولاها فى واشنطن احتجاجا على سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، والثانية فى نيويورك لتسليم المطالب وسلايين التوقيعات لأمين عام الأمم المتحدة (٢).

وتجذب الأحداث الجسام فى نوفمبر ١٩٩٩ أنظار العالم إلى الولايات المتحدة مرة أخرى ، حيث انعقد فى سياتل عاصمة ولاية واشنطن المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية للأخذ بالمزيد من إجراءات تحرير التجارة والاستثمار ، فإذا بمنظمات المجتمع المدنى من أحزاب ونقابات وهيئات وجمعيات أهلية تضم فئات اجتماعية عديدة من المدافعين عن مصالح المستهلكين إلى من يدافعون عن البيئة من داخل

جورياتشوف



أبدت فتنة من الجوز الثورى العالمى منذ أن جاء جورياتشوف قائد الثورة المضادة - إلى السلطة فى عام ١٩٨٥ ، فتحت ستار أنه يكسب الاشتراكية السوفيتية وحيا ديمقراطيا وإنسانيا ، شرع فى تفكيك المعسكر الاشتراكى برمته بادئا بالاطراف (ألمانيا ورومانيا وبولندا) فى عام ١٩٨٩ ، ومنتها بالتركز حتى سقط الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩١.

وكان طبيعى فى مثل هذه الظروف المتردية أن تمتد فترة الجوز الثورى فى العالم فتصل إلى أربعة عشر عاما أو أكثر حتى أواخر صيف عام ١٩٩٩ ، حيث انعقد «مؤتمر أثينا» الذى حضره أكثر من ١٠٠ أرمين حريا مشروعا وعساليا بما فى ذلك الحرب الشيعى الأمريكى ، فكان هذا الحدث فى حد ذاته بنسرا ببدية فترة المد الثورى العالمى ، حيث «أثبت المؤتمر ان هناك اتفاق تاما بين تلك الأحزاب حول الرأسمالية العالمية والحاجة إلى الكفاح الدولى المتحد ضدها ، وأنه من الضرورى للحركة الشيوعية العالمية وللثقات العالمية أن تحدد أساليب عالمية جديدة وتكتيكات جديدة وسنوى تحالف جما من الضامن الدولى» (١).

وتتوالى الأحداث مزودة تصاعد المد الثورى والاستناد على الصعيد العالمى ، ففي الولايات المتحدة انعقد « المؤتمر العفائدى » للحزب الشيوعى الأمريكى فى أكتوبر ١٩٩٩ ، فعيد الاعصار كاملا إلى الماركسية اللينينية ، ويطور نظريتها ويحدثها على مدى مستجدات الواقع المتغير ، من حيث الخصخصة والاندماجات والتكتلات بين الاحتكارات العالمية وتضخم الامبراطوريات المالية ، وتصغير حجم المشروعات لزيادة معدل الأرباح بالاستغناء عن العمال بالجملة ، ورفع معدل البطالة وإفقار الطبقة العاملة وإفقار مسترايد ، وإحلالا سيادة ظاهرة العولمة على اقتصادات العالم بما تعود به من ثراء وازدهار على البلدان المتقدمة وفقر ودمار على البلدان النامية.

قمة هافانا لبلدان الجنوب ١٠-١٤ أبريل ٢٠٠٠

قضية واحدة

نلتزم بها..

تحسين أحوال البشر

ورفع شأنهم

بيان

آرثر مبانيفو

رئيس مجموعة الـ ٧٧

السادة الوزراء

أصحاب الفخامة

ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة

السيدات والسادة ممثلي الصحافة

السيدات والسادة المبرزين

إنها حقاً لحظة للفخر والعزة والبهجة، تلك التي نرى فيها علم مجموعة الـ ٧٧ يرفرف عالياً في جلال، فالיום هو العلامة المميزة لذروة عملية التحدي الطويل التي أوصلتنا بنجاح إلى هذه البقعة من أرض الدولة المضيفة كوبا التي رفعنا عليها أعلام مجموعة الـ ٧٧.

إننا مدينون بخالص الشكر وممتنون كل الامتنان لشعب كوبا وحكومته على إتاحة هذه الفرصة لنا، فتحن اليوم نبدأ بهذا الحدث العد التنافلي النهائي للقمة الأولى لمجموعة الـ ٧٧ خلال عمرها الذي بلغ ٣٦ عاماً، وربما كان هذا هو أول وأعظم حشد تاريخي لقادة الدول أو الحكومات في الألفية الجديدة، ومن الواضح أن هذا الحشد هو نتيجة الجهود الجماعية كل هؤلاء الذين التزموا بقضية واحدة ومقدسة ألا وهي تحسين أحوال البشر ورفع شأنهم.

وهذه القمة هي الاستجابة الطبيعية كما أنها الميلاد الجديد لمجموعة الـ ٧٧ التي عقدت عزمها اليوم على تحطيم سلاسل التركة الثقيلة من الفقر والتخلف والتهميش

للتفاهم مع الشمال على تنفيذ البرنامج بحذافيره، وذلك على عكس سياسات البورجوازيات التقليدية التي كانت إما متهادنة أو متواطئة أو متضامنة مع الدول الاستعمارية لمواجهة تحركات شعوبها وقمعها.

إن برنامج عمل هافانا الذي تلزم هذه المجموعة نفسها به وتتعهد أمام شعوبها ببذل قصارى جهدها من أجل تنفيذه، سواء في مجال العولمة أو المعرفة والتكنولوجيا أو تعاون الجنوب- الجنوب أو علاقات الشمال- الجنوب، هذا البرنامج يرسى قواعد قوية للتضامن والتعاون والنضال المشترك بين مختلف مجموعات الجنوب خاصة حركة عدم الانحياز التي تعتبر منصة أخرى ممتازة للجنوب على حد تعبير الرئيس أوباسانجور، وذلك بهدف إقامة نظام عالمي يعكس احتياجات ومصالح الجنوب، ويبنى قواعد نظام أكثر عدلاً وانصافاً وفعالية في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية، ويطور ويعزز الاستقلال الاقتصادي للبلدان النامية.

وأخيراً يكفي أن نشهد في حياتنا مولد حركة تحرر وطني عالمي جديدة في نوعها، تبعث الأمل بنضالها الجاد ضد الليبرالية الجديدة والرأسمالية المتوحشة، وبالتعاون الوثيق مع البقية الباقية من البلدان الاشتراكية، في إقامة النظام العالمي الذي يلي حقاً الاحتياجات الأساسية للجماهير الواسعة من الكادحين الذين يقتلون اليوم جوعاً ومرضاً.

(١) نقلاً عن جن هول الرئيس القومي للحزب الشيوعي الأمريكي في بحثه «الماركسية اللينينية علم لعصرنا»- اليسار- يناير ٢٠٠٠، ويلاحظ أن المستوى العالي جداً من التضامن الدولي الذي أشار إليه لا يعني ولا يمكن أن يتحقق إلا بتأسيس دولية جديدة خاصة بعد دولية لينين الثالثة ودولية تروتسكي الرابعة التي ما زالت تمارس نشاطها في بلدان أمريكا اللاتينية - المترجم.

(٢) بيفريدي النقاش- اليسار- يناير ٢٠٠٠.

(٣) الأهمالي عدد ١٠/٤/٢٠٠٠.

توزيع التمرات بين الأمم ودخل كل بلد، وترافق هذه المسيرة طريقها إلى نيويورك لئلا نغفل إلى أمين عام الأمم المتحدة وثيقة مطالبها مستنوعة بملايين التوقعات (٣).

ونأتى الآن إلى بيت القصص ألا وهو انعقاد مؤتمر قمة هافانا لبلدان الجنوب (مجموعة الـ ٧٧) خلال أبريل عام ٢٠٠٠، فقد تأسست هذه المجموعة في عام ١٩٦٤ بقرار من قادة الجنوب الذين احتسبوا في إندونيسيا في ظل حكم الرئيس سوهارنو للتعامل مع متضامين من أجل مكافحة الفقر والتخلف وضمان حياة كريمة لشعوبهم من خلال الاعتماد الجماعي على الذات، المستند إلى نمو اقتصادي متواصل ذاتياً وموجه إلى الداخل وبالتعاون فيما بين هذه البلدان.

وكانت جميع بلدان المجموعة- بما فيها كوبا البلد المضيف- تنتمي أصلاً إلى المستعمرات والبلدان التابعة التي نالت أغلبية استقلالها السياسي خلال العقود الثلاثة التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك بفضل نضالها السياسي أو كفاحها المسلح أو كليهما معاً، بالإضافة إلى المساندة الاقتصادية والعسكرية الفعالة من جانب الاتحاد السوفيتي لحركات التحرير الوطني عموماً خلال تلك العقود.

وكان أن اختطت كوبا طريق بناء الاشتراكية، بينما انتهجت بقية بلدان المجموعة إما طريق التطور الرأسمالي أو طريق التطور اللارأسمالي، ثم أصبحت بلداناً تحكمها بورجوازيات وطنية متميزة عن بورجوازيات ما قبل الاستقلال وما بعده مباشرة، ذلك لأن الحقيقة الثابتة التي تكشف عنها وثائق هذا المؤتمر تؤكد أنه على الرغم من أن هذه البورجوازيات الحاكمة تؤمن بجدوى النظام الرأسمالي ولا تفكر في إحلال النظام الاشتراكي محله، إلا أن السياسات التي تعامدت فساداً بينها على انتهاجها- طبقاً لما جاء في برنامج عمل هافانا- تجعل التناقض الرئيسي هو التناقض بينها وبين البلدان المتقدمة (الاستعمارية) وليس بينها وبين شعوبها. فهي تبني- كما يبدو واضحاً في كل مواضيع وتفاصيل البرنامج- مصالح شعوبها، وتلتزم بالسعي بكل وسيلة متاحة أو ممكنة إلى تحقيقها بما في ذلك محاولاتها

نورمبرج أخرى مطلوبة لمحاكمة النظام الاقتصادي الظالم

فيديل كاسترو

تستطيع أن تعثر على مرفأ مأمون ترسو فيه،
تماما كما لو كان مقدرا لها أن تصطدم بجبل
الثلج، فإذا حدث ذلك فسوف نفرق معها
جميعا.

إن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين
هنا والذين يمثلون الأغلبية الساحقة
والمضطرة ليس لهم الحق فحسب بل عليهم
الالتزام أيضا بأن يسكوا بدفة السفينة
ويصححوا ذلك المسار الكارثي، فواجبنا أن
نتخذ مكاننا الشرعي عند دفة السفينة من
أجل تسهيل سفر جميع الركاب في ظروف من
التضامن والإنصاف والعدالة.

وعلى مدى عقدين ظل العالم الثالث
يستمع إلى موعظة واحدة فقط مرارا وتكرارا
، بينما سادت في التطبيق سياسة واحدة
وحيدة ، وقيل لنا إن الأسواق الحرة
والخصخصة إلى أقصى مدى وانسحاب الدولة
من النشاط الاقتصادي هي المبادئ المعصومة
من الخطأ والزلل والمؤدية إلى التطور
الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى هذا النهج أخذت الدول المتقدمة
وخاصة الولايات المتحدة والشركات الكبرى
العابرة للقوميات والمستفيدة من مثل هذه
السياسات وكذلك صندوق النقد الدولي ،
أخذت جميعا خلال العقد الأخيرين في
تصميم النظام الاقتصادي العالمي الأكثر عداء
لتقدم بلادنا والأقل تأييدا للحفظ على
المجتمع والبيئة.

إن عقدين كاملين مما سمي بالتكليف
الهيكلية الليبرالية الجديد قد خلفا وراءهما
الفشل الاقتصادي والنكبات الاجتماعية
، فأصبح واجبا على السياسيين المسؤولين أن
يواجهوا هذا المأزق الحرج باتخاذ القرارات
التي لا غنى عنها وبما يؤدي إلى إنقاذ العالم

أصحاب الفخامة
السادة المندوبين والضيوف المميزين
لم يكن للبشرية من قبل مثل هذه الطاقة
العلمية والتكنولوجية ، لم يكن لها مثل هذه
القدرة غير العادية على إنتاج الثروات وتوفير
الرفاه ، كما لم يكن التباين والتفاوت وعدم
المساواة يمثل هذا العمق في العالم.
والعجائب التكنولوجية التي ظلت تعمل
على تقليص كوكبنا في مجال الاتصالات
والمسافات ، تتعايش اليوم مع الفجوة متزايدة
الاتساع التي تفصل الثروة عن الفقر والتقدم
عن التخلف.

والعزلة واقع موضوعي يؤكد حقيقة أننا
جميعا ركاب ناسفر على ظهر نفس السفينة
ألا وهي هذا الكوكب الذي نعيش عليه
جميعا، غير أن ركاب هذه السفينة إنما يسافرون
في ظروف مختلفة جدا ، فالأقليات طفيفة
العدد يسافرون في كبائن فاخرة مزودة
بالانترنت والتلفونات الخلوية وسبل الوصول
إلى شبكات الاتصال العالمية، وهم يستمتعون
بنظام غذائي وفير ومتوازن وإمدادات مياه
نقية ، كما أن في متناول أيديهم الرعاية
الطبية الفائقة والثقافة الرفيعة.

أما الأغلبية الساحقة المتضررة فأفرادها
يسافرون في ظروف تشابه ظروف تجارة العبيد
الفظيعة من أفريقيا إلى أمريكا في ماضينا
الاستعماري (الكولونيالي) ، وبعبارة أخرى أن
٨٥٪ من ركاب هذه السفينة يحتشدون سوبا
في أماكنها القذرة ، وهم يعانون الجوع
والأمراض والإحباط.

ومن الواضح أن هذه السفينة تحمل من
الظلم والجور ما يجعلها تعجز عن البقاء
طافية على سطح الماء ، بينما هي تقتفى أثر
مسار أحقق متاف للعقل حتى أنها لا

والإحساس الدائم بالإحباط.
إن دول الجنوب مشوقة إلى تحقيق الآمال
من خلال السلام والتطور والنمو والرخاء
والسعادة لجميع الشعوب ، وذلك بالبحث عن
حلول جديدة وإقامة علاقات مشاركة متينة ،
ودق الأجراس من أجل العدالة الاقتصادية
والاجتماعية في عالم مضطرب من الأمم
المحرومة.

والاعلاء التي رفعناها هنا اليوم إنما تعبر
عن التزامنا من أعماق قلوبنا بخدمة أنبل
التضامن -السلام- وذلك بتأكيد رفعة شأن
البشرية كلها وتحسين قدرة الإنسان على
العسل والتطور والنجاح ، وسوف تعمل هذه
القمة على توفير فرصة فريدة للبحث عن
أدوات جديدة تستخدمها الحكومات والمجتمع
المدني من أجل ديمومة رخاء الشعوب
والأمة، ففي الأيام القليلة القادمة ستحتشد
هنا وفود أمة كثيرة وممثلو مختلف نواحي
الحياة لمناقشة مهمة متعمقة ،وهي تأكيد أن
هذه اللحظة من بداية القرن الحادي والعشرين
إنما تعبر بوضوح عن الرؤية المفعمة بالحياة
لمجموعة الـ ٧٧ ،وهي رؤية تدعينا معايير
عسيلة وفعالة يمكنها أن تصنع فرقا حقيقيا
واجبيا في حياة الشعوب.

نحن بذلك إنما نخطو خطوة من أجل
مستقبل إنسانا ،خطوة سوف تؤكد لهم أملا
صادقا في هذا المستقبل من حيث كونهم ورثة
القرن الجديد ، وسوف تصل رسالتنا إلى
المبعدين والمحرومين وأولئك الذين يسعون
للعدالة والكرامة لنقول لهم إننا لن نخذلكم ،
ولن يكون معلوما أن المجموعة عازمة على
الاستمرار في النضال لخلق مجتمع عالمي
عادل ، وفتح الأبواب على مصاريعها أمام
تحالف دولي جديد لتحقيق رخاء البشرية
ورفاهيتها ،وجنبا ينظر أطفال اليوم وأطفال
الغد إلى يومنا هذا فسوف يقولون إنه كان في
أبريل عام ٢٠٠٠ - فاتحة هذا القرن الجديد -
بداية جديدة في هافانا لحقنا في السعادة.

وبالنسبة عن مجموعة الـ ٧٧ التي
أشرف بقيادتها وأفخر بها في هذه اللحظة
الحاسمة ، أتمنى لأنتسب كل نجاح في الأسبوع
المقبل ، ولنبارككم الله جميعا.



الثالث من درب مسدود.

والفشل الاقتصادي واضح، ففى ظل السياسات الليبرالية الجديدة حقق الاقتصاد العالمى نمواً كلياً فيما بين أعوام ١٩٧٥-١٩٩٨ يبلغ بالكاد نصف ما حققه فيما بين عامى ١٩٤٥-١٩٧٥، وفى أمريكا اللاتينية حيث طبقت الليبرالية الجديدة مرتبطة ارتباطاً مطلقاً بالعقيدة، لم يكن النمو الاقتصادى فى المرحلة الليبرالية الجديدة أعلى منه فى ظل سياسات الدولة للتنمية، وإلى جانب ذلك فإنه بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن على أمريكا اللاتينية أية ديون، أما اليوم فنحن مدينون بمبلغ تريليون (ألف مليار) دولار تقريباً، الأمر الذى يعنى أكبر دين على الفرد الواحد فى العالم، واليوم نجد أناساً فقراء وعاطلين وجوعى فى أمريكا اللاتينية أكثر مما كان فى أى وقت صعب من تاريخها.

وإذا لم يكن الاقتصاد العالمى فى ظل الليبرالية الجديدة ينمو حقاً أسرع من ذى قبل، بل أن هناك عدم استقرار ومضاربة

وديناً خارجياً وتبادلاً غير متكافئ، أكثر مما وقع فيما مضى وعلى نفس النمط هناك اتجاه متعاظم نحو حدوث أزمات مالية متكررة، هذا بينما الفقر وعدم المساواة والفجوة بين الشمال الشرقى والجنوب المسلوب تتزايد اتساعاً، ولقد كانت الأزمات والاضطرابات وعدم الاستقرار وعدم التأكد هى أكثر الكلمات المستعملة شائعاً فى وصف النظام الاقتصادى العالمى خلال العامين الماضيين.

إن التحرير الذى يصاحب الليبرالية الجديدة وكذلك تحرير حسابات رؤوس الأموال، لهما تأثير سلبي عميق على الاقتصاد العالمى حيث تزدهر المضاربات فى العملات الصعبة، وتصل قيمة الصفقات اليومية ومعظمها صفقات مضاربة إلى ما لا يقل عن ٣ تريليون دولار، ومن ثم فإنه يجب حث بلداننا على أن تكون أكثر شفافية فيما يتعلق بعلوماتها وأشد فعالية فيما يتعلق بالرقابة على المصارف، غير أن المؤسسات المالية مثل صناديق تغطية الخسائر لا تبيح نشر أية

معلومات عن نشاطها، وهى مؤسسات غير منظمة على الإطلاق وتدير عمليات تفوق قيمتها كل الاحتياطات المحتفظ بها فى بنوك بلدان الجنوب، وفى مناخ مضاربة منطلقة غير مكبوحة فإن حركة الأموال قصيرة الأجل تجعل بلدان الجنوب فى وضع يسهل مهاجمته عند وقوع طارئ خارجى.

إن العالم الثالث برغم على شل حركة الموارد المالية وزيادة مديونيته من أجل الاحتفاظ باحتياطيات من العملة الصعبة على أمل استخدامها فى مقاومة هجوم المضاربين، فأكثر من ٢٠٪ من الإيرادات الرأسمالية المحققة خلال السنوات القليلة الماضية كانت مجمدة كاحتياطيات، ولكنها لم تكن كافية لمقاومة الهجمات التى برهنت عليها الأزمة المالية قريبة العهد فى جنوب شرق آسيا.

وفى الولايات المتحدة يوجد حالياً ٧٢٧ مليار دولار من احتياطيات بنوك العالم

المركزية الأمر الذي ينطوي على تناقض مضمونه أن الفقراء باحتياجاتهم إنما يقدمون تمويلا رخيصا طويل الأجل لأغنى وأقوى دولة في العالم ، بينما هذه الاحتياطات يمكن استثمارها بشكل أفضل لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وإذا كانت كوبا قد حققت بنجاح لا ينكره أحد في العالم برامج التعليم والرعاية الصحية والثقافة والعلوم والرياضة وغيرها من البرامج ، وذلك على الرغم من أربعة عقود من الحصار الاقتصادي، وأعاد تقييم عملتها بالنسبة للدولار سبع مرات في السنوات الخمس الأخيرة ، فقد كان ذلك بفضل وضعها المتميز الناجم عن عدم عضويتها في صندوق النقد الدولي.

إن نظاما ماليا يحتفظ عنوة واقتداراً يمثل هذه الموارد الضخمة مشلولة بسبب حاجة البلدان الماسة إليها لحماية أنفسهم من عدم الاستقرار المتسبب فيه ذات النظام الذي يجعل الفقراء يمولون الأثرياء ، هذا النظام يجب إزالته.

وصندوق النقد الدولي هو المنظمة التي ترمز للنظام النقدي القائم ، وتتسع الولايات المتحدة سلطة تقض قراراته (حق الفيتو) ، وقد أظهر الصندوق فيما يتعلق بالأزمة المالية الأخيرة افتقارا إلى بعد النظر ومعالجة خرقا ، للظروف والأوضاع ، بفرض شروطه التي شلت سياسات التنمية الاجتماعية الحكومية ، خالفا مخاطر محلية جديده وحائلا دون التصرف في الموارد الضرورية وقت الحاجة الماسة إليها .

لقد حان الوقت بالنسبة للعالم الثالث للخطابة بقوة بإزالة مؤسسة لا توفر الاستقرار للاقتصاد العالمي ولا تعمل على تدبير الأموال الوقائية للسديين حتى يتجنبوا أزمات السيولة .

فإن هي إذن عقلانية وأخلاقيات نظام نقدي دولي يسبح لقلعة من التكنوقراط . يعتسدون في مناصبهم على الدعم الأمريكي ، يسمح لهم بأن يصمموا في واشنطن برامج تكيف اقتصادية متطابقة لكي تنفذ في بلدان العالم الثالث من أجل حل مشاكلها رغم التباين الشاسع في ظروفها .

من يتحمل المسؤولية حينما تتمخض برامج التكيف عن فوضى اجتماعية ، متسببة

في شلل وعدم استقرار أمة ذات موارد بشرية وطبيعية كبيرة ، كما حدث في إندونيسيا وإكوادور؟ .

إنه لمن الأهمية بمكان للعالم الثالث أن يعمل من أجل إزالة هذه المؤسسة المشنومة والفلسفة التي تعتمدها ، وأن يقوم مكانها جهاز منظم لعمليات التمويل الدولية يعمل بمقتضى أسس ديمقراطية حيث لا يكون لأحد حق الفيتو ، جهاز لا يدافع فقط عن الدائنين الأثرياء ويفرض شروطهم المعوقة ، ولكنه يسمح بتنظيم الأسواق المالية بفرض وقف المضاربة المنفلتة ، والسبيل إلى تحقيق ذلك يمكن أن يكون -لا بفرض ضريبة معدلها ١٠٪ فقط على الصفقات المالية المتسمة بالمضاربة وفق ما يقترحه مستر توبن بالمعية - وإنما يفضل أن تكون الضريبة بحد أدنى ١٪ من قيمة تلك الصفقات لكي يسمح بتكوين رصيد مالي كبير لاغنى عنه - في حالة زيادة قيمة الصفقات عن ترليون دولار كل سنة - لترويج تنمية حقيقة متواصلة في العالم الثالث.

إن الدين الخارجي للأمم المتخلفة مذهل حقا ، ليس بسبب ضخامته المفرغة فحسب ، وإنما أيضا بسبب آليته المجحفة قهرا وإخضاعا واستغلالا ، وقد تجاوز الدين بالفعل ٢٥ ترليون دولار ، وتزايد في العقد الحالي بشكل أشد خطورة من تزايد في السبعينيات ، وجزء كبير من هذا الدين الجديد يمكن تبادله بسهولة في الأسواق الثانوية ، وأصبح الآن أكثر تبعثرا وأشد صعوبة في إعادة جدولته ، ويجب أن أكرر مرة أخرى ما كنا نقوله منذ عام ١٩٨٥ ، وهو أن الدين قد تم سداده فعلا إذا تنبهنا إلى طريقة التعاقد عليه ، والزيادة الحاطفة والتعسفية في معدلات الفائدة على الدولار الأمريكي في العقد الماضي ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية وهي المصدر الرئيسي لدخول البلدان النامية ، وبواصل الدين تغذية نفسه في حلقة آتمة باقتراض الأموال لسداد الفوائد.

هذا وقد أصبح واضحا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن الدين ليس قضية اقتصادية وإنما هو قضية سياسية ، ولذلك فإنه يتطلب حلا سياسيا ، وأنه من المستحيل الاستمرار في التغاضي عن حقيقة أن حل هذه المشكلة

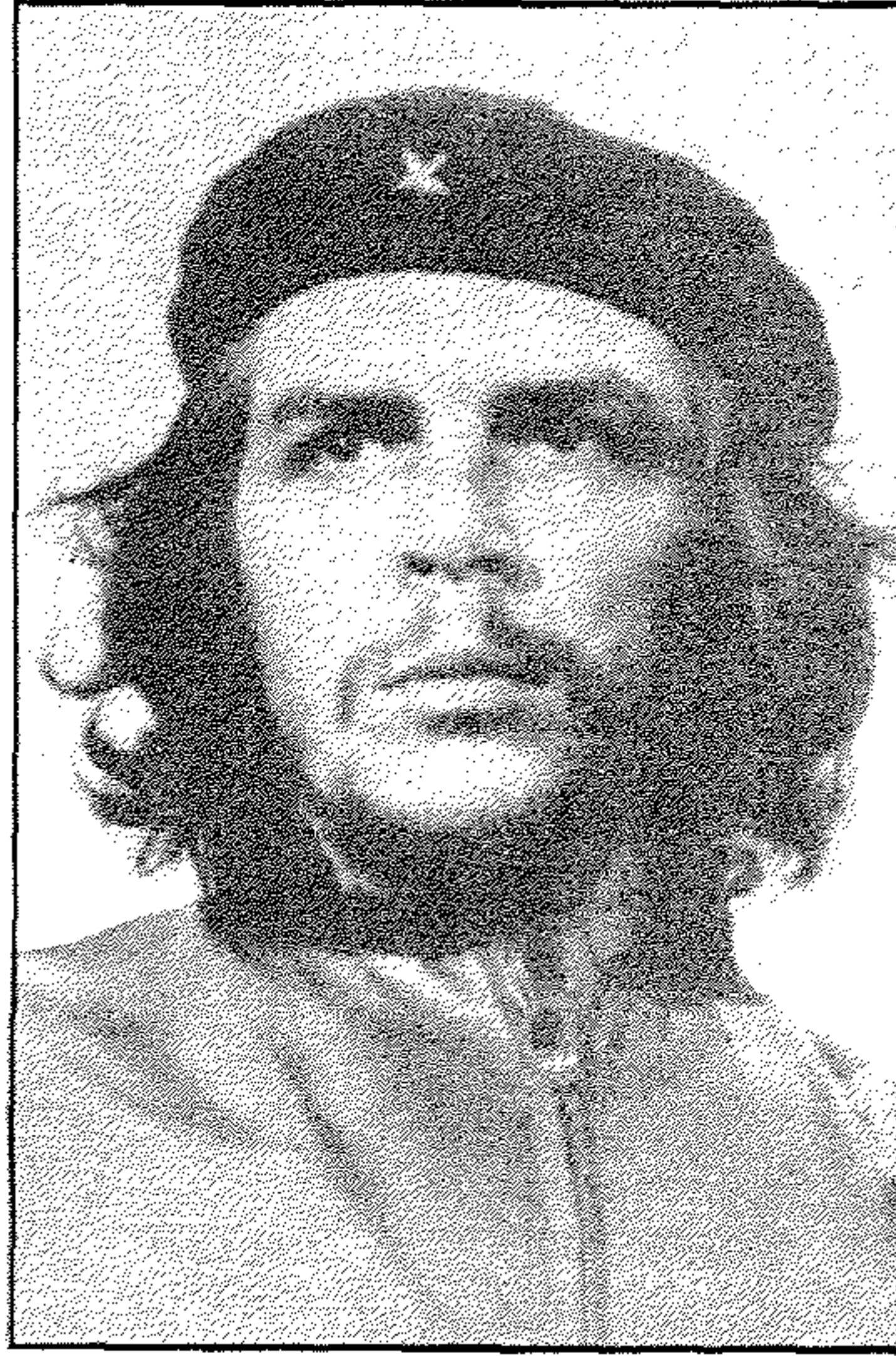
يتحتم أن يأتي من جانب هؤلاء أصحاب الموارد والسيطرة.

ومبادرة تخفيض دين البلدان الفقيرة المدينة مديونية ثقيلة تبدو اسما مطولا ذا نتائج بائسة ، ولا يمكن وصفها إلا بأنها محاولة مشيرة للسخرية بتخفيفها عبء ٨٣٪ من إجمالي دين بلدان الجنوب ، وبعد أربع سنوات تقريبا من بدء تنفيذها لم يكن هناك من بين البلدان الأفقر وعددها ٣٣ بلدا سوى أربع بلدان فقط هي التي أعفيت من رقم تافه لا يتجاوز ٢٧ مليار دولار ، وهذا المبلغ يمثل ٣٣٪ مما تنفقه الولايات المتحدة على مستحضرات التجميل كل سنة.

إن الدين الخارجي اليوم بشكل واحدة من أكبر العقبات على طريق التنمية ، كما يعتبر قنبلة مهيئة لتفجير أساسات الاقتصاد العالمي في أي وقت خلال أزمة من الأزمات الاقتصادية ، والموارد المطلوبة لحل ينتزع المشكلة من جذورها ليست كبيرة إذا قورنت بشروة البلدان الدائنة وإنفاقها ، ففي كل عام يتم استخدام ٨٠٠ مليار دولار لتمويل شراء الأسلحة والانفاق على القوات المسلحة حتى بعد إنتهاء الحرب الباردة ، بينما يذهب ما لا يقل عن ٤٠٠ مليار دولار إلى تجارة المخدرات ، ومليار دولار إضافي ينفق على الاعلانات التجارية الدخيلة والغريبة كالمخدرات تماما ، وهذه مجرد ثلاثة أمثلة نذكرها .

وكما قلنا من قبل بإخلاص وواقعية فإن الدين الخارجي لبلدان العالم الثالث غير قابل للسداد ولا للتحصيل ، والتجارة العالمية في أيدي البلدان الغنية قد أصبحت بالفعل أداة للهيمنة ، وسوف تصبح في ظل العولمة الليبرالية الجديدة عنصرا متزايدا الفائدة في دوام التفاوت وعدم المساواة وتفاقم حديتها ، كما ستصبح أيضا مسرحا لمنازعات شديدة بين الدول المتقدمة للسيطرة على الأسواق الحالية والمستقبلية

وتوصي الموعظة الليبرالية الجديدة بتحرير التجارة على اعتبار أنه الصيغة الأفضل والوحيدة لتحقيق الكفاءة والتطور ، وطبقا لذلك يجب على جميع الأمم أن تقصى الأدوات الحمائية عن أسواقها المحلية ، هذا بينما التفاوت في التطور بين مختلف البلدان لا يجعل من الممكن للبلدان النامية أن تتخلى



جيفارا

المفعول، فهذا القانون يتضمن شروطاً مثل «٣٠١-المتار» وهو شرط يعرض عرضاً فعلياً التفرقة والتهديد بتطبيق العقوبات على البلدان الأخرى إذا ما وضعت الحواجز أمام المنتجات الأمريكية، أو لم تستوف الشروط التعسفية المتعمدة والتي غالباً ما تكون تهكمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

لقد كان هناك تمرد في سياتل ضد الليبرالية الجديدة، وأقرب سوايق هذا التمرد هو رفض دول الجنوب أن تفرض عليها اتفاقية الاستثمارات متعددة الأطراف، الأمر الذي يظهر أن أصولية السوق العدوانية التي تسببت في أضرار كبيرة لبلداننا قد واجتازت الرافض العالمي القوي الذي تستحقه.

وبالإضافة إلى النكبات الاقتصادية السالفة، فإن أسعار البترول المرتفعة في بعض المناسبات تسهم إسهاماً ذاتياً في أن تجعل ظروف بلدان الجنوب أشد سوءاً لكونها مستورداً إضافياً لهذا المورد الحيوي والعالم الثالث ينتج حوالي ٨٠٪ من البترول الذي يتم الاتجار فيه على مستوى العالم، بينما ٨٠٪ من تلك الكمية يصدر إلى البلدان المتقدمة.

إن الأمم الغنية تستطيع أن تدفع أي ثمن للطاقة التي تهدرها من أجل الاحتفاظ بمستويات استهلاك فاخرة مصحوبة بتدمير البيئة، فاستهلاك الولايات المتحدة يبلغ ٨١ طن بترول لكل فرد، بينما يستهلك الفرد في بلدان العالم الثالث ٨ ر. طناً في المتوسط، والبلدان الأفقر من بينها لا يستهلك فيها الفرد سوى ٣ ر. طناً، وحينما ترتفع الأسعار فجائياً من ١٢ إلى ١٣ دولاراً أو أكثر للبرميل، يكون لها تأثير مدمر على الأمم الغنية الثالث، هذا بالإضافة إلى دينها الخارجي والأسعار المنخفضة لسلعها الأساسية والأزمات المالية الطاحنة، كل ذلك يكون عبئاً عليها فادح الثقل، واليوم نلاحظ وضعاً مشابهاً مدمراً ينبثق من جديد بين أمم الجنوب الشقيقة.

إن البترول سلعة حيوية ضرورية عالمياً، وهو سلعة تفلت في الواقع من قوانين السوق فبطريقة أو بأخرى نجد أن الشركات الكبرى عابرة الجنسية أو بلدان العالم الثالث المصدرة للبترول التي تعاونت فيما بينها للدفاع عن مصالحها كانت دائماً قادرة على تحديد

ينسأهل مع أي تشويه أو تحريف، ومن ثم فإن اتفاقيات السلع الأساسية والقواعد الحمائية الأخرى التي رسمت لمواجهة التبادل غير المتكافئ قد تم إلغاؤها، ولهذا السبب فإن القوة الشرائية اليوم لهذه السلع مثل السكر والكافكاو والبن وغيرها تعادل ٢٠٪ فقط مما كانت عليه في عام ١٩٦٠، وبالتالي فساتها لا تغطي حتى تكاليف إنتاجها.

إن المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان الفقيرة لم تعتبر عملاً مبدئياً من أعمال العدالة وضرورة لا يمكن تجاهلها، وإنما اعتبرت عملاً مؤقتاً من أعمال الإحسان، ومثل هذه المعاملة التمييزية لا يجب أن تعترف فحسب بالفوارق الضخمة في التطور التي تحول دون استخدام نفس معيار القياس للفقير والغني، وإنما يجب أن تعترف أيضاً بالماضي الكولونيالي التاريخي الذي يقتضي التعويض.

واجتماع سياتل الفاشل قد أظهر الخط الذي سببته السياسات الليبرالية الجديدة والمعارضة التي واجهتها هذه السياسات من جانب قطاعات متزايدة من الرأي العام في كل بلدان الجنوب والشمال. فقدمت الولايات المتحدة جولة مفاوضات التجارة بغض النظر عن -أو ربما متناسية- قانون تجارتها الخارجية العدوانية التحيز الذي ما زال ساري

عن الوسائل الحمائية دون أي بديل آخر متاح. وبعد مفاوضات شاقة في منظمة التجارة العالمية منحت البلدان الأشد فقراً مهلة زمنية قصيرة للالتحاق الكامل بهذا النظام الأثيم.

وبينما تواصل الليبرالية الجديدة ترديد موعظتها عن الفرص التي خلقها انفتاح التجارة، وانخفضت مساهمة البلدان المتخلفة في الصادرات العالمية في عام ١٩٩٨ عما كانت عليه في عام ١٩٥٣ أي منذ ٤٥ عاماً مضى، والبرازيل التي تبلغ مساحتها ٣٢ مليون ميل مربع وعدد سكانها ١٦٨ مليون نسمة وقبضة صادراتها ٥١٨ مليار دولار في عام ١٩٩٨، تصدر أقل مما تصدره هولندا التي تبلغ مساحتها ١٢٩٧٨ ميلاً مربعاً وعدد سكانها ١٥.٧ مليون نسمة وصادراتها ١٩٨.٧ مليار دولار في نفس العام.

وتحرير التجارة يشمل جوهرياً إزالة دول الجنوب لوسائلها الحمائية، هذا بينما فشلت الأمم المتقدمة في أن تتعامل بالمثل فتسمح لصادرات العالم الثالث بدخول أسواقها. وقد احتضنت الأمم الشريفة عملية التحرير في القطاعات الاستراتيجية المنتهية إلى التكنولوجيا المتقدمة حيث يتمتعون بمزايا ضخمة تتجه إلى التزايد في الأسواق المحررة، وهذه هي الحالات الكلاسيكية للخدمات وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والاتصالات عن بعد. وعلى الجانب الآخر هناك منتجات الزراعة والمنسوجات، وهما قطاعان مهمان بصفة خاصة لبلداننا. ولكن القيود لم ترفع عن صادراتها إلى البلدان المتقدمة كما تم الاتفاق عليه أثناء جولة أوراجواي لأنهما لا يثيران اهتمام هذه الدول. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي نادى أغنى الأغنياء، فقد كانت التعريفية المتوسطة التي طبقتها هذه المنظمة على صادرات البلدان المتخلفة من السلع المصنعة تعادل أربعة أمثال تلك التعريفية المطبقة على سلع البلدان أعضاء النادى، وهكذا أرتفع حائط حقيقي يستبعد بلدان الجنوب.

ولا تزال السلع الأساسية هي أضعف حلقة في التجارة العالمية، وتشكل ما لا يقل عن ٥٠٪ من إيراد التصدير بالنسبة إلى ٦٧ بلداً من بلدان الجنوب، وقد أزلت موجة الليبرالية الجديدة خطط حماية السلع الأساسية. وذلك لأن المثل الأعلى للسوق لا يسمح ولا

قمة هافانا لبلدان الجنوب ١٠-١٤ أبريل ٢٠٠٠

أسعاره.

والأسعار المنخفضة غالباً ما تفيد البلدان الغنية التي تبذل كميات كبيرة من الوقود ، وتقصد البحث عن البترول واستغلاله ، تماماً كما تتحكم في تطوير التكنولوجيا التي تخفض الاستهلاك وتحسب البيئة ، هذا بينما يؤثر الأسعار المنخفضة سلباً على مصدري العالم الثالث ، أما الأسعار المرتفعة فتفيد المصدرين وتتعامل معها البلدان الغنية بسهولة ، غير أنها ضارة ومدمرة لاقتصادات جزر - كسر من عالمنا .

وهذا مثل حسن يوضح أن المعاملة المساوية للبلدان التي تحتاز مراحل تطور مختلفة لابد أن تكون مبدأ لا غنى عنه للعدالة في عالم التجارة ، فليس من العدل على الإطلاق أن يلد فقيراً من العالم الثالث مثل موزمبيق يبلغ فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٨٤ دولاراً ، يكون مضطراً لأن يدفع في مثل هذه السلعة الحيوية نفس الثمن الذي تدفعه سويسرا حيث يبلغ نصيب الفرد ٣٤ ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي . أي ٥١٦ مرة مثل موزمبيق .

إن ميشاق سان جوزيه المعمول به منذ ٢٠ عاماً بين فنزويلا والمكسيك مع مجموعة صغيرة من البلدان المستوردة للبترول في المنطقة ، إنما يقدم سابقة طيبة لما يمكن وما يجب عمله ، أخذين في الاعتبار الظروف الخاصة بكل أمة من العالم الثالث لها ظروف مشابهة ، فبعض البلدان ليست في وضع يسمح لها بدفع أكثر من ١٠ دولارات في البرميل ، بينما بلدان أخرى لا تستطيع أن تدفع أكثر من ١٥ دولاراً ، ولا أحد يمكنه أن يدفع أكثر من ٢٠ دولاراً .

أما البلدان الغنية فتستطيع أن تدفع أكثر من ٣٠ دولاراً للبرميل متحملة بالكاد أي ضرر ونظراً لأنها تستهلك ٨٠٪ من صادرات بلدان العالم الثالث ، فإن ذلك يمكن أن يعرض بسهولة سعراً أقل من ٢٠ دولاراً لبقية الأمم ، وهذا يمكن أن يكون سبباً واقعياً وفعالاً لتحويل تعاون الجنوب - الجنوب إلى أداة ناجعة لتنمية العالم الثالث ، وإذا فعلنا غير ذلك فإنه يعني الدعوة إلى تدمير الذات . وفي عالم شامل حيث المعرفة هي مفتاح التنمية ، قبل الفجوة التكنولوجية بين الشمال

والجنوب إلى الاتساع مع تزايد خصخصة البحث العلمي ونتائجه ، فالبلدان المتقدمة سكانها الذين يشكلون ١٥٪ من مجموع سكان العالم ، يتركز لديها ٨٨٪ من مستخدمي الانترنت ، وفي الولايات المتحدة وحدها يوجد عدد من الحواسيب (الكمبيوترات) أكثر مما يوجد في بقية العالم مجتمعاً ، وهذه البلدان تتحكم في ٩٧٪ من براءات الاختراع على مستوى العالم ، وتتلقى ما يزيد على ٩٠٪ من حقوق التراخيص الدولية ، هذا في حين أن حق الملكية الفكرية لا وجود له بالنسبة لكثير من دول الجنوب .

وفي مجال البحوث الخاصة يأخذ الربح الأسبقية على الحاجة والضرورة ، كما أن حقوق الملكية الفكرية تجعل المعرفة في غير متناول البلدان المتخلفة ، والتشريع بشأن براءات الاختراع لا يعترف بنقل الخبرة أو نظم الملكية التقليدية ذات الأهمية البالغة في بلدان الجنوب .

وتركز البحوث الخاصة اهتمامها على احتياجات المستهلكين الأثرياء ، وقد أصبحت اللقاحات (الطعوم) أكفأ تكنولوجيا للاحتفاظ بتكاليف الرعاية الصحية منخفضة ، حيث تستطيع منع الإصابة بالأمراض بتعاطي جرعة واحدة ، ولكن نظراً لأنها لا تحقق سوى أرباح منخفضة فقد وضعت جانباً لصالح أدوية تتطلب جرعات متكررة وتحقق أرباحاً عالية ، وهذه الأدوية الجديدة وهي نتاج أفضل تكنولوجيا قد أصبحت سلعا أسعارها لا تتحملها سوى البلدان الغنية .

والنتائج الاجتماعية الشائعة لهذا السباق الليبرالي الجديد نحو الكارثة قد أصبحت مرئية ، ففي أكثر من مئة بلد أصبح دخل الفرد أقل مما كان عليه منذ ١٥ عاماً مضى ، وفي الوقت الحاضر يوجد ١٦ مليار نسمة يعيشون في ظروف ، أسوأ مما كانت عليه في بداية عقد الثمانينات ، وأكثر من ٨٢٠ مليون نسمة يعانون من نقص التغذية ، منهم ٧٩٠ مليون نسمة يعيشون في العالم الثالث ، ويقدر أن ٥٠٧ مليون نسمة يعيشون اليوم في الجنوب لن يعيشوا ليشهدوا أعياد ميلادهم الأربعين .

وفي بلدان العالم الثالث المتمثلة في هذا المؤتمر ، يوجد طفلان من كل خمسة أطفال يعانون من تخلف في النمو ، وطفل واحد من كل ثلاثة أطفال يعاني من نقص في الوزن ،

وثلاثون ألفاً يمكن إنقاذهم يموتون كل يوم ، ومليونان من الفتيات يرغمن على ممارسة الدعارة ، ومائة وثلاثون مليون طفل لا يجدون سبيلاً إلى التعليم الابتدائي ، ومائتان وخمسون مليوناً من الصغار تحت سن ١٥ عاماً مضطرون للعمل من أجل العيش .

إن النظام الاقتصادي العالمي يعمل من أجل ٢٠٪ من سكان العالم ، بينما يتخلى عن أُل ٨٠٪ الباقين ويذلهم ويحقر من شأنهم ، ونحن لا نستطيع أن نقبل ببساطة دخول القرن الجديد كمؤامرة للجيش متخلفة وفقيرة ومستغلة ، وضحية للعنصرية والكرهية المرضية للأجانب ، ومنوعة من الوصول إلى المعرفة ، وتعاني من غربة ثقافتنا الناجمة عن الحملة الشاملة للاعلام الأجنبية الموجهة إلى المستهلك .

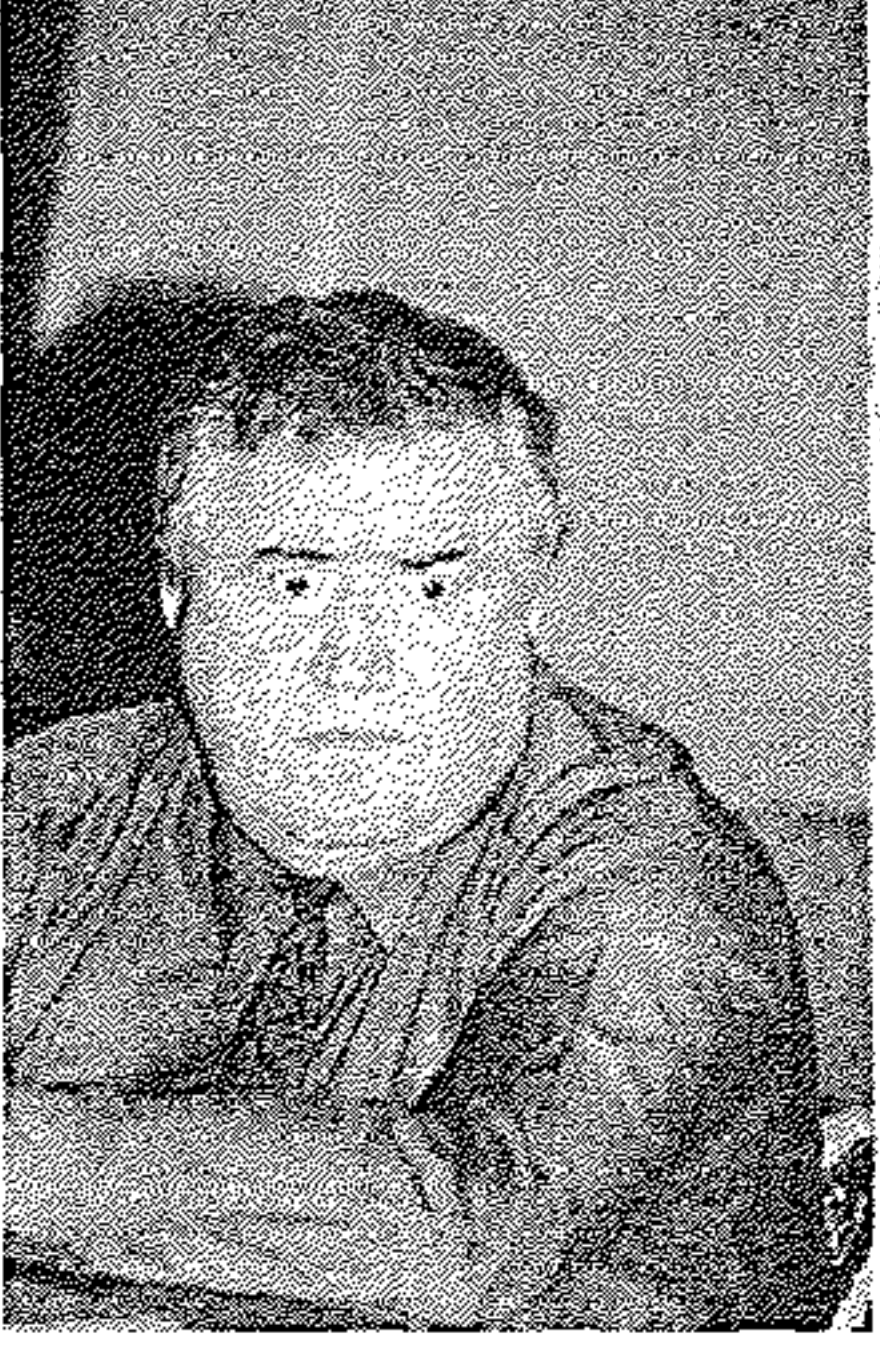
وفيما يتعلق بمجموعة الـ ٧٧ ، فإن هذا ليس وقت التسول من البلدان المتقدمة أو الاستسلام والانهازمية أو الانقسامات التي لا تبقى ولا تذر ، بل هذا وقت انقضاء روحنا القتالية ووجدتنا والتحامنا معاً في الدفاع عن مطالبنا ، ولقد وعدونا منذ ٥٠ عاماً بأنه في يوم ما لن تكون هناك فجوة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة ، وعدونا بالخبز والعدالة ولكننا اليوم غللك خبزاً أقل ونعاني ظمناً أكثر ، ويمكن للعالم أن يكون شاملاً تحت حكم الليبرالية الجديدة ، ولكن من المستحيل حكم المليارات من الناس الجوعى للخبز والعدالة .

إن صور الأمهات والأطفال تحت سياط الضائقة المالية وغيرها من النكبات في أقاليم كاملة من أفريقيا تذكرنا بمعسكرات الاعتقال في ألمانيا النازية ، فهي تعيد إلينا ذكريات أكوام المجثث أو الرجال والنساء والأطفال المشرفين على الموت .

إن نورمبرج أخرى مطلوبة لمحاكمة النظام الاقتصادي المفروض علينا ، وهذا النظام الذي يقتل من الجوع والمرض رجالاً ونساءً وأطفالاً كل ثلاث سنوات أكثر من هؤلاء الذين قتلوا بسبب الحرب العالمية الثانية في ست سنوات . إننا يجب أن نناقش هنا ما يجب عمله في هذا الشأن .

وفي كوبا عادة ما نقول «الوطن أو الموت» ، وفي هذه القمة لبلدان العالم الثالث يجب علينا أن نقول «إما أن نتحد ونقيم تعاوناً وثيقاً أو نموت» .

أشكركم شكراً جزيلاً



فلاديمير شوبين

نائب مدير معهد
أفريقيا أكاديمية
العلوم الروسية

«إننا نتطلق أولاً وقبل كل شيء من كوننا
ننتهي إلى عالم ليس فيه سوى روما
واحدة- هي واشنطن- سواء رضىتم أم لم
ترضوا إنه عالم ليس فيه سوى قطب
واحد

جيكى سيليبى
مدير قسم الشؤون الخارجية
جمهورية جنوب أفريقيا

خرافة عالم أحادى القطب

على امتداد سنوات طويلة بذلت وسائل
الإعلام الغربية وعلى نهجها العديد من
العلماء ، أقصى جهودها لإثبات أن « يد
الشيوعية الغاصية » مسئولة عن كل أشكال
الفظائع فى العالم . ورأت هذه الوسائل أن
« يدموسكو » المخربة موجودة فى كل مكان ،
من جنوب أفريقيا وحتى كوريا الشمالية .
ترى هل أصبح العالم الآن أكثر استقراراً؟
وهل أصبحت الحياة أفضل فى أغلب
مناطقه؟.

إن الإجابة بكل تأكيد سلبية. ترى لماذا؟
هل لأنه قبل ذلك كانت هناك « قوتان
عظميان » تواجهان بعضهما البعض وكان
هناك توازن للقوى ككل؟ أم لأنه كان هناك
شئ ما إيجابى فى أساس موقف وسياسة
إحدى « القوتين العظميين » ، وهذا تحديداً ما
دفع بالقوة الأخرى لأن « تكبح نوازعها » ،
وأن تلعب دورها وفقاً لقواعد أكثر عدلاً عن
تلك التى كانت تريد اللعب بها آنذاك والتى
تلعب بها الآن.

على أن علينا ، وقبل أن نتحدث عن
الواقع الراهن ، أن نحدد كيف انتهت « الحرب
الباردة » . لكن هناك أسئلة أخرى أيضاً
مطروحة : مثل متى بدأت « الحرب الباردة »
فى الواقع؟ ومتى أصبح العالم « ثنائى
الأقطاب » (إذا كان كذلك بالفعل يوماً ما) ؟
يبدو أن من الممكن أن تكون وجهات النظر ،
هذه أو تلك ، عرضة للشك.

بالنسبة لبداية « الحرب الباردة » ، فإذا
كان المصطلح نفسه قد ظهر فى منتصف
الأربعينيات ، بعد انتهاء الحرب العالمية
الثانية مباشرة ، فإن ميلاد هذه الظاهرة فى
جوهرها ، بعبارة أخرى ، فإن ظهور المواجهة

العالم . لم تعد « بالسلام ورخاء البشرية » ،
وإنما كانت بداية لمسلسل طويل من الحروب
« الساخنة » لا فى مناطق « العالم الثالث »
القابلة للانفجار على نحو تقليدى بل ،
وبأشكال أكثر قوة ، فى المناطق التى تعد
جزءاً من « البيت الأوروبى المشترك » والتى
انتشرت فيها أعداد كبيرة من المعاهدات التى
تضمن حقوق الإنسان وغيرها من الأمور التى
كانت تعد يوماً ما « ثماراً محرمة » فى « سلة
هلسنكى الثالثة ».

إن الشكوى من أن « العالم الرابع الجديد »
الذى وعد بإقامته قادة الدول « المتحضرة »
على مشارف التسعينات ، ورث وضعاً
أسوأ ما فى العقود الماضية ، فقد اتضح
أن « النظام العالمى الجديد » هو « نظام عالمى
مختل » بل أصبح أمراً عادياً أن يقال
« الكابوس العالمى الجديد ».

إن نهاية « الحرب الباردة » واختفاء
« الدولة الشيوعية العظمى » ، التى كانوا
يرغمون أنها التهديد الرئيسى للاستقرار فى

جورباتشوف .. نهاية وجود الاتحاد السوفيتى



السوفيتي باعتباره «واقعا جيوبوليتيكيا» تلى ذلك مباشرة تفتت القوات المسلحة السوفيتية ، بما في ذلك العنصر الاستراتيجي لها ، بين مختلف الدول ، جمهوريات الاتحاد السابقة ، ثم الانهيار الحاد في اقتصاد روسيا وجيرانها «الجمهوريات الجديدة المستقلة» كنتيجة سواء لاتباع رويشتة صندوق النقد الدولي ، أو لتمزق العلاقات الاقتصادية السابقة.

ولنبحث السؤال التالي : وهل كان هناك عالم ثنائي الأقطاب في سنوات «الحرب الباردة» ، وإن كان موجوداً ، فإلى أي مدى استمر؟ أم أن هذه الثنائية القطبية لم تكن سوى مفهوم مبسط ، بعيد تماماً (كما يحدث مراراً في البحوث الأكاديمية) عن الواقع ؟.

في رأينا أنه من الممكن الحديث عن عالم حقيقي ثنائي الأقطاب فقط إذا ما طبقنا ذلك على الفترة القصيرة نسبياً عند نهاية الأربعينيات والخمسينيات . أما في العقود التالية ، فإن عوامل مثل الجدل السوفيتي الصيني ، الذي تحول سريعاً إلى نزاع صريح ، وتصاعد توجهات الطموحات المركزية في أوروبا الغربية ، ثم القوة الاقتصادية اليابانية الجبارة ، كلها جعلت من الثنائية القطبية أمراً غير مؤكد تماماً وأصبح من الممكن استخدام هذا المفهوم ، ولكن مع بعض التحفظات. والواقع أن العالم أصبح متعدد الأقطاب بدءاً من الستينيات فيما يتعلق بالاقتصاد وثلاثي الأقطاب (الاتحاد السوفيتي ، والصين ، والغرب) فيما يتعلق بالجوانب العسكرية ، مثال واحد فقط ففي الوقت الذي لم تقع فيه

كلينتون



صدام حسين.. الغزو وحرب الخليج الثانية..

هزمت ؟ الأصح أن نقول ، إذا ما استخدمنا الاصطلاحات العسكرية (على الرغم من أنها مضللة في كثير من الأحيان) مستخدمين صياغة أخرى : أن الخصوم في نهاية الثمانينات اتفقوا على المصالحة ، ثم قام أحد الجانبين فجأة بالانتحار لصالح الآخر ، أو إذا شئنا الدقة ، قام قادته بقتله . وفي الواقع ، وقبل المنعطف الحاسم في سياسة جورباتشوف (الذي بدأ بطيئاً للغاية ولذلك لم تتم ملاحظته) ، أي بدءاً من «تحسين الاشتراكية وحتى ترميم الرأسمالية» ، اتخذت غالبية المعاهدات والاتفاقيات التي وقعت بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية طابع الحلول الوسط . وفي بعض الأحيان كان أحد الطرفين يحصل على مكاسب أكثر وفي أحيان أخرى كان الطرف الآخر هو الذي يحصل . على أن توازن القوى ظل كما هو إجمالاً . وحتى أخيراً بعد انسحابه من دول أوروبا الشرقية خريف ١٩٨٩ ، ظل الاتحاد السوفيتي قادراً على وقف طموح أي قوة مهما كانت من فرض سيطرتها (أو «قياداتها للعالم»). لكن الضرية التي وجهت إلى هذه القدرة حدثت في ديسمبر عام ١٩٩١ ، عندما التقى قادة روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا من وراء ظهور شعوبهم (بل ومن وراء ظهر جورباتشوف) وأعلنوا عن نهاية وجود الاتحاد

القاسية بين نظامين اجتماعيين وسياسيين يمكن أن نرجعه لبداية العشرينيات ، للفترة التي جاءت بعد الحرب الأهلية «الساخنة» وبعد التدخل الأجنبي العسكري «الساخن» لأربعة عشر دولة في روسيا (على الرغم من أن هذا التدخل قد تم نسيانه تقريباً خارج روسيا).

أما كيف انتهت «الحرب الباردة» وهي مسألة جدلية للغاية . هناك رأي واسع الانتشار يرى أن روسيا (الاتحاد السوفيتي) قد خسرت هذه الحروب وأن عليها في المقابل أن تدفع الثمن . وعلى هذا النحو تحديداً يفسر إيجبور جايدار السبب في أن الوضع الاقتصادي في البلاد أسوأ مما كانت عليه أثناء الحرب العالمية الثانية ، عندما كان الفاشيون يحتلون مساحات واسعة منها وكثيرون في الخارج يتهنون وجهات نظر مماثلة . كتب فريد هاليداي معلقاً على كتاب مارتين ووكر «الحرب الباردة ونشأة العالم المعاصر» سواء رضيت أم ترفضوا ، فإن الرأسمالية ، التي تقودها وتدعمها الوسائل العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، قد كسبت الحرب الباردة . لا البنك الشعبي على شروطه على الكونجرس الأمريكي ، ولا ثايل للبين تشيد في لندن أو باريس أو طوكيو .! . ولكن حل صحيح إن إحدى القوتين قد

أى مواجهة عسكرية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة (باستثناء بعض العمليات «السرية» للقوات الجوية والبحرية إبان الحرب الكورية وفي كندا)، واستمر التوتر على الحدود السوفيتية الصينية لمدة ثلاثة أعوام تقريباً، ثم تحولت إلى معارك حامية في ١٩٦٩، وفي مجال السياسة يجب ألا ننسى دور «القوة الثالثة» ونعني بها حركة عدم الانحياز، حتى ولو كان بعض أعضائها قريبين للغاية من هذا القطب أو ذاك.

وعلى هذا فإنه في تلك المرحلة، إذا كان من الممكن الحديث عن عالم الأقطاب، فإنه بعد ذلك فقط، لكي نؤكد فقط على حقيقة وجود نظامين اجتماعيين سياسيين أساسيين، على الرغم من أن كل منهما كان يتميز بتناقضات داخلية قائمة بل وأخرى متنامية

وهناك وجهة نظر شائعة للغاية مفادها أن «سلوط» ثم «انهيار» إحدى القوتين العظميين قد صاحبه صعود القوة الأخرى بل إنه ساعد على ذلك. على أن واقع الأمر يشير إلى ما هو أعقد من ذلك. كتب أندري جوندر فرانك يقول «عندما أعلن الرئيس بوش عن قيام «نظامه العالمي الجديد» بمناسبة حرب الخليج ضد العراق، أعلن أيضاً أن القرن الحادي والعشرين هو قرن أمريكا. ولكن حتى يمكن دفع نفقات هذه الحرب، ذهب جيمس بيكر وزير خارجيته ليجمع هذه النفقات إلى ألمانيا واليابان. وفي الواقع، وعلى الرغم من أن دول أوروبا الغربية والمباين كانت مهتمة، ولأسباب اقتصادية في المقام الأول، بهزيمة صدام حسين، فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية

هي المنتصر الرئيسي في الحرب، سواء من الناحية الاستراتيجية أو النفسية. هذه الحرب التي دفعت تكاليفها دول أخرى أساساً».

إن احتلال العراق للكويت (مهما كانت الحجج «التاريخية» التي سيقى لتبريرها) قد جرت إدانته في كل مكان، وبالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها كان من السهل نسبياً الدخول في حرب تتجاوز «تحرير الكويت»، دون أن تصطدم عندئذ بأي قدر ملحوظ من الاحتجاج الدولي. على أن حرية عمليات الولايات المتحدة على أي حال كانت محدودة ولم يكن هدفها إسقاط صدام حسين في الوقت

نفسه فإن حرب الخليج تركت أثراً كبيراً على الوضع في العالم وفي الولايات المتحدة نفسها. فللمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، لم تواجه العمليات الحربية للولايات المتحدة بأي مقاومة أو حتى نقد من جانب الاتحاد السوفيتي، الذي كان ما يزال قائماً آنذاك. هذه الحقيقة نفسها خلقت شعوراً بأن العالم أصبح أحادي القطب، وأن القدرة العسكرية للولايات المتحدة تسمح لها بأن تفرض شروطها على البلاد الأخرى، وخاصة في «العالم الثالث». هذه المزاج «الانهزامي» وجد انعكاساً له في تصريحات السياسيين وأعمال الباحثين. ولكن سرعان ما أثبتت الحياة، وعلى الأخص، تطور الأحداث في أفريقيا كذب هذا الموقف. إن العمليات التي قامت بها الولايات المتحدة في الصومال أعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٤، على الرغم من أنها تمت تحت غطاء «علم الأمم المتحدة»، التي كانت قد بدأت ظهورها للفقراء والجوعى تقريباً مثل ظاهرة بابا نويل، قوية وشعبانة. تحولت بسبب عجرفة منظميها ولا مبالاة تجاه الحياة الإنسانية (ما داموا من غير موظفيهم) إلى التدهور وإلى عدوان أجنبي وهدفاً للمقاومة من جانب قوى التحرر الوطني على الرغم من اختلاف أهوائهم.

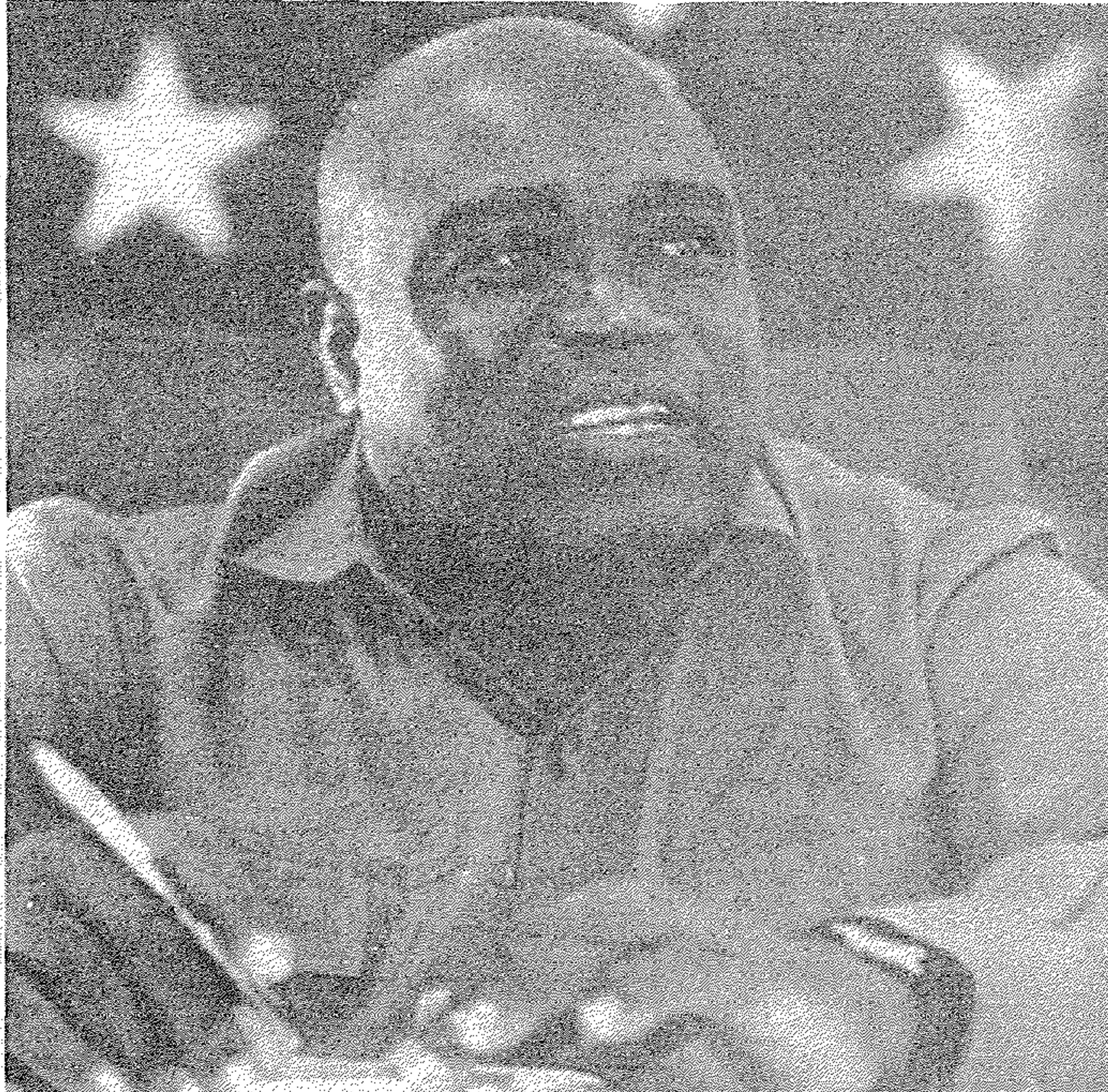
إن الفشل في الصومال خلق في بنية الأمم المتحدة «رغبة متصاعدة في عدم الانصياع لكل انعطافة في سياسة الولايات المتحدة». وعلى مدى بعض الوقت راحت

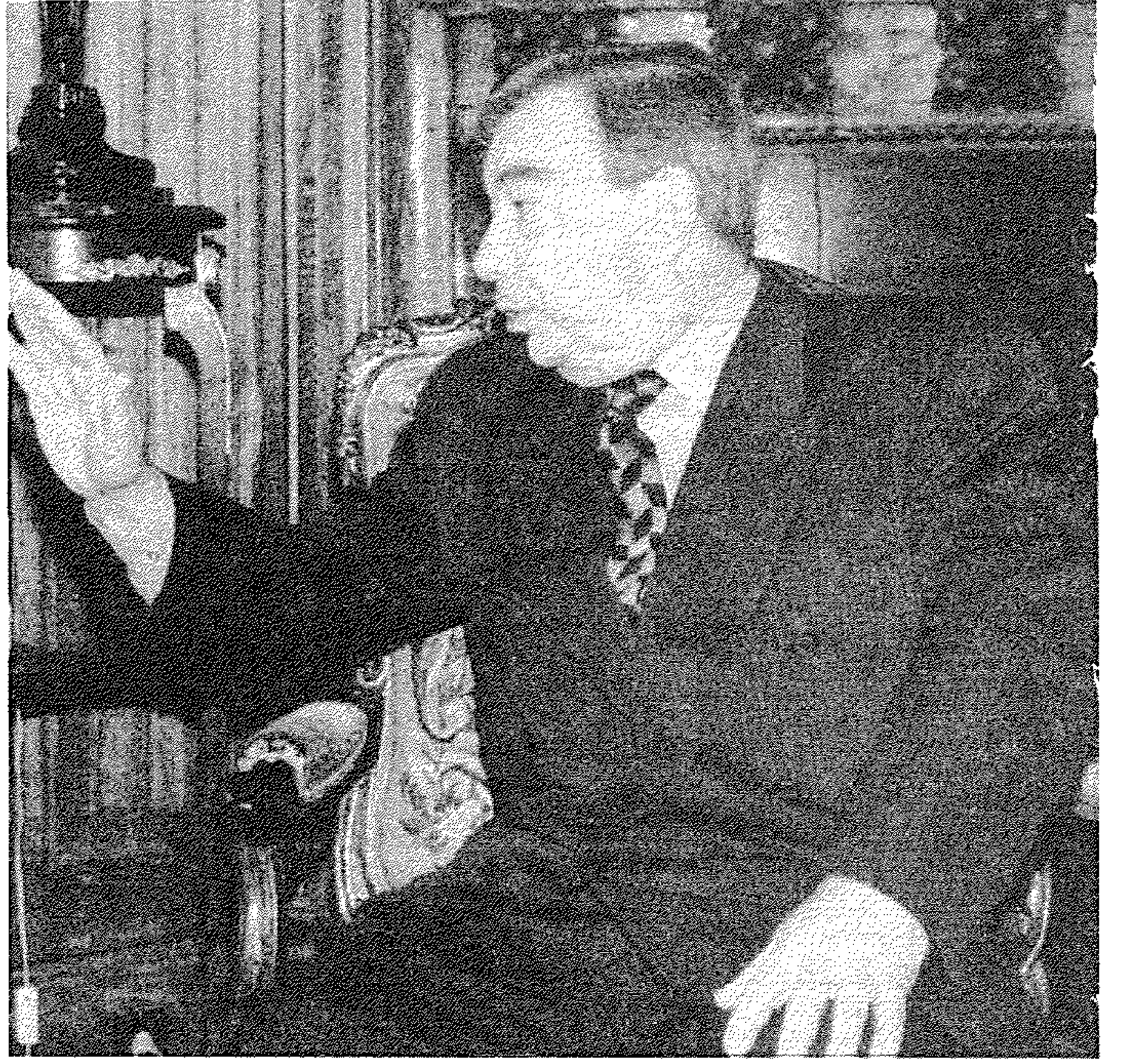
رولان كابيلا.. مخطط ومصالح شخصية

الشخصيات الرسمية في الأمم المتحدة يفترض في أحاديثها الشخصية على أن تقديم المساعدات الإنسانية قد تحول إلى حملة عسكرية. وأصبح عليهم أن يدعموا القيام بدعوة الولايات المتحدة نحو التفاوض، الذي كانت هي نفسها تصر عليه من قبل. بينما راحت الولايات المتحدة تنتقدهم لأن الغالبية يزعمون أن العسكريين الأمريكيين ارتكبوا أخطاء باسم الأمم المتحدة. يمكن أن نذكر بأن الولايات المتحدة استطاعت أن تأخذ وأن تحافظ على السيطرة العامة على عملية الأمم المتحدة على الرغم من حقيقة أنه بحلول سبتمبر عام ١٩٨٣ أصبحت ديون أمريكا لميزانية الأمم المتحدة ٧٨٥٠٥ مليون دولار، أكبر من أي وقت مضى.

إن الهزيمة في الصومال كشفت ظاهرتين أخريين. فعلى الرغم من أن جورج بوش أعلن بعد الحرب في الخليج قائلاً: «إننا تخلصنا تماماً من عقدة فيتنام». فإن بيتر تانوف نائب وزير خارجية أمريكا آنذاك ذكر للصحفيين في تصريح غير رسمي بعد بدء العمليات في الصومال قائلاً: «ليس لنا تأثير، وليس لدينا نوايا لاستغلال القوات المسلحة، ليس لنا بالتحديد أموال، لكي نلبي تحديات المرحلة التي جاءت عقب «الحرب الباردة» على أن الأحداث التالية ضربت هذا التصريح في الصميم حيث ظهرت «نوايا» استخدام القوة (والتعسف في استخدامها) وبكل وضوح عندما بدأت القوات المتعددة للولايات المتحدة أعمالها العسكرية ضد الصوماليين، ووجدت هذه القوات الأموال للقيام بعملياتها. ولكن، مما من شك، أن مثل هذه العمليات والهزيمة التي تلتها لم تطف إلى تأثير الولايات المتحدة. فالمغامرة الصومالية، مثلها تماماً مثل العمليات الأمريكية في لبنان قبلها بعشر سنوات، أظهرت أن الولايات المتحدة لديها حساسية فائقة تجاه الخسائر في القوى البشرية، وأن عدم رغبتها في استخدام قوات برية في النزاعات المسلحة أصبح أمراً واضحاً تماماً.

وقد تنبأ العالم المصري البارز سمير أمين الذي يرأس مركز العالم الثالث في دكا بهذا التطور للأحداث، عندما كتب في عام ١٩٩١ تحليلاً نقدياً يمكن حتى اعتباره انتقادياً بالضرورة، للتورط العسكري للولايات المتحدة في «العالم الثالث» جاء فيه «يبقى أمراً واقعاً أنه في كل





بريناكوف .. روسيا والهند والصين ..

وعلى الرغم من أن التدخل العسكري الخارجي الواضح في هذه المرة، فإن الدول المتورطة في النزاع الجديد، سواء كانت أوغندا أو روندا إلى جانب المتسردين، أو كانت المجولا وناميبيا وزيمبابوي إلى جانب كابيللا، كانت تديره مصالح شخصية. فقد حاولت المجولا واصدقاؤها من منطقة جنوب أفريقيا تبرير أعمالها بضرورات الدفاع عن الديمقراطية في إطار الاتحاد الأفريقي الديمقراطي (وهذا التدخل لم تؤيده جمهورية أفريقيا أكثر الأعضاء تأثيراً في هذه المنطقة). وقد أعلنت هذه الدول أنها عازمة على منع تحويل الكونغو مرة أخرى لقاعدة لجماعة أونيتا، التي تحارب ضد حكومة لواندا. أما فيما يخص أوغندا، فإنها تسعى للسيطرة على مناطق الكونغو الواقعة قرب حدودها، لكي تمنع استخدامها من قبل المعارضة المسلحة. وتهتم رواندا بدورها بحماية المنحدرين من أصول رواندية، والذين يعيشون في الكونغو. وإلى جانب هذه الأسباب «الظاهرة»، هناك أسباب أخرى مختلفة عن بعضها تماماً. تبدأ من الرغبة في ضمان دفع ثمن الأسلحة المصدرة إلى حكومة كابيللا وتنتهي بالسيطرة على تهريب الذهب والماس من الكونغو. لقد ظهرت المصالح «الشخصية» أيضاً في الوضع المعقد السابق على النحو الذي أصبح يسمى الآن من قبيل المودة «الشكل السياسي» في الكونغو: فبعد الانشقاق في صفوف المتسردين وصل الأمر إلى التصادم فوق الأراضي الكونغولية بين العسكريين الأوغنديين والروانديين، وهم الذين كانوا منذ فترة غير بعيدة حلفاء حميمين، فأصبحوا الآن - «رعاة» لمجموعتين مختلفتين من المعارضة الكونغولية.

وفي نفس الوقت تقريباً اشتعل نزاع مسلح آخر، أو بتعبير أدق، تشبث حرب حقيقة وقع فيها عشرات الآلاف من الضحايا بين اثيوپيا واريتريا، البلدين اللذين كانا قديماً حلفاء لسنوات طويلة في النضال ضد نظام منجستو هيلي ماريام. وهذان البلدان تعتبرهما الولايات المتحدة الأمريكية «نقطة الارتكاز في مقاومتها للأصولية الإسلامية في السودان المجاورة» وهكذا كشف النزاع الجديد في القرن الأفريقي على نحو مقنع أن القدرة الحقيقية لواشنطن في التأثير على مجريات الأحداث في أفريقيا أقل كثيراً من طموحاتها. وفي هذا الصدد كتبت صحيفة «أيريش تايمز» تقول: «لم يبق من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا سوى مزق صغيرة»

وفي الواقع فإن النزاعات في الكونغو وفي القرن الأفريقي أظهرت خطأ وجهات النظر التي كانت واسعة الانتشار منذ عامين فقط، بشأن وجود حلف مكون من عدد من

الآخر. إن النزاع المستمر في ليبيريا منذ عشر سنوات، والذي تديره نيجيريا عن طريق قوات ايكوموج، التي تسعى لمنع تشارلز تيلور من الوصول إلى السلطة، مضحين بمئات الأنفس من جنودهم والالاف من مواطني ليبيريا. مضطرين للتصالح مع كون الأخير قد جاء إلى مقعد الرئاسة نتيجة الانتخابات العامة. ومن السخریات المريعة أيضاً أن العسكريين النيجيريين، الذين قاموا مراراً بقلب الحكومات المدنية في بلادهم، وقفوا «أثناء الديمقراطية» ضد الذين نظموا الانقلاب العسكري في سراييون. وتعد مأساة الكونغو (كينشاسا) مثالا آخر يشهد على تعقد الواقع الأفريقي. فمنذ عهد قريب كان هناك اعتقاد بأن «الاستيلاء على الكونغو» يتم لصالح دول بعيدة عن القارة الأفريقية، عن طريق «عملاء» هذه الدول مباشرة، الذين لهم مصالح خاصة

وغالباً ما جرت دراسة أحداث عام ١٩٩٧ في ضوء التنافس بين الولايات المتحدة وفرنسا في أفريقيا، وذلك عندما انتهت الانتفاضة الناجحة ضد نظام موبوتو بوصول لوران ديزيري كابيللا إلى السلطة على الرغم من أنه تلقى مساعدات حاسمة من جانب أوغندا ورواندا وأنجولا. لكن «التكرار» العجيب والمفاجئ لهذه الأحداث بعد مرور عام، واندلاع انتفاضة جديدة، لكنها هذه المرة ضد كابيللا أظهر واضحاً أنها لم تكن ضمن هذا «المخطط».

مرة تقوم فيها سلطة محلية في العالم الثالث تتمتع بالتأييد الشعبي، تصبح ضحية للعدوان الأمريكي (أو لعدوان الغرب ككل) وتأتي نتائج هذا التدخل غير ملائمة للولايات المتحدة. ويواصل سمير أمين قائلًا: «إن الولايات المتحدة ليست «محصنة»، ومقاومة شعوب العالم الثالث هي بمثابة كعب أخيل لمشروعها الزعامي».

على صعيد آخر، فإن أعمال التدخل، التي اكتسبت مباركة الأمم المتحدة، والتي تديرها الولايات المتحدة، لها عواقب أبعد من حدود النتل، الصومال والبوسنة والهرسك، إن تعاضد مقاومة سيطرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة يشير رغبة واشتنطن في الالتفاف حول هذه المنظمة واستبدال قرارات قيادة حلف الناتو بقرارات مجلس الأمن. إن هذا الأمر ظهر أكثر وضوحاً ومأساوية في أثناء العدوان القريب للناتو ضد يوغوسلافيا. على أنه إذا كان «الحق في التدخل» يخرج عن ميثاق الأمم المتحدة، كأمر معترف به، فلن يتوقف عند بعض الدول، وإنما سيعطى «ضوءاً أخضر» للدول الإقليمية الأصغر وهكذا فإن عشرات النزاعات الإقليمية والمحلية، الملتهبة في الوقت الحالي في مختلف مناطق العالم، وخاصة في أفريقيا، يمكن أن تزداد اشتعالاً وهي مشتعلة بالفعل في حالة وقوع تدخل خارجي.

إن الخطر واضح فعده حالات التدخل، بغض النظر عن نتائجها، تزداد يوماً بعد

البلدان من إفريقيا إلى الكونغو ، واقع تحت التأثير القوى للولايات المتحدة ومن يدعسونها على الساحة الدولية .وهكذا فإن الأحداث الجارية ، سواء في ليبيريا أو الكونغو ، في سيراليون أو القرن الأفريقي من المستبعد أن توضع داخل صياغة «عالم أحادي القطب» ، بل الأمر على عكس ذلك، فهي تظهر أن بنية العلاقات الدولية اليوم أمر أكثر تعقيداً.

من المشترك فيه في ظل ذلك أن تقنعنا كلمات جيكي سيليبي الموظف في إدارة العلاقات الخارجية في جمهورية جنوب أفريقيا ، وهي الكلمات التي استخدمها صاحب هذه الورقة في مستهل كلمته .كما أن الخطوات العملية التي اتخذتها قيادة جنوب أفريقيا تدحض هذه الكلمات .وقد ظهر ذلك واضحاً أيضاً أثناء زيارة بيل كلينتون لجمهورية جنوب أفريقيا في مارس من العام الماضي .« لقد علم الرئيس مانديلا بيل كلينتون أن عليه أن يذهب لمقابلة أعدائه مثل كوبا وليبيا وإيران وأدان بصراحة صياغة التجارة الحرة لأفريقيا..» يقول مانديلا إن واجباتنا الأخلاقية تفرض علينا ألا نتخلى عن الذين ساعدونا وقت الشدة في تاريخ بلادنا .من البديهي أن قادة جنوب أفريقيا وكذلك قادة معظم البلدان الأفريقية الأخرى لا يعتبرون بلادهم مجرد محافظة «للاستعمارية الرومانية الجديدة» كما أنهم لا يتسبون للبيت الأبيض باعتباره «العرش المقدس» المعصور من الخطأ.

أصبح ظهور ما يسمى بالدول «الفاشلة» أو «المنهارة» في القارة الأفريقية موضوعاً للمناقشات السياسية والعلمية .وفي الواقع فإن أزمة سيادة الدول تشعق وخاصة في أفريقيا .على أن هناك خطورة في تناول هذه القضية بإصدار أحكام قطعية أو مبسطة .من الذي يملك الحق في تقرير مصيره إذا لم يكن هذا الشعب أو ذلك؟ هل يمكن الآن قيام هذا الوضع الذي تعطى فيه دولة أجنبية أو تحالف لنفسها أو لنفسه سلطة المحققين أو القضاة أو الجلادين؟ إن مأساة عملية ضرب مصنع الأدوية في السودان بواسطة الصواريخ الأمريكية الموجهة باعتبارها عملية «مناهضة للإرهاب» تكشف أن هؤلاء «المحققين» يمكن أن يكونوا غير محترفين ، وأنهم «قضاة متحيزون ، وجلادون طغاة مستعدون لإنزال العقاب بالأبرياء والمذنبين ، بدلا من المذنبين وحدهم. وقد تكرر ذلك أيضا ، وإنما على نطاق أوسع أثناء عسودان الناتو على يوغوسلافيا أيضا.

إن مقاومة محاولات إقامة سيطرة دولة واحدة ، ورفض قبول واشنطن باعتبارها «روما المعاصرة» ظهرت أثناء الحرب المصغرة في الخليج» ، وهي الحرب التي نشبت ضد العراق في يناير ١٩٩١ على يد الولايات



خروتشوف



بوش (الاب)

المتحدة وإنجلترا .وقد صرحت مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة أن هذه العمليات أيدها «العالم كله» ، باستثناء روسيا والصين وفرنسا (أي ثلاثة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالأمم المتحدة) .إلا أنها اختصرت تماماً قائمة المشاركين ، «متناسية» أن تذكر الهند وغالبية الدول العربية ودول أخرى غيرها. لقد أدانت بلاد يعيش فيها غالبية سكان العالم التدخل الانجليز الأمريكي (أو بعبارة أدق العدوان الانجليز الأمريكي) .وعلاوة على ذلك فإن الأهداف التي وضعها منظمو الحرب أمامهم لم تتحقق إطلاقاً ، دون أن نحسب التأخير لمدة يوم في عملية محاكمة «كلينتون» في قاعة ممثلي الولايات المتحدة. وكان أثر عدوان أمريكا وحلفائها ضد

يوغوسلافيا ماثلاً .فمرة أخرى أستند منظمو العدوان على «المجتمع الدولي» مستثنين روسيا والصين والهند وغيرها من الدول التي وقفت ضد العدوان من هذا المجتمع ، وعلى حد وصف جوليوس نيريري حرب غير شرعية على الإطلاق .ومرة أخرى إبان العدوان ، اضطرت حتى خصوم الرئيس اليوغوسلافي ميلوسيفيتش لإدانة العدوان والتقوا ولو مؤقتاً حول قيادة بلادهم .وحتى نتائج عملية الناتو ، على الرغم من قدرته الجبارة ، كانت نسبية ، فعلى سبيل المثال ، فإن عدد الدبابات اليوغوسلافية التي تم تدميرها جاءت أقل من الأعداد التي أعلنتها قيادة التحالف وهناك رأي شائع يقول إنه «في هذا الوضع الجديد ، الذي نشأ بعد الحرب الباردة ، فإن الأهمية الاستراتيجية للعالم الثالث (وخاصة لأفريقيا -شوبين) قد أصبح قيمة الآن» .على أنه حتى بالمعنى الضيق لكلمة «استراتيجي» يمكن أن يصبح هذا القول صحيحاً في الوضع الحالي ، أما في المعنى الواسع للكلمة فإن أهمية المنطقة سوف تنمو مستقبلاً على العكس مما قيل ، باعتبارها في المقام الأول «مخزناً» للجزء الأكبر من المصادر الطبيعية العالمية ، ناهيك عن الماء والأوكسجين .لقد أشار سمير أمين بحق في عام ١٩٩٢ إلى أن «وضع الفائض (المواد الخام - شوبين) لن يبقى عندما تبدأ الأرض الجديدة الحيوية» (الاقتصاد) من المحتمل تماماً أن السياق على مصادر الخامات سوف يصبح مكثفاً من جديد ، بقدر ما تصبح هذه المصادر أكثر قدرة لا بفضل «النمو السرطاني» للاستهلاك الغربي المتصاعد فقط ، ولكن بفضل برنامج تصنيع الأطراف .أي أن الحرب للوصول إلى المصادر لن يتوقف».

إن برامج إعادة الهيكلة في غالبية الدول النامية تؤدي إلى زيادة الفقر والقلق السياسية وفقر السخط .بل أنها أدت بالفعل إلى أن بعض رجال الدولة الأفارقة ، الذين يوصفون بالديكتاتورية والذين بدا أن «موجة الديمقراطية» قد جرفتهم للأبد في مطلع التسعينيات ، استطاعوا العودة إلى السلطة ، ومن الأمور المتناقضة ، أن ذلك جاء نتيجة لانتخابات ديمقراطية .وخارج نطاق القارة الأفريقية فإن نتائج السياسة التي فرضها صندوق النقد الدولي شبيهة .ففي عام ١٩٩٢ كتب كين ليفنجستون العضو البارز في حزب العمال البريطاني يقول :« حتى روسيا الرأسمالية المحدثة كان من الممكن أن تكون منافساً قوياً للولايات المتحدة ولأوروبا الغربية . إن الغرب يؤيد مقترحات صندوق النقد الدولي ، واضعاً في اعتباره أن نتيجتها كما يبدو أن تظل روسيا حتى نهاية القرن ضعيفة سقيمة وأن تدخل القرن القادم على هذا النحو» واستناداً إلى الوضع الاقتصادي

الصعب في روسيا ،والذي جاء في الكثير منه تحديدا بفضل قبول هذه» المقترحات» . ويمكن أن نضيف و«على هذا الوضع ستظل روسيا لسنوات طويلة في القرن القادم».

وكتب أندري جوندر فرانك الذي ورده ذكره أنفا ،والذي يصعب أن نشك في مشاعره المتعاطفة تجاه الاتحاد السوفيتي السابق ، يقول : «على مدى عشر سنوات تسيطر الحظر الغربي وغيره من موانع تنسية الشرق بأوراق توت أيديولوجيا الحرب الباردة .والآن فإن عناصر عديدة من نفس سياسة الغرب ، بما في ذلك بعض القيسود على التجارة التي فرضتها ما يزال معمولاً بها وقد تحدت وفقا لمصالح المنافسة .. إن الكلام حول ما يسمى «بالمساعدة» الاقتصادية الجديدة للشرق... ليس أكثر من ستار دخان للاستغلال الواقعي المستمر للشرق عن طريق استغلال خدمة الديون ، تيارات الأرصدة الواردة من الشرق البائس إلى البنوك المخازن في الغرب» .ومن الأراء ذاتة الانتشار أن تحويل روسيا لدولة من «دول العالم الثالث» وجيرانها من الدول المستقلة قد حولها إلى منافسين للعالم الثالث «القديم» في بحثهم عن «المساعدات» والاستثمارات . لكن هذا الرأي سرعان ما يظن ، وهذه إحدى نتائج الحرب النفسية ومحاولات «المتبرعين» ، ظروف أفضل لنفسها .والحقيقة أن كل دولار تأخذه روسيا من الغرب (والذي يجب إعادته) يدخل إلى «البنوك المخازن» في الغرب (ودون رجعة) خمسة دولارات وعشرة دولارات من روسيا .بالإضافة إلى ذلك ، فإن هذا الوضع على المدى البعيد سوف يدفع روسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة إلى جانب بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . والفكرة التي طرحها يفجيني بريماكوف في دليهي عندما كان رئيسا للوزراء حول المثلث الإستراتيجي المكون من روسيا والهند والصين تعكس هذا الواقع.

بالنسبة لكل ما ذكر يظل هناك سؤال ملح وهو كيف وبأي وسيلة سوف يمنع الشمال (أو لنقل الغرب) مقاومة الجنوب (لنقل «الجنوب» و«الشرق») ؟ يفترض سمير أمين أنه من أجل ذلك سوف يجري في المقام الأول استغلال قوة السلاح .وفي رأيه أن حرب ١٩٩١ في الخليج كانت محاولة «لفرض النظام العالمي الجديد» على شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية «بالعنف البسيط والواضح والتهديد بالتطهير العرقي باعتباره عاملا حاسما» .

لكن باحثين آخرين ينظرون إلى المشكلة بشكل آخر . ويرون إن الفجوة المتزايدة بين

أقلية من البلاد المزدهرة والأغلبية الفقيرة تسمح بالقول بأن «الفصل العالمي» هو المنهج الأساسي لإقامة «النظام العالمي الجديد» . إن كل أو تقريبا كل الدول المتقدمة ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء الاتحاد الأوروبي يفرضون إجراءات صارمة للسيطرة على الهجرة ليس فقط من أفريقيا «والعالم الثالث» المتخلف ، وإنما أيضا من «العالم الثاني» سابقا .نفس هذه القوى السياسية التي ظلت مصرة لعشرات السنين على حق كل شخص أن يترك بلده ويعود إليها ، تضع في الواقع قيودا على إمكانية تحقيق هذا الحق فور رفع «الستار الحديدي» .

ولكن هل هناك فرص أكبر أمام سياسة «فصل العالم» للبقاء مثلما كان لدى سياسة «الفصل المحلي» في جنوب أفريقيا؟ ربما تكون الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب على المدى القريب . إن سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا استمرت على أية حال لمدة أربعين عاما ، بعد أن سمحت للأقلية البيضاء أن «تؤجل» مشكلات الغالبية وبعد أن طردت «حملتها» إلى مناطق البانتو والأطراف .على أن سياسة الفصل العنصري أدت على المدى البعيد إلى كوارث ، ليس فقط للأغلبية الأفريقية وإنما لكل سكان جنوب أفريقيا بما في ذلك الأقلية البيضاء .لقد جرى الاعتراف- على سبيل المثال- أنه كان من الممكن تطوير مدن جنوب أفريقيا بشكل أكثر عقلانية ولأصبحت مدنها أكثر قوة ، لو لم يتم إرسال الأفارقة عنوة إلى مناطق البانتو ، ليجدوا بعد ذلك طريقهم إلى المدن ليقيموا فيها قرى غير شرعية وغير مخططة .أما الفجوة الهائلة بين التعليم الحكومي للسود والبيض فقد أفقد الشباب الأفريقي التعليم بمعناه الواسع وغالبا بالمعنى الحرفي للكلمة وأصبح معوقا للتطور الاقتصادي للبلاد .

وكل الأسس موجودة لكي نقول إن الوضع على نطاق واسع سوف يصبح على هذا النحو وهو ما سيصبح بديهيا ، ربما بمعدل أسرع مما حدث في جنوب أفريقيا . إن القلعة الأوروبية من المستبعد أن تستطيع الدفاع عن نفسها من تدخل العاطلين والجوعى ، الذين بدأ تيارهم في التدفق . فالى جانب الجوع والتشرد هناك مشكلة أخرى تتخذ حقيقة أبعادا حرجة ، وهي أن غياب ،أو على الأقل ،نقص التكنولوجيا الرفيعة والتعليم سوف يؤدي إلى التمدد (وليس إلى كثافة) النمو في العالم الثالث وفي أفريقيا على وجه الخصوص ، وإلى تدمير البيئة وزيادة التهديد بالكوارث البيئية.

ولهذا فإن تغيير معايير النمو ذاتها ،والإبتعاد عن «النزعة الاستهلاكية» سوف يصبحان بالمعنى المباشر كلمات ذات أهمية حيوية .لقد حذر العالم الروسى البارز فالتين كويتشويج الرئيس الراحل لقسم سيبيريا فى أكاديمية العلوم من أنه إذا سادت ثلاثة أرباع البشرية بالطريقة التي تعيش بها الدول المتقدمة فإن كوكب الأرض لن يتحمل . ينبغى أن يذكر فى هذا المجال ، أن الغابات الاستوائية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وكذلك غابات سيبيريا تعد «رئة» الأرض ومصدر الأكسجين للبشرية . لسنوات طويلة كان الطريق لحل المشكلات-يتمثل فى نقل التكنولوجيا لأفريقيا وغيرها من بلاد «العالم الثالث» بشروط التسهيلات أو مجانا ، أما الآن فحتى هذه الاجراءات لا تستطيع أن تنقذ الوضع ، إذا لم تخترع وتنقل تكنولوجيا جديدة «صديقة» للبيئة ، بما فى ذلك البيوتكنولوجيا الرفيعة المريحة . بالطبع سيتطلب الأمر «تضحيات» مادية من جانب الدول المتقدمة ، الأمر الذى يتعارض ربما مع مبادئ الحصول على أقصى ربح ، وهو المبدأ الأساسى فى نظام «السوق الحر» .

وعلى هذا النحو، يبدو أن النظام ، الذى انتشر منتصرا فى العالم ، سيصبح حتما عقبة على طريق التقدم المستقبلى للبشرية ككل.

على عتبة الستينات كانت جنوب أفريقيا تقف أمام اختيار الطريق الذى كان عليها أن تسلكه .أما الآن فإن البشرية بأكملها أمام الاختيار .هل سيقبل ١٠٪ أو ١٥٪ من سكان الأرض- (العالم الأبيض) (ليس بالضرورة بلون البشرة الأبيض) حلا أكثر تعقيدا ومباشرا كالذى قبله فى تلك الفترة بيض جنوب أفريقيا ؟ هل سيكون العصور على حل سلمى للمشكلة (كما كان من الممكن العصور عليه فى جنوب أفريقيا قبل إطلاق النار فى شايبورفيل عام ١٩٦٠) أم أن «الاضطرابات» الكبرى أو بتعبير أدق ، المقاومة المتنامية فى شتى أشكالها ستجعل من هذا الحل أمر حتما؟ .

كتب خيو يانج فى صحيفة «جارديان ويكلي» بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة يقول: «إن الأمر الذى نحن شهود عليه ،هو انهيار النظام العالمى الجديد حتى قبل أن نعرف ، على أى نحو سيكون هذا النظام» .. وسأسمع لنفسى أن أضيف : «إننا شهود على انهيار خرافة عالم أحادى القطبية ،حتى قبل أن نعرف كيف سيكون هذا النظام»؟ .

حوارات متأسلة



د. يوسف القرضاوى

محمد الجنبهى الذى ألف كتابا اسماه «بلايا بوزا» فالبلايا هى الفتاوى والأفكار .. أما «بوزا» فقد وصفها الشيخ المذهب بأنها «قطعة من خشب وزنها خفيف وجرمها صغير (فى تعريض بقصر قامه الشيخ محمد عبده) ولا قيمة لها، صنعت على شكل عضو التناسل عند الرجل وفى حجمه» .. وهذا هو الوصف الذى اختاره الشيخ المذهب ليصف به شيخا آخر.

وقد كتب الجنبهى كتابه المفعم بالشتم فى أعقاب نشر طه حسين لكتابه «فى الشعر الجاهلى» أراد أن يشتم طه حسين لكنه وجد أن الأفضل هو أن يشتم المصدر لذلك كله وهو «بوزا» أى محمد عبده ويقول الجنبهى فى كتابه «ينال أستاذ الجامعة المصرية مرتباً كبيراً بسبب شهادة الدكتوراة التى نالها من أوروبا لسبب عداوته للدين ورجاله، حتى يكون إذا أعلوا شأنه فستنة لأبناء المسلمين، وهى الأسباب عينها التى جعلت بوزا (محمد عبده) محبوباً لفحول السياسيين ولولاة الأمور من الدول المتحالفة على محور الإسلام إسما ورسماً».

وإذا نأتى إلى ستينيات القرن الماضى ومع صدور فتوى من «المجمع العلمى»!! بالسعودية تقول بثبات الأرض ونفى كرويتها .. وإذا يتجاسر أحد العلماء وهو الشيخ

منذ أرسطو استقر رأى على أن تعريف الحوار «هو محاولة البحث عن الحقيقة عبر النظر فى استدالات الخصم».

وإذا يؤكد ابن عطاء السكندرى «ليس المراد من السحابة أن تسقط المطر، وإنما المراد أن ينبت الثمر حيث يسقط المطر» فقد كانت الحوارات الجادة تستهدف الوصول إلى الحقيقة .. أو بالدقة إلى «الحكمة».

يقول الفيلسوف السكندرى «كلمت» (القرن الثانى الميلادى) «يمكن الوصول إلى الحكمة (الحقيقة) عبر اختيار الأفكار الأفضل من نسيج كل الآراء المتناقضة».

وببدأ الحوار وينتهى .. إن كان يمكن أن ينتهى عبر محور أساسى هو الاعتراف بالآخر. بمعنى الاعتراف (اليقينى) وليس (اللفظى) بأن لا أنت ولا أحداً آخر يمتلك وحده كل الحقيقة، ومن ثم فإن البحث عن الحقيقة يستدعى كما أكد كلمت أن نلتقطها من جسد الآراء المتناقضة، قطعة من هنا وأخرى من هناك ثم هى إذ تتجمع معاً تصبح «الحقيقة» أو كما قال كلمت «الحكمة».

ولأن المتأسلمين لا يعترفون بالآخر، ليس إنكاراً لوجوده فهو موجود فى وجهة نظرهم، وإنما إنكار لوجود أى قدر من الصحة عنده، فهم مسكونون بالاعتقاد بأنهم يمتلكون وحدهم .. الحقيقة، كل الحقيقة .. وأن الآخر هو كل الخطأ. ولأنهم يحكمون دوماً ويحكمون إلى ميزان الحلال والحرام .. الإيمان والكفر. فرأيهم وحده هو الحلال وهو الإيمان، والآخر هو الحرام والكفر.

ومن هنا فإن الحدة والتشدد والإنكار والشتم والاتهامات التى تتراكم فى مجرى حواراتهم ليست ناجمة عن نقص فى الأدب ولا تخل عن الاخلاق، وإنما عن شطط فكرى يعتبر أن كل من يختلف معهم هو الآخر .. الحرام الكافرة وهكذا كان المتأسلمون دوماً، حواراتهم مجرد بحث عن عورات الآخر وأثامه الكافرة وليست بحثاً عما بها من استدالات قد تكتسب بعضاً من الصحة.

وإذا عسدا إلى بدايات القرن. ومع محاولات الأستاذ الإمام محمد عبده تحقيق ولو قدر من الفهم التحررى للدين، نهض فى مواجهته كثيرون لعل أكثرهم تأسلاً الشيخ

محااولات

سنحاول فى هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات.

نعمل العقل دوماً قيد سوى العقل ذاته .. فمن وجد فى إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.

د. رفعت السعيد



الشيخ محمد عبده



طه حسين

مقبل بن هادي الوادعي مع الشيخ القرضاوي
فأصدر كتاباً وأسماه «إسكات العاوي ..
يوسف بن عبد الله القرضاوي».

.. ونلاحظ أننا إذا، حوارات بين مشايخ
ومشايخ . مع ذلك فإن المتأسلمين لم يتورعوا
عن استخدام سلاح التكفير والارهاب الديني
والشتائم البذيئة.

ومرة أخرى ليس في الأمر سوء خلق ولا
قلة في الأدب -هي موجودة بالطبع- لكن
جوهر الأمر كله هو أن المحاور المتأسلم تتلبسه
حالة مرضية يتصور بها نفسه أنه وحده
صاحب الموقف الصحيح ، وأن موقفه هو
صحيح الدين . وأن مخالفه بالضرورة خارج
عن حدود الدين .. ومن ثم فهو الملحد
الكافر.

.. ولعل كل ما سبق من كتابة كان
محاولة لفهم حالة بعينها هي كتابات د.
محمد عباس في جريدة الشعب خلال ماقشة
كتاب «وليمة لأعشاب السحر» .. فالبعض
تجاهل الجذر الفكري للموقف وللكتابة وناقش
جانبها الأخلاقي والسياسي والقانوني ..

بينما كان الأجدر به أن يناقش الجوهر
الحقيقي للتأسلم .. وهو إنكار الآخر الذي
يكون بالضرورة ملحداً وكافراً ما دام اختلف
مع أصحاب وجهة النظر المتأسلمة.

لا يحسن ، وفصل من الجهلة المتعالين تناول
برأسه بين الكبراء وعليهم .. فجاء منه فساد
كبير عريض ، وصدر عنه قول كثير مريض ،
لا يعلم حقيقة منتهاه إلا ربه ومولاه» .
وفي العام الماضي اختلف شيخان «الشيخ

**رأيهم وحده
هو الحلال
وهو الإيمان
والآخر
هو الحرام
والكفر**

محمد الصواف على إلقاء محاضرة عنوانها
«المسلمون وعلم الفلك» يؤكد فيها على
حركة الأرض ودورانها حول محورها انطلق
المتأسلمون بأسلوبهم المعتاد ، فأصدر الشيخ
سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان (مدرس في
المسجد الحرام) كتاباً أسماه «أدلة النصوص
المصدقة على رد الأكاذيب الملفقة ، من أهل
الإلحاد والزندقة» والعنوان كاف . وفي المتن
نقرأ «إن الصواف قد جانب التحقيق ، وسلك
من الضلال أبعد طريق ، وكذب المنقول ،
وخالف المعقول .. وغيره مما لا يستريب عاقل
في بطلانه وكذبه وبهتانته ، ولا يمكن تصديقه
مع الإيمان بالكتاب وبمن أنزله» .

.. وهكذا اختلف الجنبيني مع طه حسين
فاتهمه بالكفر هو وأستاذه الشيخ محمد عبده
، وسليمان بن حمدان، اختلف مع الصواف
فاتهمه بالكفر .

ومتأسلم آخر هو الشيخ ناصر الدين
الألباني اختلف في علم الحديث .. مع شيخ هو
ابن عبد المنان ، فأصدر أخيراً كتاباً عنوانه
«النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان
لكتب الأئمة الرجيلة ، وتضعيفه لمئات
الأحاديث الصحيحة» وهو يصف زميله في
الحوار بأنه «غمر من أغمار الشباب تصدى لما

الداروينية . . والتشوية

سمير حنا صادق

الرهبة التي كان يصل إليها المهاجرون حيث يمكن فرزهم . وبتطبيق اختبارات ذكاء غير علمية على المهاجرين الذين لا يستطيعون التحدث بالانجليزية وصل جودارد إلى أرقام مفرقة : ٨٧٪ من الروس ، ٨٣٪ من اليهود ، ٨٠٪ من المجرين و ٧٩٪ من الإيطاليين كانوا جميعا من ضعاف العقول.

وقد كانت هذه النظرية أساس عمليات تعقيم قت في ألمانيا النازية وقت أيضا ولا تتعجب أيها القارئ العزيز ، في آلاف الحالات وبحكم المحكمة في البلد الذي يحاضرنا الآن عن حقوق الإنسان - في الولايات المتحدة الأمريكية !

ولكن ، وكما أوضحنا في أول المقال ، فإن امتداد فكرة " الانتقاء الطبيعي " مع تشويها ، من مجال العلوم البيولوجية إلى مجال العلوم الاجتماعية هي عملية خطيرة وقتل ظاهرة يجب التنبيه إليها وهي أنه يجب علينا أن نكون حريصين أشد الحرص عند مد الأفكار العلمية من العلوم الصلبة مثل الكيمياء والفيزياء والرياضة والأحياء إلى العلوم الرخوة مثل علم الاجتماع والتربية وعلم النفس ، لأن هذا الانتقال قد يصحبه تلوث هذه العلوم بمصالح طبقات معينة.

ولعل أجمل ما كتب عن نظرية داروين في هذا المجال هو ما كتبه دوكن **Richard Dawkin** في كتابه " الجين الأناني The Selfish Gene " والذي أوضح فيه أن التعاون والحب والتضامن والتضحية بالذات من أجل الآخر **Altruism** قد تكون من أهم وسائل الصراع من أجل بقاء النوع . ويكفي أن نتذكر تضحية الأم بنفسها للدفاع عن أبنائها ، ويكفي أن نتذكر أن أكل النوع **Cannibalidm** يكاد أن يختفى بين الثدييات . وإن كان قد عاد للظهور في الجنس البشري في الديمقراطيات المزعومة الحديثة !!!

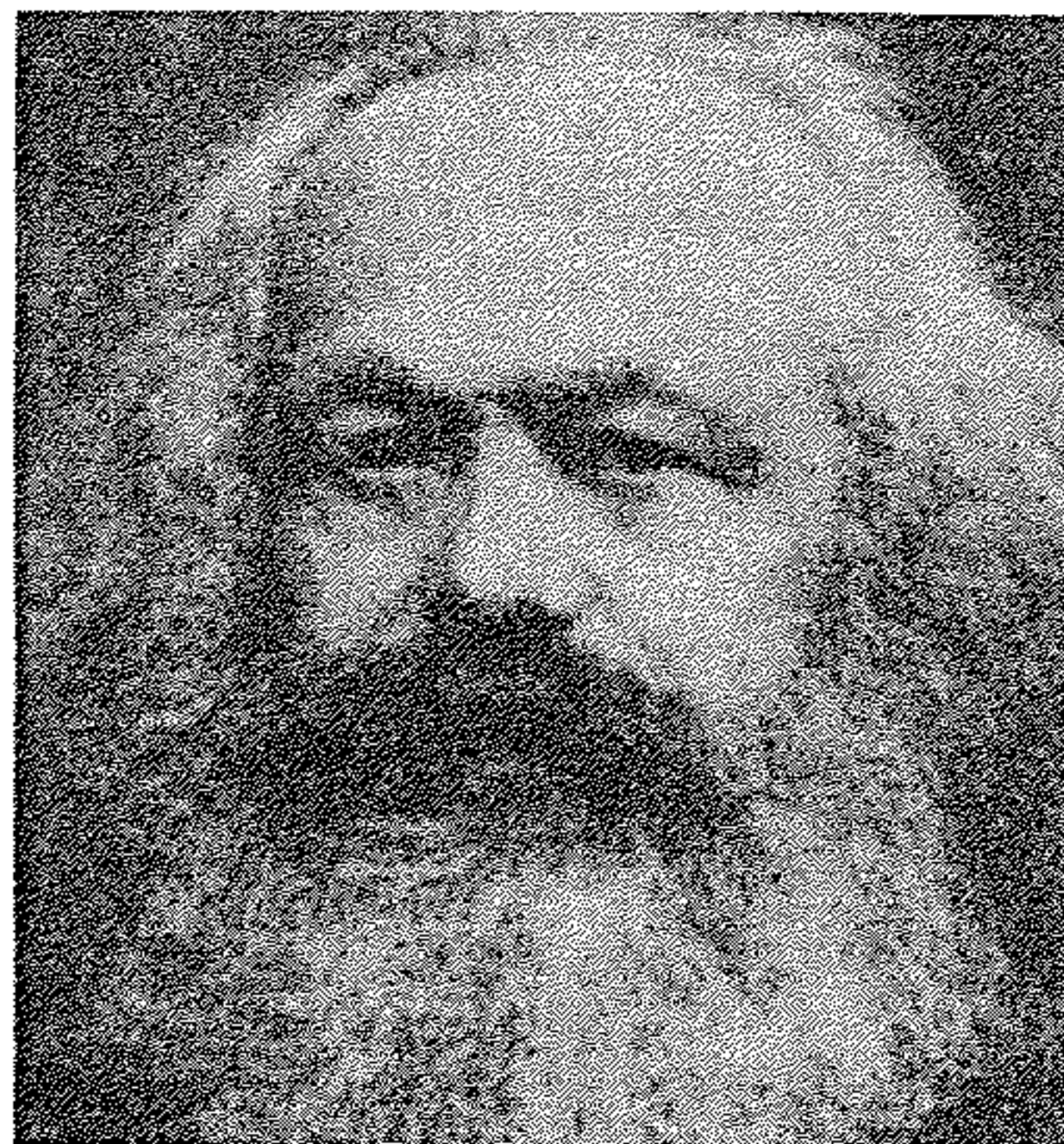
بالفردية المطلقة وله في هذا الموضوع كتابات عديدة وغنى عن البيان أن سنسر كان شديد العداء للفكر الاشتراكي وغنى عن البيان أيضا أن هنري فورد كان من أشد المعجبين به . وعلى عكس ذلك فقد كان ماركس معجبا أشد الإعجاب بفكر داروين وصل به الأمر إلى حد أن أهداه نسخة من كتابه " رأس المال ".

وقد تمت وترعرت العنصرية المبنية على التفسير الخاطئ للداروينية على يد سير **فرانسيس جالتون Sir Francis Gal-ton** (١٨٢٢ - ١٩١١) ابن خالة داروين وواضع أسس العلم المزيف الإيوجينيا **Eu-genics** أو تحسين نسل البشر .

كرس جالتون حياته لنشر فكرة تحسين الجنس البشري ، كما يحسن نسل الخيل ، بتعبيده هو ، باختيار الأزواج المناسبين وبتطهير الجنس من عوامل التخلف . وفي كتابه عن العبقورية الوراثية **Hereditary genius** عبر عن إمكانية توليد العبقورية بالزواج المناسب.

وقد تأصلت حركة تحسين النسل في أمريكا ومدت جذورها ، حيث أشاع أصحاب المصالح أنه لو ترك البلهاء والمأفونون فإن الولايات المتحدة ستتلوث بجيناتهم . وهكذا وضعت وزارة الصحة الأمريكية رجلا يدعى جودارد **H. Goddard** في جزيرة أليس

كارل ماركس



كثير في الفترة الأخيرة استعمال بعض أفضل مفكرينا لتعبير " الداروينية التشوية " في وصف إجرام الصهيونية والمقصود طبعاً بهذا الربط هو الزعم بأن الداروينية باعتمادها على فكرة " الانتقاء الطبيعي " أو " البقاء للأصلح " إنما تعكس الأفكار التشوية عن القوة العاتية والنسوة العنصرية.

وكما نعتقد ، فإن في استعمال هذا التعبير ظلم فادح للداروينية ، علاوة على أنه تكريم وتشريف للتشوية لا تستحقه . وفي تشويه سعة الداروينية إساءة بالغة إلى الفكر العلي في وطن يحاول أن يجتاز ثغرة معرفة واسعة . ونحن نمر الآن في فترة أصبح فيها الاهتمام بعلوم البيولوجيا فرضاً هاماً ، فقد برزت فيه علوم البيوتكنولوجيا والكيمياء الحيوية (وكلها من فروع علم البيولوجيا) وأصبح لها مكانة تعادل مكانة علوم الاتصالات في الحقب السابقة . وقد قدم داروين لعلم الأحياء ما يعادل ما قدمه كبلر وجاليليو للفلك وما قدمه نيوتن وأينشتاين للفيزياء وما قدمه ماركس لعلم الاقتصاد . أما التشوية فيعلم كل مفكر عادل محب للحقيقة ما هي عليه من دجل ونصب ولا علاقة لها بالعلم.

وعلاوة على نفى داروين نفسه لهذا الاتهام بإيضاحه . . بأن " الانتقاء الطبيعي " لا يعتمد على صراع المخابل والأنياب المخضبة بالدماء ، فإن العديد من كتابات الداروينيين . كما ستوضح فيما بعد ، تؤكد الخلاف بين الفكر الناتج عن نظرية داروين والفكر الناتج عن آراء لبيتشه العنصرية.

وقد بدأ اتهام فكر داروين بهذه التهمة كنتيجة لأعمال هربرت سنسر **Herbert Spencer** (١٨٢٠ - ١٩٠٣) الذي آمن بفكرة الصراع للبقاء ووصل به الأمر إلى أن نادى بأن ترفع الحكومات يدها عن المعونات الاجتماعية وعن فكرة التعليم المجاني ، باعتبار أن مثل هذه الإجراءات ستدخل في الطريق الطبيعي إلى رقي الجنس البشري . وكان سنسر علاوة على ذلك من أشد المؤمنين

أيتها الملايين

كم من " البرامج " تتركب باسمكم؟؟

ماجدة مورييس

كجهاز اجتماعي له دور في التأكد من سلامة السلعة التي يعلن عنها أم لا.. ولو من باب خدمة المشاهد . لكن هذا ليس الهدف الآن ، وإنما جلب " فلوس " المعلنين هو الأهم ، ومن هنا تصاعد دور الاعلان داخل البرامج التي تستضيف النجوم ، والتي احتلت بكل الاصرار أفضل ساعات المشاهدة وهي تلك الممتدة من بعد الافطار إلى بداية المسلسلات التي تكرر الواحدة وراء الأخرى حتى الثانية صباحا ، أو الثالثة لو أردنا ..

ولأن الجمهور المصري قد أصبح في غالبته مسلسلاتي الذوق، أو أنه تعود على هذا منذ أيام مسلسلات الاذاعة ، ثم تأكيد هذا في مهرجان رمضان التلفزيوني . فان خبرته قادته إلى نوع من اليقين بأن مايقدم من أعمال درامية في رمضان هو أفضل ماسيراه لمدة عام كامل. ولذا فعليه أن ينتهز هذه الفرصة المجانية فرما تصبح المسلسلات الجيدة بفلوس في الأعوام القادمة. ثم إن المشاهد الذي احتج يوما على كثرة الاعلانات ، لم يعد يحتاج الآن بعد أن تمكنت من الخريطة ، مهما مثلت من ضغوط معنوية عليه ، لأنه وجد بداخلها حليماً ووعداً بالشراء السريع ، لن يتحقق بالطبع ، لو تحقق ، إلا لقلة يسيرة من الذين استطاعوا - بالحظ - الوصول لتليفون البرنامج والحصول على الجائزة .

ونحن هنا أمام ظاهرة است شراء نفوذ المال واختراقه لكل الموانع والحصون ، فمنذ سنوات بدأ تأثير المال على البرامج ينمو ، ثم أصبح يدخل في كل البرامج ، حتى البرامج الدينية

والزيت كلها تضعنا كشعب تحت توصيف لايسر عدواً ولاحبيباً ، ولكنها ، أي هذه الاعلانات ، من ناحية أخرى دليل على المستوى الاقتصادي المتراجع جدا للأغلبية التي تخاطبها.

وهكذا جمعت الشاشة الصغيرة بين ملايين المعلنين بإمكانياتهم النقدية ، وقدرات الأغلبية الشرائية التي بدونها ما كان يمكن لتجار السمن أن يدفعوا في الاعلانات كل هذه الأموال، وطبعاً فالتليفزيون هنا غائب

ممدوح موسى
وسطوة المال



جاءت خريطة رمضان التليفزيونية التي تنتهى بها عام ٢٠٠٠ معبرة تماماً عن حصاد إيرادات أصحاب النفوذ والقرارات أكثر مما تعبر عن حصاد الإبداعات الفنية والفكرية ، وعن رؤى استراتيجية لجعل المثقفين المصريين . ومن هنا فقد رأينا شاشة عجيبة هي خليط غير منسجم من الخفة والاستخفاف ضاعت وسطه الصرخات الجادة .. وما أقلها.

والخفة والاستخفاف هما منهج تسير على دربه البرامج والاعلانات والصاغات التي تكاد تفرغ شاشات التليفزيون من أى مادة تخرج عن المقرر سلفاً منذ سنوات وسنوات ، والمنهج يتنصنر مجسومة ثابتة من البرامج بمعديتها ومقدميتها ومخرجيتها ، ثم يترك الباب مفتوحاً فقط للشطار الذين يفلحون في جلب المعلنين لدعم برامجهم أو لتقديم فلوس كجوائز لمن يحل سؤالاً من المواطنين أو حتى لمن يدايمه الحظ ممثلاً في رقم تلفونه فيحصل على جائزة.

غلب على الخريطة غير البرامج ومعلنيتها الطابع الاعلاني الصوف عن سلع موجهة لاستهلاك البطون، وبالخاص مقررز ، منها إعلانات عن تسعة أنواع من السمن الصناعي ، يقوم بها جيش من الفتيات والنساء وبعض الرجال ، يرقصن ويغنين ويهتفن للحبشية الغالية ، وأحد الاعلانات يظنها خطأ سمن بلدى ويكاد يجن - أى بطل الاعلان - وهو يهتف: بلدى فتعاجله زوجته بأن كذا ياروحى .. والزيت لها نصيب من الهتيفة ، والصابون ومحاليل معالجة آثار السمن



فاتن حمامة .. " وجه القمر "

الجرأة واللباقة والجاذبية وان كانت مصرة ومعها المعد صلاح الدالي على استنفاد آخر قطرة من مغامرات نجوم السينما، مع أن الحلقات القليلة التي قدمت ضيوفاً غيرهم كانت أفضل مثل حلقة الكاتبة اقبال بركة وزوجها اللواء مصطفى سليمان".

أصرار

ومن الغريب أن يطغى مفهوم الخفة والاستخفاف لدرجة تدفع بعض أصحاب الأقلام الى اعتناقه برغم الامكانيات الموجودة لدى ضيوف برامجهم ولديهم شخصيا . وعلى سبيل المثال فان برنامج يقدمه رسام الكاريكاتير رمسيس مثل (ياتليفزيون يا) يستضيف نجوماً مختلفين لهم تاريخ من الكفاح العلمي والفكري والوظيفي المشرف، ومع ذلك يرفض رمسيس وباصرار الارتفاع بمستوى الحوار ودخوله مناطق أكثر جدية وعمقا . ومن بين حلقاته مثالا حلقة استضاف فيها د. رفاعي السعد خبير الأمراض الجلدية الشهير وعائلته ، وما أن وجد له ابنة ابتعدت عن الطب ودرست الاقتصاد حتى انهال عليها بتعليقات ساخرة طالت خطيبها الذي ناله من صاحب البرنامج سؤال حول كيفية تعرفه بها ولم يصبر حتى يسمع الاجابة وانما عاجله بلكمة كلامية من نوع (أظن اخوتها لبوك علقه) .. ماذا نفعل مع هذه الحالة من " البرمجة " التي يريدها صاحبها على طريقة أسأل وأهرب .

وهناك حالات أخرى غيرها تندرج تحت منظومة متسقة ، وهنا من الصعب أن يلتفت أحد لبرنامج اسمه (اعتراف) تعدده وتقدمه ميرفت سلامة الجادة كعادتها ، والتي يكافئها التليفزيون كعادته، بإبعاد برنامجها إلى

العزير منذ بدأ وهو يعتمد في تقديمه للعالم الخارجي على الفقرات المسجلة والمحظية أو البرامج المطبوخة في مطابخ الآخرين ، لكن لا يهيمه أن يرسل برامجه أو فرقه إلى العالم لتقديم معرفة ضرورية للمشاهد ، ومن هنا يبدو ممدوح موسى رائداً حتى لو كانت ريادة عبيطة لا يستفاد منها إلا في أسئلة أعبط منها يوجهها لنجم الحلقة وهو يتهته بفلوسه . وهو هنا يمثل (حالة) أو نموذجاً مهماً من سطوة المال ونفوذه.

وغيره يأتي فريق آخر من مقدمي البرامج والمعددين تفرغ لتقديم حوارات مع النجوم وإحضار معلنين لدعمها برغم وجود برنامج قديم مخصص لذلك الهدف هو (حوار صريح جدا) لا تفتقد مقدمته منى الحسيني

مثل (المجازة الكبرى) . ولا يعرف أحد كيف يأتي أصحاب البرامج بالفلوس ليقدّموا " ١٠٠٠ جنيه فوراً لمن يتحدث بسرعة من المشاهدين ليقول ماهو اسم الفيلم الذي مثلته ندى بسيوني مع محمود قابيل مثلاً في (بدون مونتاج) أو من هو صاحب مخزن أجهزة التليفزيون بالقناة الثانية الذي يقدم جهاز ٢٠ بوصة يومياً هدية لمن يجيب بالتليفون على سؤال من نوع (ماهي عاصمة كندا) ثم من صاحب الخمسة آلاف جنيه التي يحصل عليها من يجب عن سؤال حول مختطف ابن الضابط في مسلسل (أوان الورد) .. ومن الذي يدفع مائة ألف أو ربع مليون في برنامج مدته عشر دقائق بدون الاعلان عن اسمه ، ثم يمتد هذا ليشمل الجنيئات الذهب والفضة والفلوس التي تلعب مع أصحابها في برامج قتلى بالاعلانات والأصح أن تقول أن وزنها اعلانات مثل (سر التفوق) الذي حصل صاحبه على لقب صاحب أثقل ظل لمذيع بالاجماع على مدى سنوات . ولكن ممدوح موسى لم يأس ، وإنما استطاع أن يمرر برنامجه تحت اسم جديد هو (أسرار النجوم) هو هو البرنامج والمذيع و"ظله" وأسئلته البلهاء ، ومع ذلك ، وربما من أجل ذلك ، فهو موجود في وقت ممتاز رغمنا عن أنوفنا ، ربما لأنه قادر بفلوس الاعلانات أن يذهب مع عمرو دياب إلى باريس ومع هشام عباس إلى الهند ومع نوال الزغبى إلى السند .. وللأسف ، فان مايفعله هذا الأخ يدخل في بند السبق التليفزيونى بالنسبة للتليفزيون المصرى ، لأن تليفزيوننا



صفوت الشريف

هل أصبح

التليفزيون

مطية لكل

من يستطيع

جلب الملايين ؟ !



ابراهيم نصر



طارق علام



جمال الشاعر

أثرياء المسلسلات

أخيرا .. نأتى إلى المسلسلات ، ونتذكر بأسى شديد أن أكثرها استحواذا على الاهتمام هو مسلسل فاتن حمامة الشهير باسم (وجه القمر) لكثرة ماكتب عنه وحوله منذ شهور. ونجلس جميعا لنراه لنكتشف أننا نرى عبثا وعبثا ، أموال سائلة كثيرة على ديكورات ثلاثم أسرة البطلة فاتن أو ابتسام البستاني مذيعة التليفزيون الشهيرة و(الحارقة) لأنه لا توجد مذيعة فى سنها تعمل ، وزوجها رجل الأعمال الثرى كريم (جميل راتب) وثلاثة من الأبناء ، بنتان يتضح أنهما من زوج سابق وابن من هذا الزوج (غادة عادل ونيللى كريم وأحمد الفيشاوى) وي طرح المسلسل رؤيته عن الحياة من وجهة نظر الأغنياء الذين يمثلهم أبطاله، والذين قد يساعدون الفقراء فى لحظة (بائعة الورد سميرة عبد العزيز أم سيد) ولكنهم لا يختلطون بهم أو يقرّبونهم حفظاً للمسافات والطبقات. وربما يعبر هذا عن فكر كاتبته ماجدة خير الله (وقد اشتكت من تدخلات فى السيناريو) وعن فكر مخرجه عادل الأعصر، ولكنه بالطبع يقترب أكثر من بطلته فاتن التى اختارت النص ، واختارت المخرج ، وأيضا الأبطال ، وهذا حقها إذا وجدت من يحققه لها. لكن من حقنا نحن أن نتساءل عن القيم المطروحة علينا من ثانيا مسلسل طرح علاقة زوجة بزوجين لها، واحد اختفى ، والثانى تقدم وتزوجها ، ليس من الزاوية القانونية وإنما الأخلاقية والاجتماعية ،

المنفى حيث تقل كثافة المشاهدة ، لأنه لم يحضر معه معلنين ، كما أن ضيوفه دمهم لثقل وكلامهم أيضا ، فمن الذى يريد وسط هذا أن يتحدث أحد حول مواقفه الخلاقية الجادة فى الحياة.

على القهوة

الابتكار الوحيد هذا العام جاء من القناة الأولى ، بكل ما تشله من معنى أفله أنها القناة الرسمية المختصة بالأحداث القومية والوطنية ومجلس الشعب وتغطية الأهم وصباح الخير يا مصر وخلافه.. لم يجد أصحاب القرائح فى هذه القناة فكرة أكثر قيمة من فتح قهوة على الشاشة وإحضار معلم وصبيه حتى تكتمل الفكرة.. وتحت الاسم جمعت القهوة أشباتاً من الضيوف ، المنشد والمزعج ، المهم والنكرة، وجمعت أيضا فرقة من مقدمى ومقدمات البرامج ، كان ظهور بعضهم فى برنامج قصير غير محتمل فأصبح وجودهم ساعات طويلة ، على القهوة ، طارداً وبألها من فكرة تكرر فىنا كل قيم التنبلة والتناحة وقتل الوقت فى زمن يقتل ولايجرى وعالم يتحرك بسرعة الصوت.. لو يفكر أحدهم فيما تعنيه القهوة بالنسبة لذهن المصرى العادى ، ولم يفكروا فى أنها مكان فى الأساس رجالى لبعض الرجال وليس كلهم ، ولم يتذكروا أن هناك قوالب أرقى وأفضل للقاء الناس ، مثل الملتقى ، والمنتدى ، والنادى ، وغيرها من الأسماء التى تستدعى إلى الذاكرة الجماعية أساليب أكثر احتراماً لمعنى اللقاء والاجتماع.

فالأزواج من تجار السلاح ، أولهما أحضر فلوسه الكثيرة بعد أن عرف أنه سيموت لكى يحاول انتزاع ابنتيه وزوجته السابقة، أما الثانى فقد كان تاجر سلاح وتاب، وتاجر فى أشياء أخرى. ولايصبح هذا سبباً للتوقف عنده من السيدة ابتسام المذيعة (القدوة) التى تناقش فى برنامجها قضايا أطفال الشوارع وحق الجنسية للمرأة المصرية بينما تمارس الحياة الناعمة بفلوس السلاح؟

لقد أريقت على الشاشة مئات الملايين من خلال الحوار ، وجاء مستوى الديكور ومستوى الأسرة ليقدم للملايين المشاهدين عالماً من الرفاهية يزيد معاناتهم ، أما مبنى التليفزيون وغرفة السيدة ابتسام وتلك الأناقة المصنوعة التى يدرك كل من تعامل مع التليفزيون المصرى أنها مزيفة فهى قصة أخرى فى مسلسل صنع بواسطة البطلة التى حاولت أيضا تصنيع وجه جديد لها عبر فلانتر الكاميرا حتى تبدو منسجمة مع الدور.. ولتذهب المصادقية للجهيم .. وربما الجمهور أيضا الذى يقدمون باسمه كل هذا.. وإذا كانت فاتن حمامة قد استطاعت فرض إرادتها على الجميع فذلك لأن اسمها باع منذ البداية وحق أكثر من ستة ملايين جنيه قبل التصوير أصلا .

لكن يظل السؤال الأهم هو هل أصبح التليفزيون - إلى هذه الدرجة - مطية لكل من يستطيع جلب الملايين له؟ وما الفرق إذن بينه وبين المحطات الخاصة؟

تأملت متشائمة في مسألة السينما المصرية

أحمد يوسف

لأخفى على القارئ قدراً غير قليل من التشاؤم حول ما يحدث للسينما المصرية ومستقبلها . ومصدر هذا التشاؤم ليس مجرد حدث هنا أو واقعة هناك ، وإنما هو ما سبق لنا أن أشرنا إليه مراراً حول غياب أية فلسفة تتبع منها رؤيتنا تجاه صناعة وفن السينما . بل إن ما يزيد هذا التشاؤم عمقاً ومرارة أن يسيطر غياب أية فلسفة عن مختلف جوانب حياتنا ، وأن يبدو الحوار أو الجدل بيننا حول هذا الأمر أو ذاك متعلقاً بمسائل إجرائية ، فلا يطل من قريب أو بعيد أية رؤية أو رؤى متكاملة ، نجعلنا نطرح الأسئلة الصحيحة حتى يمكن لنا يوماً أن نجد الإجابات الصحيحة .

فلنتأمل على سبيل المثال ما حدث في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ، وحديث المعارضة - أو هكذا تبدو - حول حدوث تجاوزات من جهات معينة أخلت بنزاهة " العملية الديمقراطية " ، فانا لم نتوقف قليلاً

أو كثيراً حول إذا ما كنا دولة ديمقراطية بحق ، وأي شكل من أشكال الديمقراطية نتيبنها ، وإن واثت البعض الجرأة على الادعاء بأننا لا " نستورده " أفكاراً أو أنظمة ، بل إننا نخترعها على مقاسنا اختراعاً ، ولم لا ، ونحن الذين " دهننا الهوا دو كمو ، وخرمنا التعريفه "؟! ولنتأمل أيضاً مارضينا به (لكن الهم لا يرضى بنا) من أننا نتخذ " الرأسمالية " نظاماً اقتصادياً ، هذا النظام الاقتصادي - إن جاز أن نسميه كذلك - الذي أدى إلى زيادة سعر الدولار بالنسبة للجنه المصري خلال أقل من عام زيادة غير مسبوقه ، فانا لم نتساءل حول إذا ما كانت تلك هي الرأسمالية بحق أم أنها اقتصاد عشوائي لانعرف إلى أين يقودنا ، وإن كانت تتحكم فيه أهواء فردية وقرارات مرهجة ، فكأن علينا أن نتجاهل كل التجارب الاقتصادية التي مرت بها الرأسمالية منذ قرون ، لكي نقدم صياغة واضحة لما يجب أن يكون عليه ذلك

الاقتصاد الرأسمالي المزعوم الذي يريدوننا أن نأخذ به ، أو كأن علينا لكي نصنع سيارة أن نعود لكي نكتشف بأنفسنا من جديد كيف اخترع الانسان العجلة!!

فلنعد إلى حديث السينما وما يحدث لها ، فقد قامت الدنيا وقعدت عندما ظهرت فجأة " شركة " تعلن عن أنها سوف تنقذ السينما المصرية من عثرتها ، فبدأت بشراء كل ما يمكن لها أن تشتري مما تبقى من أصول الأفلام بزعم حرصها على مصلحة هذه السينما ، بتحويل الشرائط إلى أقراص رقمية مضغوطة تمهيداً لعرضها على القنوات التلفزيونية التي تأخذ بـ " سياسة " الدفع مقابل المشاهدة " ، وبلغ الطموح مداه بالحديث عن عرضها أيضاً على " الإنترنت " (!!) ثم امتد نشاط الشركة إياها إلى شراء الأغلب الأعم من دور العرض القليلة المتاحة ، مما رأى فيه البعض - ومعهم الحق - شبهة احتكار سوف يجعل هذه الشركة تفرز سيطرتها الكاملة على مقاليد صناعة السينما

المصرية ومفدراتها .

وليس غريباً أن تقوم الدنيا لكى تقف فى وجه هذا الاحتكار ، لكن الغريب بحق هو أن تعود إلى القعود وأن تمضى الشركة الوليدة فى مخططاتها ، دون أن تشير لـ " الدولة " - ولانقول الحكومة - أية تساؤلات حول ما يمكن أن يؤدى إليه هذا المخطط . كما أن بعض السينائيين - أصحاب المصلحة الحقيقية فى إصلاح حال هذه الصناعة إصلاحاً حقيقياً - اكتفوا بتوقيع عقود لإنتاج بعض الأفلام التى لا يزيد عددها على أصابع اليد الواحدة .

إن أردت الحقيقة فإن ما حدث ويحدث ليس إلا ظاهرة فى سياق أكثر شمولاً ، ظاهرة تكررت مراراً عبر العقود الماضية وانتهت دائماً إلى اكتشاف أن أصحاب هذه المشروعات ليسوا رأسماليين بالمعنى الحقيقى للكلمة ، بل مجرد وسطاء أو سماسرة فى مناخ اقتصادى لا يترك مجالاً إلا لمثل هذه النشاطات الطفيلية التى " تصنع من البحر طحينة " ، فتبدأ بشعارات براقة - لا تختلف كثيراً عما فعلته شركات توظيف الأموال - لتنتهى إلى كارثة تستغرق طويلاً فى التوابع عليها ، والبكاء على اللبن المسكوب بعد أن يكون قد فات الأوان .

ونحن لا نزعج النبؤ بما سوف يحدث ، ولكننا نعتد فى رؤيتنا لهذا المستقبل على استقراة للتجارب المشابهة فى السنوات القليلة الماضية ، وعلى اليقين بأن "الرأسمالية المصرية المعاصرة ليست رأسمالية بالمعنى الاقتصادى للكلمة بأية حال " . ونحن لا نرجعه اللوم إلى هؤلاء "الرأسماليين" بقدر ما نوجهه إلى النظام الاقتصادى المانع والمتبع الذى يسيطر علينا ، فهو نظام لا يتيح بحق نمواً رأسمالياً يعتمد على بناء أسس حقيقية لقوى الإنتاج ، بقدر ما يمنع نمو النشاطات الوسيطة التى تنمو على سبيل " إكسب وإجر " ، ويكفى أن نتذكر ما آلت إليه تجربة الترحيب بدخول من يطلقون عليهم " رجال الأعمال " مجال السينما ، وتفصيل قانون " المائتى مليون جنيه " على مقاس البعض لمنح إعفاءات ضريبية ، فكانت النتيجة هى بناء عدد محدود من دور العرض الفاخرة فى المجمعات التجارية ، وهى دور العرض التى لا تتوجه إلى " الزبون " الحقيقى للسينما المصرية ، بل إنها تتجاهله تجاهلاً كاملاً ، ثم بيع هذه الدور بعد عامين أو ثلاثة لأول عابر سبيل يملك الأموال ، فأضاقوا

الإعفاءات الضريبية التى منحتها لهم " الحكومة " إلى أرباحهم ، فعن أى رأسمالية نتحدث وهى رأسمالية " المقاولات " والبيع والشراء فى بورصة السوق (" الحر " إلى درجة التسيب) ، وأى رأسمالية تلك التى تغير نشاطها بين لحظة وأخرى لأنها لا تبحث إلا عن الربح فى دورة سريعة لرأس المال ، بينما الرأسمالية الحقيقية هى التى تعرف أن أية صناعة - بما فيها صناعة السينما - تقوم على مبدأ إقامة بنى تحتية قوية لا تختلف كثيراً عن " التصنيع الثقيل " ، حيث لا يستعيد الرأسمالى رأسماله إلا بعد سنوات ، يبدأ بعدها فى جنى أرباحه التى لا تأتية إلا على المدى الطويل .

ولا تنس أيضاً ما أعلن عنه " رجال الأعمال " هؤلاء ، منذ خمس سنوات بنواياهم لإنتاج الأفلام ، ولتحاول أن تتذكر عبثاً اسم خمسة أفلام فقط قاموا بإنتاجها بالفعل ، فذلك كله لم يكن إلا شعارات براقة صدقها البعض منا وتصوروا أن " رجال الأموال " هم الملاك الحارس الذى هبط علينا من السماء لإنقاذ السينما المصرية . وهذا هو ما يحدث اليوم مرة أخرى - ولعلها لن تكون الأخيرة مادامت الأمور على حالها - فسوف تسفر التجربة الحالية للشركة " العملاقة " الجديدة عن كيان هش تجمع فيه عدد من الوسطاء الذين لا يملكون - وهم على أية حال لا يريدون أن

يتملكوا - خطة واضحة لإقامة صناعة سينمائية حقيقية . وربما لن تكون تلك الولادة الغامضة لهذا الكيان ، والتى أحاطتها الإعلانات والبيانات الطنانة التى تخفى الحقيقة أكثر مما تعلن عنها ، إلا ورقة سوف يتم استخدامها للبحث عن مزيد من الممولين هنا وهناك ، حتى إذا ما فشل أصحاب هذا الكيان فى جمع التمويل المأمول فانهم سوف يقومون على الفور ببيع ما اشتروه من أصول الأفلام ودور العرض لأول عابر سبيل قادر على دفع " المعلوم " أو المجهول ، لينفض المولد مرة أخرى ، ولتنتهى تلك الأصول إلى مستثمر جديد ، لن يكون فى الحقيقة بدوره إلا وسطياً لجهة غير معلومة تستخدم هذا الوسيط ستاراً لفرض ثقافتها . وإذا كان البعض قد أشار بحق إلى إمكانية أن تكون هذه الجهة معادية للثقافة المصرية ، فإنا نفترض - فى أفضل الأحوال - أن تؤول مقادير السينما المصرية إلى أنظمة رجعية تقوم بالفعل بالهيمنة على العديد من القنوات التليفزيونية الفضائية ، لكى تفرض ثقافتها " المحافظة " وتنحى الثقافة المصرية جانباً ، أو أن تقوم بتطويعها لسياساتها .

نقول إذن أن ذلك كله يحدث - وسوف يظل يحدث - بسبب غياب فلسفة واضحة تجاه السينما صناعة وفناً ، وأن غياب هذه الفلسفة ليس إلا إنعكاساً لما يطلق عليه





عينيتها عن - أن يقوم كيان غامض هائل بالسيطرة الكاملة على الصناعة ، أو بالأحرى ماتبقى منها ، من أصول نيجاتيف الأفلام والأغلب الأعم من دور العرض وشركات التوزيع ، فإن ذلك سوف يجعل المنتجين من أصحاب المشروعات الصغيرة يترددون ويتقاعسون عن إنتاج الأفلام ، لأنهم لن يجدوا في النهاية دوراً يعرضون فيها أفلامهم إلا بالرضوخ لذلك المحتكر الوحيد والعمل بشروطه ، ليفرض في نهاية المطاف نوعاً خاصاً من السينما ، ولتقارن ذلك بالسينما الأمريكية التي تأتي أهم أفلامها من تيار "السينما المستقلة" ، التي تحقق نجاحاً فنياً وتجارياً هائلاً.

وقد يقول لك البعض - يحدوهم في ذلك حسن النية - أن صناعة السينما المصرية قد عانت طوال تاريخها من عشوائية الكيانات الصغيرة ، ومعهم في ذلك بعض الحق ، لكن ماذا يكون الحال إذا ما آل الأمر كله إلى كيان واحد "عشوائي" كبير؟! والحل الوحيد الذي نراه هو أن ندرك أن تلك العشوائية - التي تضرب بجذورها في مختلف نشاطات حياتنا - هي السبب الحقيقي في تردى صناعة السينما المصرية ، التي لا تجد من "الدولة" أى نوع من التنظيم والحماية ، ولنتذكر أن الدول الرأسمالية تضع القوانين لهذا التنظيم وتلك الحماية ، بدءاً من قوانين منع الاحتكار ، ومروراً بقانون "الكوتا" الذي لا يسمح للأفلام الأجنبية - كما يحدث عندنا - بابتلاع السوق بينما يضمن عرض حصة أكبر من الأفلام المحلية ، وإنهاء بدعم إنتاج الأفلام المتميزة من خلال اقتطاع جزء من إيرادات شباك التذاكر لصالح هذه الأفلام ، بينما يذهب هذا العائد عندنا لإقامة المهرجانات الزائفة التي يظهر فيها الموظفون الكبار في وزارة الثقافة بينما لا تضيف للصناعة السينمائية شيئاً ، لأن وزارة الثقافة لا تدرى - كما جاء على لسان بعض مسؤوليها- إن كانت السينما تتبع لها أم لوزارة قطاع الأعمال!!

إنها إذن العشوائية الكامنة في رؤية "الحكومة" لصناعة السينما المصرية ، وهي الرؤية القاصرة التي لا تدرك أهمية وضع الدولة لتشريعات متكاملة تحمى هذه الصناعة ، ولا تتركها لما يسمى "اقتصاد السوق" المزعوم ، الذي يبدو عندنا بدوره أشبه

الكبيرة وحدها وتشجيعها علناً أو سراً ، وهو ماتؤكدته قوانين منع الاحتكار الشهيرة في أعنى الدول الرأسمالية ، وهي قوانين لم تعرفها النظم الرأسمالية بمحض المصادفة ، وليست جديدة كما تصور البعض مع قضية شركة : ميكروسوفت" ، بل إن صناعة السينما قد عرفت منذ قرن كامل ، وفي الولايات المتحدة التي يعتبرونها النموذج الرأسمالي الذي ينبغي احتذاؤه. ولنضرب على ذلك مثالين شهيرين ، كان البطل في أولهما هو توماس إديسون ، الذي ينظر إليه برصفه "مخترع السينما" (مع مافى ذلك من عدم الدقة) ، فقد تصور إديسون عند بداية القرن العشرين أنه لامتلاكه حقوق آلات التصوير والعرض سوف يسيطر على الصناعة بأكملها ، وهنا قامت الدولة (نؤكد أن الدولة هي التي قامت بذلك ، وليس فرداً من عامة الشعب أو الرأسماليين الصغار) برفع دعوى قضائية ضده انتهت بادانته ، لكي يمكن للجميع استخدام آلات العرض والتصوير . أما المثال الثاني خلال ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين فهو قضية "الدولة ضد شركة باراماونت" وضد كل الشركات الكبرى التي كانت تمتلك استوديوهات الإنتاج وشركات التوزيع وسلاسل دور العرض في آن واحد ، وانتهت بدورها إلى ضرورة تفتيت هذه النشاطات الثلاثة ، حتى لا تفرض أية شركة كبرى على الشركات الصغرى شروطها باحتكار الفروع المختلفة للصناعة السينمائية. إن ما يحدث اليوم في صناعة السينما المصرية يسير في الطريق المناقض تماماً ، حيث تسمح "الحكومة" - أول على الأقل تغمض

الدكتور جلال أمين " الدولة الرخوة" ، وهي الدولة التي تقلص دورها إلى أن تكون "حكومة" لا تقوم بالحماية بقدر ماتقوم بالحماية (لكنها لا تتخلى بالطبع عن حماية نفسها!!) وهي الدولة التي يغيب عنها مفهوم "المؤسسات" القوية الراسخة التي لا يتم فيها تطويع وتفصيل القوانين العشوائية كيفما اتفق ، كما أنها الدولة التي لا تملك رؤية واضحة للنظام الاقتصادي الذي تتبناه ، فلا هو نظام رأسمالي كما أنه ليس - بالطبع!! - نظاماً اشتراكياً ، بما يذكر بتلك العبارة الشهيرة للشاعر مأمون الشناوى : "ياترسلونا ، ياتبلشفونا...!"

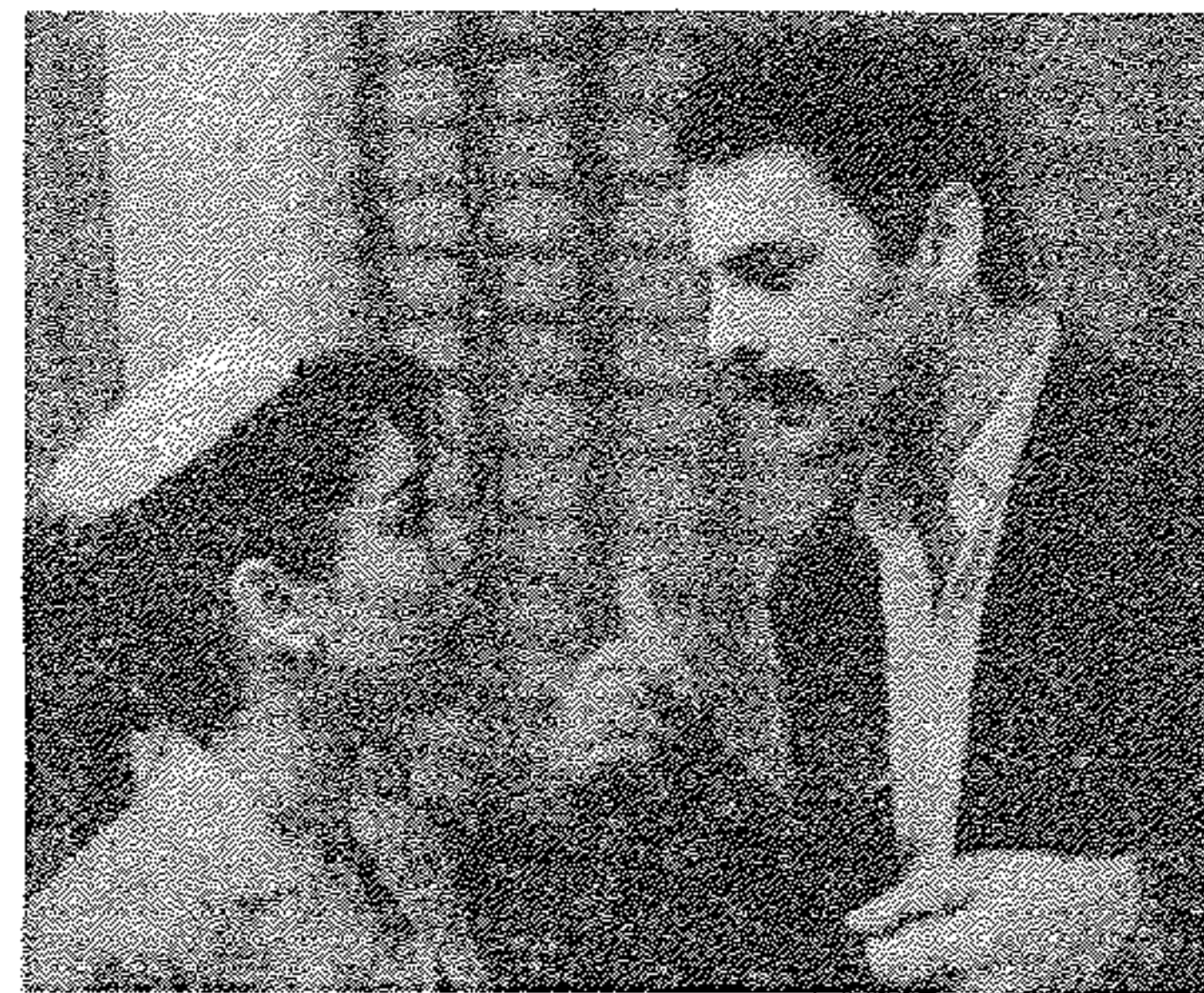
وإذا كان مقدراً علينا أن نقبل بأن الرأسمالية - كما يزعمون - هي الخيار المتاح الوحيد في النظام العالمى الجديد (تماماً كما أن السلام هو " خيارنا" الاستراتيجى ، ولنتأمل كيف أنه الاستراتيجى وليس التكتيكى!!) ، فإن من حقنا أن نطالب بالرأسمالية الحقيقية والكاملة ، وليست رأسمالية قانون الطوارئ - المستمر بنجاح منقطع النظر حتى أنه لم يعد " طارئاً" - الذى ترك الحبل على غاربته لأصحاب الأموال - أو بالأحرى القروض - الذين يعتمدون على أموال الشعب التي أودعها البنوك ، بينما هي من جانب آخر تقوم بتحريم وتجريم الإضراب ضد الرأسماليين المسغلين . (شهدت أمريكا في الأسابيع الماضية إضراباً من الممثلين ضد أصحاب شركات الإعلانات، ولم يواجهوا قانوناً للطوارئ) .

وبعيداً عن السياسة ، فإن الرأسمالية الحقيقية تقوم على التنافس الحر بين أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والكبيرة على السواء ، ولا يمكن لها أن تقوم على حماية الكيانات

بالبورصة الوهمية ، أو هو أقرب إلى السوق العشوائية التى " يفرش " فيها كل بائع بضاعته فى أسواق القرى ، فإذا ما انتهى النهار جمع ما تبقى له من بضاعة لبيعها بأى خسر الأثمان ، لينتقل إلى سوق أخرى ببضاعة جديدة - وقد تسمع من البعض أن تلك هى العصرية التى ينبغى علينا أن نتحصلها ككل المجتمعات الغربية فى بداية سررها فى طريق الرأسمالية حتى ينضج اقتصادنا ويكون " البقاء للأصلح " ، فذلك قول يشبه أن نترك الناس - كما كان يحدث منذ قرون مضت - يتساقطون فى الأرينة ليبقى منهم من كان قادراً على تحمل المرض ، قبل أن يعرف الإنسان إمكانية التطعيم والعلاج ، وذلك ليس إلا ارتداداً لنظرية " مالتوس " ونجاءها لكل الإسهامات التى أتى بها الفلاسفة والاقتصاديون منذ آدم سميث وحتى كارل ماركس ، كما أنه قول يجهل أن الرأسمالية ذاتها قد منحت نفسها عمراً أطول بتبنى بعض المفاهيم شبه الاشتراكية التى تقضى بضرورة تدخل الدولة فى ذلك النشاط الرأسمالى ، ليس لمصلحة طبقة وحدها ، وإنما لكي تنظم العلاقة بين الرأسماليين وبعضهم البعض ، وبين المنتجين والمستهلكين .

وفى صناعة السينما تحديداً ، لا مخلص من أن تفتح الباب أمام الكيانات الصغيرة لكي تنمو وقامرس نشاطاتها ، ليس فقط فى الجانب الإبداعي من إنتاج الأفلام ، بل الأهم هو بناء دور العرض التى لاغنى عنها لكي تأتى الصناعة بإيرادات تمكنها من الاستمرار فى صناعة الأفلام . وتشير كل التقديرات الاقتصادية أنه لا يمكن لأية صناعة سينمائية أن تزدهر إلا إذا بلغ عدد المتفرجين كل عام أربعة أضعاف عدد السكان (وهو ما يعنى أن يرتاد كل المواطنين دور السينما أربع مرات سنوياً) ، لذلك فإن عدد " زبائن " السينما المصرية - داخل مصر وحدها - ينبغى أن يبلغ مائتين وخمسين مليون متفرج (ولتقارن ذلك بالرقم الهزيل لعدد المتفرجين فى مصر) ، وهو ما يعنى أيضاً أن تكون هناك على الأقل أربعة آلاف دار عرض تنتشر فى مدن مصر وقراها (ولتقارن مرة أخرى ذلك الرقم بحوالى مائة وخمسين دار للعرض فى القاهرة ، وعدد لايزيد على أصابع اليدين فى كل المدن

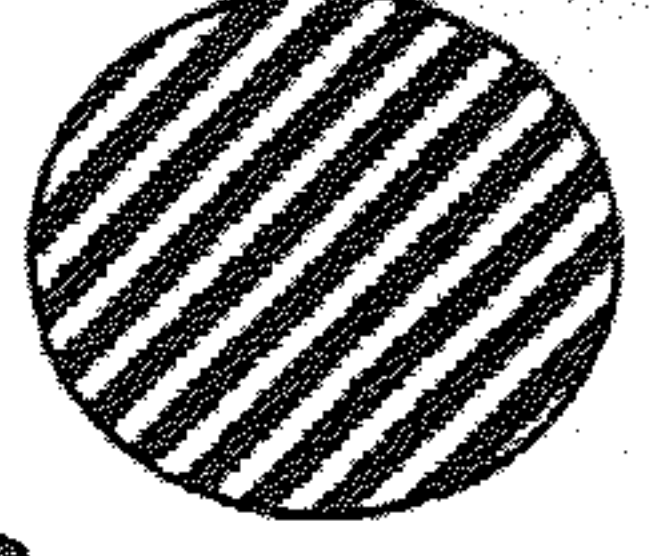
الأخرى) ، وأن تنتهى أسطورة " العرض الأول " الذى يذهب بعده الفيلم المصرى - كمنتج اقتصادى - إلى أساطين احتكار القنوات التليفزيونية الفضائية . وهذا العدد الهائل من دور العرض التى ينبغى إقامتها لا يستطيع أى كيان كبير أن يقوم به ، مهما بلغ حجم طموحه أو ادعائه ، ولن يتحقق إلا بإصدار تشريع يشجع على إقامة دور العرض يضع فى حسابه الضرائب وأسعار الكهرباء ، والمياه ، وأن تقلع الحكومة عن مفهوم الحماية لتتبنى مفهوم الحماية ، بدلاً من أن تذيب - كما نفعل دائماً - كل الدجاجات التى تبيض ذهباً بحثاً عن البيضات الذهبية فى أحشائها . لكن ذلك مرهون بدوره بالفلسفة الغائية والنظرة الغائمة تجاه صناعة وفن السينما ، فهل أدركت " الدولة " بحق أن " زبون " السينما المصرية الحقيقى والأول هو المواطن المصرى العادى ؟ وأن حماية الصناعة السينمائية المصرية تبدأ أولاً بتحقيق الأرباح داخل السوق المحلية ؟ (وهو ما يحدث فى أمريكا والهند ، على سبيل المثال لا الحصر) . وإذا كان البعض يتشدد بأن مصر كانت " هوليوود الشرق " - تلك الأسطورة التى تشبه خرافة التليفزيون المصرى الذى ولد عملاقاً ، وهأنت ترى ما انتهى إليه هذا العملاق ! - فإن قدرة الفيلم المصرى على النفاذ إلى كل البلدان العربية لم يكن له عائد اقتصادى كبير (يعترف المنتجون والموزعون المصريون بأنهم كانوا يقبلون على الدوام بعرض الأفلام المصرية فى الدول العربية بأبخس الأثمان) ، وإن كان له مردوده الثقافى والسياسى الهائل ، وما كان لذلك أن يتحقق لولا أن صناعة



السينما المصرية كانت تحقق أرباحها الحقيقية داخل السوق المصرية ، من خلال دورات عديدة لعرض الفيلم فى كل مستويات دور العرض فى أنحاء مصر كلها . وإنك لتستطيع أن ترى بداية التردى الاقتصادى لصناعة السينما المصرية عندما فقدت " زبونها " فى دور العرض ، لتتوجه منذ بداية الثمانينات - ومع بزوغ سوق الفيديو - إلى المتفرج خارج مصر ، ليظهر طوفان أفلام المقاولات ، لكن السوق تغيرت تماماً منذ انحسار سوق الفيديو وبداية عصر القنوات التليفزيونية الفضائية ، لتكتشف صناعة السينما أنها قد أهملت زبونها الحقيقى ، وفقدت بعده زبونها العابر ! ومع ذلك فإنهم ما يزالون يحدثونك اليوم عن مستقبل الصناعة من خلال عرض الأفلام المصرية فى قنوات " الدفع مقابل المشاهدة " أو على الإنترنت ، مثلما تحدث قبل سنوات قلائل بعض رجال الأموال الذين أوهمونا أنهم جاءوا لإنقاذ صناعة السينما بتصدير الأفلام المصرية إلى أوروبا ، بنفس رؤيتهم لصناعة السجاد والسيراميك !

وإذا كان إصلاح حال السينما المصرية مرهوناً بذلك التحالف الغامض بين الحكومة ورجال الأموال ، وانتظارنا لأن تدرك " الدولة " مسئوليتها التى لا يبدو فى الأفق أنها سوف تدركها (وكيف تدركها والتيار السائد يؤكد أن " القافلة " تنبح والكلاب تسيير ") ؟ فإن الأمر سوف يسير من سئ إلى أسوأ ، وهنا لا يتبقى لنا إلا أن نتساءل حول دور نقابة السينمائيين الذين ينبغى عليهم أن يعوا حجم الهول الذى ينتظرهم ، كما ينتظر الأجيال القادمة من السينمائيين " الشبان " الذين تدركهم الكهولة قبل أن يصنعوا фильماً واحداً . لكن واقع الحال يشير إلى أن الطوفان لا يدع لأحدهم فرصة إلا للبحث عن خلاص فردى هنا أو هناك ، وهو ما يجعل تشاؤمنا حول مستقبل هذه الصناعة وهذا الفن أكثر عمقاً ومرارة ... ومرة أخرى ، حيث لا تكون هناك إمكانية لتحقيق الحلم بانقضاء صناعتنا السينمائية ، فلامكان إلا لمزيد من الكوابيس !

مشاغبات



مشكلتنا الدائمة والمتوطنة

استجاب وزير الثقافة "فاروق حسنى" لإقتراح عرض عليه فتبنى الدعوة لعقد مؤتمر عام للمثقفين المصريين ، بمختلف تياراتهم واتجاهاتهم ومدارسهم ، للحوار حول قضايا ومشاكل العمل الثقافى ، على صعيد المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية ، من خلال توافق عام ، حول استراتيجية للعمل الثقافى ، تستجيب لحاجات المجتمع المصرى الملحة !

وانعقاد المؤتمر بدعوة من وزارة الثقافة ، لاينفى عنه صفته الشعبية ولايشكل أى خطر على استقلالية قراراته ، ليس فقط لأنه ينعقد استجابة لإقتراح جاء من بين صفوف المجتمع المدنى ، ولم يأت من الوزير ، أو لأن اللجنة التحضيرية التى شكلت لتنظيمه تضم عددا من المثقفين البارزين ذوى المكانة الذين لايشك أحد فى استقلالية آرائهم ، ولكن كذلك لأن عضويته مفتوحة ، ومتاحة لكل الراغبين فى مناقشة الشأن الثقافى ، وتقع على عاتقهم مسئولية ضمان وصيانة حرية المناقشة ، حول القضايا التى ستثار فى المؤتمر ، بالمشاركة ، وبالتزام بتقاليد الحوار ، واحترام حق الاختلاف ..

وانعقاد المؤتمر بهذه الصورة ، لايصادر حق المثقفين ، أو أية مجموعة منهم ، فى أن يعقدوا مؤتمرات أخرى ، مكملة له ، أو تالية ، تناقش

حولها ، فنحن نعجز - على الصعيد القومى - عن تحديد حد أدنى مشترك يجمع الأمة كلها للتوصل إلى حل مقبول للصراع العربى الإسرائيلى ، وتعجز أحزابنا - على الصعيد المحلى - عن التوصل لأى درجة من التنسيق فيما بينها للتوصل إلى إصلاح سياسى ودستورى جذرى ، ويصعب علينا أن نعين الاتجاهات داخل أى مجتمع عربى ، بسبب ضعف الرأى العام ، واقتفاده للدرجة الكافية من النضوج التى تمكنه من التمييز بين الصواب والخطأ ، وبين الشخصى والموضوعى ، على نحو لايمكن الاطمئنان معه إلى صواب اختياراته السياسية ، بما فى ذلك نتائج الانتخابات العامة ، حتى لو تمت بنزاهة كاملة!

مؤتمر المثقفين تجربة بالغة الأهمية ، تتطلب حواراً رشيداً ومسئولاً ويستهدف المصلحة العامة ، ربما يكون بداية لمؤتمرات مماثلة ، فى شئون لا تقل عن الثقافة أهمية ، إذا خلصت النوايا ، وتجنب المؤتمر شر الذين لايشعشعرون خطر أن يظل المصريون مجرد أفراد ، لا توجد بينهم جماعة حية ، وقادرة على الحركة ، وعلى الحوار مع غيرها ، وعلى احترام حق الخلاف !

وربنا يستر

صلاح عيسى

بالشفافية ، أو التى تدخل الشفافية بين اهتماماتها ، ومن بينها الأحزاب السياسية والنقابات التى ينطوى فى ظلها المثقفين مثل اتحاد الكتاب والنقابات الفنية فضلاً عن الجمعيات الأدبية والفكرية ومنظمات حقوق الانسان ، ومراكز البحوث .. الخ وأسوأ مايمكن أن يتعرض له المؤتمر هو أن ينشب الخلاف حول الجهة التى لها حق تنظيمه والدعوة إليه ، فنقف أمام الشكل ونتجاهل المضمون ، فى حين أن انعقاد المؤتمر فى حد ذاته ، ونجاحه ، يمكن أن يكون بداية لتاريخ جديد للعمل المشترك بين المثقفين المصريين ، الذين يعانون من حالة تشرد دائم ، ومن عجز متواصل عن إحياء قدرتهم على العمل الجمعى ، وهو فى كل الأحوال خطوة على طريق طويل ، من المهم أن نبدأ بها ، ومن الوارد أن تتطور ، وأن يتخذ المؤتمر ذاته ، قرارات تحول به إلى آلية تظل قائمة ، وتنعقد بشكل دورى ، وتشكل له أمانة دائمة ، تدعو إليه فى كل دورة انعقاد ، وتحدد الموضوعات التى يبحثها ..

مشكلتنا الدائمة والمتوطنة ، هى أننا على صعيد الأمة والوطن والمجتمع ، نعجز دائما عن أن نعمل معا ، فى خدمة الأهداف التى لاخلاف بينها عليها ، ونعجز عن تحديد النقاط التى نختلف فيها معا ، لتحديد دقيقتاً على نحو يسمح لنا بإدارة الحوار

قضايا لم يناقشها المؤتمر ، حيث تنهيا الظروف التى تسمح بذلك ، ومن بينها التوصل إلى صيغ تسمح بتأسيس وتنشيط منظمات المجتمع المدنى التى تعمل فى المجال الثقافى ، وإزالة ما يواجهها من عقبات قانونية أو عرفية ، حتى تستطيع أن تقوم بدورها الاجتماعى بفاعلية ، وتتغلب على حالة التشرد والتفكك التى قللت من تأثير جماعة المثقفين فى الحياة العامة.

وإذا كان من الوارد ، أن تأتى الدعوة لانعقاد المؤتمرات من القاعدة ، ومن الفئات الاجتماعية التى يعنىها أمرها ، فمن الضروري أحيانا ألا تقتصر هذه المؤتمرات على أصحاب الشأن وحدهم ، إذ من الوارد ، بل ومن المهم أحيانا ، أن تضم المؤتمرات لرفقاء متعددين يهتمون بقضية واحدة ، ويسعون للتوافق بشأنها ، وهو مايتحقق فى مشروع مؤتمر المثقفين الذى يسعى لى يكون بوتقة للحوار بين المؤسسات الحكومية العاملة فى مجال الثقافة ، والتى لا تقتصر على وزارة الثقافة ، بل تضم وزارات وهيئات عامة أخرى ، من التربية والتعليم إلى الاعلام ومن الأوقاف إلى الخارجية ومن الجامعات إلى مجلس الشعب حتى لا تتكرر جهودها ، أو تتضارب ، أو تقضى احداها على مآتيجزه الأخرى ، وأن يكون كذلك بوتقة للحوار بين هذه المؤسسات الحكومية ، وبين منظمات المجتمع المدنى ذات الطلة

اُکھ- یا بابا .. قہنوا علی جاسوس بیستغل کسابل اسرائیل !

ہائیل .. عہدال انجواسیس الرسعین لہان !





د. رمزی زکی ... وداعا